علم الاجتماع الريفي

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

منشورات جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية

علم الاجتماع الريفي

تأليف

الدكتورة عبير سرور
أستاذة مساعدة في قسم علم الاجتماع

الدكتور أديب عقيل
أستاذ في قسم علم الاجتماع

جامعة دمشق

1441-1442
2019-2020

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفهــرس

العنـــــوان	الصفحة
مقدمة الكتاب	٩
الفصل الأول التعريف بعلم الاجتماع الريفي	١٣
أولًا_ علم الاجتماع الريفي النشأة والتطور.	١٥
ثانيًا_ المجتمع الريفي وتطور القرية السورية (١٩٣٠-١٩٩٠).	٤٧
ثالثًا_ مفهوم القرية.	٥٣
رابعًا_ أهم موضوعات علم الاجتماع الريفي.	٥٩
خامسًا_ علاقة علم الاجتماع الريفي بالعلوم الأخرى.	٦٤
سادسًا_ الفروق بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري.	٦٧
سابعًا_ التحضر وتغير الأدوار الأسرية في الريف.	٧٤
ثامنًا_ دراسات اجتماعية ميدانية في مجال علم الاجتماع الريفي.	٨٠
الفصل الثاني أهم مشكلات المجتمع الريفي	٩٥
أولًا_ مشكلات اجتماعية.	٩٧
ثانيًا_ العادات والتقاليد.	١٣٩
ثالثًا_ المعتقدات الشعبية في الريف.	١٦٥
رابعًا_ المشكلات الاقتصادية في الريف.	١٨٥
خامسًا_ المشكلات الصحية في الريف.	١٩٢

سادسًا_ العلاج الشعبي في المجتمع الريفي.	٢٢٠
الفصل الثالث تنمية المجتمع الريفي وتنظيمه	٢٢٧
أولًا_ مفهوم التنمية.	٢٢٩
ثانيًا_ التنمية الريفية.	٢٣١
ثالثًا_ التنمية الريفية المتكاملة.	٢٤٣
رابعًا_ مشاريع التنمية الريفية المقترحة في سورية.	٢٤٧
خامسًا_ المرأة والتنمية الريفية.	٢٥٥
سادسًا_ المشاريع متناهية الصغر في سورية ودورها في التنمية الزراعية.	٢٦٥
سابعًا_ تنظيم المجتمع الريفي.	٢٧٢
ثامنًا_ الخدمة الاجتماعية الريفية.	٢٧٩
تاسعًا_ الخدمات الاجتماعية الزراعية.	٢٨٤
عاشرًا_ مقترح مشروع تنموي في قرية (القيسا).	٢٩٢
الفصل الرابع التعاون الزراعي والتعاونيات الزراعية	٣٠٣
أولًا_ مفهوم التعاون.	٣٠٦
ثانيًا_ بوادر الحركة التعاونية.	٣٠٨
ثالثًا_ تجارب التعاون.	٣١٦
رابعًا_ التعاونيات الزراعية.	٣٣٠

الفصل الخامس الحيازة والملكية للأرض الزراعية	٣٥٣
أولًا_ حيازة الأرض الزراعية.	٣٥٥
ثانيًا_ ملكية الأرض الزراعية.	٣٥٦
ثالثًا_ أنواع حيازة الأراضي الزراعية.	٣٥٩
رابعًا_ السياسة الزراعية.	٣٦٢
خامسًا_ الاقتصاد الزراعي.	٣٧٤
سادسًا_ التسويق الزراعي	٣٨٤
الملاحق	٤٠١
المراجع	٤١٩

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مقدمة الكتاب

عرف منذ القدم أن هناك نوعين من المجتمعات في كل أنحاء العالم؛ وفقًا لعوامل عديدة منها: طبيعة السكان وتوزيعهم، ونوعية الإنتاج الاقتصادي، ووسائل الإنتاج، والاستخدامات للأدوات المختلفة، وشبكة العلاقات الاجتماعية.

وبهذا الأسلوب اعتاد الكثير من العلماء والمفكرين أن يتكلموا أو يضعوا مجتمعين متقابلين داخل الدولة الواحدة؛ مجتمع رتيب بطيء التغير في قوانينه الاجتماعية وتقاليده وتفاعلاته داخل حياته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية أيضًا؛ محافظًا على سيره بشكل نمطي عبر الأجيال تقريبًا. ومن خصائصه البساطة والخلو من التعقيد، وتقوم حياته في شقها الآخر على التعاون والتآزر والتكافل بين أعضاء الجماعة بصرف النظر عن صلة القرابة ، وهذا يعود إلى العلاقة المباشرة التي تحكم الأفراد بعضهم ببعض، حيث يقرب إلى درجة القرابة أحيانًا وبكل ما يترتب على ذلك من مسميات داخل هذا النوع من المجتمعات الريفية.

وترافق تطور الدراسات المهتمة بالمجتمع الريفي بالتغيرات الهائلة والضخمة التي وقعت في هذا المجتمع، وخاصة منها التحولات الاقتصادية والنمو السريع لشتى مجالات الحياة المادية منها على وجه الخصوص، حيث أصبح مجتمعًا مصنعًا في الشؤون الحياتية كلها، وباتت الصناعة هي النموذج المسيطر على المجتمع الإنساني.

وهذا التقدم انعكس على المجتمع الريفي بصورة خاصة؛ إذ جعله يعرف ظواهر جديدة؛ فضلًا عن اعتماد المجتمع على التنمية السريعة الموجهة والهادفة إلى النهوض بعالم الريف.

ومن خصائص المجتمع القروي ارتباط الإنسان فيه بشكل كبير بالأرض، وهي خاصّة على غاية من الأهمية في فهم أعمق للبناء الاجتماعي وكيفية أدائه لوظائفه وأدواره في هذا النوع من المجتمعات وتداعياته، وعلاقاته بالأنساق الاقتصادية؛ وهو ما يساعد الباحث على الإدراك الحقيقي لاهتمام الإنسان القروي أو الريفي لمجتمعه المحلي والذي من خلاله يكوّن رؤيته للحياة، وهو ما ينجر عنه تكوين أسلوب خاص به في الحياة الريفية، وفي هذه الكلية يقيم مواقفه واتجاهاته نحو المجال الذي يعيش فيه، وما يصدر عنه المشاعر والعواطف نحو مجتمعه المحلي.

ولهذا فإن الدراسات الريفية ، وخاصة التي تتعلق أو تجري في مجتمعات العالم الثالث، عليها أن تولي الأهمية اللازمة للبناء العائلي فيها، حتى يمكن فعلًا معرفة معوقات التنمية في مهدها ؛ وبالتالي الوصول إلى فهم أكثر موضوعية وأقرب إلى الدقة العلمية لهذا المجتمع، ومن ثم إمكانية التعميم من خلال جوانب التشابه في الخصائص بين سكان الريف، وهو لاشك مجتمع متحرك ، وقد تكون أحيانًا حركته سريعة باتجاه التغير، وهو الأمر الذي لاحظه (ريدفيلد) ذاته عندما كان يدرس التغير في بعض القرى في أمريكا الوسطى، وقد استفاد من ذلك استفادة علمية كبيرة إذ قادته إلى إجراء بعض التعديلات والتوجيهات التي كانت سائدة أوساط الأنثروبولوجيين الأمريكيين على وجه الخصوص حول المجتمعات البسيطة.

إن معركة علم الاجتماع هي معركة مفاهيم وخاصة علم الاجتماع الريفي، وهذا ما دعانا في هذا الكتاب للغوص في بعض المفاهيم التي تمحورت حول مفهوم علم الاجتماع الريفي، الريف، القرية، التنمية، التعاون، الارشاد ... كي نتمكن من الغوص فيما بعد؛ وعبر فصول هذا الكتاب للوصول إلى التعميمات العلمية.

يشمل **الفصل الأول** عدة محاور للتعريف بعلم الاجتماع الريفي النشأة والتطور، وموقع علم الاجتماع الريفي في نظرية المعرفة، وأهم الدراسات الريفية في أوربا والدول النامية، وكان للقرية السورية تواجدها من الدراسة، وأهم العوامل التي تحدد ثقافتها واتجاهاتها، وتم عرض أهم موضوعات علم الاجتماع الريفي وعلاقته بالعلوم الأخرى، والفروق الريفية الحضرية وما أثر التحضر في الأدوار الأسرية، وفي نهاية الفصل تم عرض دراسات اجتماعية ميدانية في مجال علم الاجتماع الريفي.

الفصل الثاني: كان بعنوان أهم مشكلات المجتمع الريفي، فتم تصنيف المشكلات إلى مشكلات اجتماعية: (تعليم الفتاة، وعمل المرأة، والعنف ضد المرأة، والطلاق، والأمية، والتسرب المدرسي).

مشكلات متعلقة بالعادات والتقاليد: (عادة زواج القاصرات ، وعادة الثأر).

المعتقدات الشعبية في الريف، المشكلات الاقتصادية، العلاج الشعبي في المجتمع الريفي.

الفصل الثالث: كان محور هذا الفصل عن التنمية في المجتمع الريفي، فعرض مفهوم التنمية وأنواعها وأهم مشاريع التنمية الريفية المقترحة في سورية، كما تطرق إلى محور المرأة والتنمية الريفية، وتم عرض المشاريع متناهية الصغر في سورية ودورها في التنمية الزراعية، في حين كان المحور السابع من هذا الفصل حول تنظيم المجتمع الريفي، والمحور الثامن عن الخدمة الاجتماعية الريفية، في حين كان الإرشاد الزراعي كأحد خدمات المجتمع الريفي هو موضوع المحور التاسع لهذا الفصل، وتم عرض في نهاية الفصل عرض مقترح مشروع تنموي في قرية ريفية سورية (القيسا).

الفصل الرابع: عنوانه التعاون الزراعي والتعاونيات الزراعية، وتضمن تحديد مفهوم التعاون وبوادر الحركة التعاونية، وأهم تجارب التعاون الدولية والعربية، وحدد مفهوم التعاونيات الزراعية وأنواع الجمعيات التعاونية الزراعية الموجودة في الوطن العربي، ومن ثم عرض الحركة التعاونية الزراعية في سورية.

الفصل الخامس: الحيازة والملكية للأرض الزراعية، عرض من خلاله الفرق بين الملكية والحيازة، وأنواع حيازة الأراضي الزراعية ، في حين عالج المحور الخامس مفهوم الاقتصاد الزراعي، وانفرد المحور السادس بموضوع السياسة الزراعية.

وهذا غيض من فيض، وهو بمنزلة خلاصة نقدمه لطلابنا الأعزاء ليهتدوا به في طريقهم العلمي وليحفزهم للبحث في هذا الفرع من فروع علم الاجتماع والتعمق فيه.

لأن

العالم بأسره يفسح الطريق للشخص الذي يعرف وجهته

الفصل الأول

التعريف بعلم الاجتماع الريفي

محتويات الفصل الأول :

أولًا_ علم الاجتماع الريفي النشأة والتطور:

١- نشأة علم الاجتماع الريفي.

٢- مراحل تطور علم الاجتماع الريفي:

أ- نشأة علم الاجتماع.

ب-موقع علم الاجتماع الريفي في نظرية المعرفة.

ت-الدراسات الاجتماعية الريفية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ث-الدراسة الاجتماعية الريفية في أوروبا.

ج-الدراسات الاجتماعية الريفية في الدول النامية .

ثانيًا_ المجتمع الريفي وتطور القرية السورية (١٩٣٠-١٩٩٠):

١- الشؤون الاجتماعية الريفية في القطر العربي السوري.

٢- القيم والتقاليد الريفية.

٣- أثر العوامل الدينية في القرية.

ثالثًا_ مفهوم القرية:

١- مفهوم القرية في اللغة والاصطلاح.

٢- الفرق بين مصطلح القرية ومصطلح المدينة اصطلاحًا.

رابعًا_ أهم موضوعات علم الاجتماع الريفي.

خامسًا_ علاقة علم الاجتماع الريفي بالعلوم الأخرى.

سادسًا_ الفروق بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري .

سابعًا_ التحضر وتغير الأدوار الأسرية في الريف.

ثامنًا_ دراسات اجتماعية ميدانية في مجال علم الاجتماع الريفي.

يُعَدُّ علم الاجتماع الريفي من العلوم الحديثة النشأة مقارنة ببقية العلوم الاجتماعية، ولكن ما لبث أن أخذ موقعه ضمن العلوم ليعد من أهم العلوم الاجتماعية في وقتنا الراهن؛ وذلك لعدة أسباب وعوامل، وفي هذا الفصل سنعمل على عرض أهم المراحل التي مرَّ بها على الاجتماع الريفي حتى غدا علمًا مستقلًا له اتجاهاته النظرية ودراساته الميدانية.

أولًا_ علم الاجتماع الريفي النشأة والتطور:

عاش الناس طويلًا حياة القرى قبل ان ينتقلوا إلى حياة المدينة (التحضر)، إلا أن الاهتمام بدراسة هذه المجتمعات يُعَدُّ حديث النشأة (القرن التاسع عشر)، وهذه الدراسات التي تتمحور حول المجتمعات الريفية تستخدم مصطلح (القرية) في الكتابات السوسيولوجية والأنثروبولوجية؛ للإشارة إلى مجتمع محلي صغير الحجم يعتمد على الزراعة اعتمادًا أساسيًّا.

وتميز هذه الكتابات بين (القرية Village) والمعسكر القبلي، العزبة، الضاحية الحضرية والمدينة الصغيرة، على الرغم من أن الحدود الفاصلة بين هذه المفاهيم قد لا تكون واضحة في بعض الأحيان.

وتُعَد القرية أقدم التنظيمات البشرية وأكثرها رسوخًا وأطولها استمرارًا حيث يصل عمرها في بعض مجتمعات آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية وجنوب أوربا إلى آلاف السنين.

وإذا كان استزراع النباتات قد عرف لأول مرة منذ عشرة آلاف عام قبل الميلاد في جنوب شرقي آسيّا، إلا أن ظهور القرى الحقيقية المعتمدة على عمل إنتاج الطعام لم يتم إلا بعد ثلاثة آلاف عام تالية.

ففي شمال شرق العراق ظهرت القرية في سنة (٦٧٥٠) قبل الميلاد، وفي مصر حوالي (٥٠٠٠) قبل الميلاد، وفي أوربا سنة (٤٠٠٠) قبل الميلاد، ثم ظهرت بعد ذلك في غرب إفريقية في سنة (١٥٠٠) قبل الميلاد تقريبًا.

والواقع أن ظهور القرية المبكرة ارتبط بثورة إنتاج الطعام التي أدت إلى ظهور حياة قروية مستقرة بدلًا من حياة القنص والالتقاط، وما لبثت فنون الاستزراع أن انتقلت

عبر مناطق مختلفة من العالم؛ مما أدى إلى مزيد من تحكم الإنسان في البيئة التي يعيش فيها[١]

وكانت المدينة المبكرة مجرد بلدة بالمعنى الحديث تتألف من خمسة أو عشرة آلاف من السكان تقريبًا.

والأقاليم التي عرفت حياة المدن مبكرًا بلاد ما بين النهرين، ودلتا النيل، ووادي هويج بالصين، ووادي الهندوس، وانتشرت المدن قبل المرحلة المسيحية في أرجاء أوربا وآسيا، وإن نسبة قليلة من سكان العالم هي التي تقطن المدن قبل الثورة الصناعية [٢].

واستمر الوضع كذلك حتى الفترة التي تلت الثورة الصناعية مباشرة ونمو المدن على حساب الريف فهذا التطور قسَّم المجتمعات الى قسمين متميزين، هما: المجتمع الريفي، والمجتمع الحضري، ويحاول كل عالم أن يضع أسس التفرقة بين كل من الحياتين الريفية والحضرية، ويؤكد جميعهم أن الحياة الاجتماعية في المناطق الريفية تتميز بخصاص تفرقها عن تلك التي تتسم بها الحياة الحضرية، فهناك الريف

---

[١] - السيد الحسيني، مفاهيم علم الاجتماع، دار قطري بن الفجاءة، قطر، ١٩٨٥، ص٨١.
[٢] - السيد الحسيني، المرجع السابق نفسه، ص١٠٤.

بطابعه البسيط العالي و ثقافته التقليدية الرتيبة، وهناك المدينة بطابع حياتها المعقد حيث تقوم علاقات الأفراد على المصلحة والمنفعة وثقافته سريعة التغير، وقد اشار كثير من علماء الاجتماع الأوائل إلى الاختلاف، نذكر منهم: العالم العربي (ابن خلدون) الذي أشار إلى مجتمع البدو ومجتمع الحضر قاصدًا بالأول مجتمع الريف، وبالثاني مجتمع المدينة، وأشار العالم الفرنسي (اميل دوركهايم) إلى العلاقات الاجتماعية في المجتمعين.

إن المجتمع الريفي أو الجماعة المشابهة له تتسم بعلاقة تماسك ميكانيكية حيث يتعامل أفراد المجتمع تلقائيًا ويستجيبون لبعضهم ميكانيكيًا، كما أن هناك على الطرف الآخر علاقة ذات طابع عضوي تعتمد على تبادل المنفعة في استجاباتها وتماسكها (الناحية الحضرية) [1].

وحاول كثيرٌ من العلماء أمثال: (هوارد بيكر) و(روبرت روزفيليد) و(سوردكون) والعالمين الأمريكيين (لومس) و(بيجل) التعبير عن اختلاف النمط المجتمعي الريفي عن النمط المجتمعي الحضري وكانت محاولاتهم ذات قيمة في مراحل الدراسات الاجتماعية الأولى حيث ساعدت على زيادة المعرفة المتعلقة بطبيعة الحياة الاجتماعية وأسلوبها في هذين النمطين، فالأمر الذي لا جدال فيه أن القرية تتميز عن المدينة، وأن الريف غير الحضر وحاجته إلى دراسات خاصة، وإلى باحثين متخصصين ومتمرسين لا شك فيه.

[1]- أحمد علي فؤاد، ميادين علم الاجتماع الريفي. دار النهضة العربي، بيروت، ١٩١٨، ص ٥٠.

١- نشأة علم الاجتماع الريفي:

إن علم الاجتماع الريفي علم يطبق المنهج العلمي على دراسة المجتمع الريفي وهو حديث النشأة، ويمثل فرعًا من فروع علم الاجتماع، فإنه يرتبط بالفروع الأخرى، بل يرتبط بالعلوم الاجتماعية كلها ارتباطًا قويًّا لأن كلًّا منها يعكس نشاط الإنسان؛ بل ومعاناته في فهم العلاقات الاجتماعية، وفهم طبيعة هذه العلاقات كان لابد لعلم الاجتماع ان ينقسم لفروع عدة لفهم طبيعة المجتمع المتغير والمتطور، وهذا التطور أثر تأثيرًا مباشرًا في تطور العلوم الإنسانية وتخصصها وتفرعها.

٢- مراحل تطور علم الاجتماع الريفي:

أ- نشأة علم الاجتماع:

يشكل المجتمع البشري وما ينطوي عليه من ظواهر اجتماعية وثقافية موضوعًا أساسيًا للعلوم الاجتماعية العامة، وبما أن علم الاجتماع واحدٌ من تلك العلوم الاجتماعية فقد اهتم كثيرًا بدراسة المجتمع البشري والسلوك الإنساني بصوره شتى، وذلك بهدف الكشف عن طبيعة هذا السلوك ، وتحديد خواصه من ناحية ثم تقويم التفسير السلوك للإنسان من ناحية أخرى [١].

كما أن التأريخ للسوسيولوجية مهمة دقيقة لا تخلو من صعوبات ومخاطر. فأول صعوبة يواجهها مؤرخ علم الاجتماع تتعلق بتحديد بداياته التاريخية.

لقد كتب الكثير حول (رواد نظرية علم الاجتماع) وكان جانب كبير مما كُتِب أسير النقل لا العقل، وجانب ثانٍ كتب حول أسماء لم تكن مهمته أساسًا بعلم

[١] - السيد علي شتا ، النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع ، الجزء الثاني ، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ٥.

الاجتماع، أو كان تأثير بعضها محدودًا جدًّا ، لم يتعد نطاق فترة زمنية لا تذكر في تاريخ العلم.

يشهد تاريخ الريادة في نظرية العلم بأن (علم الاجتماع) ولد على يد (ابن خلدون١٣٣٢-١٤٠٦م)، وأعطاه اسمه، وكتب له شهادة هذا الميلاد (أوغست كونت١٧٩٨-١٨٥٧م) وقد بلغ سن الرشد على يد (كارل ماركس ١٨١٨ -١٨٨٣) الذي أسهمت أفكاره في تأسيس علم الاجتماع وفي تطوير الحركات الاشتراكية، وعُدَّ (ماركس) أحد أعظم الاقتصاديين في التاريخ ، ونشر العديد من الكتب خلال حياته، أهمها: " بيان الحزب الشيوعي ١٨٤٨ " و" رأس المال ١٨٦٧ " وهذا الكتاب من أهم الأعمال الفكرية التي صدرت في القرن التاسع عشر [١].

ويُعَدُّ العلامة العربي (ابن خلدون) وهو: (عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، أبو زيد ولي الدين الحضرمي الإشبيلي) أول من أشار إلى ضرورة إنشاء علم الاجتماع (علم العمران والاجتماع البشري)، وبدأ الاهتمام بوضع تسمية لهذا العلم في الربع الأول من القرن التاسع عشر.

والجدول رقم (١) يوضح تطور تسمية علم الاجتماع حتى شاع مصطلح(علم الاجتماع) [٢].

---

[١] - عبد الباسط عبد المعطي ، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع – عالم المعرفة سلسلة ٤٤ ، ١٩٨١، ص٧٦ .

[٢] - السيد علي شتا، المدخل إلى علم الاجتماع ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٣.

الجدول رقم (١)

علم الاجتماع ١٨٣٩	أوغست كونت
علم الفيزياء الاجتماعية ١٨٣٥	أدولف كتيليه
الفيزياء الاجتماعية ١٨٢٢	سان سيمون وأوغست كونت
علم المجتمع ١٧٨٥	كوند روسيه
علم العمران القرن (١٤) م	ابن خلدون

من أشهر كتب (ابن خلدون) " كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في معرفة أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر" ويُعد موسوعة تاريخية، يقع في سبع مجلدات يتصدرها كتاب " المقدمة "، التي تميزت بالموسوعية، واحتوت على عدة أفكار وآراء جعلت الباحثين يعدون (ابن خلدون) مؤسسًا لـ (علم الاجتماع) .

وبعد استخدام (أوغست كونت) لمصطلح (علم اجتماع) في المراحل الأخيرة على نحو ما أسلفناه، فهو من أعطى (علم الاجتماع) الاسم الذي يعرف به الآن، وأكد (كونت) ضرورة بناء النظريات العلمية المبنية على الملاحظة، ومن أهم مؤلفاته: " محاضرات في الفلسفة الوضعية " و " نظام في السياسة الوضعية ".

<u>– ويدرس (علم الاجتماع) (الظواهر الاجتماعية أو أحوال الاجتماع الإنساني).</u>

الظواهر الاجتماعية: هي النظم والقواعد والاتجاهات الخاصة التي يشترك في اتباعها أفراد مجتمع ما، ويتخذونها أساسًا لتنظيم حياتهم العامة، وتنسيق العلاقات التي تربط

بعضهم ببعض، وتربطهم بغيرهم؛ كالنظم التي يسير عليها المجتمع في شؤونه السياسية والاقتصادية والخلقية والعائلية والقضائية... وما إلى ذلك [1].

إن (علم الاجتماع) هو علم دراسة الإنسان والمجتمع دراسة علمية تعتمد على المنهج العلمي وما يقتضيه هذا المنهج من أسس وقواعد وأساليب في البحث.

كما أنه العلم المتخصص الذي يعنى بدراسة المجتمعات والجماعات بهدف التعرف إلى بنيتها الأساسية ونظمها المحورية، وما يطرأ عليها جميعًا من تغيرات وتحولات. ويعتمد علم الاجتماع على مجموعة من الوحدات التحليلية الأساسية، من بينها: النسق الاجتماعي وما يضمه من أنساق فرعية، والنظام الاجتماعي، والبناء الاجتماعي، والعلاقات الاجتماعية والجماعات والتنظيمات.

فلا يمكن لأي علم من العلوم أن يُلِمَّ بجميع الظواهر الاجتماعية متعددة الأبعاد، وهذا يعني أن علم الاجتماع كونه العلم المتخصص بدراسة الظواهر الاجتماعية لا يمكن أن يُلِمَّ بجميع فئات الظواهر الاجتماعية، ولا يتعمق في تحليل أبعادها المختلفة. ويرجع ذلك في أساسه لكون الظاهرة الاجتماعية متعددة الأبعاد، والجوانب.

أدى هذا الأمر إلى أن تقسيم علم الاجتماع إلى فروع عدة لتناول الظواهر الاجتماعية المتعددة والمتشابكة ضمن المجتمعات الإنسانية.

---

[1] - علي عبد الواحد وافي ، علم الاجتماع ، الطبعة الثانية ، دار النهضة ، مصر للطبع والنشر ، ص٥.

المصدر مؤلف الكتاب.

ومنه نجد أن (علم الاجتماع الريفيRural Sociology) هو أحدِ فروع (علم الاجتماع العام)، وقد نشأ هذا العلم حديثًا جدًا، إلا أن فكرة (المجتمع الريفي) تعد فكرة قديمة قدم المجتمع الريفي ذاته، وعلم الاجتماع الريفي هو أحد الفروع التطبيقية لعلم الاجتماع العام، نشأ بداعي الحاجة العملية إليه أوّلًا في (الولايات المتحدة الأمريكية) حيث واجهت (أمريكا) في نهايات (القرن التاسع عشر) وبدايات (القرن العشرين) مشاكل كبيرة في ريفها المتنامي لم تستطع السياسات ولا التنظيمات الإدارية ولا وسائل الدعم التقني ولا جهود الخدمة الاجتماعية القيام بها. / وهذا ما سيتم التوسع في شرحه لاحقًا /.

والواقع أن (علم الاجتماع الريفي) لم يحظ بالاهتمام الذي حظيت به الفروع الأخرى في (علم الاجتماع)، ربما يعود السبب إلى هذا النمو السريع الذي تشهده المدن على حساب الريف، فهذا التطور قسَّم المجتمعات البشرية إلى قسمين متميزين، هما المجتمع الريفي، والمجتمع الحضري ، ولكل من المجتمعين خصائصه التي تميزه عن الآخر، وهذا ما أكده الباحثون والمفكرون مثل (ابن خلدون) الذي أكد وجود اختلاف بين المجتمع البدوي والمجتمع الحضري.

لكن البحوث كانت تحظى بدراسة المجتمعات الحضرية مغفلين النظر إلى ما يحدث في المجتمعات الريفية. ويعود الاهتمام بدراسة المجتمع الحضري إلى (الثورة الصناعية) التي أحدثت تغيرًا كبيرًا، ثم أدت إلى تزايد سكان المدن على حساب الريف بسبب الهجرة الريفية إلى المدينة، وهذا بالتالي أسهم في تخلخل المجتمع الريفي وأدى إلى قلة الأيدي العاملة في الريف وازدياد المشكلات الاجتماعية؛ لذلك ظهر الاهتمام بالدراسة الريفية والتنمية الريفية [1].

لاسيما وأن سكان الريف يمثلون الغالبية العظمى من المجتمع ؛ فضلًا عن أن المجتمعات الريفية تعيش في إطار اقتصادي واجتماعي وثقافي يتسم بالتخلف والركود.

[1] - كمال التابعي، دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار المعارف، الطبعة الأولى، مصر، ١٩٩٣، ص٧.

ب- موقع علم الاجتماع الريفي في نظرية المعرفة:

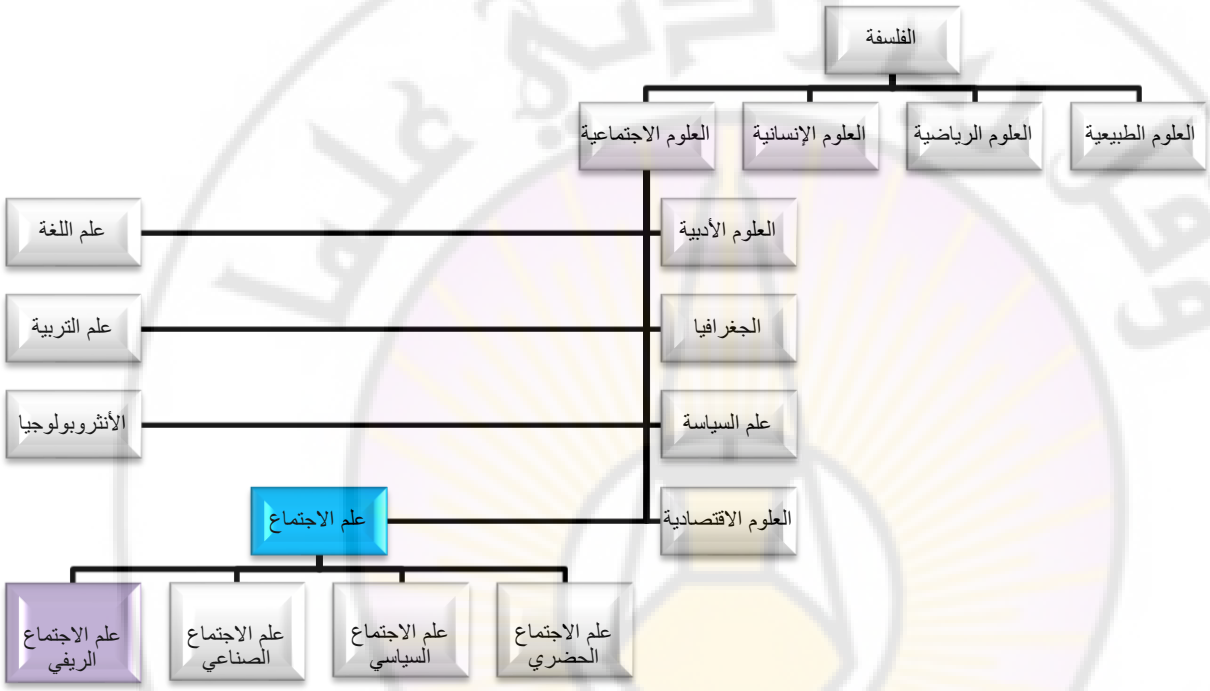

المصدر مؤلف الكتاب

يُعَدُّ علم الاجتماع علمًا حديث النشأة، حيث بدأ كفرع لعلم الاجتماع في القرن التاسع عشر من خلال أساتذة أمثال سير هنري مين (Sir Henry Maine) ، و(إتون Etton) و(ستيمان Stemann)، وبادين بأول (Baden Powel) وسليتر وبالوك (Slater and Pallok وآخرون)، وقد تفاقمت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا في الفترة ما بين (١٨٩٠-١٩٢٠)، حيث تعرضت مجتمعات ريفية كثيرة إلى مشاكل خطيرة نتيجة للتحضر والتصنيع (Urbanization and

industrialization)، مما أثار اهتمام العلماء والمثقفين والذي أدى إلى نشأة هذا العلم كمجال أكاديمي.

هذا وقد أصبح الكثير من اهتمام علم الاجتماع الريفي ينصب الآن على الأعمال الزراعية التجارية والجوانب الاجتماعية للإنتاج المزرعي، والهجرة الريفية والجوانب الديموغرافية السكانية الريفية والبيئة Agribusiness الريفية، وتنمية الرفاهية الاجتماعية، والسياسات الخاصة بالحيازة الزراعية، والصحة الريفية، والتعليم الريفي، والشباب والمرأة الريفية، والطبقات الاجتماعية الريفية، والإدارة المحلية، والقيادة الريفية، والمشاكل الاجتماعية الريفية .... والى غير ذلك [١].

ويتميز المجتمع الريفي عن المجتمع الحضري بسيطرة نسبية للحرف الزراعية، وبالعلاقة الوثيقة بين الناس، وبصغر حجم تجمعاته الاجتماعية مع درجة عالية من التجانس الاجتماعي وضحلة التميز والتدرج الداخليين ؛ فضلًا عن ضآلة الحراك الرأسي والوظيفي. لهذا فإن المجتمع الريفي التقليدي يحيط به إطار من الود الجماعي الكبير [٢].

فعلم الاجتماع واحدً من العلوم الاجتماعية تفرع عنه علم الاجتماع الريفي والحضري والعائلي والسياسي والصناعي ... الخ. والذي يهمنا هو **علم الاجتماع الريفي**.

علم الاجتماع الريفي: هو أحد العلوم التطبيقية لعلم الاجتماع العام، وهو علم حديث النشأة تعود نشأته إلى أواخر القرن التاسع عشر حيث أخذت المدن في الولايات المتحدة بالنمو والتطور والازدهار فكبرت مساحتها وازداد عدد سكانها وتنوعت منظماتها ومؤسساتها على حساب الريف الأمريكي حيث هجره بعض سكانه،

---

[١] - انظر: محمد نبيل جامع ، علم الاجتماع الاقتصادي ، الأصول الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص١٠٧.

[٢] - أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦، ص٥٢.

وتعثرت مؤسساتها، وواجه الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وأخذت أحواله تزداد سوءًا وإضرابًا؛ الامر الذي أثار اهتمام العلماء والسياسيين والمصلحين الاجتماعيين ورجال الدين ولفت أنظارهم إلى ضرورة العمل والنهوض بمستوى الحياة الريفية. وكان هذا بوابة الاهتمام بالحقائق والمعلومات والمعارف جميعها عن نواحي الحياة والمناطق الريفية الأمريكية جميعًا[١].

أما من الناحية التاريخية، فقد تأصل هذا العلم في (الولايات المتحدة الأمريكية) وحاول هذا العلم ان ينبه الأذهان على المشكلات الحادة التي يعاني منها القطاع الريفي في المجتمع الامريكي وضرورة دراسته [٢].

وكانت غالبية هذه الدراسات ذات صبغة تطبيقية تهتم بمشكلات الحياة الريفية والرغبة في إصلاحها وعلاجها، وسوف نتناول الوضع الأكاديمي الذي تحتله، وسيسيولوجيا المجتمع الريفي في كل الولايات الامريكية وفي أوروبا وفي البلدان النامية .

ت- الدراسات الاجتماعية الريفية في الولايات المتحدة الأمريكية:

مرت الدراسات الاجتماعية الريفية في الولايات المتحدة الأمريكية بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى (١٨٩٠-١٩٤٥): فترة (الاستغلال)

وهي التي عكست حقيقة اهتمامات هذا العلم حيث انشغل العلماء في ذلك الوقت بوضع الأساسات المنهجية والمبادئ العلمية لدراسات هذا العلم الذي نشأ في فترة (الاستغلال) Exploiter Period تلك الفترة كان يعاني فيها المجتمع الأمريكي

---

[١] - حسن علي حسن، المجتمع الريفي والحضري، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٧، ص ١٣.

[2] Tl . smith the socioiogy of rutailife n v h areethd bros.1953 p10

من فساد واضح، وظهرت الدراسات التي تحلل المشكلات، وتصغ القوانين التي تساعد على تنمية المجتمع الريفي التي ساعدت على ميلاد علم الاجتماع الريفي [١].

كما كان لنشر كتاب " الأساس التصنيفي لعلم الاجتماع الريفي" في (عام ١٩٣٠) إسهام مهم ؛ بل وحاسم في تقدم علم الاجتماع الريفي. ومن ثم يعد سوروكين (Sorokin) وزيمرمان (Zimmermann)،وجالبن(Galpin)،وتايلور(Taylor)، وكولب (Kolb)، وبرونز(Brunner)، وسيمز(Sims)، وساندرسون (Sanerson)، ولانديس(Landis)، وريدفيلد (Red field)، وسميث (Smith)، من أبرز المفكرين الاجتماعيين في الولايات المتحدة الأمريكية، التي أدت أعمالهم الفكرية إلى تقدم هذا العلم الجديد؛ أي (علم الاجتماع الريفي).

ومن العوامل التي أسهمت أيضًا في تطور (علم الاجتماع الريفي) تأسيس " مجلة علم الاجتماع الريفي " (عام ١٩٣٥) و" الجمعية الاجتماعية لـ (علم الاجتماع الريفي عام ١٩٣٧) اللتين كانتا بمنزلة العلامة البارزة في نمو هذا العلم.

هذا فضلًا عن الدور الكبير الذي قامت به (الولايات المتحدة) في إثراء (علم الاجتماع الريفي) وتقدمه حيث قامت بتجميع الدراسات المختلفة وتنظيمها عن طريق منظمات متعددة، مثل: "اليونو" و"اليونسكو" و"الفاو" وغيرها من المنظمات، مما أسهم في سرعة نمو هذا العلم وتطوره وانتشاره في الأقطار المختلفة [٢].

وفي تلك الفترة حقق (علم الاجتماع الريفي) مكانة راسخة ، ونال اعترافًا واسعًا ، ولاسيما في كليتي الاقتصاد والزراعة ومن ثم علم الاجتماع .

---

[١] - رشاد غنيم، نشأة علم الاجتماع الريفي وتطوره، موقع الدكتور السيد غنيم، ٢٠١٤، أخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٢٠-٤-٢٠١٩. http://drsayedghonim.blogspot.com/2014/03/blog-post.html

[٢] - عدلي علي أبو طاحون، علم الاجتماع الريفي – جامعة المنوفية، كلية الزراعة، ١٩٩٧، ص١٣.

المرحلة الثانية بين عامي (١٩٤٦-١٩٥٥):

وهي مرحلة نقاهة النظام والمكننة والتحضر، وهي مسائل أثرت تأثيرًا كبيرًا في الحياة الريفية وفي عمل أصحاب تيار المجتمع الريفي هناك [١].

ولقد شهدت هذه المرحلة نمو الدراسات الريفية السوسيولوجية وازدهارها خاصة بعد تحول اهتمامات الأنثربولوجيا الاجتماعية نحو هذه المجتمعات، ولقد كان كروبر (Kraper) من أوائل الأنثربولوجيين الذين لفتوا الانتباه على دراسة المجتمعات الريفية، وكان أهم ما يميز هذه المرحلة أنها جاءت لتعكس واقع المجتمعات الريفية التي شهدت تغيرات اجتماعية خطيرة نتيجة لتعرضها لقوى التحديث والتأثيرات الحضرية.

المرحلة الثالثة بين عامي (١٩٥٦- ١٩٩٠) :

وهي مرحلة الرفاه الاقتصادي التي أثرت في المجتمع الأمريكي ككل والزراعة المصنعة ونمو الضواحي ، وارتفاع مستوى المعيشة ، والتقلص الكبير لسكان المزارع.

وتعكس هذه المرحلة العلاقة بين علم الاجتماع الريفي من ناحية وعلم الاجتماع الحضري من ناحية ثانية.

وهنا انتشرت البحوث الاجتماعية الريفية، وأصبح (علم الاجتماع الريفي) علمًا قويًّا ونشيطًا في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة مع باقي الدول؛ وذلك بسبب شعور الهيئات الحكومية والأهلية الأمريكية بأهمية المجتمع الريفي، وبذلك رصدت الحكومة الاعتمادات المالية لدراسة هذه المجتمعات.

---

[١] - محمود عودة، دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص٢١ -٢٢.

- **يمكننا أن نلتقط من هذا العرض بعض الملامح الرئيسة لـ (علم الاجتماع الريفي) في أمريكا نستطيع أن نلخصها فيما يأتي :**

– كان الاهتمام في المرحلة الأولى وهي مرحلة الأزمات والكوارث السابقة على الحرب العالمية الثانية منصبًّا على (مشكلات المجتمع الريفي) لاعتبارات الخدمة الاجتماعية إلا أن بعض العلماء كان يعالج موضوعات سوسيولوجية تقليدية كـ (المجتمع المحلي والتعليم والأسرة والتقسيم الطبقي والهجرة...) لكنها كانت تعالج أيضًّا حينما تعاني من مشكلات معينة؛ أي أنها لم تكن تدرس دراسة أساسية ؛ بل لأهداف تطبيقية وعملية، وكانت لا تستخدم مناهج وإجراءات علمية دقيقة.

– تحول الاهتمام منذ الحرب العالمية الثانية من المشكلات الاجتماعية إلى الموضوعات ذات الدلالة السوسيولوجية ليس فقط تلك الموضوعات التقليدية في تراث علم الاجتماع الريفي كالتنظيم الاجتماعي؛ وإنما يهتمون بموضوعات ذات أهمية كبرى في علم النفس الاجتماعي والاتجاهات والشخصية والمطامح والقيم والقيادة وغير ذلك.

ونلاحظ أن تيار علم الاجتماع الريفي في الولايات المتحدة يمكن عرضه بالآتي: قدم علم الاجتماع الريفي في الولايات المتحدة خلال السنوات الأولى من القرن العشرين إسهامات كبرى للإطار النظري في علم الاجتماع، إلا أن هذه الإسهامات قد تقلصت فيما بعد . ولقد أسهمت هذه المقاييس والمفاهيم الإيكولوجية التي طورها جالبي (Galpin) في تطور مدرسة شيكاغو كما أسهمت أيضًا في إثراء التراث العلمي في دراسة المجتمع المحلي، كما أسهمت دراسات الميدان الريفي في تقويم عدد من المناهج الديموغرافية الحديثة واختبارها، كذلك أوضح شولر وكوفمان (Kaufman وSchuler) جدوى استخدام الإخباري المحلي، ودور الأسرة أول ما درست ضمن

ميدان علم الاجتماع الريفي. لقد ركز العلماء على دراسة الواقع، وأهملوا تطوير النظريات. وهذا لا يعيب المختصين في علم الاجتماع الريفي، لأن مثل هذا العمل لا يأتي عادة من قبل الباحثين الميدانيين.

ومن الجدير بالذكر أن تراث علم الاجتماع الريفي الأمريكي يفتقر إلى الدراسات الثقافية المقارنة؛ بل إن هذا التراث يفتقر حتى إلى عقد مقارنات بين مجتمعات محلية في الولايات المتحدة نفسها، ويرجع ذلك إلى عدم الربط بين النظرية والبحث، وإغفال وضع مشكلات البحوث في سياقات نظرية.

وهناك ملاحظة أخرى على تناول المتخصصين في الاجتماع الريفي الأمريكي لموضوعات علم الاجتماع التقليدي فهم حين يدرسون الأسرة يختزلونها إلى مجرد دراسة أسلوب حياتها، ثم يلجأون في بعض الأحيان إلى استخدامات التقنيات الأنثروبولوجية التي لا يمكنهم استخدامها بمهارة بحكم انتمائه لكليات الزراعة ذات الطابع الخاص هناك، فتخرج دراستهم سطحية إذا ما قورنت بدراسات علماء الاجتماع الآخرين.

وفي معالجتنا لموقف الدراسات الاجتماعية الريفية في الولايات المتحدة يجب أن نشير إلى التيار الثاني من هذه الدراسات ونعني تيار الأنثروبولوجيا الريفية .

سبق أن ذكرنا أن تيار الأنثروبولوجيا الريفية يمكن رده إلى الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية والاتجاه الوظيفي منها بخاصة، من ناحية ، وإلى تقاليد مدرسة شيكاغو التي بلورها (روبرت ردفيلد) من ناحية أخرى. وقد أشرنا في موضع سابق إلى أن جلبين وهو من رواد تيار الاجتماع الريفي قد أسهم بمقاييسه الإيكولوجية في نمو هذه المدرسة وتطورها، وهو من ناحية أخرى من أوائل الذين أخرجوا مؤلفات مدرسية في علم الاجتماع الريفي بالاشتراك مع سوروكن وزمرمان؛معنى ذلك أنه ليس

هناك انفصال تام بين تياري علم الاجتماع الريفي والأنثروبولوجيا الريفية فقد تبادلا معًا التأثير وربما يعكس هذا التأثير المتبادل ذلك الفرع الذي يعرف الآن في الولايات المتحدة سوسيولوجيا المجتمع المحلي (Sociology of community) .

حينما نحاول الإشارة إلى موقف الأنثروبولوجيا الريفية في الولايات المتحدة نواجه بمقارنة مشوقة، فبينما تبلورَ هذا الاتجاه ووضعت قواعده فيها فإنه لم يجد في مجتمعاتها أرضًا صالحة للدراسة فهو مرتبط أو ارتبط تاريخيًّا بالمجتمعات القروية التقليدية المتخلفة، وهي أنماط غير معروفة في الولايات المتحدة ذاتها ومن ثم اتجه أصحابه إلى مناطق أخرى من العالم لدراستها وتناوله.

وقد نالت أمريكا اللاتينية جل اهتمام هؤلاء الباحثين، وهي قدمت فرصة سانحة بمجتمعاتها القروية التقليدية، أمام هؤلاء الباحثين للدراسة؛ وفقاً لهذا الاتجاه ومن أكثر الدراسات شهرة تلك التي أجراها روبرت ردفيلد في مقاطعة يوكاتان في المكسيك ، حيث درس أنماطًا عدة متدرجة من المجتمعات تضم قرية صغيرة ذات ثقافة شعبية، ومجتمعًا فرديًّا صغيرًا، ومركزًا حضريًّا صغيرًا ومدينة (Meria) كذلك دراسة أوسكار لويسLewis لمجتمع تبوزتلان Tepoztlan وقد مارست هذه الدراسات تأثيرًا قويًّا في عدد كبير من الباحثين في الدول النامية، كما نجحت إلى حد كبير في تحليل المجتمع القروي وفهمه بوصفه كلًا متساندًا مع الأخذ في الحسبان ذلك الانتقاد الذي يوجه إلى هؤلاء الأنثروبولوجيين والذي يتمثل في أن ما يعدونه قرى قد تكون مدنًا أو أسواقًا صغيرةً تمدُّ وحدات أصغر منها ـ وهي الوحدات الريفية الحقيقية ـ بالخدمات الاقتصادية والسياسية والإدارية، ومن ثم فإن مجتمع تبوزتلان حيث توضح بيانات أوسكار لويس أن هذا المجتمع كان يضم وقت دراسته أكثر من أربعة آلاف نسمة، كما كان أيضًا، ولفترة طويلة مقرًّا للإشراف الحكومي، ومركزًا اقتصاديًّا لعدد

من المجتمعات الأصغر التي تضم كل منها أقل من خمسمائة نسمة، ومما لا شك فيه أن سكان هذه الوحدات الأصغر والمحيطة بـ تبوزتلان كانوا ينظرون إليها كونها الواجهة المطلة على العالم الخارجي.

ث- الدراسة الاجتماعية الريفية في أوروبا:

ظهر علم الاجتماع الريفي بالمعنى الأمريكي في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ويبدو ذلك مدهشًا لأول وهلة. وبخاصة إذا أخذنا في الحسبان أن قطاعًا مهمًّا من السكان الأوروبيين ما يزالون ريفيين من حيث الإقامة؛ فضلًا عن أن أصول علم الاجتماع العام أصول أوروبية وليست أمريكية [١] .

وهذا لا يعني أنه لم تكن في أوروبا دراسات تهتم بالحياة الريفية ؛ بل كان هناك دراسات من أبرزها دراسة للباحث دوبولد فونفيز (D.V Wiese) بعنوان: (القرية Ssdofe عام ١٩٢٨) وأجريت عدة دراسات في هولندا عن المناطق الريفية في جامعة أمستردام، وفي فرنسا وألمانيا أجريت عدة دراسات، ولكن مناهج دراستها كانت مختلفة عن المتبع الآن فيما يعرف بعلم الاجتماع الريفي.

ومن أسباب تأخر ظهور علم الاجتماع الريفي بالمفهوم الأمريكي في أوروبا حتى هذه المرحلة المتأخرة انقطاع الصلات بين دارسي علم الاجتماع الأوروبيين والأمريكيين قبل الحرب، ويضاف إلى ذلك أن المناخ السياسي الذي ساد أوروبا في هذه الفترة لم يعق نمو الاجتماع الريفي في أوروبا فقط؛ وإنما أوقف تقدم علم الاجتماع العام ونموه كذلك ، فتوقفت إسهامات إيطالية (بلد بارتيو) تحت الحكم الفاشي، وتوقفت إسهامات ألمانيا (بلد ماكس فيبر) تحت الحكم النازي [٢].

---

[١] - محمود عودة، المرجع السابق نفسه، ص٢٩.
[٢] - محمود عودة، المرجع السابق نفسه، ص٣٠-٣١.

ولكن هذه الظروف قد تغيرت بعد الحرب الثانية، حيث حدث اتصال وثيق بين العلماء الأوروبيين والأمريكيين، وأغرقت المؤلفات الاجتماعية الأمريكية السوق الأوروبية العلمية بما في ذلك منشورات علم الاجتماع الريفي، وأحاط الأوروبيون علمًا بهذا الوضع الجديد، وبدأ العلماء الأوروبيون يعيدون النظر في الوضع الأكاديمي لعلم الاجتماع الريفي، وبدأ المتخصصون في الإرشاد والخدمات الإرشادية يدركون أن مشكلات الفلاح الاقتصادية لا يمكن أن تحل تمامًا بواسطة الأساليب الاقتصادية والفنية الخالصة، وبدأوا يدركون أن العمل الإرشادي ليس عملًا طائشًا ، ولكنه يقوم أساسًا على المعرفة المستمدة من علم الاجتماع وعلم النفس وغيرهما من العلوم الاجتماعية.

ودخل علم الاجتماع الريفي جامعة استوكهولم ١٩٦٠م كجزء منفصل عن علم الاجتماع العام وكذلك جامعة فاجن جن في هولندا، فضلًا عن أن الباحث الذي يرغب في مواصلة التخصص في دراسته يتفرغ تفرغًا تامًّا لدراسته للدكتوراه، ويستطيع أن ينجزها في عامين؛ بينما التخصص التام في علم الاجتماع الريفي يحتاج إلى سبعة أعوام، وهنالك تخصص مماثل في كلية الزراعة بالنرويج، وهنالك الكثير من دراسات التخصص قامت بها الحكومات والمؤسسات في إيطاليا وفرنسا وألمانيا، وشكلت جمعيات بعلم الاجتماع الريفي تهتم بثقافة المجتمعات الريفية وقيمها ومشكلاتها [١].

بعد ذلك ظهرت عدة دراسات في الدول الأوروبية عن المجتمع القروي منها دراسة شاملة عن قرية إنكليزية للعالم و.م .وليامز (W.M.Williams) عن تنسيق القرية وعلاقتها بالأسلاف الأخرى . ودراسة بعنوان اختبار القادة في قرية بوللييبيج في

[١] - أديب عقيل، أحمد الأصفر، علم الاجتماع الريفي، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠٠١، ص١٦.

بولندا الشمالية أجريت بين عامي (١٩٥٢-١٩٥٣)، ودراسة لـ جالسكي (Galeski) حول التقسيم الطبقي الاجتماعي للمناطق الريفية في بولندة[١].

وفي الاتحاد السوفييتي السابق أجريت دراسات عدة حول المزارع الجماعية وما تحويه من عناصر مثل ميكانيز مات تغير طريقة الحياة القديمة في الريف السوفييتي والعلاقة بين القروي والبيئة المحيطة به والأسس الاقتصادية للمزرعة الجماعية، والإنسان في نطاق العمل، وتوزيع الدخل بين المزارعين، والنظام الديمقراطي للمزرعة، والأسرة والحياة اليومية المجتمعية ، والعلاقات الاجتماعية بين الناس، وهناك دراسات حول المزارع السوفييتية اهتمت بموضوعات الإدارة الذاتية في المزرعة والمطامح المهنية والعلمية لدى صغار الفلاحين والحياة الزوجية في المزارع الجماعية قام بها كل من سيموس وسترا فيرف واسييوف وهنالك الكثير من الدراسات التي تناولت المجتمع الريفي، واتجهت هذه البحوث والدراسات الريفية بتوضيح أثر الحضارة الصناعية الرأسمالية في الاقتصاد الريفي والبناء الاجتماعي الريفي، ودراسة التنمية الريفية والبحث عن أصول المجتمعات المحلية الريفية وطبيعتها، والعوامل المؤثرة والمشكلات التي تعاني منها.

وتعد هذه الدراسات بحق ، وبالوجهة التي ظهرت عليها ، دليلًا واضحًا على تقدم البحوث الريفية وعدّها من الدراسات الرائدة من الناحية النظرية والمنهجية .

تبقى الناحية الثانية التي لا بدّ من الإشارة إليها وهي أن بعض الجامعات الأوروبية قد قادت حركة الدراسات القروية في الدول النامية، وبخاصة بعض جامعات إنكلترا التي شجعت الدارسين فيها على العودة إلى بلادهم لإجراء دراساتهم القروية، ومن ثم وجهت اهتمامهم نحو الاستمرار في هذا الضرب من الدراسات، وصدرت

---

[١] - محمود عودة، دراسات في علم الاجتماع الريفي، مرجع سبق ذكره، ص٣٦- ٣٧ .

معظم هذه الدراسات في سلسلة المكتبة الدراسية لعلم الاجتماع ، وإعادة البناء الاجتماعي .

ومنها دراسة حامد عمار عن التنشئة الاجتماعية في قرية مصرية ودراسات ديوب (Dupe) عن قرية هندية و(قرى الهند المغيرة) وغير ذلك مما سوف نعرض له بالتفصيل عند حديثنا عن الدراسات الاجتماعية الريفية في الدول النامية.

جـ- الدراسات الاجتماعية الريفية في الدول النامية:

إن الدراسات التي أجريت في البلدان النامية بواسطة باحثين محليين وباحثين من خارج البلدان النامية أو باحثين درسوا في أوروبا وأمريكا، وسوف نعرض بعض هذه البحوث والدراسات.

- **أمريكا اللاتينية:** من الجدير بالذكر أن هذه الدول كانت مجالًا خصبًا للدراسات والبحوث التي أجراها باحثون من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وأشهر هذه الدراسات التي أجراها روبرت – دفيلد عن المجتمع القروي كذلك دراسات أوسكالويس [١].

وفي كولومبيا قام إيفرت روجرز بدراسة عن الاتصال الجمعي والتحضر بين القرويين، ودراسة في (جوانيمالا) قام بها تشارلي وجلة دراسة عن الحياة الاجتماعية والدينية في قرية من قراها [٢] .

ومن خلال هذه النماذج نلاحظ أنه ليس هناك باحث واحد ينتمي إلى أمريكا اللاتينية ووفقًا للدراسات المتاحة أمامنا يمكن أن نعد الدراسات الاجتماعية الريفية في أمريكا اللاتينية جزءًا مكملاً للدراسات الاجتماعية في أمريكا.

---

1 - A.Lutfiyya,Baytin,A.jordanian Village,Moutonand Co. London ,the Hagparis ,1966

٢ - محمود عودة، دراسات في علم الاجتماع الريفي، مرجع سبق ذكره، ص٤٠.

- **الهند وسيلان:** دخل علم الاجتماع الجامعات الهندية نحو عام ١٩٥٠، وكان يدرَّس في أربع جامعات، ولكن الدراسات في علم الاجتماع الريفي كانت قليلة، ولكن هناك باحثون تلقوا تعليمهم في الولايات المتحدة الأمريكية أجروا الدراسات أمثال: ستادال داسجوتبا حول الاتصال والتجديد في قرى هندية عالج فيها مصادر المعلومات باختلاف نمط النشاط أو المهارة المحسنة، وقسم المزارعين إلى ثلاث مجموعات: مجددين، متبنيين مبكرين، ومتبنيين متأخرين [١].

وهناك دراسة أجراها ديوب بعنوان: قرية هندية، وتتكون الدراسة من ٢٤٨ صفحة يعالج فيها وضع القرية، والبناء الاجتماعي والاقتصادي، ويركز على الطقوس والمراسيم والروابط العائلية ومستويات المعيشة المشتركة والتغير الحاصل في القرية .

وهنالك الكثير من الدراسات لـ أوبان ماير بعنوان: الطائفة والقرية في وسط الهند، ودراسة هاسويل R.Haswell بعنوان: اقتصاد التنمية في قرية الهند. ودراسة أوشران بعنوان: التقليد والاقتصاد في قرية هندية، ودراسة أبلر وسينغ بعنوان: تقسيم العمل في قرية هندية نشرت عام ١٩٤٨ [٢] .

ومن خلال هذا العرض نستطيع أن نقول إن هناك دراسات اجتماعية ريفية في الهند، وفي سيلان أجريت الكثير من الدراسات عن القرية السيلانية تناولت القرية بكل جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والتغييرات الاجتماعية الحاصلة .

---

1 - Lerner ,Treassing of Tradition ,Society : Mdernization of the Middle East London free press ,1944

٢ - أديب عقيل، أحمد الأصفر، علم الاجتماع الريفي، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

- **الشرق الأقصى (اليابان والصين):**

ليس بأيدينا دراسات اجتماعية ريفية عن هذه سوى القليل. فهناك بعض الدراسات الشهيرة التي قام بها باحثون أمثال جون أمبري (Empre) وهو باحث غير ياباني. وهي دراسة أنتربولوجية لقرية يابانية، تتكون من خمسة فصول تتناول بالترتيب الخلفية التاريخية، وتنظيم القرية والأسرة، والعائلة وأشكال التعاون والطبقات والروابط الاجتماعية، وتاريخ حياة الفرد، والدين والتغير الذي يجري في قرية سويا مورا، والدراسة في حد ذاتها غير كافية لتقويم موقف الدراسات الاجتماعية الريفية هناك [1].

وهناك الكثير من الدراسات في الصين منها دراسة أجراها مارتن يانج (M.Yag)، نشرت في لندن عام ١٩٤٦، بعنوان: قرية صينية، ونشرت دراسة أخرى عام ١٩٥٩ بعنوان: ثورة في قرية صينية أجراها كل من دايفيد وإزابيل كروك، وهما ليسا صينيين، وتناولا التغيرات التي طرأت على هذه القرية.

لقد ارتبطت معظم الدراسات في الغالب بأسماء أجنبية وهي لا تعبر عن موقف الدراسات الاجتماعية الريفية هناك؛ لأن هذه الدراسات مرتبطة بمصالح أجنبية من أجل التعرف إلى طبيعة هذه المجتمعات والعمل على استغلالها والسيطرة عليها.

- **الشرق الأوسط:**

يفتقر الشرق الأوسط للدراسات الاجتماعية بشكل عام والريفية بشكل خاص، ولم تلمع أسماء محلية فيما يتعلق بالدراسات الاجتماعية الريفية في الشرق الأوسط، ومعظم البحوث الاجتماعية قام بها باحثون أجانب بمساعدة باحثين محليين، وهناك

[1] - محمود عودة، دراسات في علم الاجتماع الريفي، مرجع سبق ذكره، ص٤٤.

دراسات قام بها باحثون محليون بالجهود الفردية ، ومن هذه الدراسات دراسة عبد الله لطيفة عن إحدى قرى الضفة الغربية بالأردن [١] .

والدراسة تتعرض لثقافة القرية، والمعتقدات الشعبية والطقوس الدينية، وتتعرض للنظم الاجتماعية والتغير الاجتماعي في مجتمع قروي تقليدي، والدراسة من حيث منهجها تتبنى تقنيات الأنتربولوجيا الاجتماعية والثقافية كالمعايشة والاعتماد على الإخباريين وغير ذلك وهي تعد بحق رائدة في هذا المجال في تلك المنطقة من العالم وربما كانت الأولى من نوعها التي يقوم بها باحث محلي، وهناك دراسة بعنوان تحول المجتمع التقليدي – تحديث الشرق الأوسط(لدانيال ليرينر عام ١٩٥٠) وأجريت في سبعة بلدان، هي: (اليونان، تركيا، مصر، لبنان،الأردن، سورية وإيران)، تناولت الدراسة التأثيرات المتبادلة بين القيم والتنمية والتحديث في تغير القيم والدور الذي تؤديه القيم في التنمية والتحديث في الريف [٢].

على الرغم من النقد الذي توجه إلى دراسة ليرنير، فإنها تعد من الدراسات الرائدة والمهمة التي تركت بصماتها على دراسات عديدة في مجال التنمية والتحديث، حيث اعتمد عليها كثير من الباحثين، كما أنها زودت الباحثين بأفكار وقضايا نظرية انطلقت منها دراستهم، كما كشفت عن طبيعة التأثيرات التبادلية بين القيم والتحديث وأهمية البعد القيمي في استراتيجية التنمية.

كما قام ماير ستايكوس بدراسة عن الدور الذي يؤديه قادة الرأي في برنامج لتنظيم الأسرة في قرية تركية معتمدًا فيها الاستمارات المحددة باستبيان البيانات ومعالجتها إحصائيًا.

---

[١] - محمد الجوهري، علياء شكري، علم الاجتماع الريفي الحضري، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، ص١٣٣.

[2] - Danieilernef. Thepassing of Traditeonal Society –Modernizing the middle East , thitd Edition , the free press new york ,1966 , pp:79-80

كما أجرى أصفر فتحي دراسة عن القيادة ومقاومة التغير في إحدى القرى التركية، باستخدام طريقة دراسة الحالة محاولًا أن يوضح العلاقة بين خصائص البرنامج التغيري، والقيم الموجودة في المجتمع المحلي، وكذلك الطريقة التي يصل بها الفرد إلى اتخاذ قرار بقبول هذا البرنامج التغيري [١].

وأجريت دراسة عام ١٩٥٢ بعنوان: البناء الطبقي في قرية مصرية لـ أحمد مجدي حجازي تعرض الباحث إلى نشأة كبار الملاك وتطورهم والعوامل التي أدت إلى نشأة طبقة الفلاحين الفقراء، وما صاحب ذلك من صراع طبقي وخاصة في قريتي لمشيش والدلاتون[٢].

ويتحدث الباحث عن الوجود والوعي الطبقي في هاتين القريتين، وعلاقة الطبقات الاجتماعية بالسلطة، وأشكال الاستغلال وصوره في القريتين، وانتهى الباحث إلى تصور الطبقات على أنها أغنياء ومتوسطون وفقراء.

وهناك كثير من الدراسات التي أجريت في الجامعات المصرية التي تقوم على الجهود الفردية، منها: دراسة عن مظاهر التغير الاجتماعي رسالة دكتوراه عام ١٩٥٩ في جامعة الإسكندرية [٣]. وخرج الباحث من دراسته الميدانية إلى أنه برغم تفكك الروابط الاجتماعية القائمة على أساس القرابة، إلا أن الأفراد مازالوا يعيشون بعدهم الاجتماعي عن غيرهم بمقياس المركز القرابي ، حيث إن القرويين لا يعدون أنفسهم متساوين إذا تماثل مركزهم الاقتصادي فقط. وعدّت الدراسة أن المهاجرين القرويين عندما يستقرون بصفة دائمة في أماكن عملهم الجديدة يكون شعورهم بالانتماء إلى القرية أقوى من شعورهم بانتمائهم الطبقي.

---

[١] - أحمد، غريب محمد سيد، علم الاجتماع الريفي، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص٣٨.

[٢] - محمود عودة، دراسات في علم الاجتماع الريفي، مرجع سبق ذكره، ص٤٧.

[٣] - أحمد مجدي حجازي، البناء الطبقي في قرية مصرية: دراسة اجتماعية ميدانية في قريتين مصريتين ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ١٩٧٥.

وهناك الكثير من الدراسات التي أجريت في جامعة عين شمس تقوم على الجهود الفردية منها دراسة: د. سالم عبد العزيز محمد عام ١٩٧١، حول التعليم والتغيير الاجتماعي في القرية المصرية. ودراسة د. حسن الخولي حول الآثار الاجتماعية للخدمة العسكرية في ثقافة الفلاح المصري عام ١٩٧٦، رسالة ماجستير لمحمد عبد النبي حول: التحول الاجتماعي وبناء القوة في القرية المصرية عام ١٩٧٩، وتبحث هذه الدراسة التغيرات التي طرأت على أوضاع مختلف القوى الاجتماعية في الريف المصري عبر التاريخ [١].

وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس التغيير الاجتماعي الناتج عن إتاحة فرص التعليم في القرية المصرية ، وذلك من خلال دراسة ميدانية لقريتين، هما: قرية كفر المصلحة وقرية كفر البثانون، وهنالك الكثير من الدراسات التي أجريت في باقي الجامعات المصرية والعربية التي تبحث في التراث الشعبي والزواج والوفاة والهجرة، وقد حاولت أن تسير كل الدراسات على منوال واحد أو على الأقل نهج متقارب و لكن برغم وجود بعض الاختلافات الفردية فقد بذلت هذه الدراسات جهدًا كبيرًا في استعراض الظروف التاريخية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية.

يذكر الدكتور حسن الساعاتي أن تدريس علم الاجتماع في مصر بدأ عام ١٩٢٥، في الجامعة المصرية التي أصبحت تسمى الآن جامعة القاهرة، وكانت تحت سيطرة الفلسفة في كلية الآداب ومنذ عام ١٩٤٧، بذلت محاولات لتحرير علم الاجتماع الريفي كمادة مستقلة في أقسام علم الاجتماع والاقتصاد والزراعة والآداب[٢].

---

[١] - جمال المحاسب، علم الاجتماع الريفي، دار اليقظة العربية، دمشق، سورية،١٩٥٥

[٢] - محمد صفوح الأخرس، ميادين علم الاجتماع، دمشق، ١٩٨١، ص١١٢.

وأما في سورية، فإن الدراسات الريفية مثلها مثل باقي الدول العربية كانت عبارة عن جهود فردية قام بها بعض الباحثين، ومعظم هذه الدراسات كانت عبارة عن رسائل ماجستير أو دكتوراه .

في جامعة دمشق دُرِّس علم الاجتماع الريفي لأول مرة عام ١٩٥٤ –١٩٥٥ في كلية التربية لطلاب السنة الثالثة الذين يهيؤون لشهادة علم الاجتماع .

وأول كتاب في هذا المجال في سورية للباحث جمال المحاسب ١٩٥٥م بعنوان: علم الاجتماع الريفي.

وهنالك بعض الدراسات في سورية تعالج قضايا الريف : منها : دراسة للدكتور محمد صفوح الأخرس، في قرية حوارين درس مجتمع القرية من الناحية الاجتماعية كمستوى المعيشة والحالة العائلية وعلاقة الأفراد بعضهم ببعض وحالة الزواج... الخ .

أجريت الدراسة ١٩٦٩م، وكان غرض هذه الدراسة:

– الوقوف على طبيعة الحياة الاجتماعية في قرية حوارين.
– حصر جميع الإمكانات والموارد الموجودة فيها.
– تحديد أنواع النشاط والخدمات القائمة في القرية.
– تحديد بعض الخصائص الأساسية للمجتمع الريفي.

وهنالك رسالة ماجستير لـ سمير حسن بإشراف الدكتور خضر زكريا ١٩٨٥ م، بعنوان: الاندماج الاجتماعي للمهاجرين الريفيين في الحياة الحضرية في مدينة طرطوس. ودراسة لـ عادل عبد السلام، بعنوان: المرأة والأرض في البيئة الريفية السورية عام ١٩٨٧م، ودراسة لـ ريمون المعلولي ١٩٩٦م بعنوان: بنية الأسرة الريفية وتطورها وعلاقاتها بالتربية، ودراسة لـ يحيى قسام ١٩٩٨م بعنوان: القيم الاجتماعية

في الريف. وعلم الاجتماع الريفي كمادة مستقلة يدرس في كلية الزراعة منذ عام ١٩٨٥م تحت عنوان المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي تأليف الدكتور: إسكندر إسماعيل – وهيثم سخية، وفي قسم علم الاجتماع أصبح مقررًا في الخطة الدراسية العام١٩٨٦_١٩٨٧م ويجدر بنا أن نشير إلى أن قسم علم الاجتماع حتى عام ١٩٩٩م كان تابعًا لقسم الفلسفة، وآخر كتاب لعلم الاجتماع الريفي كان للدكتور أديب عقيل و الدكتور أحمد الأصفر يدرس لطلاب السنة الثالثة في قسم علم الاجتماع عام ٢٠٠٠ – ٢٠٠١م، وفي السنوات الأخيرة ظهرت عدة دراسات للمجتمع الريفي في قسم علم الاجتماع .

مما سبق نلاحظ تأخر نشوء علم الاجتماع الريفي في البلدان العربية بشكل عام، وسورية بشكل خاص.

ويرجع الدكتور محمود عودة أسباب تخلف الدراسات في علم الاجتماع الريفي في البلدان النامية ومنها الدول العربية إلى:[١] .

– عدم حصول علم الاجتماع العام على الدعم الكافي في هذه الدول، مثلا أول مسابقة لخريجي علم الاجتماع في سورية كانت عام ٢٠٠٢.

– تبعيتها لأقسام الفلسفة ، ففي سورية استقل علم الاجتماع عن الفلسفة عام ١٩٩٩م.

– عدم الاعتراف الرسمي بأهمية الدراسات الاجتماعية بوجه عام والريفية بوجه خاص.

[١] - محمد عودة، مرجع سبق ذكره، ١٩٨٣، ص٤٧-٥٠.

– التخطيط في معظم الدول العربية والنامية تخطيط اقتصادي خالص، ويهملون العوامل الاجتماعية والثقافية ويتجاهلون دورهما في التأثير في السلوك الاقتصادي ذاته.

– انشغال الباحثين الاجتماعيين بالكتب المدرسية والتعليمية وعدم الاهتمام بالبحوث والدراسات الميدانية.

ويعرض الدكتور عبد الكريم الأمير حسن إلى بعض الصعوبات التي توجه الباحث الاجتماعي الميداني، ومنها:

– عدم تجاوب بعض الأسر مع فريق البحث، ورفضهم الإجابة عن الاستمارة وأحيانًا إغلاق باب المنزل في وجوه فريق البحث بمجرد سماعهم بأننا نقوم ببحث اجتماعي.

– سخرية بعض المواطنين من البحث الذي نقوم به، وتأكيدهم أننا لا نعاني من مشكلة سكانية، وبالتالي فنحن لا نحتاج إلى تنظيم الأسرة فضلًا عن تأكيدهم أن الأمية ليست مشكلة ولا تقف عائقًا في وجه أي طالب للعمل أو الزواج، فضلًا عن تأكيدهم على الدور السلبي للإعلام في المجالات جميعها.

– خوف بعض المواطنين من الإجابة عن السؤال المتعلق بمقدار الدخل الشهري ظنًا منهم بأننا قد نكون من جامعي الضرائب أو المالية [1].

على الرغم من هذه الصعوبات والمشكلات التي تعاني منها الدراسات التي أجريت فهي تشكل نماذج جيدة للجهود العلمية المبذولة من أجل زيادة معرفتنا بالجوانب الاجتماعية والثقافية والتربوية لريفنا السوري عامة.

---

[1] - ندوة البحث العلمي في المجالات الاجتماعية في الوطن العربي، وزارة التعليم العالي، دمشق، ١٩٩٩، ص٢٥٢-٢٥٣.

ولعل هذه الدراسات التي أجريت والتي تتيح الفرص لمعرفة أكثر دقة وموضوعية بالمجتمع الريفي؛ آملين أن نتمكن في المستقبل من تطوير هذه الدراسات نحو الأفضل.

وتشير الأمثلة الموجزة السابقة حول العلم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والبلدان النامية إلى أن نشأة العلم وتطوره في كل بلد، ارتبط وتأثر بالحاجات المجتمعية الرسمية التي تحددها الدولة.

إذا كان كل علم من العلوم تتحدد معالمه من خلال نظريته وموضوعه المحدد ومنهجه وأهدافه فسوف نجد أنه ليس لعلم الاجتماع الريفي نظرية محدودة وبالمثل أيضًا ليس له منهجًا خاصًّا فالعمل الذي تم في مجال علم الاجتماع الريفي لم يتمخض عن تقدم في مجال النظرية العامة في العلم، أو في مجال المنهج، حتى أن بعض علماء الاجتماع رأوا نتيجة لذلك أن علم الاجتماع الريفي يجب ألا يلحق بعلم الاجتماع؛ وإنما الأصح أن يظل نوعًا من الدراسات المتعلقة بالزراعة والإنتاج الزراعي[١].

وإذا ما استعرضنا التراث السوسيولوجي العربي الخاص بعلم الاجتماع الريفي لوجدنا الدكتور علي فؤاد يقرر أن علم الاجتماع الريفي فرع من فروع علم الاجتماع يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية الناشئة عن تجمع الأفراد في البيئات الريفية، وعن اتصال سكان الريف بالحضر والاختلاف بين المجتمعين، على أن تقوم هذه الدراسة حسب القواعد العلمية التي يستمدها من علم الاجتماع العام [٢].

---

[١] - محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع القروي، دار المعارف، ١٩٦٧ ص٤٢٧-٤٣٨.

[٢] - عبد الحميد محمد سعد، علي فؤاد أحمد، المدخل المورفولوجي لدراسة المجتمع الريفي، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٠، ص٣٦.

ويذهب الدكتور إمام سليم إلى أن علم الاجتماع الريفي هو علم تجريبي بالنسبة إلى علم الاجتماع النظري الذي بواسطته تطبق الأسس والطرق العلمية للبحث في دراسة الريف وحالته الاجتماعية [1] .

وفي ضوء ما تقدم يمكن عَدُّ علم الاجتماع الريفي علمًا وصفيًّا تقريريًّا يهدف إلى دراسة المجتمع الريفي دراسة علمية تحليلية للوقوف على طبيعة هذا المجتمع واتجاهاته ونواحي التخلف والتقدم فيه حتى يتسنى رسم سياسة واقعية لتنميته وصولًا به إلى مجتمع أفضل.

نستخلص من متابعتنا للتطور الاجتماعي لعلم الاجتماع الريفي في الوطن العربي في سياق تاريخي أن هوية العلم أصبحت تبدو اليوم أكثر وضوحًا عما كانت عليه من قبل، والفضل في ذلك يرجع في المقام الأول إلى نشوء الجامعات وتطورها في المنطقة، حيث ولد وتربى في أحضان هذه الجامعات.

إن علم الاجتماع الريفي ظهر بسبب الحاجة المجتمعية وتطور علم الاجتماع وظهور التخصصات الدقيقة لدراسة مشكلات اجتماعية عانى منها الريف العربي، ونال الدعم من الجامعات العربية بشكل كبير وواسع.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا كان جهد بعض علماء الاجتماع العرب قد انصب على التقليد والنسخ، لذلك كان لا بد من أن يحصل لجدّة تجربة البحث في ميدان علم الاجتماع.

وإذا كان علم الاجتماع الريفي علمًا مأخوذًا من أمريكا، فليس معنى ذلك أننا نقلد أمريكا ونتتبع وننقل الأطر البحثية لنظريات هذا العلم على المجتمع العربي.

---

[1] - إمام سليم، المجتمع الريفي، دار الثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٥٩، ص٨.

كما أن إيجاد صيغة جديدة لبحوث هذا العلم أمر ينبغي ألا يرفض الجهد الأمريكي، بل الإفادة منه وتطويره عربيًا في النظرية والتطبيق.

لأن لكل مجتمع تاريخٌ مرَّ به، وتعامل مع أحداثه، وله خبرة وطريقة في التعامل مع الآخرين، أو عدم إقحامِ تفاسير الظواهر الاجتماعية في مجتمع آخر وفرضها عليه.

ولكل مجتمع طريقته الخاصة في النشوء والتطور، ومنهج العلم واحد، ولكن طريقة التعامل مع المشكلات تختلف من مجتمع لآخر.

إذاً الحاجة لا تزال شديدة إلى الإصلاح الاجتماعي في الريف، وذلك باتخاذ التدابير الآتية:

- يجب أن تشمل التغيرات الريف والمدينة.
- التحول الجذري بالبنية الاقتصادية الريفية نحو الأفضل وذلك بإنعاش الريف بجوانبه كافة.
- تنظيم الأرياف وعمرانها وتقديم كافة الخدمات اللازمة كافة.
- محاولة ترميم البيوت القديمة.
- توجيه الباحثين والدارسين نحو المشكلات الريفية ، ومحاولة اقتراح الحلول المناسبة.
- خدمة الريف و العناية به تعد الخطوة الأولى و الدعامة الأساسية التي يشيد عليها بناء النهضة القومية العامة، ولا يمكن للتنمية أن تستمر من دون الأخذ بأسباب النهوض الحقيقية، وما لم تتجه إلى الريف المحروم من الرعاية و المحتاج إلى كل ألوانها، وما لم نوفر له من القوى المادية والمعنوية والجهود العلمية والعملية ما يحقق له إنعاشًا اجتماعيًّا عامًا يرفع من مستوى الحياة فيه، ويكفل لسكانه أن يعيشوا أصحاء في أجسامهم وعقولهم؛ مستغلين إمكاناتهم واستعداداتهم؛ متعاونين

تعاونًا ذاتيًا على تحقيق المصالح المشتركة والمشاريع العامة التي تنهض بالريف في نواحيه المختلفة.

ثانيًا_ المجتمع الريفي وتطور القرية السورية (١٩٣٠-١٩٩٠)

أهملت الدراسات الاجتماعية التاريخية ، وبخاصة الكلاسيكية منها نمط المعيشة الفلاحية في القرية بالمقارنة مع حياة المدينة، جاء ذكر أهل الفلاحة عابرًا في مقدمة بن خلدون التي أشار إلى من ينتحل الفلح من الغراسة والزراعة في معرض حديثه عن أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش [١]. و ذكر أن اهل الفلاحة تعلموا الانتساب إلى القرى حيث كثر الاختلاط و ساد نمط المعيشة – الريفي – الزراعي – القروي المجتمع العربي لزمن طويل و بخاصة بلاد الشام وارتبطت حياة أهل الريف بالأرض، فتمحورت حول الحقول والمراعي والبيوت أو العائلات الممتدة ومزارات الأولياء وبيوت العبادة وتداخل العلاقات الأولية الشخصية الوثيقة [٢].

وكانت المعلومات التي حصلنا عليها كافة لبعض الباحثين الذين درسوا بعض القرى في المحافظات السورية، والكثير من هذه البلاد لا تزال محرومة البحث مجهولة الوصف، ولعل من أوائل من اهتموا بدراسة الريف السوري الباحث أحمد وصفي زكريا الذي قدم وصفًا لأرياف مدينة دمشق من مختلف النواحي التاريخية والطبوغرافي والأثرية والعمرانية والاجتماعية والزراعية المختلفة .... وغيرها . وقد صدر بحثه في جزئين في عامي ١٩٥٥- ١٩٥٧ على التوالي وصدر عام ١٩٤٩م، في دمشق

---

[١] - أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة، تونس، الدار التونسية للنشر، الجزائر ١٩٨٤، ج١، ص ١٦٥.

[٢] - حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٠، ص٢١٢.

رسالة باسم : خطط دمشق لـ صلاح الدين المنجد درس فيها تاريخ مدينة دمشق الطبوغرافي ومبانيها الأثرية ، و بقيت القرى التابعة إلى محافظة دمشق من دون درس وبحث كما نجد أبحاثًا أخرى في هذا الميدان من أهمها كتاب الأستاذ محمد كرد علي والذي عنونه : غوطة دمشق حيث وصفها من نواح متعددة، طبيعية واجتماعية واقتصادية وتاريخية ، وقد تعرض لوصف عادات سكان الغوطة وتقاليدهم، وأشار إلى الألفاظ المحلية في سكان الغوطة، ووصف كذلك مكونات غوطة دمشق.

وهناك دراسة لـ صفوح خير عن غوطة دمشق ودراسة لـ عماد الدين موصلي لمدينة حمص، وحمص أم الحجارة السود لـ الساطع محلي، ومحافظة حماه لـ علي موسى و محمد حربا، ومدينة حماة لـ عبد الرحمن حميدة، وكذلك محافظة السويداء لـ عطا الله الزاقوت وهناك الكثير من الدراسات عن المحافظات الأخرى ومعظم هذه الدراسات كانت نظرية تصورية تعبر عن رأي الباحثين أنفسهم إلا أن هذه الدراسات كانت غنية بما قدمته من معلومات عن واقع الريف السوري وأحواله بجوانبه الاقتصادية والتاريخية وجل ما وضعوه دقيق البحث، جميل البيان، كبير النفع، جدير بأن يؤخذ منه الكثير من تاريخ ريفنا السوري.

وترك لنا مؤلفونا القدماء كتبًا عن تواريخ بعض مدننا كحلب وحماة وحمص ودمشق أو بعض قرانا كالرقة وداريا والمزة وغيرها، وقرى مدينة حلب وحماة ككتب ابن الفداء وابن حوقل، وكتبوا عن مساكنها وتطور عمرانها ، وكيف كان سكانها وأوصافهم وأرزاقهم وأحوالهم.

ومن الغريب أيضًا أنه لا يوجد لدينا أنظمة وقوانين تتعلق بالشؤون الاجتماعية الخاصة بإصلاح أريافنا وإنعاش قرانا وإرشاد الفلاحين والملاكين في القرى إلى تغيير حالة قراهم وتبديل هندسة أبنيتها وأزقتها ورفع مستواها عمرانيًّا وصحيًّا

وثقافيًّا واجتماعيًّا وروحيًّا وزراعيًّا، وهذا ما يوجهنا إلى دراسة واقع القرية السورية بما تعانيه من معوقات في التطور والتقدم.

١- الشؤون الاجتماعية الريفية في القطر العربي السوري:

يُعَدُّ العمل الزراعي يعتبر المهنة الرئيسة للسكان الريفيين في سورية، مع مطلع القرن العشرين حيث كانت حرفة الزراعة تصل إلى ٩٠ % ولكن منذ النصف الثاني للقرن العشرين بدأت النسبة تتراجع حتى وصلت في منتصف الثمانينيات على نحو ٥٨ % ومع مطلع الألفية الثالثة تدنت إلى نحو ٥٢% [١].

يتخذ أهل الفلاحة في سورية طابعهم الخاص في الزراعة والرعي ، أو من خلال علاقتهم التاريخية بالأرض الزراعية ، على عكس ما يعد البدوي أن الذل في الأرض، يؤمن القروي إيمانًا راسخًا وحتى أعماقه بأن الكرامة في الأرض، وهي مصدر اعتزازه وطموحاته وآماله ومكانته الاجتماعية ، بل هي محور علاقاته، ومقر جذوره في الحياة والممات [٢].

ومن هنا جاء المثل الشعبي القائل: " الأرض عرض"، ونتيجة لتضافر عوامل عدة مختلفة – العامل التاريخي والطبيعي والسياسي.... وغيرها فإنه يغلب طابع المجتمع في التخطيط العمراني على أغلب مراكز القرية والتي تتركز على خطوط المواصلات أو على ضفاف الأنهار والأودية وسفوح الجبال، والزراعة لا تزال في معظمها تقليدية وهذا ناتج عن سيطرة العادات والتقاليد المتمحورة في الحياة القبلية، أو عن كل ما هو موروث من أساليب ملكية الأرض ونظمها وهذا ما كان سائدًا قبل عام ١٩٦٠م، وبعد الوحدة العربية السورية المصرية عززت الملكية التعاونية ودعم الريف بخطط تنموية، وبعد ذلك أخذ الريف يتطور في مجالات الزراعة والتعليم والصحة.

---

[١] - محمد صافيتا، جغرافيا الريف والتخطيط الريفي، جامعة دمشق، ٢٠٠٥، ص ٩٣.

[٢] - حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٤.

وتستدعي دراسة التنظيم الاجتماعي في القرية السورية البحث في العلاقة الحميمة بين الفلاح والأرض، وتتصف أنماط الملكية الزراعية، إما الملكية الفردية، أو الأرض الأميرية، أو الأرض الوقف، أو الأرض المشاع، أو الأرض الموات.

والأسرة الريفية كانت ومازالت تشكل وحدة اقتصادية اجتماعية يعمل أفرادها معًا في سبيل تأمين معيشتهم ، والعصبية العائلية الممتدة تنشأ من ضرورات التعاون ، وعن كون العائلة وحدة اقتصادية اجتماعية – ومن الظواهر المثيرة للانتباه في التنظيم الاجتماعي وعلاقته بالقرية، اقتران اسم العائلة بالمنزل الذي تسكنه وتتوارثه جيلًا بعد جيل.

ويلاحظ من يزور القرى أن هناك منازل غير مسكونة كبيرة وضخمة وحديثة وفخمة، يقومون بالحفاظ عليها وذلك في سبيل حفظ اسم العائلة وإعلاء شأنها وتمسكهم بجذورهم، وكثيرًا ما تكون تعبيرًا عن رغبة دفينة في إبراز المكانة الشخصية أو العائلية في القرية.

الفلاح في بلاد الشام لا يسكن عشًا أو كوخًا؛ بل دورًا ثابتة مبنية باللبن والحجر الأبيض والأسود، وفي الفترة الحالية أخذ الإسمنت ينتشر بشكل واسع في أريافنا، وتبقى القرية القديمة في الوسط من أجل الحفاظ على سمعة العائلة.

ويظهر نمط للقرى في سورية وخاصة في زمن احتلال الدولة العثمانية التي شجعت في بناء مراكز سكانية على طول طرق المواصلات الرئيسة، وكان أبرزها الخط الواصل ما بين مكة المكرمة وإسطنبول وعلى نهر الفرات في سورية (خط الحجاز)، إلى جانب ذلك فهناك آثار متعددة قد تركتها المراحل التاريخية في الأقاليم الريفية التي تدل بشكل واضح على نشوء القرى ومحافظاتها على الطابع الريفي رغم قدمها وملاءمتها مع كل مراحلها المتغيرة، فالاسم الذي تحمله القرى لا بد أن يكون

هناك سبب من هذه التسمية والذي عكس المرحلة التاريخية التي نشأ فيها، كما أشار محمد كرد علي إلى هذه الناحية من خلال وصفه لقرى غوطة دمشق بأن أغلب أسمائها ذات معنى غير عربي تعكس المرحلة التي نشأت فيها [1].

وما يلفت النظر في القرى أن أضرحة الأولياء والمزارات تحتل أهمية خاصة بين الفلاحين، بغض النظر عن انتمائهم الديني والطائفي، حيث يقدمون لها القرابين والنذر ويحرقون لها البخور والشموع، طالبين إليها المساعدة في حل مشكلاتهم اليومية والتغلب على الأزمات الخاصة والعامة.

هذه إذن بعض جوانب التنظيم الاجتماعي في القرية كما يمارسها الفلاحون وسكان الأرياف عامة، ولهذه الجوانب، فيما بينها ومن حيث علاقتها بالأرض والحياة والزراعة شبه كبير بالقيم الاجتماعية التي تنبثق منها، وتعمل على ضبط السلوك والعلاقات الاجتماعية وتعزيز نوعية التنظيم المعمول به، ومع هذا يجب أن نلحظ هنا حدوث خلل مستمر في تنظيم القرية الاجتماعية نتيجة للهجرة الواسعة إلى المدن والبلدان الأخرى، ولتداعي بعض الحواجز في مختلف أنماط المعيشة المختلفة، ولتزايد ميل الشباب للابتعاد عن الزراعة الاستعاضة عنها بالوظائف الحكومية في المدن.

٢- القيم والتقاليد الريفية:

نجد السكان الريفيين في سورية أكثر تمسكًا بالتقاليد الاجتماعية من أهل المدن، فأهل القرية وبخاصة الذين يسكنون في القرى النائية التي لم تتأثر بالقيم التجارية يتمسكون بقيم العطاء والتضحية، ولكن المشكلة التي يعاني منها الفلاح هي الفقر المتزايد، والتقلص المستمر لملكية الأرض [2] .

---

[1] - محمد صافيتا، جغرافيا الريف والتخطيط الريفي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠.
[2] - حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، المرجع السابق نفسه، ص ٢٢٦.

إن للفلاحين قيمًا خاصة مرتبطة ارتباطًا عضويًا بطبيعة نمط معيشتهم، ومن أهم القيم التي يتمسكون بها حتى الوقت الحاضر تلك التي تتصل اتصالًا مباشرًا بقيم التعلق بالأرض، والقيم العائلية، وقيم المعيشة، والقيم الدينية، والقيم الطبقية المتعلقة بالمكانة الاجتماعية، وقيم الإحساس المرهف بالزمان والمكان.

٣- أثر العوامل الدينية في القرية:

وللدين دوره المهم في التنظيم الاجتماعي في القرية، وهو أقرب إلى الدين الشعبي منه إلى الدين الرسمي السائد في المدن وبين صفوف النخبة، خاصة عندما تغيب المؤسسات الدينية الرسمية، فتتمركز طقوس العبادة حول الأولياء والأضرحة، ويتمسك الفلاحون تمسكًا عميقًا بالدين، وقد تؤدي المعتقدات الخرافية والمحللات والمحرمات الاجتماعية دورًا كبيرًا في تجميع أهل الريف في قرى مندمجة متكتلة كأن يبارك السكن في بقاع معينة ويحرمها في بقاع أخرى.

ومن الأمور المهمة التي يجب الإشارة إليها هو أن أغلب القرى؛ وبخاصة القديمة بالإعمار قد نشأت على بقايا قرى دائرة قديمة وعامرة، ولم يبقَ منها إلا أسماؤها، فالمساحة التابعة لقرية جوبر الواقعة في ريف دمشق تضم عددًا من بقايا قرى قديمة.

وغالبًا ما يشاهد في الأقاليم الريفية إنشاء مراكز ريفية حديثة والمدخل إليها مخططات وتصاميم معاصرة وإبقاء القرية القديمة التي لا تكون بعيدة عنها، ولكن مع ذلك يظل سكان تلك القرى يتمسكون بالتقاليد والعادات القديمة، ويحافظون عليها وينقلونها إلى القرى الجديدة، لذلك يمكن الإشارة إلى أن تغيير النمط العمراني للقرى

يتم بفترة قصيرة أي ما يقارب عشرات السنين، ولكن جوهر العادات والتقاليد الموروثة لدى السكان يستقر مئات السنين [1] .

الفلاح مؤمن عميق الإيمان من خلال تعبده لقوى الحياة المقدسة وتخوفه من قرى الشر، وهو شديد التمسك بانتمائه الديني بالقدر الذي هو متحرر من المؤسسات الدينية الرسمية التي غالبًا ما يكون مركزها في المدن .

يبقى أن نضيف هنا أن بين القيم الدينية الأخرى عند أهل الريف قيم الرحمة والبركة والخوف من غضب الله والأولياء، والذي لا ينفصل عن خوف مماثل من غضب الأب .

على الرغم ما ذكرناه عن الريف يبقى هذا مجرد تصورات، ولابد من وجود علم مستقل يتوجه بدراسة هذا المجتمع ألا وهو علم الاجتماع الريفي الذي يختص ويبحث بمقومات هذا المجتمع وعوامله ومشاكله وهذا ما سنتعرض له في بحثنا بشكل مفصل، وكيف دخل هذا العلم، ووصل الجامعات السورية .

ثالثًا_ مفهوم القرية:

التجمعات السكانية: يقصد بها قيام مجموعة من البشر باتخاذ منطقة جغرافية معينة للعيش

فيها ، وقد يشكل ذلك التجمّع مدينة أو بلدة أو قرية أو نحوها.

تُعرّف المدينة: بأنها تجمعات حضرية ذات كثافة سكانية كبيرة، ولها أهمية معينة تميزها عن التجمعات الأخرى، ويختلف تعريف المدينة من مكان إلى آخر ومن وجهة

[1] - محمد صافيتا، جغرافيا الريف والتخطيط الريفي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٢.

نظر إلى أخرى، ففي العصر الحديث قامت العديد من الدول بوضع شروط معينة لتحديد ما إذا كانت المستوطنة مدينة أم لا.

بينما تُعرّف البلدة: بأنها تجمع سكاني بشري أكبر من القرية وأصغر من المدينة، ويختلف تقدير المساحة التي بموجبها يطلق اسم " بلدة " على تجمع ما من بلد إلى آخر.

أما القرية: فهي مكان يتجمع فيه مجموعة من الناس ويستقرون فيه، ويكوّنون فيه مجتمعًا خاصًّا بهم ، وعادة ما يكون عدد سكانه يتراوح ما بين المئة والعشرة آلاف، وقد يكون سكانها من قبيلة أو عشيرة أو عائلة واحدة، وقد يكونون من عدة عائلات مختلفة، وعلى الرغم من أن القرية تقام في الغالب في مناطق ريفية زراعية، تكون أحيانًا في مناطق حضرية ذات جوار ريفي، وكثيرًا ما تضم القرية الواحدة بضع عائلات فقط، كما تتميز بيوتها عادة بالبساطة واعتماد أهلها على المواد البسيطة في البناء كالطين والخشب [١] .

١- مفهوم القرية في اللغة والاصطلاح: [٢]

القَرْيَةُ : هي المِصر الجامع.

والقَرْيَةُ كل مكان اتَّصَلَتْ به الأَبنية واتُّخذ قرارًا، وتقع على المدن وغيرها، و(قرية النمل): مأْواه. والجمع: قُرًى [٣].

---

[١] - موقع ويكيبيديا، التجمعات السكانية، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ١٨-٤-١٠١٩.
https://ar.wikipedia.org/wiki.

[٢] - انظر: أبو الحسن أحمد بن زكريا ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٩، ٧٨/٥.

[٣] - مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار الحديث القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٣١٨.

٢- الفرق بين مصطلح القرية ومصطلح المدينة اصطلاحًا يأخذ عدة اتجاهات، هي:

أ- مفهوم القرية مأخوذ من القاف والراء والحرف المعتل، وهو أصل صحيح يدل على جمع واجتماع . وسمِّيت القرية قرية لاجتماع الناس بها. ومنه: قريت الماء في الحوض. أي: جمعته . والنسبة إلى القَرْية: قَرَويٌّ بفتح القاف، وتجمع على قُرًى بضم القاف، وهي لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن. قال تعالى: ﴿ وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِداً ﴾(الكهف:٥٩). ولغة أهل اليمن: قِرْيَة، بكسر القاف، ويجمعونها على قِرى بكسر القاف.

أما لفظ المدينة فهو مشتق من الميم والدال والنون، وليس فيه إلا مدينة، على وزن: فعيلة. ومنهم من يجعل الميم زائدة، فيكون وزنها: مَفْعِلة، من قولهم: دِينَ. أَي: مُلِكَ.ويقال: مَدَنَ الرجل؛ إذا أتى المدينة. وهذا يدل على أن الميم أصلية. وقيل: مَدَنَ بالمكان: أقام به؛ ومنه سمِّيت المَدينَةُ.

وقيل: المدينة هي الحصن، وكل أرض يُبنَى بها حِصْنٌ في وسطها فهو مدينتها، وتجمع على: مُدُن بضمتين، ومُدْن بضم فسكون. وتجمع أيضًا على: مَدائن، وأصلها: مداين، همزت الياء؛ لأنها زائدة، ومنها قوله تعالى:﴿ فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾ (الشعراء:٥٣) [1].

---

[1] - انظر: محمد إسماعيل عتوك، الفرق بين القرية والمدينة، موقع موسوعة الإعجاز في القرآن والسنة، ١٠-٨-١٠١٠، آخر مراجعة للموقع بتاريخ ١٩-٤-٢٠١٩.

http://quranm.com/quran/article.

والقرآن الكريم.

ب- القرية في الاصطلاح، من خلال تتبع مصطلح القرية يَلحظ الباحث أنه يُطلق على المعاني الآتية:

- المدينة.
- مجتمع الناس عن طريق المساكنة.
- المنازل المركبة من جدران وسقف.
- الأرض الجامعة لحدود فاصلة.
- اسم البلد التي يكون فيها قِرًى لمن يمرُّ بها؛ بمعنى بلد استقرار.
- المدينة الجامعة لزعماء الأمة ورؤسائها (العاصمة في عرف هذا العصر).
- الشعب أو الأمة.
- المدينة الكبيرة أو الحاضرة المركزية.
- المدينة الجامعة لأشتات الناس وأصنافهم [1].

من خلال ما سبق ذكره نجد أن القرية والمدينة مترادفتان. ف اسم القرية يطلق في اللغة، ويراد به المدينة، كما يطلق اسم المدينة ويراد به القرية، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ ﴾، فسمَّاها: قرية، ثم قال: ﴿ أَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ﴾، فسمَّاها: مدينة بعد أن سمَّاها : قرية.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ﴾ (يس:١٣)، ثم قال: ﴿ وَجاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعى ﴾ (يس:٢٠)، فسمَّاها: مدينة، بعد أن سمَّاها قرية، فدل ذلك على جواز تسمية إحداهما بالأخرى.

---

[1] - حازم حسني زيود، مفهوم القرية ودلالاتها في القرآن الكريم: دراسة موضوعية، في: مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مجلد ٢، العدد ٢، ٢٠١٦، ص٣.

ومن ذلك إطلاق اسم أم القرى على مكة المكرمة، وإطلاق اسم القريتين على مكة والطائف، ومن الأول قوله تعالى: ﴿ وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾، ومن الثاني:﴿ لَوْلاَ نُزِّلَ هذا القرآن على رَجُلٍ مّنَ القريتين عَظِيمٍ ﴾. وقيل: سمِّيت مدينة رسول الله ﷺ بالمدينة خاصة، وغلبت عليها هذه التسمية تفخيمًا لها.

ت– من الفروق بين (القرية)، و(المدينة):

– أن عدد من يسكن القرية أقل من عدد من يسكن المدينة. ومن هنا قيل: إن قلُّوا قيل لها : قرية ، وإن كثروا قيل لها: مدينة. وقيل: أقل العدد الذي تسمَّى به قرية ثلاثة فما فوقها. فالمدينة أوسع من القرية، وأكبر.

– أن لفظ القرية يطلق على السكان تارة، وعلى المسكن تارة؛ وذلك لكثرة استعمالهم لهذا اللفظ ودورانه في كلامهم.

قال الراغب : القرية اسم للموضع الذي يجتمع فيه الناس، وللناس جميعًا، ويستعمل في كل واحد منهما. قال تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾(يوسف:٨٢)، قال كثير من المفسرين معناه: أهل القرية. وقال بعضهم: بل القرية هنا القوم أنفسهم.وعلى هذا قوله :﴿ وَضَرَبَ اللهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً﴾وقال:﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ ﴾(محمد:١٣). وقوله:﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾(هود:١١٧)، فإنها اسم للمدينة .

وحُكِي أن بعض القضاة دخل على علي بن الحسين رضي الله عنهما، فقال : أخبرني عن قول الله تعالى:﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً ﴾ (سبأ:١٨) ، ما يقول فيه علماؤكم ؟ قال: يقولون : إنها مكة ، فقال : وهل رأيت؟ فقلت: ما هي؟ قال: إنما عنى الرجال، فقال: فقلت: فأين ذلك في كتاب الله؟ فقال: ألم تسمع قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ ﴾ (الطلاق:٨) .

ث- بقي أن تعلم أن الله تعالى عبَّر في قوله:﴿ حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ ﴾ عن المدينة، بلفظ القرية، لأنه أدلُّ على الذم؛ لأن معناه يدور على الجمع الذي يلزمه الإمساك، فكان أليق بالذم في ترك الضيافة.

ففيه إشعار ببخلهم حالة الاجتماع، وبمحبتهم للجمع والإمساك. ثم وصف القرية بقوله: ﴿ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا ﴾؛ ليبين أن لها مدخلًا في لؤم أهلها. وعن النبي صلى الله عليه وسلم: « كانوا أهل قرية لئامًا».

وأظهر في قوله: ﴿ أَهْلَهَا ﴾، ولم يضمر، فيقول : استطعماهم؛ لأنهما استطعما بعض أهلها الذين أتياهم، فجيء بلفظ أهلها؛ ليعم جميعهم، وأنهم يتبعونهم واحدًا واحدًا بالاستطعام. ولو كان التركيب استطعماهم، لكان عائدًا على البعض المأتي.

ثم قال تعالى:﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ ﴾، فعبَّر عنها بلفظ المدينة؛ لإظهار نوع اعتداد بها، باعتداد ما فيها من اليتيمين، وأبيهما الصالح.وفي الحديث « إن الله تعالى يحفظ الرجل الصالح في ذريته ». ولما كان سوق الكلام السابق على غير هذا المساق عبَّر بلفظ القرية فيه، دون لفظ المدينة.

وقيل : لما كانت المدينة بمعنى: الإقامة، كان التعبير بها هنا أليق؛ للإشارة به إلى أن الناس يقيمون فيها، فينهدم الجدار وهم مقيمون، فيأخذون الكنز ؛ ولهذا قال: في المدينة .

وأما التعبير عن القرية بـ المدينة في قوله تعالى:﴿ وَجاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعى ﴾(يس:٢٠)،بعد قوله:﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جاءَهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ (يس:١٣)، فللإشارة إلى السعة؛ إذ كانت قرية واسعة ممتدة الأطراف، بدليل أن الرجل

جاء يسعى من أقصاها، أي: من أبعد مواضعها؛ ولذلك عبَّر عنها هنا بلفظ المدينة بعد التعبير عنها بلفظ القَرْيَة .

تعريف القرية على أساس العدد والحجم: عُدَّ الأشخاص الذين يعيشون في قرية أو بلدة يقل عدد سكانها عن (٢٥٠٠ نسمة)، ويطلق عليهم مصطلح الريفيين، وهناك علماء آخرون قد أوصلوا العدد إلى حدِّ (١٠٠٠٠) نسمة وبشكل عام فإن هذا التعريف لا يتصف بالجدية لأن بعض المجموعات التي أقل من هذا العدد أو ذلك قد تتصف بصفات حضرية كالقرى الواقعة في مراكز المواصلات أو المصايف المشهورة.

وتعريف القرية على أساس المهنة: إنها المجتمع الذي يعتمد غالبية سكانه على الزراعة في معيشتهم، ويستخدم هذا التعريف في الكثير من المجتمعات الإفريقية والآسيوية [١].

تعريف القرية على أساس إداري: هي التجمعات السكانية التي ليست عاصمة لمحافظة أو مقرًا لمركز من المراكز الإدارية بعد استبعاد المحافظات الصحراوية [٢].

وهناك من ينظر إلى القروي من حيث ملامحه الثقافية وطريقة حياته ونظرته للعالم المحيط به، وحاول بعضهم أن يحدد القرية على أساس اتجاهات الأفراد نحو الأشياء والناس حيث إن هذه الاتجاهات تمثل انعكاسًا لثقافة المجتمع الكلي.

رابعاً_ أهم موضوعات علم الاجتماع الريفي:

يقوم علمُ الاجتماع الريفيّ بدراسة العلاقات الاجتماعية للتجمّعات البشرية التي تعيش في بيئة ريفية، ويبحث في الخصائص، وأشكال الحياة، ومقوّماتها

---

[١] - غريب محمد سيد أحمد، علم الاجتماع الريفي، مرجع سبق ذكره، ص١٠٢.

[٢] - علي فؤاد أحمد، ميادين علم الاجتماع الريفي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١، ص٤٨.

الاقتصادية، وتحديد سماتها، ومقارنتها بالمجتمعات الأخرى، وقد برز الاهتمام بهذا العلم في الوطن العربي بسبب المكوّن السكاني ، الذي يمتلك فيه المجتمعُ الريفيّ حيّزًا كبيرًا، وقد أصبح لعلم الاجتماع الريفي فروع منها التنظيم الريفي، وتنمية المجتمع الريفي، والسياسات الاجتماعية الريفية، وغيرها.

ومنه نجد أن علم الاجتماع الريفي يهتم بمواضيع عديدة، أهمها:

١- دراسة **مستوى معيشة أهل الريف،** من خلال التعرف إلى طبيعة مصادر دخل الأفراد والعائلات، فإن أبرز سمات النشاط الزراعي خاصة في الدول النامية هو عدم الاهتمام بالأراضي وبالأساليب والوسائل العلمية المتطورة في الزراعة وانخفاض ريع الأرض نتيجة لذلك؛ مما أدى إلى انخفاض الدخل والمستوى المعيشي للعاملين في الزراعة بالمقارنة مع العاملين في المدينة . إن الدخل المنخفض أدى بالكثير من المزارعين إلى الهجرة سعيًا وراء دخل أفضل ومستوى معيشي أفضل [١].

٢- دراسة **البناء الطبقي في المجتمع الريفي:** لقد بحث في هذه المسألة عدد وفير من المتخصصين في علوم الاجتماع والاقتصاد والتاريخ ومن ذوي الاتجاهات المختلفة ، والطبقات تتفاوت وتختلف من منطقة لأخرى وتؤدي ملكية الأرض العنصر الأساسي في التصنيف الطبقي في الريف الذي يتكون تنازليًّا من الملاك الكبار ثم المستأجرين وأخيرًا العمال الزراعيين، وبذلك تعد دراسة البناء الطبقي للمجتمع الريفي وموقف الجماعات الطبقية والاجتماعية في عملية التنمية الريفية من الموضوعات والقضايا الرئيسة التي يتجه علم الاجتماع الريفي إلى دراستها ومعالجتها بقصد تحليلها وفهمها والوقوف على الملامح العامة للبناء الطبقي الريفي وخصوصيته.

---

[١] - عبد الرزاق محمد البطحي، عادل عبد الله الخطاب، جغرافية الريف، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ص ١٠٢.

ووضع الباحثون كثيرًا من التقسيمات الطبقية في الريف، ونعرض فيما يأتي التصنيفات الطبقية في الريف المصري [1].

ابراهيم عامر	فتحي عبد الفتاح	جمال مجدي حسنين	صالح محمد صالح
١- الملاك العقاريون	الإقطاعيين وشبه الإقطاعيين (٥٠ فدانًا فأكثر).	كبار ملاك الأرض (الإقطاعيون).	البرجوازية الفلاحية المتوسطة (٥-٥٠ فدانًا)
٢- المزارعون الأغنياء.	كبار الملاك الرأسماليون.	أغنياء الفلاحين.	البرجوازية الفلاحية الصغيرة (٢-٥ فدان)
٣- المزارعون المتوسطون	الفلاحون المتوسطون.	الفلاحون المتوسطون.	البروليتاريا الزراعية.
٤- المزارعون الفقراء.	فقراء الفلاحين.	الفلاحون الفقراء.	
٥- المعدمون وعمال الزراعة.	عمال الزراعة.	العمال الزراعيون.	العمال الزراعيون.

٣- دراسةُ **أنماط الحياة في القرى** في ظلِّ العلاقات الاجتماعية التي تربط بين السكان.

٤- النظر في **التركيبة السكانية** لسكان الريف، من حيث التعرف إلى عدد المواليد، والوفيات، وغيرها.

٥- متابعة **الهجرة التي تحصل من الريف إلى المدينة**، ودراسة الأسباب التي أدت إلى

الهجرة: تعد الهجرة من الريف إلى المدن من أهم عوامل تضخم المدن وخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين ومازال هذا الدور مستمرًّا حيث يشهد الريف نزوحًا مستمرًّا وقويًّا من الأرياف الى المدن [2].

---

[1] - انظر: كمال التابعي، دراسات في علم الاجتماع الريفي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣- ٢٥.

[2] - محمد إبراهيم صافين، عدنان سلمان عطية، جغرافية المدن والتخطيط الحضري، مطبعة الروضة، دمشق، ٢٠٠٥، ص٧٥

فالمدينة هي المكان الحضري الأكثر تنظيمًا من الريف، والأكثر اتساعًا في المساحة العمرانية، والشوارع، والأماكن العامة، والدوائر الحكومية وفيها يجد المرء كلّ ما يحتاجه من بضائع ، ومعاملاتٍ رسمية أو تجارية، ويشملُ الريف المناطق التي تُحيط بمراكز المدن وضواحيها، ويُعرف بهدوئه النسبي مُقارنةً مع المدينة، كما تتسع فيه المساحات المفتوحة الخضراء، والمناظر الطبيعية كعيون الماء، والوديان، والتلال، والسهول الخصبة الزراعية، ومن مظاهر الريف أيضًا الاهتمام بالثروة الحيوانية وتربيتها، لا سيما المواشي، والنحل، وبعض الطيور كالدجاج، والحمام. ورغم هذه الميّزات التي يتمتع بها الريف، إلّا أنّ العديد من سكانه لا سيما الشباب، يُهاجرون منه إلى المدينة ويفضلون العيش فيها.

٦- **دراسة الفروقات بين سكان المدينة والريف:** يتسم الريف بصغر حجمه، ومساحته مقارنة بالمدينة، بحيث يحتوي على عدد قليل من المباني المتلاصقة بشكل عشوائي وهي مخصصة للسكن، وهذه المباني مبنيّة من الحجر في المناطق الجبليّة، ومن اللبن في المناطق السهليّة، كما يوجد في الريف بعض المرافق العامة البسيطة. قوة الروابط الاجتماعيّة في المجتمع الريفي، حيث إنّ العلاقات بينهم قائمة على اللقاء المباشر بين الناس، وعلى التعاون، والتكافل في المناسبات الاجتماعيّة كافة، فالسمات العامة متشابهة بينهم، والأهداف مشتركة. وقلة عدد السكان؛ فضلًا عن قلة المراكز الصحيّة في الريف، ووجود نقص في الأدوية المهمة. تسود مهنة الزراعة في المجتمع الريفي، فالفلاح يعمل في الزراعة، كما يقطع الأخشاب، ويصلح الجسور، والأدوات الزراعيّة وغيرها. تتميز الحياة الريفيّة بالبساطة؛ فالناس في الريف يبتعدون عن مظاهر التعقيد الموجودة في المدينة ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى الأعمال البسيطة التي يقومون بها بشكل متواصل، ومن مظاهر البساطة هناك عدم اهتمام الفلاح

بالكماليّات التي تعد في المدينة من الأمور المهمة، والضروريّة. التقيّد بالعادات والتقاليد؛ إذ تتسم الحياة بالريف بالضبط الاجتماعي، فالريفيون تحكمهم الأعراف، والعادات، فيحافظون عليها، وينقلونها من جيل إلى جيل. والمحافظة على التراث الشعبي؛ كالأغاني الشعبيّة، والرقصات الشعبيّة، والثقافة. يتسم أهل الريف بكثرة تناولهم الأطعمة الطازجة من الخضراوات والفواكه وغيرها لأنّهم يعملون في مجال الزراعة بشكل أساسي، وهذا سبب صحتهم الجيدة مقارنة مع أهل المدينة.

في حين المدينة تتميز بمساحتها الكبيرة مقارنة بالريف، وتشتمل على عدد كبير من المباني المرتبطة فيما بينها بشكل منظم، وتتسم بيوتها بالعصريّة، وهي مبنيّة من الحجر في المناطق الجبليّة، ومن الأسمنت في المناطق السهليّة، وتمتلئ المدينة بالخدمات، والمرافق العامة. وضعف الروابط الاجتماعيّة في المدينة مقارنة بالريف. واتساع مجالات العمل في المدينة. وقوة العلم؛ لكثرة انتشار المدارس، والمعلمين فيها. انتشار الأمراض في المدينة؛ نظرًا لطبيعة بيئتها الملوثة نتيجة وجود السيارات والمصانع. وتوفر العلاج والأدوات الطبيّة فيها بشكل كبير. وارتفاع مستوى المعيشة في المدينة؛ مما يرفع من مستوى الأرباح والدخل. وقلة اهتمام الأهل بالأولاد في المدينة مقارنة بالقرية، وذلك بسبب انشغالهم بأعمالهم وأمورهم. تتسم الحياة في المدينة بانتشار الضوضاء؛ ويعود ذلك إلى التزايد المستمر في أعداد السكان.

٧- **دراسة العادات الريفية العامة** أي الاهتمام بملاحظة النظم الاجتماعية في الريف مثل : الزواج، والعادات والتقاليد، التراث [١].

[١] - مجد خضر، مفهوم علم الاجتماع الريفي، موقع موضوع، ٢٠١٦، آخر مراجعة للموقع بتاريخ:١٨-٤-٢٠١٩. https://mawdoo3.com.

خامسًا_ علاقة علم الاجتماع الريفي بالعلوم الأخرى:

١- علاقة علم الاجتماع الريفي بعلم الاجتماع العام:

علم المجتمع العام هو أحد العلوم الاجتماعية التي تسعى إلى اكتشاف الحقائق والمعارف المتعلقة بالظواهر الاجتماعية؛ بهدف الوصول إلى الأسس والقواعد والنظريات والقوانين التي تفسر سلوك هذه الظواهر تحت الظروف المعينة وتساعد على التنبؤ بسلوكها بالمستقبل ويتناول علم الاجتماع العام في هذه المرحلة دراسة الظواهر الاجتماعية كافة بصفة عامة من دون النظر إلى كونها ريفية وحضرية، ولا يهدف هذا العلم بالضرورة الوصول إلى حلول معينة للمشكلات الاجتماعية.

أما علم الاجتماع الريفي فإنه يقوم بما يقوم به علم الاجتماع العام من دراسات ، ولكن بالنسبة للظواهر الاجتماعية الريفية يقوم بدراسة المشكلات الاجتماعية القائمة، بهدف الوصول إلى الحقائق التي يهتدي بمساعدتها إلى وضع حلول سليمة لهذه المشكلات. ويستفيد علم الاجتماع الريفي مما يتوصل إليه علم المجتمع العام من حقائق وقواعد ونظريات تفسير السلوك العام للظواهر الاجتماعية الريفية. ويعد علم المجتمع الريفي فرعًا لعلم المجتمع العام من ناحية أنه يستخدم الطريقة العلمية نفسها في دراسة الظواهر الاجتماعية، وإن كان علم المجتمع الريفي يعتمد على المجتمع العام في الحصول على المعارف والحقائق العلمية العامة عن المجتمع إلا أن هذا لا ينفي ان علم المجتمع الريفي علم مستقل بذاته من حيث مكوناته، فمادته العلمية مميزة من مادة علم المجتمع العام [١].

[١] - حسن علي حسن، المجتمع الريفي والحضري، مرجع سبق ذكره، ١٩٨٧، ص ١٦.

٢- علاقة علم الاجتماع الريفي بعلم الاجتماع الحضري:

هناك صلة وثيقة بين كل من علم المجتمع الحضري وعلم المجتمع الريفي رغم ما يبدو من تناقض بين هذين العلمين من حيث هيكل البناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية السائدة والثقافة الاجتماعية المميزة لكل منها؛ فضلا عن اختلاف الحياة الاقتصادية والادارية والاجتماعية بشكل عام ولا يعني هذا التناقض أن هناك انفصالًا بين هذين العلمين بل على العكس فإنه يفيدهما، إذ يستفيد كل منها بما يتوصل إليه الآخر من معارف ومعلومات كما أن صورة أيهما وخصائصه لا تظهر عليه واضحة إلا بمقارنتها بصورة الآخر وعلى أي حال فإن كل مجتمع منهما يمثل أحد وجهي العملية للمجتمع الكبير، ومهما تباينت اهتمامات كل منهما إذ يهتم علم المجتمع الحضري بالمجتمع المتحضر ذي البناء الاجتماعي المعقد والعلاقات الاجتماعية المتشابكة، كما يهتم علم الاجتماع الريفي بالمجتمع الريفي ذي البناء الاجتماعي البسيط والعلاقات الاجتماعية غير المعقدة وإن كلًّا منهما يتناول بالدراسة مجتمعًا محددًا ولكن حدود كل مجتمع ليست فاصلة؛ إذ إن المجتمعين الريفي والحضري متداخلان ومتشابكان، ويؤثر كل منهما في الآخر، ويتأثر به في نطاق الفائدة المشتركة للمجتمع الكبير[١].

٣- علاقة علم الاجتماع الريفي بعلم الاجتماع البدوي:

لاشك في أن لكل مجتمع من المجتمعات ثقافته الخاصة به ويمثل كل نمط من الأنماط الثقافية مجالًا لدراسة علم من العلوم ؛ فمثلًا هناك علم الاجتماع البدوي الذي يهتم بمعالجة البناء الاجتماعي والثقافة البدوية، كما أن هناك علم الاجتماع

[١] - حسن علي حسن، المرجع السابق نفسه، ص١٧-١٨.

الريفي الذي يتناول الثقافة الريفية بالدراسة والتحليل ، ويرتبط علم الاجتماع الريفي بعلم الاجتماع البدوي، ومثال ذلك أنه عندما يتجه عالم الاجتماع الريفي إلى عقد المقارنة بين المجتمع الريفي والبدوي فلا بد من أن يلجأ إلى علم الاجتماع البدوي حتى يستقي منه المعطيات والبيانات التي تمكنه من عقد المقارنة [1].

٤- علاقة علم الاجتماع الريفي بالأنثروبولوجيا:

على الرغم من أن المجتمع القروي يمثل الوحدة الدراسية لكل من علم الاجتماع الريفي والأنثروبولوجيا القروية إلا أن هناك عدة اختلافات جوهرية من ناحية موضوعات البحث، وطريقة جمع المادة وتحليلها.

فالاختلاف من ناحية الموضوع والمنهج مرده في حقيقة الأمر إلى التباين القائم بين الدراسات الأنثروبولوجية والسيسيولوجية عامة، فبينما يهتم علم الاجتماع الريفي مثلًا بمسائل أو ظواهر الهجرة الريفية أو السمات الديموغرافية أو النظم الاجتماعية الريفية أصبح يهتم بالأنثروبولوجيا القروية بموضوعات تختص بالقرى الريفية ودرجة تكاملها من الداخل أو الخارج إلى جانب التركيز على دراسة أوجه الثقافة الريفية وأبعادها وهناك موضوعات مشتركة مثل التي تختص بتحديد الخصائص الريفية او دراسة مشكلات التغير الاجتماعي او برامج التنمية، ويمكن القول إن علم الاجتماع الريفي وعلم الأنثروبولوجيا يغني كل منهما الآخر معرفيًّا ومنهجيًّا.

[1] - كمال التابعي، دراسات في علم الاجتماع الريفي، مرجع سبق ذكره، ص٢٦.

٥- علاقة علم الاجتماع الريفي بعلم الاقتصاد:

استحوذت المجتمعات الريفية في أوروبا وآسيا انتباه رجال الاقتصاد والاجتماع والمؤرخين الذين كانوا يهتمون بأصول النظم القروية، ولاسيما الأصول الزراعية وقد تركَّز اهتمام هؤلاء الدارسين حول العلاقات بين الفلاحين وأشكال الملكية الزراعية المختلفة، ولاسيما الاقطاع، وقاموا بوصف العلاقات التي كانت موجودة بين هؤلاء القرويين الذين كان معظمهم يسكن الأكواخ و سادة المزرعة الذين كان الفلاحون يعملون في خدمتهم، ويقوم بوصف هذه العلاقات كميدان نشاط يتميز به ذلك المجتمع، ولم يكن ذلك المجال في هذه الحالة مجالًا اقتصاديًا تمامًا.

وقام علم الاجتماع الريفي والاقتصاد بوصف المناطق التي تباع فيها البضائع؛ وبذلك اعتمد عالم الاقتصاد على مفاهيم علم الاجتماع الريفي وتفسيراته المتعددة للظواهر والنظم الاجتماعية الريفية حتى يمكن فهم الظواهر الاقتصادية فهمًا متعمقًا، وكذلك اعتمد علم الاجتماع الريفي بمفاهيم وتفسيرات علم الاقتصاد [١] .

سادسًا_ الفروقات بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري:

لقد أدرك الفلاسفة من قبل علماء الاجتماع الفروق الواضحة بين مجتمع القرية ومجتمع المدينة، ويلاحظ هؤلاء أن المدينة تختلف عن الريف المحيط بها من حيث النشاط الاقتصادي وضروبه السياسية وما يتبع ذلك من اختلاف.

كما أن التفرقة بين الريف والحضر تفرقة قديمة عبر الزمان، ويؤكد تاريخ التراث الاجتماعي الأمريكي تلك الثنائيات بين الريف والحضر، وأن الخصائص التي

[١] - انظر: غريب محمد سيد احمد، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩. ص ٢٦ .٣٦

توضح تلك الفروق خصائص متحولة أيضًا، بحيث يمكن القول إنه لا يوجد مجتمع ريفي خالص أو حضري خالص [1].

ومن المحقق أن دراسة الفروق الريفية الحضرية قد اكتسبت طابعًا علميًّا نتيجة للتطورات التي طرأت على مناهج البحث في علم الاجتماع .

١- أهم المحكَّات للتميز بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري:

أ- سوف نعرض الفروقات من خلال إسهامات بعض العلماء:

- اعتقد روث وردفيلد أن المدينة مسؤولة إلى حد كبير عن وجود الحياة الريفية أو هي متغير رئيس في تفسير ظواهر اجتماعية معينة ، ومنها: الفروق الريفية الحضرية، ويتمثل إسهام روث في معالجته لموضوع الحضرية بوصفها أسلوبًا للحياة. وإذا ما قارنا بين أعمال روث وردفيلد لوجدنا أن المدينة كانت محور الاهتمام الرئيس لـ روث ولم يكن لديه المعلومات الكافية للحديث عن الشكل الاجتماعي الريفي أو الشعبي بينما كان اهتمام ردفيلد مركّزًا على المجتمع المحلي الريفي البسيط، ويرى روث أن المدينة تتميز عن الريف بخصائص عدة ، منها:
  - تتمتع بحجم سكاني كبير.
  - تزيد فيها شدة الكثافة السكانية.
  - تتميز بالنمو والتضخم الذي يصاحبه ظهور طابع علماني.
  - المدينة غير متجانسة، بمعنى أنها تضم نوعيات مختلفة من السكان والطبقات الاجتماعية والجماعات الفرعية والمستويات التعليمية والمهن .
  - تشيع فيها العلاقات الثانوية على حساب العلاقات القرابية وغيرها من أشكال العلاقات الأولية .

[1] - انظر: غريب محمد سيد أحمد، المرجع السابق نفسه، ص ١٢٧.

- يسود فيها الضبط الاجتماعية الرسمي المتمثل بالقانون وأجهزته على حساب الضوابط

الاجتماعية غير الرسمية كالعادات والعرف والأخلاق والمعايير وغير ذلك [1].

فرغم الاهتمام المبكر من قبل الفلاسفة بطبيعة الفروق بين المدينة والقرية، إلا أن الإسهامات الفعلية التي ساعدت على كشف التناقض بين القرية والمدينة لم تظهر إلا في عهد المفكر العربي عبد الرحمن ابن خلدون في القرن الرابع عشر حيث اهتم في الباب الثاني في كتابه المقدمة بالتمييز بين البدو والحضر.

وبظهور علم الاجتماع كنظام علمي اهتم علماء الاجتماع بالكشف عن أوجه التناقض والاختلاف بين الريف والحضر. وإذا كان أنصار النظرية السياسية قد كشفوا عن ثنائية بين المجتمعات تقوم على أساس وجود مجتمع متمدن في مقابل المجتمع غير المتمدن، أو المجتمع البدائي، فإن هذه الثنائية تقوم على أساس المكانة، على أساس التعاقد بين الشعب والحكومة ممثلة في شخص الحاكم.

عالم الاجتماع هنري مين ، كان متأثرًا بثنائية أنصار النظرية السياسية إلى حد كبير. ثم أسفرت جهود عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركهايم عن ثنائية تقوم على أساس التفاعل بين مجتمع متجانس يتسم بالتضامن العضوي ومجتمع غير متجانس يقوم على التضامن الآلي.

أما ثنائية عالم الاجتماع الألماني فردناند تونيز فإنها تقوم على أساس شيوع العلاقات الأولية في مجتمع يقابله شيوع علاقات التعاقد في المجتمع الآخر . أما ثنائية هوارد بيكر، فإنها تقوم على أساس وجود مجتمع معدم يقابله مجتمع علماني[2].

---

[1] - عدلي علي أبو طاحون، علم الاجتماع الريفي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ٢٧-٢٨.
[2] - فاديا عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ١٢٤.

- سوردكين وزيمرمان والثنائية الريفية الحضرية:

من أقدم المحاولات التي بذلت لتحديد خصائص المجتمع الحضري عن طريق مقارنته بالمجتمع الريفي، وفي حدود ثنائية متعارضة الأطراف، تلك قام بها كل من سوردكين وكارل زيمرمان ومنذ ظهور هذا العمل الرائد أصبحت الثنائية الريفية الحضرية، أو ما عرف فيما بعد بمدخل مركب السمات(compex of trats) مدخلًا مهمًّا من مداخل دراسة هذا النموذج من المجتمع المحلي .

وتتلخص محاولة سوردكين وزيمرمان في نظرتها إلى المهنة على أنها تمثل المحك الأول والأساسي لما بين نموذجي المجتمع من فروق واختلافات إذ يرتبط هذا الاختلاف الأساسي في نظرها سلسلة أخرى من الاختلافات؛ أو الخصائص المميزة وتمتد هذه الخصائص – إلى جانب اختلاف المهنة – مدى سبعة أبعاد للمقارنة، هي:

- **المهنة:**

تتمثل الخاصة الأولى والأساسية للمجتمع الحضري في نظر سوردكين وزيمرمان. في أنه جمع من أفراد يشتغلون أساسًا بأعمال التجارة والصناعة، والحرف، والإدارة، وغير ذلك من الأعمال غير الزراعية، وفي مقابل ذلك يغلب العمل الزراعي على المجتمع الريفي الذي يتركب من جموع من الفلاحين الزراعيين وأسرهم إلى جانب عدد قليل جدًّا من المشتغلين بالأنشطة غير الزراعية، ويترتب على هذا الاختلاف فروق عديدة بين المجتمعين من أهمها ما نجم عن العمل الزراعي من ارتباط شديد بالأرض والجماعات القرابية، وابتعاد واضح عن التخصص والتقسيم الدقيق للعمل [1].

[1]- السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري،ج١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٦٨- ٦٩.

- **البيئة:**

يرى سوردكين وزيمرمان أن اختلاف نوعية العلاقات بين كل من المجتمع الريفي والحضري بالبيئة الطبيعية، يمثل وجهًا آخر من وجوه الاختلاف بين نموذجي المجتمع: فالمجتمع الريفي بطبيعته – ونظرًا لسيطرة العمل الزراعي – مجتمع أكثر ما يكون ارتباطًا أو خضوعاً للبيئة الطبيعية، ومن ثم تبدو علاقته بها وثيقة ومباشرة، كما أن أغلبية البيئة الطبيعية وسيطرتها على البيئة الاجتماعية والإنسانية هي من أهم ما يميز نموذج المجتمع الريفي، وعلى العكس من ذلك يعيش المجتمع الحضري حياته في عزلة نسبية عن البيئة الطبيعية؛ الأمر الذي يجعل للبيئة الاجتماعية والبشرية غلبة وسيطرة واضحة.

- **حجم المجتمع:**

على الرغم مما يواجه استخدام متغير الحجم كمحك للتمييز بين المجتمع الريفي والحضري من صعوبات منهجية ترتبط بمجال تطبيق هذا المتغير (هل يطبق على مساحة الأرض التي يشغلها المجتمع: أم على جموع الأفراد التي يتركب منها)، إلا أنه، أي الحجم اعتبر عند سوردكين وزيمرمان وغيرهما من الباحثين مثل لويس ويرث وجهًا من وجوه الاختلاف والمقارنة بين نموذجي المجتمع، وعلى أي حال يلخص سوردكين وزيمرمان هذا الاختلاف بقولهما إن المجتمع المحلي الريفي مجتمع صغير بطبيعته، وإن ثمة علاقة عكسية بين الريفية والعمل الزراعي وبين حجم المجتمع، والظرف المقابل، ويتميز النموذج الحضري من المجتمع بكبر حجمه النسبي عن النموذج الريفي؛ والتالي فإن ثمة علاقة طردية بين الحضرية واتساع الحجم .

- **كثافة السكان:**

فنموذج المجتمع المحلي الريفي يتميز في نظر سوردكين وزيمرمان، بانخفاض الكثافة السكانية؛ لذلك ترتبط الريفية بوجه عام بعلاقة عكسية مع الكثافة، على العكس من نموذج المجتمع الحضري الذي ترتفع فيه معدلات الكثافة السكانية كسمة مميزة، وترتبط فيه الخصائص الحضرية بعلاقة طردية مع ارتفاع هذا المعدل.

- **التمايز الاجتماعي والتدرج الطبقي:**

تختلف أنساق المكانة والتمايز والتدرج الطبقي ، في نظر سوردكين وزيمرمان، اختلافًا بيّنًا في نموذجي المجتمع الريفي والحضري، سواءً من حيث عوامل كسب المكانة الاجتماعية، أو أسس التمايز والتدرج الطبقي أو مظاهره، وتأتي هذه الفروق في نظر الباحثين، نتيجة لأزمة اختلاف مقومات التركيب المهني في كل نموذج؛ ففي المجتمع الحضري ترتكز أنساق التدرج الطبقي على العلاقات الاجتماعية الثانوية، كما لا تعمل بالطريقة نفسها التي تقوم بها في المجتمع الريفي، فمن الملاحظ أن التمايز والتدرج الطبقي في مجتمع القرية مسائل شخصية بحتة؛ لأنه من السهل على الفرد في مثل هذا المجتمع أن يعرف، وأن يمارس مهنة الآخرين، ومن ثم لا يكون الموقف بحاجة إلى تمايز بين الأفراد على أساس الطبقة، هذا على العكس من المجتمع الحضري. الذي تتدرج فيه المهن والأعمال، وحيث تؤسس المكانة الاجتماعية والطبقية للفرد، وتضيف في حدود ما استطاع أن يحقق لنفسه من كسب مادي بعيدًا كل البعد عن انتمائه كجماعة قرابية معينة كعامل من عوامل كسب المكانة [1].

[1] - السيد عبد العاطي السيد، المرجع السابق نفسه، ص ٧٠-٧١.

- **الحراك والتنقل:**

كان من الطبيعي أن يقترن اختلاف أنساق المكانة والتمايز الطبقي في المجتمع – إلى جانب اختلافات المهنة والحجم ودرجات التغاير – باختلاف معدلات الحراك والتنقل بين المجتمع الريفي والحضري من حيث عوامله وأشكاله واتجاهاته، وبوجه عام يقرر سوردكين وزيمرمان، أن الحراك بأشكاله المكانية والمهنية والاجتماعية أقل كثافة في المجتمع الريفي عنه في المجتمع الحضري، وأن معدلاته؛ أي معدلات الحراك في صورها المختلفة ترتبط ارتباطًا طرديًّا مع زيادة الحضرية، يستثنى من ذلك فقط ما يتميز به المجتمع الريفي من ارتفاع في معدلات التنقل الفيزيقي – الهجرة – من جوانب الريف إلى المدينة وفيما عدا ذلك تبقى أشكال الحراك الأخرى، المهني والاجتماعي في المجتمع الريفي أقل وضوحًا وكثافة إذا قورنت بمعدلاتها في المجتمع الحضري [1].

وفي النصف الثاني من القرن العشرين ظهرت ثنائيات جديدة، للمقارنة بين أنماط المجتمع المحلي، مثال ذلك الثنائية التي قدمها جورج هيللري بين المجتمع المحلي والمؤسسات العامة، وثنائية ما قبل الصناعة والمدينة الصناعية التي قدمها جدعون جورج.

الجديد في هذه المحاولات أنها ربطت أطرها التصورية بوقائع أمبريقية، لذلك كان استخدامها للنمط التركيبي بمنزلة أداة لاستخلاص بعض التعميمات من الدراسات الفردية لأشكال المجتمعات المحلية. وقد حاول جدعون جورج أن يوضح أن مدينة ما قبل الصناعة نموذج مختلف تمامًا عن المدينة الصناعية رغم أن كلاهما يندرج تحت النموذج المثالي للمجتمع المحلي الحضري، ولقد بدأ جورج محاولته بتحليل مختلف

[1] - السيد عبد العاطي السيد، المرجع السابق نفسه، ص ٧٢.

جوانب التراث المرتبط بالمدن في سياقات ثقافية مختلفة، حيث يرى أن دراسة المجتمع الحضري بحاجة ماسة إلى تحليل مقارن من الدرجة الأولى، فهو يؤكد أن هناك نموذجين مختلفين تمام الاختلاف من المدن، هما: نموذج مدينة ما قبل الصناعة، ونموذج المدينة الصناعية، حيث قدم تحليلًا متقنًا ومفصلًا لخصائص مدينة ما قبل الصناعة، والطرق التي تمايزت بها عن المدينة الصناعية [١].

ب- استخدام المحك الواحد في التمييز بين الريف والحضر:

يقوم هذا الاتجاه على الرجوع إلى محك واحد في التمييز بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، وأبرز محك استخدام في هذا الاتجاه يقوم على أساس الحجم أو عدد السكان، وقد أشار جيرتز إلى أن جوليان ستيوارد عدت المهنة أساسًا وحيدًا للتصنيف والتمييز بين الريف والحضر، وأن وتفوجل قد استخدم القوة أو السلطة كأساس لهذا التمييز. ومع ذلك فإن حجم المجتمع هو المحك الوحيد الذي يشيع استخدامه بدرجة واسعة في التمييز بين الريف والحضر [٢].

سابعًا_ التحضر وتغير الأدوار الأسرية في الريف:

تُعَدُّ الأسرة المؤسسة الاجتماعية القاعدية التي يقوم عليها البناء الاجتماعي الذي يصلح بصلاحها، ويفسد بفسادها؛ كونها تتكون من أفراد يتفاعلون فيما بينهم وفق القيم والمعايير السائدة في الحيز الجغرافي المتواجدة فيه.

وقد شهدت هذه المؤسسة (الأسرة) تحولات كبيرة مس بناءها ووظيفته عبر الزمن.

---

[١] - هالة منصور، محاضرات في موضوعات علم الاجتماع الحضري، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ١١٥.

[٢] - محمد الجوهري، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٩٣.

١- تطور الأسرة:

عرفت الأسرة عبر الزمن تطورًا كبيرًا، فانتقلت من الطوطمية حيث كانت تشمل كل الأفراد المنتمين إلى الطوطم الواحد، وكلهم يشكلون العشيرة، يكون أفرادها مرتبطين بأصل واحد، عادة ما يكون حيوانًا أو نباتًا تتخذه الجماعة الطوطمية (الأسرة) رمزًا لها تصبح خادعة له ولمقدساته.

تختلف الأسرة الطوطمية عن الأسرة القرابية؛ كون أفرادها لا يرتبطون بصلة القرابة؛ إنما على الانتماء للطوطم الواحد الذي يعد بالنسبة لكل فردًا منهم أصله ونسبه.

بعد هذا انتقلت الأسرة إلى حالة أكثر تطورًا، بطل فيه الاعتقاد الطوطمي الذي كان سائدًا وحلَّ محلُّه اعتقادٌ آخر مبني على إيمان الجماعة بانحدارها من عصبيات وأصول معروفة، يكون فيه الرئيس هو الأب أو الجد وهو المحدد لنطاق الأسرة والمالك للسلطة فيه يقبل دخول حيزه لمن يشاء، ويرفض من يشاء، وعليه سميت بـ (الأسرة الأبوية) نسبة للأب الرئيس المالك للسلطة داخل الأسرة.

وما زالت الأسرة تتطور حتى استقرت على مفهومها وتركيبتها الحديثة الأسرة الزوجية؛ بل إن كثيرًا من الشعوب والأمم ما زالت تنتمي في تنظيماتها هذه إلى الأسرة القديمة الممتدة وعلى الأقل يكون الانتقال من حالة الأسرة الممتدة إلى الأسرة الزواجية تتخلله ثنائية في التركيبة الأسرية، حيث يتواجد في هذه المرحلة فئات تنتمي إلى الأسرة الأبوية الممتدة وأخرى إلى الأسرة الزواجية النواتية.

وهذا الشكل ما زال حاضرًا في بعض الأوساط العربية، ومنها الجزائر حيث ما زالت الأسرة الريفية وحتى الحضرية الجديدة بنسبة أقل تنتمي إلى التصنيف؛ أي الأسرة الممتدة [1].

٢- وظائف الأسرة:

تُعَدُّ الأسرة وحدة اجتماعية تقوم بوظائف تساعد النسق على الاستمرار والمحافظة على القيم داخله وقد صنف أوغست كونت وظائف الأسرة كالآتي :

- الوظيفة الأخلاقية: وتعني تلقين الأفراد المكونين للنسق القواعد العامة للسلوك والآداب، العادات والتقاليد، والخير والشر، والفضيلة والرذيلة .
- الوظيفة الدينية: وهي الخاصة بكل ما يتعلق بالحياة الدينية والعقائدية للأسرة.
- الوظيفة التربوية: وتتمثل في تنشئة الطفل، وتلقينه القيم والمعايير منذ الولادة.

أما بارسونز فيرى أن أهم وظيفة تقوم بها الأسرة هي تلك المتمثلة في وظيفة التناسل لإنجاب أعضاء جدد يضمنون بقاء الأسرة وثقافتها.

استنادًا إلى هذه التصنيفات لوظائف الأسرة، يبدو لنا أنها تطورت كثيرًا حيث لم تعد شاملة لكل أوجه الحياة كما كانت عليه قديماً، حيث تقلصت تلك الوظائف شيئًا فشيئًا مع تطور الشعوب والأمم، وانحصرت في وظيفة الإنجاب وتنشئة الأعضاء الجدد في مرحلته الأولى من العمر، أما باقي الوظائف كالإنتاجية الدفاعية، والدينية، الصحية، والتشريعية فقد تكفلت بها مؤسسات أخرى – فتحولت الأسرة بذلك من مؤسسة اجتماعية تقوم بكل مهام المجتمع إلى مؤسسة ضيقة أو وحدة اجتماعية انحصر دورها في الإنجاب والتنشئة الاجتماعية. ورغم هذا التطور الذي عرفته الأسرة

[1] - انظر: مصطفى الخشاب، علم الاجتماع العائلي، دار الكتب، ١٩٧١، ص ٥١-٥٢- ٣٨.

من ناحية وظائفها إلا أن علماء الاجتماع أجمعوا على أن الأسرة مازالت تقوم ببعض الوظائف التي لا تقل أهمية عن تلك التي فقدتها والتي يمكن تلخيصه فيما يأتي:

– وظيفة التناسل: مازالت الأسرة تمثل أصلح نظام للتناسل.

– الوظيفة الاقتصادية: مازالت الأسرة بتضامنها الاقتصادي تمثل الجانب الأهم في الاستقرار المادي.

– الوظيفة الدينية: حيث مازالت الأسرة تمثل المكان الأنسب لنشأة العقائد الدينية واستمرارها.

– وظيفة التنشئة الاجتماعية: إذ تمثل الأسرة المدرسة الأولى للنشء، فهي التي تعلمه مبادئ التربية الاجتماعية والسلوك، فهي بذلك تربط الأفراد فيما بينهم وبين المجتمع[1].

٣– تطور الحياة الاجتماعية للأسرة الريفية:

كانت الحياة الاجتماعية للأسرة القديمة تقوم على الركائز الآتية:

– الأهمية الاقتصادية للمنزل: إذ يعتبر المنزل وحدة اقتصادية منتجة كما أن الأسرة القديمة تميزت بسيادة الرجل على المرأة وحماية الأسرة لأفرادها.

وكانت للأسرة شعائرها وطقوسها الدينية وعاداتها وتقاليده، وكان الزواج يتم في سن مبكرة، وحالات التفكك لا تحدث إلا نادرًا وذلك لعدم انتشار الانحرافات الأخلاقية.

---

[1] - انظر: حمراكروا حميد، التحضر وتغير الأدوار الأسرية: دراسة ميدانية بالحي الشعبي-ديار الزيتون-بمدينة عزابة-ولاية سكيكدة، جامعة الأخوة منتوري، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٤٨.

بعد هذا كله تطورت أحوال الأسرة بتطور الأوضاع الاجتماعية، وبدأ المنزل يفقد من أهميته الاقتصادية بانهيار الإنتاج العائلي المبني على الأرض والمنزل فزاد استهلاك الأسرة وقلّ إنتاجها.

بدأ أفرادها يتحررون من سيطرة الرجل (رب الأسرة) الذي أصبح أكثر انشغالًا بالعمل خارج المنزل . وساعد ذلك التحرر على خروج المرأة للعمل وما ترتب عن ذلك من آثار على المرأة وأسرتها وعلى كل المجتمع.

فقدت الأسرة وظيفتها التربوية لتحل محلها المدرسة لتهتم بتعليم الأبناء، وافتقدت للوظيفة السياسية التي أصبحت تقوم بها الهيئات الحكومية والمجالس النيابية كما انتزعت منها الوظيفة الاقتصادية التي أصبحت من اختصاص العمال والمؤسسات، ولم يعد الفرد منتجاً لنفسه ولأسرته؛ إنما مجرد حلقة من حلقات العملية الإنتاجية داخل إطار أشمل، وأصبح الفرد هدفه استهلاكيًا أكثر منه إنتاجيًّا.

كما حدثت تغيرات أخرى للوظيفة الصحية والاجتماعية حيث أصبح يقوم بهذا الدور مؤسسات مختصة لتحقيق حاجات الأفراد ومتطلباتهم، تمثلت في ظهور دور العجزة والمستشفيات، وصناديق التأمين والتقاعد، وحدث تحول نوعي على مستوى مختلف النظم مثل نظام تقسيم العمل داخل الأسرة الحضرية، فأصبح الزوج والزوجة أكثر تساندا وأكثر تعاونًا فيما بينهما، فتغيرت أدوارهما داخل الأسرة.

افتقدت كثير من الأسر للمقومات الدينية والأخلاقية، وأصبح الدين أمرًا شخصيًّا ليست للأسرة سلطة عليه إلا في نطاق ضيق.

يمكننا من خلال ما سبق القول إن تناقص وظائف الأسرة بهذا الشكل زاد من حرية الفرد وأصبحت هذه الحرية هي السمة الأساسية التي تميز الأسرة الحديثة.

وبالرغم من إيجابياتها إلا أن لها سلبيات أضرت بالأسرة وتماسكها وهو ما نلاحظه من خلال الانحرافات و الجرائم داخل المجتمع الحديث [1] .

٤- عوامل التغير الأسري الريفي:

يتفق الدارسون للشأن الأسري على تعدد العوامل والأسباب التي أدت إلى تحول الأسرة إلى الشكل التي هي عليه اليوم، ومن بين العوامل نذكر ما يأتي:

- العامل المرفولوجي: يتمثل في انتشار المدن وازدياد حجمها وكثافتها، وتقدم وسائل الاتصال والمواصلات التي تساعد على حركة السكان؛ وازدياد الاحتكاك والتداخل الاجتماعي بين مختلف النماذج، فتداخلت الثقافات وازداد اكتظاظ المساكن بازدياد عدد السكان الأمر الذي زاد في ضيق نطاق الأسرة.

- العامل الاقتصادي: ويتمثل في تطور نظم الإنتاج وتغيرها حيث كانت الأسرة التي تقوم بإنتاج كل ما تحتاجه ثم أصبحت وحدة استهلاكية – كما أدت هذه النظم إلى تحرر الفلاحين من خدمة الأرض والعمل في المصانع، وبالتالي تغيرت سلوكاتهم نتيجة لابتعادهم عن تغير الأدوار الأسرية المزرعة والمنزل، وهذا بدوره أفقدهم السيطرة على الأسرة؛ وخاصة مع خروج المرأة إلى العمل خارج المنزل وما خلَّفه من آثار في الأسرة .

- العامل الثقافي: مع توسع وسائل الاتصال والمواصلات زاد انتشار الثقافات وتفاعلها وهذا ما أدى إلى تطور مظاهر الحياة بتطور نظم الأسرة، فتحولت مظاهر السلوك .

- تغير ظروف الحياة: إذ يعد تنوع الوسائل التكنولوجية وانتشارها السريع عاملًا من عوامل التغير في النظام الأسري، وذلك لما له من أثر في سلوكات الأفراد اليومية،

[1] - انظر: حمراكروا حميد، المرجع السابق نفسه، ٢٠٠٨، ص ٤٩.

فانتشار هذه الوسائل أعاد توزيع الوظائف بين أفراد الأسرة وهو ما ساعد المرأة على التفكير في الخروج إلى العمل خارج البيت، وما ترتب عليه من آثار على الأسرة [1].

ثامناً_ دراسات اجتماعية ميدانية في مجال علم الاجتماع الريفي:

١- مثال ميداني (١) التغيرات التي طرأت على الأسرة الريفية (الأسرة الجزائرية) نموذجًا:

عرفت الأسرة الجزائرية مثلها مثل بقية الأسر في مختلف البلدان تحولًا كبيرًا، إذ عرفت تغيرًّا في بنيته ووظائفها ومن بين الخصائص التي تتميز بها ما يأتي:

فالأسرة الجزائرية كانت تتميز بالشكل العائلي حيث تضم عدة أسر تعيش تحت سقف واحد، يقدر عدد أفرادها بين (٢٠-٦٠) فردًا مكوَّنة من الأبناء والآباء والأجداد ، يعود النسب فيها إلى الأب، ويكون هو المالك للسلطة، فهو القائد، والمسيِّر لشؤون الأسرة، غير أن هذا المظهر تناقص كثيرًا عمَّا كان عليه في المجتمع القديم، وحلَّ محله شكل جديد يتميز بضيق الأسرة أو ما يسمى الأسرة الزواجية، ويبرز تواجد هذا النوع الجديد من الأسر أكثر في المدن.

أشكال الأسرة في المجتمع الجزائري:

- حسب الدراسة التي قام بها مصطفى بوتفنوشات، فإن الأسرة الجزائرية تتمثل في الأشكال الثلاثة الآتية:

- الأسرة الأبوية الممتدة: وهو النمط القديم للأسرة ترجع السلطة فيه إلى الأب فهو المسؤول عن الأسرة أو الأسر؛ ونظرًا للظروف التاريخية التي مرَّ بها المجتمع الجزائري بدأ هذا النوع من الأسرة في الزوال. وذلك لأسباب عدّة، منها: تحول البنية

[1] - انظر: حمراكروا حميد، المرجع السابق نفسه، ص ٥٠.

الاقتصادية المبنية على العمل الصناعي، والهجرة الكثيفة التي فرضتها السياسات التنموية المختلفة.

– الأسرة الأبوية المركبة (العائلة): تتكون هذه الأسرة بالإضافة إلى الأب والأم والأبناء من الأهل والأقارب وهي ميزة الأسرة الجزائرية، غير أن هذه الأسرة لا تمثل القاعدة المطلقة.

– الأسرة الأبوية المباشرة: تتكون من الأب، الأم، الأبناء أو ما يسمى بالأسرة النووية أو الزواجية. وهذا النوع من الأسر هو الذي تتوجه إليه الأسرة الجزائرية نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية الجديدة .

هذه هي الأشكال التي تسود المجتمع الجزائري، غير أننا نلاحظ اختلافًا بين الريف والحضر، فنجد في الريف ميل الأسرة إلى الشكل الأول بينما نجدها في الحضر انتشار النوع الأخير المتمثل في الأسرة الزواجية، كما نلاحظ تفاوتًا حتى في النموذج الواحد؛ إذ ما تزال بعض الأشكال في المدن للأسرة الممتدة لم تختفِ، كما نلاحظ بعض الأشكال مثل:

- الأسرة الزواجية في الريف يزيد ظهورها، وكل هذا يعود لأسباب عدّة؛ يمكننا حصرها في الآتي:

– تغير البناء الاقتصادي: فتفتت الملكية دفع بأفراد الأسر للنزوح إلى المدن بحثًا عن العمل خارج الزراعة وهو ما أدى إلى تفتت الأسرة نفسها فتناقص حجمها تكيفًا مع متطلبات المجتمع المدني الصناعي الجديد.

– الإقبال الكبير على التعليم: وهذا أثر في الأبناء من الجنسين في اختيار طريق جديد مخالف لآبائهم وأجدادهم.

– توسع وسائل الاتصال والمواصلات في الريف والمدينة قلّص من الفوارق بين النموذجين، وهذا ما أسقط الحواجز التي كانت تفصل بينهما – وأصبح كلاهما على اضطلاع بكل المستجدات العالمية وهو ما أثر على نمط الحياة في كلا العالمين .

– التوجه التنموي الجزائري: فانتشار الصناعة دفع بالريفيين إلى النزوح نحو المراكز الحضرية، وما ترتب عليه من نتائج على الأسرة وتغير في وظائفها؛ وبالتالي في شكلها.

هذه بصفة عامة التحولات التي شهدتها الأسرة الجزائرية سواء في المدينة أو الريف .

أما عن طبيعة الأسرة الحضرية فأصبحت أكثر تفتحًا حيث إن الأسرة النووية هي المميزة في الوسط.

- **تغير الأدوار الأسرية في الأسرة الجزائرية:**

تتميز الأسرة الحضرية بنسق جديد للأدوار والمكانات وذلك بتأثر أفرادها بالبيئة الجديدة، لاسيما المرأة التي أصبحت تخرج إلى العمل مع الرجل وحصولها على الأجر؛ وبالتالي تحررها من التبعية الاقتصادية للزوج وهو ما مكنها من إبداء رأيه في كل ما يتعلق بالأسرة .

وفيما يأتي أهم التغيرات في الأسرة الجزائرية:

ارتفاع سن الزواج عند الجنسين نتيجة لظروف الحياة الجديدة، لاسيما الاستمرار في الدراسة، وتأمين مستلزمات الحياة ثم بناء الأسرة .

تناقص عدد الأبناء نتيجة لأسباب عديدة منها صعوبة ظروف الحياة والوعي بضرورة التقليل من عدد الأبناء حتى يتمكّون من تنشئتهم تنشئة سليمة وتوفير الإمكانات الضرورية للتكفل بهم.

ازدواجية وظائف المرأة (ربة بيت وعاملة خارج البيت) أدت بها إلى إهمال واجباتها في تربية أبنائها.

هذا باختصار أهم التغيرات التي مست الأسرة الجزائرية، وما نلاحظه من تغير في مظاهر الحياة اليومية إلا نتيجة لهذا التحول الذي عرفته الأسرة [1].

٢- مثال ميداني(٢) دراسة الواقع الاجتماعي الاقتصادي في الريف(قرية مصرية) نموذجًا [2]:

تهدف هذه الدراسة لتقديم تحليل اجتماعي لبعض أنماط العلاقات المجتمعية والاقتصادية في مجال الإنتاج الزراعي ، والكشف عن التغيرات التي طرأت على هذه العلاقات، حيث تهتم بدراسة تحليل أشكال التفاعل الاجتماعي الاقتصادي في نطاق عوامل الإنتاج ، والعلاقة بالأرض واستخدامها، واستخدام المياه، والعلاقة بأدوات الإنتاج – وأشكال العمل الاجتماعي اللازم للإنتاج، وعلاقة السوق؛ محاولين في نهاية الأمر الوصول إلى بعض الإجابات عن بعض التساؤلات.

- يمكن ايجاز التساؤلات فيما يأتي:

– ما طبيعة أشكال الإنتاج الزراعي؟

– ما طبيعة الأدوات الزراعية المستخدمة، وإلى أي حدٍّ ما تزال الأدوات بالغة القدم على نطاق واسع؟

– هل ثمة أشكال جامدة لتقسيم العمل بين الزراعة والحرف الريفية ما تزال قائمة؟

---

[1] - انظر: حمراكروا حميد، المرجع السابق نفسه، ص ٥٠-٥١.

[2] - محمد عاطف غيث، القرية المتغيرة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣.

– ما الطابع العام للإنتاج ؟ هل ما يزال يحافظ على شكله غير الاقتصادي أو غير الرأسمالي؟ أم أن ثمة تطورات قد حدثت في نطاق التحول الرأسمالي، وما مدى هذه التطورات؟

– ما طبيعة العلاقة بالأرض؟ وما الطابع العام للحيازة؟

– ما دور التغلغل الرأسمالي وتطور نظام السوق في تغير الأشكال التقليدية قبل الرأسمالية لإنتاج القيم الاستعمالية وتبادلها؟

– ما الأنماط الشائعة لامتصاص الفائض الزراعي: الإيجار والضرائب والأشكال الأخرى؟

– ما نطاق إنتاج المحصولات النقدية، وما طبيعة التبادل كالتسوق التعاوني مثلًا؟

– ما دور المنتجات الرأسمالية ووضعها في عملية التبادل التجاري على نطاق القرية؟

– هل ثمة ضوابط غير اقتصادية ما تزال تتحكم في الاتصال والتبادل والتسويق؟

- مجتمع البحث:

القرية: (شمياطس) وهي القرية موضوع الدراسة، قرية صغيرة تقع ضمن النطاق الإداري لمحافظة المنوفية وقد كان عدد سكانها لتعداد عام ١٩٦١م، ٢٦٧١ نسمة، يعمل أغلبيتهم في الزراعة والمهن المرتبطة بها؛ فضلاً عن عدد من الأعمال الأخرى التي ترتبط بالمؤسسات الاجتماعية الحديثة بالقرية كالجمعية التعاونية والمدرسة والوحدة الصحية القروية.

وينتمي سكان القرية إلى عدة بدنات، تمثل واحدة منها فقط حوالي (٤٠%) من السكان، ويشغل أفرادها معظم المراكز الإدارية والسياسية بطريقة تكاد تكون وراثية، والبدنة تسمى هنا (عائلة) أو (عيلة).

ويصل زمام القرية أي مساحة الأراضي التي تتبع للقرية اداريًّا إلى ٧٥٠ فدانًا، ولكن ينبغي أن نضع في الحسبان أن هناك أراضي زراعية مملوكة لأفراد القرية تقع في زمام قرى أخرى مجاورة، وهي تتبع بالتالي هذه القرى من حيث الخدمات الإدارية والزراعية والتعاونية وغيرها.

ولا يتجاوز الحد الأقصى لملكية الفرد في هذه القرية ٣٠ فدانًا، وذلك بحكم عوامل التفتت المختلفة والتي من أهمها التفتت عن طريق الميراث في ظل التزايد المستمر في السكان وأحكام الشريعة الإسلامية في التوريث.

إلا أن ملكية الأسرة أو الأسرة المتحدة في بعض الأحيان قد تتجاوز هذا الرقم بكثير، وقد كشفت دراسة لبناء القوة في هذه القرية عن وجود سيطرة تاريخية، اقتصادية وإدارية لعائلة واحدة في هذه القرية، وما تزال هذه العائلة تمثل فئة متميزة داخل مجتمع القرية، وبالرغم من أن هذه العائلة قد فقدت بالتدريج نفوذها الاقتصادي نتيجة لعوامل التفتت المختلفة، وعملية التباين الداخلي، فإن نفوذها الاجتماعي والإداري لا يزال ملموسًا، فعندما نتحدث عن أغنياء الفلاحين فإننا في حقيقة الأمر نشير إلى مجموعة تنتمي إلى هذه العائلة المسيطرة، كما أن جانبًا لا بأس به من متوسطي الفلاحين ينتمون إليها أيضًا. وغالبية الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين على اختلاف الأشكال الاجتماعية لعملهم ينتمون إلى عائلات وبدنات صغيرة أخرى.

إن هذا المنظور الطبقي العام سوف يوجه التحليل لطبيعة العلاقات الاجتماعية الاقتصادية الداخلية والخارجية أو لطبيعة النشاط الاقتصادي بصفة عامة.

- **الموقع الإقليمي:**

تبعد القرية عن (شبين الكوم) حوالي ٢٠كم شمالًا، لكن الصلات الاقتصادية والاجتماعية والترويحية والدينية للقرية ربما كانت أكثر اتساعًا مع طنطا عاصمة

الغربية، وعاصمة الدلتا بصفة عامة، وهي تبعد عن القرية بحوالي ٢٠كم، إلى الشمال الشرقي، وربما يرجع ذلك إلى سهولة المواصلات نسبيًا بين القرية وطنطا؛ فضلًا عن أن طنطا، تمثل مركزًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا بالنسبة لوسط الدلتا بصفة عامة.

أما الصلات الأكثر انتظامًا للقرويين، فهي التي تربطهم بالشهداء، وهي بندر صغير تزايدت أهميته بعد تحوله إلى مركز إداري وبوليس تتبعه مجموعة من القرى بينها قرية شمياطس موضع البحث، وأهم التنظيمات الحكومية الموجودة في مدينة الشهداء التي أسهمت في تزايد تواصل القرى المجاورة معها، هي: مركز الشرطة – المحكمة الابتدائية – الوحدة الزراعية – بنك التسليف الزراعي والتموين – الصحة والشؤون الاجتماعية – المؤسسات التعليمية والمدارس الفنية المتوسطة كالزراعة والتجارة، وهي تنظيمات تتفاوت درجات تعامل الفلاحين معها بحكم نشاطاتهم الاجتماعية والاقتصادية وعلاقاتهم اليومية.

ويمكن القول : أنَّ القرية (شمياطس) قد أصبحت ترتبط بمراكز حضرية عدة، اقتصاديًّا وتنظيميًّا واجتماعيّا، لكن أهمية هذه المراكز تتفاوت من حيث عمق هذا الارتباط ودرجة اعتماد القرويين عليها.

ومن خلال تحليل علاقة القرية بالقرى المجاورة نجد أنه كان اكتفاء العائلة الذاتي في حدود البدنة اجتماعيًّا واقتصاديًّا من أهم خصائصها التي عملت على وحدتها، ولكن العوامل الاقتصادية وهي الظاهرة في هذا المجال أدت إلى تدهور هذا الاكتفاء ، وزادت من اعتماد بعض الأسر على بعضها الآخر...

والأسر الآن تعتمد في المبادلات الاقتصادية على سوق القرية المجاورة أو المدينة، كما أن ازدياد الحاجات المادية في الملبس والأثاث أدى أيضًا إلى زيادة الاعتماد على المدينة.

وكذلك للسوق نتائج عدة مهمة أنه خفف من شعور العزلة والانتماء القوي للقرية الواحدة، كما أنه أطلع القروي على أنواع أخرى من الإنتاج يمكن أن يستفيد منها اقتصاديًّا ووجد في السوق أدوات وحاجات جديدة يمكنه أن يستخدمها؛ الأمر الذي أدى في النهاية إلى زيادة المطالب المادية للقروي ... وزاد إحساسه بالمدينة والحكومة وعرف لأول مرة تقلبات الأسعار والمساومة، وبدأت حالته العقلية العامة تتخذ طابعًا تجاريًّا، وأخذ التعاون الاقتصادي يتخذ طابع المصلحة .

- **العلاقة بالأرض:**

لا تزال الأرض الزراعية في القرية تمثل وسيلة الإنتاج الأساسية؛ ربما الوحيدة؛ بل إن النشاط الاقتصادي والاجتماعي برمته لا يزال يدور حولها " فالأرض لا تزال المثل الأعلى للملكية وترتبط قيمة القروي من حيث مركزه الاجتماعي والاقتصادي بها، ومع أن عددًا كبيرًا من القرويين أصبح لا يملك أرضًا، إلا أنهم مع ذلك يفضلون الارتباط بها على أي نحو؛ وخصوصًا إذا كانت هناك أرض تؤجر، ولا يضطر القروي إلى فصم هذه العروة الوثقى إلا إذا أجبر على ذلك، ولم يبق أمامه إلا الهجرة، والرغبة الأولى للقروي أن يملك أرضًا أكثر أو يملك أرضًا إذا كان لا يملك شيئًا" [1].

ونعني أيضًا بتجمع النشاط الاقتصادي والاجتماعي حول الأرض أنه حتى المهن الزراعية الموجودة في القرية على قلتها؛ إنما ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالإنتاج الزراعي، فالنجار هو نجار الأدوات الزراعية أساسًا، والحداد والميكانيكي البسيط إنما يرتبطون في مهنتهم بالإنتاج الزراعي أيضًا.

[1] - محمد عاطف غيث، القرية المتغيرة، مرجع سبق ذكره، ١٩٦٣، ص١٢٤.

والمهم في هذا التحليل ليس الأرض الزراعية في حد ذاتها من حيث قيمتها أو ما تضفيه على مالكها من مكانة اجتماعية معينة؛ وإنما ما يرتبط بها من علاقات اقتصادية واجتماعية بين الفئات المختلفة في القرية ، وبصفة خاصة طرق استغلال الأرض والأشكال التعاقدية القانونية والعرفية والمرتبطة بهذا الاستغلال أو التي تنظمه.

فيشير محمد عاطف غيث في مقارنته للاقتصاد القروي القديم والاقتصاد المتغير، إلى أنه في الاقتصاد القديم ونظرًا لأهمية الأرض القصوى في نظر القروي، فإن مثله الأعلى أن يضيف إلى ملكيته أرضًا جديدة، ولهذا كانت أهداف الادخار الأساسية شراء الأرض، ومع تمسك كل قروي بأرضه فقد كان ثمنها مرتفعًا جدًا، ولهذا كان يُعَدُّ بيع الأرض نكبة تحل بالعائلة بعكس شراء أرض جديدة فإنه يعد مفاخرة؛ الأمر الذي جعل العائلة تتجنب بيع الأرض ما أمكن ذلك إلا إذا كانت هناك ظروف تستدعي ذلك، وقد ظهر في هذا الوقت نظام رهن الأرض، وهو أن تقترض عائلة من عائلة أخرى مبلغًا من المال، وفي مقابله تستغل قطعة من أرضها دون مقابل حتى تتمكن العائلة الأولى من رد الدين، وكان هذا في نظر القرويين أهون كثيرًا من التنازل عن الأرض .

وهذا الموقف من تداول الأرض، قد طرأ عليه تغير في الاقتصاد القروي المتغير، فيشير عاطف غيث إلى أنه مع أن التصرف في الملكية بالبيع أو الرهن ما زال يُعَدُّ نكبة في نظر القروي إلا أن هناك الآن عددًا من الأسر تبيع وترهن جزءًا من أرضها للوفاء بالحاجات والمطالب الجديدة كتعليم الأبناء، ولهذا فالقروي ينظر إلى التعليم من زاوية اقتصادية كأنه يستثمر المال الذي يأخذه من بيع الأرض في التعليم .

والقرية تنظر باحترام – يتزايد الآن – للقروي الذي يبيع أرضه لهذا الغرض، وقد كان بعض القرويين قبل تنفيذ قانون التجنيد الإجباري يبيعون جزءًا من الأرض لدفع البدل حتى لا يذهب أبناؤهم للخدمة العسكرية،ولا يمر عام الآن إلا وتحدث عدة عمليات لشراء الأرض وبيعها.

ولم يعد شراء الأرض قاصرًا على أفراد النسق القرابي، الذي ينتمي إليه البائع؛ بل يمكن لأي فرد من أي بدنة في القرية أن يشتري الأرض مهما كان موقعها، ولا يقتصر الأمر على بيع الأرض لأفراد من نفس القرية بل قد يشتريها أفراد من قرى أخرى مجاورة .

ولا شك في أن بيع الأرض لا يزال يعد نكبة عائلية، لكنها نكبة ينظر إليها باحترام وتقدير أحيانًا في حالة التعليم مثلًا، ومع ذلك هي نكبة متداولة من خلال نمو حالات البيع والشراء وتعددها وتنوعها وعدم ارتباطها بالانتماء القرابي أو حتى بالانتماء للقرية كذلك.

ويمكن القول: إنّه بعد ما يقرب من مائة عام من إقرار حقوق الملكية الخاصة، وما يتبعه نظريًّا من تحول إلى سلعة في السوق كمظهر من مظاهر التغلغل الرأسمالي، فإن الميراث ما يزال هو الطريق الرئيس لملكية الأرض في القرية حتى الآن، ولا يعني ذلك أن التداول لا يؤدي أي دور في الملكية الخاصة للأرض الزراعية، لكن دوره يتمثل أساساً في تزايد ملكية البعض ونقص ملكية البعض الآخر أو حتى فقدانها، وهناك حالات محدودة للغاية في القرية ممن أصبحوا ملاكًا عن طريق الشراء فقط.

وهناك أشكال اجتماعية أخرى للعلاقة بالأرض، نذكر منها: *علاقات الإيجار ، * الرهن .

ويمكن تقسيم أدوات الإنتاج الزراعي في القرية إلى قسمين، هما:

– مستلزمات الإنتاج (البذور – الأسمدة والمواد الكيماوية وغير ذلك من الضرورات للعملية الإنتاجية في الزراعة).

– الأدوات والآلات الزراعية [1].

- **أشكال العمل الاجتماعي اللازم للإنتاج في القرية:**

يشير عاطف غيث في دراسته القرية إلى أن العمل الزراعي وما ترتب عليه من مظهر معين أو طابع معين للحياة الاقتصادية هو المظهر الأول للنشاط الاقتصادي. ومع أن هذا العمل لا يزال يمثل حتى اليوم الاتجاه الغالب للحياة الاقتصادية إلا أنه نظرًا لعدم كفاية الأرض الزراعية لإعالة الأعداد المتزايدة من السكان فقد ظهرت أنواع جديدة من العمل، وتفككت إلى حدٍّ ما القيم المرتبطة بالعمل الزراعي، وتغيرت النظرة إليه وإلى الأعمال الأخرى.

وترتب على اتساع نطاق توزيع الملكية على الأسرة وضآلة المساحات التي تملكها غالبيتها باستمرار إلى جانب النمو المستمر للمعدمين عدة نتائج منها اختفاء الطبيعة الجماعية للعمل التي كانت تميز العائلة القديمة واتخاذ العمل طابعًا فرديًّا مع استمراره غير متخصص، كما أن العمل في نطاق الأسرة لم يعد مكتفيًا بذاته، فبعض الأسر لا تكف الأيدي العاملة فيها لزراعة الأرض ومن ثم تتطلب أيدي عاملة من خارج النطاق الأسري وبعضها تزيد فيه الأيدي العاملة عن حاجة الأسرة فتستأجر أرضًا أو يعمل أفرادها لدى الغير، أو قد يتحول البعض إلى أعمال غير زراعية أو يتجهون إلى الهجرة. هذا إلى جانب أن العمل الزراعي لم يعد قاصرًا على الرجال ،

---

[1]- **محمود عودة، الفلاحون والدولة دراسات في أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعي للمجتمع التقليدي، دار النهضة، بيروت، ١٩٨٢، ص١٨٨.**

فزادت مسؤوليات المرأة وأصبحت تشارك في الأعمال الزراعية إلى جانب الأعمال المنزلية، وذلك يبدو واضحًا في الأسر الفقيرة، كما زاد دور الأطفال أيضًا في العمل الزراعي .

ويسجل أن العمل لدى الغير أصبح ملموسًا في القرية موضوع البحث ، وأضحى مختلفًا عن التعاون القديم الملزم، ويشير إلى أشكال معينة للعمل الاجتماعي في القرية، منها:

– العمل لدى أسرة غنية، بصفة دائمة ويسمى (مرابعًا) وهو يتناول أجرة نقدًا أو عينيًّا، ويحسب الأجر على أساس سنوي أو شهري.

– العمل المؤقت في مواسم ضغط العمل الزراعي والأجر هنا يومي ونقدي.

ويضيف عاطف غيث أن المرابع لا ينظر إليه كخادم أو أجير؛ بل ينظر إليه على أنه عضو في العائلة، ويعامل على هذا الأساس ولذلك لا يكلف بأعمال تحط من شأنه؛ بل يقتصر عمله على المجال الزراعي في الحقل.

وقد تعمل النساء أيضًا عند الأسر الغنية، ولا ينظر إليهن في هذه الحالة على أنهن خادمات، وهن يتقاضين أجرًا عينيًّا من الإنتاج الزراعي أو الإنتاج المنزلي.

كما أن التعاون في العمل الزراعي الذي كان يقوم على أساس القرابة لم يصبح له هذه الصفة، ومع أنه لا يزال هناك بعض الأثر للقرابة في هذا التعاون إلا أن علاقة الجوار والمصلحة الخاصة أصبحت تميز التعاون على اختلاف أنواعه في الحقل أو المنزل على السواء.

إن نزع الملكيات وفاءً للديون والرهونات والتوريث والتفتت في الملكية الزراعية، أدت كل هذه العوامل إلى تراكم أعداد كبيرة من الفلاحين المعدمين أو تهميشهم، ولم يبقَ أمامهم سوى البقاء في الريف والعمل لدى كبار الملاك ومتوسطيهم

أو في المشروعات الخاصة يشق الترع والجسور والسدود والمصارف كعمال تراحيل، أو الهجرة إلى المدن بحثًا عن فرص عمل ولقد كان سكان الريف المصري يتوزعون حسب الحالة العملية حتى عام ١٩٥٢م، على النحو الآتي:

- مزارعون يشتغلون في أراضيهم.
- مزارعون يشتغلون في أرض يستأجرونها.
- مزارعون يساعدون ذويهم.
- مزارعون بالأجرة [١].

- **يمكن أن تصنف أشكال العمل الاجتماعي المأجور في القرية على النحو الآتي:**

- العمال الدائمون: وهو العامل الزراعي المستديم لدى أحد الملاك الذي يكون غالبًا من أغنياء الفلاحين أو الشريحة العليا من متوسطيهم، وهذا الشكل من أكثر أشكال العمل الاجتماعي تقليدية في القرية.

- عمال اليومية: هؤلاء لا يرتبط عملهم بأرض القرية فقط ؛ وإنما يمتد غالبًا إلى أراضي القرى المجاورة، وعادة ما يحصلون على فرص العمل من خلال (مقاول)، وهو الذي يتولى الاتفاق مع صاحب العمل حول الأجر اليومي الذي يرتبط عادة بمدى كثافة المواسم الزراعية، وعدد العمال المطلوبين ، وأحيانًا العمال الدائمون عند المالك يتولون هذه المهمة، وبصفة خاصة إذا علمنا أنه ليس ثمة مالك غني يعتمد في كافة عملياته الإنتاجية على العمل الدائم.

- عمال التراحيل في القرية: هم العمال الذين يغتربون دائمًا وراء فرص العمل، ويعيشون في الغربة في ظروف بالغة القسوة.

---

[١] - إبراهيم عامر، الأرض والفلاح: المسألة الزراعية في مصر، مطبعة الدار المصرية، مصر، ١٩٥٨، ص١١٦.

وفي القرية؛ فضلًا عن أشكال العمل المأجور يوجد قطاع واسع من العملية الإنتاجية الزراعية ما يزال يتم من خلال أشكال أخرى من العمل غير المأجور، وبصفة خاصة بين متوسطي وصغار الملاك في القرية كالعمل التبادلي أو التعاوني والعمل العائلي وغير ذلك .

ولو علمنا أن القطاع الأوسع من الملاك يضم متوسطي الفلاحين وصغارهم نستطيع أن ندرك الدور الذي يقوم به العمل غير المأجور في الإنتاج الزراعي في القرية .

ونستطيع أن نفهم أيضًا أن سوق العمل المأجور داخل القرية لا تزال محدودة، وربما كانت سوق العمل خارج القرية أكثر اتساعًا خارج القرية من داخلها، نعني أرض القرى المجاورة، أو مجالات العمل البعيدة الأخرى التي تستوعب عمال الترحيل .

كما أن ظاهرة العمل الجماعي اختفت ونمت ظاهرة العمل المأجور أو العمل لدى الغير إلا أنه لا يمكن استمرار الحيازات الصغيرة والمتوسطة في الريف المصري، وهذه الحيازات يندر أن تعتمد على العمل المأجور، ويتسم العمل في هذه الحيازات بسمتين أساسيتين، هما:

- عمل أسري غير مأجور أساسًا.
- في بعض الأحيان عمل تبادلي.

وفي هذا المجال نلاحظ تقسيمًا للعمل في الأسرة على النحو الآتي:

- عمل الزوج : ويشمل في معظم الأحيان العمليات الزراعية التي تحتاج إلى جهد عضلي كبير أو سهر في الحقل، مثل: الحصاد، الري، حراثة الأرض وغير ذلك .
- عمل الزوجة : بالإضافة إلى دورها الأساسي في الإنتاج المنزلي، فهي تقوم على رعاية الماشية وقد البذار وراء زوجها الذي يقوم بالحرث ، وتنظِّف الأرض من الحشائش ، وقد تشترك في عمليات الحصاد أيضًا .

– عمل الأبناء : وقد يقومون برعاية الماشية في بعض الأحيان أو نقل الأسمدة البلدية إلى الحقل، واستبدالها بأتربة جافة ، وقد يقومون بحراسة المحصول إبان انشغال آبائهم بأعمال أخرى؛ فضلًا عن مشاركتهم في بعض الأعمال الزراعية الأخرى التي لا تتطلب مجهودًا عضليًّا كبيرًا [1] .

[1] - انظر: محمود عودة، الفلاحون والدولة دراسات في أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعي للمجتمع التقليدي، ص ٢٠٧-٢١٤.

الفصل الثاني

أهم مشكلات المجتمع الريفي

محتويات الفصل الثاني:

أولًا_ مشكلات اجتماعية:

١- تعليم الفتيات.

٢- عمل المرأة:

أ- دوافع المرأة إلى العمل.

ب-المرأة الريفية والعمل بين الرفض الاجتماعيّ والتحدّيات.

ت-ظروف عمل المرأة العربية الريفية.

ث-أهم معوقات عمل المرأة العربية.

١- العنف ضد المرأة.

٢- - الطلاق.

أ- أسباب الطلاق.

ب-مشكلة الطلاق خلال سنوات الحرب على سورية (٢٠١١-٢٠١٨).

٣- الأمية.

أ- أهم مشروعات محو الأمية في ريف دمشق.

ب-محو الأمية خلال الحرب على سورية (٢٠١١-٢٠١٨).

٤- - التسرب المدرسي في الريف السوري.

أ- التسرب من التعليم الطريق نحو عمالة الأطفال والأمية.

ب-التسرب المدرسي في ظل الحرب على سورية (٢٠١١-٢٠١٨).

ثانيًا_ العادات والتقاليد:

١- عادة زواج القاصرات.

٢- - عادة الثأر.

ثالثًا_ المعتقدات الشعبية في الريف.

رابعًا_ المشكلات الاقتصادية في الريف.

خامسًا_ المشكلات الصحية في الريف.

سادسًا_ العلاج الشعبي في المجتمع الريفي.

أهم مشكلات المجتمع الريفي

المجتمع الريفي كغيره من المجتمعات يعاني من مشكلات عدّة تتنوع بين الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية... وفي هذا الفصل سنحاول عرض أهم المشكلات التي تسود المجتمع الريفي العربي بشكل عام والسوري بشكل خاص.

أولًا_ مشكلات اجتماعية:

تعد المشكلات الاجتماعية أهم المشكلات التي يعاني منها كل مجتمع والتي تؤثر فيه، ونذكر منها: (الأمية ، والفقر، وعمالة الأطفال، وترويج المخدرات، والتسرب المدرسي وغيرها) من المشكلات الاجتماعية التي هي نتيجة العديد من الأسباب التي تؤدي إليها، مثل: عدم التكافؤ الاجتماعي بين الأفراد، وعدم وجود رقابة اجتماعية وغيرها.

ويوجد العديد من الخصائص التي تميز المشكلة الاجتماعية عن غيرها من المشاكل، مثل: الإحساس بها من قِبل العديد من السكان، وسعي الناس لعلاجها.

وفيما يأتي بعض المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الريفي.

١- تعليم الفتيات:

إن ظاهرة حرمان الفتاة الريفية من حقها في إكمال تعليمها هي إحدى المشكلات الاجتماعية الأكثر انتشارًا في المجتمعات الريفية، ويقال المرأة نصف المجتمع، ولكننا نقول إن المرأة كل المجتمع، فهي الأم والأخت والزوجة والابنة، وهذا ما يؤكده الشاعر حافظ إبراهيم في قوله:

الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق

لذا وجب على المجتمع الاهتمام بالمرأة، فهي المكملة لدور الرجل في بناء المجتمع، فنجد أن المجتمعات المتقدمة اهتمت بتعليم المرأة لأنه بالعلم تتقدم الأمم، لكننا نلاحظ ونشاهد حرمان الفتاة الريفية في مجتمعاتنا العربية من التعليم، وحتى إكمال تعليمها الجامعي، ويعود ذلك لمجموعة من الأسباب.

- أسباب حرمان الفتاة الريفية من التعليم أو الاستمرار فيه:

- غياب الوعي التعليمي والثقافي لدى الأسر.
- بُعد المدرسة عن منزل الفتاة بحكم ترامي بعض قرى الريف.
- قلة الوعي لدى الآباء لتشجيع الفتاة على الدراسة ، لأنهم يفضلون شغل البيت ورعي الأغنام خصوصًا على دراسة البنت.
- الفقر المدقع عند بعض الأسر؛ لذا تلجأ الأسر إلى منع بناتها من إكمال التعليم.
- قلة الوعي لدى الفتاة نفسها بعدم التعليم في المدرسة.
- عدم توفير إمكانات التشجيع في مدارس البنات خصوصًا من مدرسات متخصصات ووسائل تعليمية.
- قلة الوعي لدى الآباء لأهمية دراسة الفتيات بحجة انهن ليس لهن مستقبل مثل الأولاد، وأنهن سيتزوجن في سن مبكرة.
- استسلام الفتاة الريفية للواقع وفقدانها للأمل وعدم مقاومتها للظروف والصعوبات وعدم تحديها للمستحيل حتى تكمل تعليمها وتحقق أحلامها [1].

[1] - يحيى جار الله، تعليم فتيات الريف بين سلطة ذكور العائلة وطموح الفتيات، موقع الجمهورية، بتاريخ ١٢-١١-٢٠٠٩، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٢٤-٤-٢٠١٩.
https://www.yemeress.com/algomhoriah/17484

٢- عمل المرأة:

يُعَدُّ عمل المرأة من أكثر القضايا التي شغلت العالم في الوقت الحالي، حيث انقسمت بين مؤيدين ومعارضين للفكرة، حيث يفضل بعض أفراد المجتمع عدم انخراط المرأة في العمل، وضرورة مكوثها في البيت لترعى أطفالها وزوجها، بينما يشير البعض الآخر من الذين يؤيّدون عمل المرأة إلى أن عملها ضروري لتنمية المجتمعات وتنمية شخصيتها: وبين مؤيد ومعارض نجد أنّ هناك العديد من الإيجابيات والسلبيات لهذا الموضوع .

في المجتمع البدائي كان الرجل هو صاحب السلطة والرأي، واستمر وضع المرأة متمثلًا بالخضوع للرجل وتشريعاته وقوانينه دون مشاركة أو مساهمة من قبل المرأة، فالرجل يختار العمل ويترك الباقي للمرأة، إلى قيام الثورة الصناعية التي نادت بتحرر المرأة ومساواتها مع الرجل بالعمل.

وقد طرحت هذه القضية من منطلق الاستفادة من قوة عمل المرأة؛ وبالتالي جاءت الدعوة بحقها في العمل، ولم يكن ذلك تحرير المرأة أو مساواتها بالرجل؛ إذ إن تقسيم العمل في المجتمع الرأسمالي قد سخَّر قوة عمل المرأة في أعمال ليست ذات خطورة اجتماعية كأعمال (سكرتارية والتمريض والبيع بالتجزئة والتربية) ؛ وبالتالي الحفاظ على تقسيم العمل بين الرجل والمرأة ، على الرغم من أنه أكسبها خبرات اجتماعية جديدة كانت حكرًا على الرجل.

ومع التقدم التقني الذي استبعد شرط القوة العضلية من الإنتاج أصبح تشغيل الآلة سهلًا ومن دون أي جهد عضلي، فأصبحت مهمة العامل مراقبة الآلة، ولهذا

السبب ازداد عدد النساء العاملات، وخاصة في القطاع الصناعي، واستطاعت المرأة العاملة أن تحقق بعض المكاسب من خلال مساهمتها في النشاطات الاقتصادية [١].

وتبرز أهمية دور المرأة في الوقت الحاضر من كونها تمثل جزءًا كبيرًا من الموارد البشرية للدولة، وإنَّ الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، يعني تهيئة فرص العمل لكلا الجنسين والإسهام في عملية التنمية القومية، وعمل المرأة في الدول العربية يتمثل مشاركة الرجل في العمل منذ القدم ، ولكن الظروف التي مرّت بها البلاد العربية من احتلال أجنبي وما تبعه من تخلف في الجانب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع العربي عمل على تنمية بعض التقاليد والأفكار الرجعية بقصد التشكيك في قدراتها، وبعد زوال الاستعمار من أغلب الأقطار العربية تزايد عدد النساء العاملات وخاصة في التصنيع [٢].

أ- دوافع المرأة إلى العمل:

هناك دوافع عديدة عملت على نزول المرأة لميدان العمل بصورة طوعية أو اضطرارية امتد نشاطها إلى شتى نواحي العمل، واقتحمت ميادين العمل المختلفة مستعينة بذلك بالثقافة والخبرة والصبر... ، وإن البحث في الدوافع يقودنا للتعرف مشكلات المرأة المتعلقة بالمتطلبات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقد أجريت عدة دراسات في هذا المجال منها عربية وأخرى أجنبية لمعرفة الدوافع التي تحفز على العمل لدى المرأة، وهي:

---

[١] - زيدان عبد الباقي، المرأة بين الدين والمجتمع، سلسلة الثقافة الاجتماعية والدينية للشباب (الكتاب الثاني)، مكتبة النهضة المصرية للنشر، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٤٣.

[٢] - انظر: خضر زكريا، عمل المرأة في الوطن العربي الواقع والآفاق، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٤، العدد ٣، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٦، ص١١٤-١١٦.

- **الدافع الاقتصادي:** إن الحاجة المادية تدفع المرأة للعمل، فضلًا عن مسؤولياتها كربَّة منزل وأم وزوجة تحمل تكاليف وأعباء معيشية لتعيل نفسها، وأسرتها في حال كانت أرملة أو مطلقة . ويعد عمل المرأة ظاهرة حضارية، وأن خروجها لم يعرقل أداءها لدورها الأساسي كربة منزل وزوجة؛ بل استفادت من إمكاناتها الفكرية والمادية لمواجهة متطلبات الحياة والخوف من المستقبل [١].

كما أن ارتفاع تكاليف المعيشة أدى لخروج أعداد متزايدة من النساء في سورية إلى العمل خارج المنزل؛ الأمر الذي أسهم في ارتفاع نسبة القوة العاملة النسائية السورية من إجمالي القوة العاملة من ١٠.٧ % إلى ٢١.٤% في قوة العمل السورية بين عامي ١٩٧٠-٢٠٠٢ [٢] .

- **الدافع الاجتماعي:** تقع على المرأة مسؤوليات وأعباء عائلية؛ فضلًا عن مسؤولياتها في العمل وممارستها للأنشطة الاجتماعية والثقافية والاجتماعية، واستطاعت أن توفق بين أداء واجبها في العمل ومسؤولياتها في الأسرة، فالأسرة هي وحدة اجتماعية يقع عليها عبء تغيير العادات والتقاليد التي لا تتلاءم مع الوضع الحالي.

إن الدوافع الاجتماعية تؤدي دورًا مهمًّا في تحفيز المرأة نحو العمل، ولقد أثبتت المرأة مكانتها بوصفها إنسانًا مبدعًا يسهم في عملية التنمية الاقتصادية، واستطاعت بواسطة العمل أن تغير أمورًا عدة، نذكر منها:

– أن تكافح ضد النظرة السلبية المتخلفة لعمل المرأة.

---

[١] - انظر: راوية عبد الرحيم يأس، دور المرأة وإمكانية مساهمتها في قوة العمل الوطنية، العدد ٧، السنة الثامنة عشرة، الاتحاد العام لنساء العراق، العراق، ١٩٨٦، ص ٢٣-٢٥.

[٢] - المصدر: المكتب المركزي لإحصاء، وصف سورية المعلومات، ٢٠٠٣، ص ٢-٣.

– المساهمة في الحياة العامة، وفي عملية التنمية الاقتصادية. فبواسطة العمل تستطيع المرأة أن تحافظ على سرعة بناء الاقتصاد الوطني [١].

- **الدافع السياسي:** إن شعور المرأة بأنها تسهم في بناء مجتمعها من خلال العمل دافع سياسي مهم.

فضلًا عن تأثير الأحزاب المتمثلة بتنظيماته وتعليماته التي تُعَدُّ عاملًا مهمًّا دفع المرأة إلى العمل، كما أن توفير التعليم على نطاق واسع للمرأة، وتوفير فرص العمل لها، ومساواتها بالرجل في النواحي القانونية من الأمور التي تقع على عاتق الدولة؛ فضلًا عن توجيه الإعلام من المنظمات النسوية حول أهمية دور المرأة في العمل [٢].

- **الدافع الشخصي:** ونقصد به الدوافع التي توجد في شخصية المرأة، وفي تكوينها النفسي والفكري ويؤثر في موقفها من مسألة العمل، وقد ناضلت المرأة من أجل نيل حقوقها الإنسانية والتي تعد فيها حرية العمل أهم حق وفتح مجالاته أمامها، وقد تعددت أشكال هذا النضال طبقًا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنطلق المرأة من داخلها للتعبير عن مطالبها بحق من الحقوق، فلم يكن خروج المرأة للعمل من دون أهداف وغايات تطمح لتحقيقها سواء أكان تعزيزًا لمكانتها الاجتماعية أو تعزيزًا لشخصيتها وصحتها النفسية وتطوير قدراتها الشخصية والتعليمية ، وقد يكون السبب في عمل المرأة عدم وجود معيل يعيل العائلة، وكذلك التقدم الصناعي الذي خلق أعمالًا متنوعة تدفع المرأة إلى العمل، والاستفادة من فرص التدريب التي تنمي مهارتها [٣].

---

[١] - انظر: اليانور فلكستر، نضال المرأة لنيل حقوقها وحريتها، تـ: كدار بصما رجي، دار اليقظة، بيروت لبنان، ١٩٥٩، ص ٧٠- ١٣٥.

[٢] - سهيلة محمد عباس، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، ط٢، دار وائل، الأردن، ٢٠٠٦، ص ٢٥٥.

[٣] - انظر: إبراهيم النعمة، عمل المرأة بين الإسلام والغرب، كتيب، مطبعة الزهراء الحديثة المحدودة، العراق، ١٩٩٦، ص٩.

ب- المرأة الريفية والعمل بين الرفض الاجتماعيّ والتحدّيات:

تواجه المرأة العديد من المعوّقات التي تحول بينها وبين الالتحاق بسوق العمل، وتجعلها حبيسة منزلها، ومَن تمكّنت من تجاوز هذه الصعوبات والالتحاق بسوق العمل في القطاع العامّ أو الخاصّ، إلّا أنّهنّ ما زلن يواجهن العديد من التحدّيات فيما يتعلّق بشخصيّة المرأة أو بمحيطها الاجتماعيّ أو بما يتعلّق ببيئة العمل والقوانين ذات الصلة بالنساء وحقوقهنّ والواجبات.

ونجد إجمالًا أنَّ المشاركة لم تكُن عند مستوى الطموح، وتركّزت مشاركاتها في النشاط الاقتصاديّ بمجالات محدودة وبنسبة ضئيلة مقارنةً بتواجد الرجل؛ الأمر الذي أنتج فجوة كبيرة في النوع الاجتماعيّ في كلّ مجال من تلك المجالات المحدودة، وتُظهر هذه المشاركة مدى وعي المرأة بحقوقها الإنسانيّة والوطنيّة والعمل لتفعيل دورها الاقتصاديّ والاجتماعيّ للدفع بعجلة التنمية؛ فضلًا عن تشجيع بعض الأُسر لبناتهم للانخراط بسوق العمل الناتجة عن تحسّن نظرة البعض نحو عمل المرأة وأهمّيّة مشاركتها في الأنشطة الاقتصاديّة.

ت- ظروف عمل المرأة العربية الريفية:

تشير الظروف التي تعمل في أجوائها المرأة العربية إلى:

- أكثر فئات العمل محرومة من مظلة الضمان الاجتماعي؛ لأن أغلب النساء يعملن - أساسًا - في القطاع الزراعي، كما أن نسبتهن في ترك العمل قبل اكتمال المدة القانونية للحصول على المعاش أكثر من نسبة العمل من الذكور
- أقل فرص للترقية؛ لأن غالبيتهن يعملن في مستويات متدنية تنعدم فيها- أغلب الأحيان - آفاق التدرج في المواقع، كذلك إمكانات الحصول على التأهيل والتطوير؛ وبالتالي الترقي لتولي مناصب إدارية متقدمة، أو غيرها من مراكز صنع القرار.

– أقل مستوى في التمثيل في النقابات والمنظمات العمالية الأخرى؛ فضلًا عن أن غالبية النساء غير منظمات في مواقع العمل؛ مما يحدُّ من إمكانية تحقيق مطالبهن، وتحسين وضعهن.

– أدنى خبرة فنية وإدارية؛ لأنهن أقل فرصة من الإفادة من فرص دورات التدريب، ورفع كفاية مهارتهن الفنية، كما أنهن أقل فرصة من الإفادة من فرص التثقيف العمالي، ورفع قدرتهن الفكرية والثقافية.

– تَحمل المرأة لأعباء واسعة، وبذلها لجهود كبيرة؛ لأن عليها أن تجمع بين العمل والأعباء الأسرية وتربية الأبناء [1].

ث– أهم معوقات عمل المرأة العربية:

- **العادات والتقاليد:**

كثيرة هي المشكلات والمعوّقات التي تواجهها المرأة في المجتمع العربيّ، لا سيّما في مجال العمل، فبعضها يعود للعادات والتقاليد، والبعض الآخر للمشكلات التي تواجهها المرأة فيما يتعلّق بمجال العمل.

ومنه فإنَّ مشاركة المرأة في التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في المجتمع منخفضة بشكل كبير؛ وذلك نتيجة للمشكلات التي تواجهها، ومن أبرزها: التهميش وإبعادها عن أداء دورها الفاعل والمهم في عمليّة التنمية؛ فضلًا عن عوامل أخرى كثيرة كالتمييز القائم على أساس الجنس أو النوع الاجتماعيّ، معَ حرمانها من التعليم ؛ الأمرُ الذي أدّى إلى ارتفاع نسبة الأمّيّة بين النساء مقارنَة بالرجال، أيضًا عدم السماح لها بالمشاركة في سوق العمل من قبل أسرتها.

---

[1] **- دينا فهمي خالد جبر، الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع العام في محافظات شمال الضفة الغربية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٥، ص ١٨. (رسالة ماجستير).**

ومن الأسباب أيضًا، عدم إيمان بعض الأُسر بأنّه من حقّ المرأة أنْ تلتحق بسوق العمل طالما لديها القدرة على إثبات نفسها.

- **التخلّف وثقافة العيب:**

هناك قيود يفرضها المجتمع على نوعيّة العمل الذي يليق بالمرأة والذي يناسبها، كما أنّه لا توجد هناك قوانين مفعّلة لحقوق المرأة أو لحمايتها مِن العنف، وهناك عوائق نفسيّة مرتبطة بذات المرأة نفسها واستسلامها وخضوعها للثقافة الذكوريّة، فضلًا عن قبولها بأنْ تلعب أيّ دور يوكل إليها.

إنّ ثقافة العيب التي يمارسها المجتمع كما أنّ خوفها من خوض غمار التجرِبة بممارسة أعمال غير تقليديّة أو الطموح بتسلّم مناصب قياديّة تكون فيها صاحبة القرار والموقف، ومع هذا تمكّنت كثير من النساء من تجاوز هذه العقبات؛ بسبب ثقتهنّ بأنفسهنّ وإمكانيّاتهن.

وعلى النقيض تمامًا من نجاح المرأة في تخطّي ثقافة العيب فإنّ التخلّف وإن اختلفت معدّلاته من مجتمع عربيّ لآخر ، فإنّه ما زال يضرب في مقتل وضع المرأة؛ ما انعكس أحيانًا على تقويم المرأة بشكل مهين، علاوة على النظرة الدونيّة للمرأة مِن قبل الرجل وكثرة المسؤوليّات المنزليّة التي حصرت عمل المرأة في المنزل ؛ إلى جانب الحدود والشروط التعجيزيّة التي يضعها سوق العمل؛ هذا بالإضافة إلى التعصّب القبليّ ضدّ المرأة .

- **سلطة الرجل:**

إنّ الرجل هو السبب الرئيس في حرمان المرأة من العمل؛ وذلك نتيجةً لعقليّته المحصورة والمقيدة بعادات الآباء والأجداد؛ فضلًا عن العيب الاجتماعيّ، وطبيعة بعض الأعمال التي لا تُناسب المرأة.

وترجع قدرة المرأة على تجاوز هذه المسائل من خلال دعم المرأة نفسيًّا من قبل الأهل في المنزل، وبعض العقليّات المتفتّحة خارج المنزل، وقوّة إرادة المرأة نفسها وانتقاء العمل المناسب لها، فالمشكلات موجودة في العمل للرجل والمرأة على حدّ سواء، ولكن هناك بيئة لا تناسب المرأة لممارسة عملها بأريحيّة في بعض الأعمال، ومنها الأعمال التي تحتاج لنزول ميدانيّ، فالغيرة من نجاح المرأة في سوق العمل تعدُّ أبرز المشكلات التي تواجهها المرأة في مجتمعاتنا العربية، وهو ما يعدّ سببًا من أسباب انحصار عمل المرأة بأعمال معيّنة، وهو ما يمنعها من استغلال مواهبها في ممارسة بعض الأعمال، ومع هذا فقد تمكّنت المرأة من تجاوز بعض تلك الصعاب [1].

- **أماكن العمل:**

من أهمّ الأسباب التي تمنع المرأة من الالتحاق بسوق العمل أنّ أماكن العمل تكون في أغلبها أماكن مختلطة، وحفاظًا على المرأة وكينونتها يتمّ منعها من العمل من قبل أهلها، أكان أبًا أو أخًا أو زوجًا، ومع هذا فقد استطاعت المرأة في الآونة الأخيرة تجاوز كلِّ المعوّقات التي تقف في طريقها لتحقيق ذاتها كفرد عامل قادر على الإنتاج، من خلال ثقتها الكبيرة بنفسها، وثقة الأهل ودعمهم لها أيضًا.

كما أنّ هناك نساءً ترى أنّها غير ملزمة بالعمل، وأنّ الرجل هو المسؤول الأوّل والأخير عنها حتّى لو أنّ بعضهنّ لهنّ القدرة على العمل، ومع ذلك ترفض؛ حتّى لا يتّكل عليها الرجل، وقد يكون السبب أيضًا سيطرة الرجل واعتقاده بأنّه يجب على المرأة ألا تعمل لأيّ سبب كان، ويعد هذا انتقاصًا في حقّه، وهذا أكبر خطأ

[1] - انظر: دينا فهمي خالد جبر، الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع العام في محافظات شمال الضفة الغربية، مرجع سبق ذكره، ص ١٩-٢٠. (رسالة ماجستير).

يرتكبه معظم الناس في مجتمعنا بعدم إشراك المرأة في بناء المجتمع، وحصر مسؤوليّاتها في عمل البيت، وتلبية رغبات الرجل وتربية الأولاد .

- **العامل الديني:**

وعلى الرغم من أن الموقف الديني واضح من عمل المرأة ودورها في المجتمع إلا أن بعض المجتمعات تتشدد في عدم السماح للمرأة في النزول لميدان العمل.

فالإسلام لم يمنع المرأة من العمل؛ بل حث المسلم والمسلمة على الكسب الحلال والعمل الخالص ، وفي صدر الإسلام تقلدت المرأة مناصب إدارية واجتماعية وسياسية وحربية، ونزلت إلى ميدان العمل على أن يكون العمل مناسبًا وملائمًا لقدراتها.

- **ويمكن تلخيص المعوقات التي تواجه المرأة العربية العاملة، من خلال جملة من التحديات يمكن تصنيفها بـ:**
  - **التحديات الثقافية والاجتماعية، وتتمثل بـ:**

– ازدواجية الأدوار التي تقوم بها المرأة العربية، فالمرأة العربية عليها أن تعمل خارج المنزل، طبقًا للمعايير الحديثة، وعليها أن تعمل داخل المنزل، طبقًا للمعايير التقليدية.

– التقاليد والأعراف السائدة في الدول العربية حيث تضع هذه الدول الكثير من القيود على مساهمة المرأة خارج المنزل.

– سيطرة النظام الأبوي، جعل الرجل هو (المعيل)، وأصبح أفراد الأسرة عيالًا مهما كانت درجة مشاركتهم له في العمل.

– قلة وعي المرأة بذاتها، أو وعيها الزائف بذاتها. فالتحدي هنا مرتبط بعدم رؤيتها لإنسانيتها ووضعيتها، وقد يرجع ذلك إلى انغلاق المجتمع الذي تعيش فيه ومحدودية الواقعين السياسي والاقتصادي اللذين تشارك فيهما.

- **التحديات الاقتصادية والتنظيمية وتتمثل بـ:**

– نقص التدريب المهني والاستيعاب الأمثل لتكنولوجيا العصر، والتدريب المهني المسموح به للمرأة العربية محصور في مهن الخياطة، التعليم، التمريض، والطباعة ... وهي مهن تتماشى مع أدوار المرأة التقليدية بعد الزواج وإنجاب الأطفال.

– القهر الاقتصادي يقع على المرأة العربية العاملة، فإما أن تعمل داخل المنزل أو داخل العائلة من دون أجر، أو أن تعمل في الأعمال النسوية والخدمية، أو تعمل في مستوى الإدارة الوسطى بعيدة عن المناصب العليا، وبعيدة عن المشاركة في اتخاذ القرار.

– القهر الاجتماعي يقع على المرأة العربية العاملة، ويرجع ذلك لتبعيتها الاقتصادية للرجل.

– ضعف دور المرأة العربية العاملة في قيادات النقابات والمنظمات، وضعف اهتمامات قيادات هذه النقابات بأوضاعها، وحاجاتها، لأسبابها من أهمها: سلبية المرأة وترددها في التعبير عن حاجاتها والمطالبة بمعالجتها. كما أن الحركة النسائية العربية ارتبطت بشرائح اجتماعية معينة، ولم تعبر عن القاعدة العريضة للمرأة العربية.

– على الرغم من انتشار التعليم وإلزاميته في معظم البلاد العربية، إلا أنه لم يساعد النساء على تفهم حقهن في العمل، فالتعليم كنظام اجتماعي يعكس تخلف البناء الذي يشكل النظام التعليمي أحد أجزائه [1].

---

[1] - انظر: دينا فهمي خالد جبر، الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع العام في محافظات شمال الضفة الغربية، مرجع سبق ذكره، ص ٤-٥. (رسالة ماجستير).

٣- العنف ضد المرأة:

تعاني غالبية النساء في المجتمعات العربية والريفية خصوصًا من مشكلة العنف؛ إذ تتعرض إلى العديد من أنواع العنف، مثل: العنف الجسدي، والعنف الجنسي، وغيرها، ويوجد العديد من الأسباب وراء هذه المشكلة، ونذكر منها: العادات والتقاليد المجتمعية التي تنص على تعنيف المرأة، وسكوت المرأة وخضوعها.

إن تاريخ (العنف ضد المرأة) غامضًا في الأدبيات العلمية بسبب أن العديد من أنواع هذا العنف (وتحديدًا الاغتصاب والاعتداء الجنسي والعنف المنزلي) لم يُفصح عنه بشكلٍ كامل وغالبًا ما يرجع إلى المعايير الاجتماعية والمحرّمات ووصمة العار والطبيعة الحساسة للموضوع. من المعترف به على نطاقٍ واسع أن الافتقار إلى البيانات الموثوقة والمستمرة حتى اليوم يمثّل عقبة في تشكيل صورةٍ واضحة للعنف ضد المرأة .

على الرغم من صعوبة تتبع تاريخ العنف ضد المرأة، إلا أنه من الواضح أن الكثير من العنف قد تم تقبّله والتغاضي عنه والإقرار به قانونيًا. من الأمثلة على ذلك أن القانون الروماني أعطى الرجال حق تأديب زوجاتهم حتى لو وصل الأمر حد الموت.

ويرتبط تاريخ العنف ضد المرأة ارتباطًا وثيقًا بالوجهة التاريخية للنساء كملكية ودور جنسي في التبعية.

وتشرح تفسيرات النظام الأبوي والنظام العالمي الشامل الوضع الراهن الذي توجد فيه أوجه عدم المساواة بين الجنسين، وتستمر في شرح نطاق العنف وتاريخه ضد المرأة .

إن إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة في عام ١٩٩٣م، ينص على أن العنف ضد المرأة هو مظهر لعلاقات القوة غير المتكافئة تاريخيًّا بين الرجل والمرأة والتي أدت إلى الهيمنة والتمييز ضد المرأة من قبل الرجل ومنع النهوض الكامل بالنساء، وأن العنف ضد المرأة هو أحد الآليات الاجتماعية الحاسمة التي تضطر النساء من خلالها إلى وضع التبعية مقارنةً بالرجال.

ومنه، فإن العنف ضد المرأة أو **العنف ضد النساء** كما يُعرف باسم **العنف القائم على نوع الجنس** هو : مصطلح يستخدم بشكل عام للإشارة إلى أي أفعال عنيفة تمارس بشكل متعمد أو بشكل استثنائي تجاه النساء. ومثله كجرائم الكراهية، فإن هذا النوع من العنف يستند إلى جنس الضحية كدافع رئيس وقد يكون جسميًّا أو نفسيًّا .

فيما عَرّفت الجمعية العامة للأمم المتحدة العنف ضد النساء على أنه: " أي اعتداء ضد المرأة مبني على أساس الجنس، والذي يتسبب بإحداث إيذاء أو ألم جسدي، جنسي أو نفسي للمرأة ، ويشمل أيضًا التهديد بهذا الاعتداء أو الضغط أو الحرمان التعسفي للحريات، سواء حدث في إطار الحياة العامة أو الخاصة" .

كما نوّه الإعلان العالمي لمناهضة كل أشكال العنف ضد المرأة الصادر عام ١٩٩٣م بأن "هذا العنف قد يرتكبه مهاجمون من كلا الجنسين أو أعضاء في الأسرة أو العائلة أو حتى الدولة ذاتها" [١] .

- **أنواع العنف الموجه ضد المرأة:**
  - **الاغتصاب:** هو نوع من الاعتداء الجنسي وعادةً ما يتضمن الاتصال الجنسي. يُرتكب الاغتصاب من قبل الرجال ضد الأولاد والنساء والبنات.

[١] - العنف ضد المرأة، موقع ويكيبيديا، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ١٥-٨-٢٠١٩.
https://ar.wikipedia.org/wiki

ويُعتدى على النساء أكثر من الأولاد والبنات وبالأغلب من قبل شخص يعرفهم.

- **العنف المنزلي:** إن النساء هن أكثر عرضة للأذى من قبل شخص تربطهن به علاقة حميمة ، ويطلق عليه عادة عنف الشريك الحميم .
- **الزواج القسري** : هو زواج يتزوج فيه أحد الطرفين أو كليهما ضد إرادتهما . إن الزواج القسري شائع في جنوب آسيا والشرق الأوسط وإفريقية .
- **التحرّش الجنسي:** يُعَدُّ التحرش الجنسي سلوكًا سيئًا وغيرَ مدعوم وغيرَ مرحب به ذا طبيعةٍ جنسية، يحدث عادةً في مكان العمل أو الدراسة قد يتضمن الترهيب أو التنمر أو الإكراه أو يستخدم الوعدَ الكاذبَ بالمكافآت مقابل الحصول على خدمات جنسية .
- **جرائم الشرف:** جرائم الشرف هي شكلٌ شائع من العنف ضد المرأة في أجزاءٍ معينة من العالم. تُرتكب جرائم الشرف من قبل أفراد الأسرة (عادةً الأزواج أو الآباء أو الأعمام أو الأخوة) ضد النساء في الأسرة الذي يُعتقد أنهن سيجلبن العار للأسرة حيث يُعتقد أن موت المرأة المشينة سيعيد الشرف للعائلة[1] .

وتعمل حكومات ومنظمات حول العالم من أجل مكافحة العنف ضد النساء، وذلك عبر مجموعة مختلفة من البرامج منها قرار أممي ينص على اتخاذ يوم ٢٥ نوفمبر من كل عام كيوم عالمي للقضاء على العنف ضد النساء.

كما أكدت الأدلة التي جمعها الباحثون من الأبحاث الميدانية الطبيعة المنتشرة والأشكال المتعددة للعنف ضد المرأة؛ فضلًا عن حملات الدفاع عن المرأة، والاعتراف

---

[1] - هديل شلش، أشكال العنف ضد المرأة، موقع موضوع، ٢٦-١٢-٢٠١٨.
آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ١٥-٨-٢٠١٩:
https://mawdoo3.com

بأن العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية منهجية وجذورها مغروسةٌ في اختلالات التوازن والانعدام الهيكلي للمساواة بين الرجل والمرأة. وكان تعريف الصلة بين العنف ضد المرأة والتمييز مسألة رئيسة .

وأسهم عمل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وهي الهيئة التي أنشئت بمعاهدة في عام ١٩٨٢م لرصد تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مساهمةً كبيرة في الاعتراف بأن العنف ضد المرأة هي مسألة حقوق إنسان. ومما يذكر أن الاتفاقية لا تشير بصراحة إلى العنف ضد المرأة، لكن اللجنة أوضحت أن كل أشكال العنف ضد المرأة تقع ضمن تعريف التمييز ضد المرأة كما هو مبين في الاتفاقية. وتدعو اللجنة الدول الأعضاء بانتظام إلى اعتماد تدابير لمعالجة هذا العنف. ولاحظت اللجنة في توصيتها العامة عام ١٩٨٩م أنه من واجب الدول القيام بحماية المرأة من العنف بموجب مختلف مواد الاتفاقية، وطلبت منها أن تضع معلومات في تقاريرها الدورية إلى اللجنة عن حوادث العنف وعن التدابير التي اعتمدتها لمكافحته [١].

ولقد لقي العنف ضد المرأة اهتمامًا متناميًا من الأمم المتحدة باعتباره شكلًا من أشكال التمييز ضد المرأة وانتهاكاً لحقوق الإنسان. وألزم المجتمع الدولي نفسه بحماية حقوق الفرد، وكرامته بمعاهدات وإعلانات متعددة. وعلى الرغم من الانتباه المتزايد لحقوق المرأة لم يحدث تقدم يذكر في تقليل العنف المرتكب ضد المرأة. وتستنتج من هذه الدراسة أن العنف ضد المرأة لم يتلقَ بعد انتباهًا على سبيل الأولوية ولا الموارد اللازمة على جميع المستويات لمعالجته بالجدية اللازمة والوضوح اللازم. وتسعى

[1]-See: Antrobus, P., The Global Women's Movement: Origins, Issues and Strategies London, Zed Books– 2004، and Bunch, C., Passionate Politics ،New York, St. Martins Press, 1987،P 38- 47.

الدراسة إلى تقديم أدلة وتوصيات تساعد الحكومات والمؤسسات غير الحكومية والمجتمع المدني على معالجة هذه المسألة، وإزالة هذا الظلم العالمي .

حيث أظهرت إحصائيات حول العنف ضد النساء أن ما يقارب (١٠٥,٠٠٠) من النساء العربيات تعرضن لأحد أشكال العنف في عام ٢٠١٨. ووصلت نسبة العنف ضد النساء في التجمعات السكنية المختلطة إلى (٦٠.٨%) في المجمل، بواقع (٥٩.١%) تعرضن لعنف كلامي أو نفسي و (٢٠.٩%) للعنف الجسدي. وما يقارب (٢٠,٠٠٠) من النساء العربيات تعرضن لاعتداء أو تحرش جنسي خلال عام ٢٠١٨، كذلك أظهر التقرير أنّ حوالي (٦٧,٠٠٠) امرأة عربية تعرضت للعنف عبر الشبكات الإلكترونية (الإنترنت وغيرها). وحوالي (٢٣٠,٠٠٠) من النساء العربيات ، (٤٧.٢%)، أفدن أنهن لا يشعرن بالأمان، بل يشعرن بأنهن مهددات ليكُنّ ضحايا للعنف [١].

٤- الطلاق:

يُعَدُّ الطلاق من الظواهر الاجتماعية التي لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية لارتباطها الوثيق بحركة العلاقات الاجتماعية السائدة بين الأفراد والجماعات والتي تتحكم فيها مجموعة العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية، وقد يتقبل المجتمع الطلاق عندما تفشل المساعي والجهود كافة لتجاوز العوامل المسببة له.

---

[١] - مركز البحوث الاجتماعية التطبيقية (ركاز) في جمعية الجليل، إحصائيات: ارتفاع نسبة العنف ضد المرأة العربية بالبلاد، موقع عرب٤٨، بتاريخ: ٧-٣-٢٠١٩. آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٢٩-٤-٢٠١٩.
https://www.arab48.com.

كما أن ارتفاع معدلات الطلاق حولته من مجرد ظاهرة اجتماعية إلى مشكلة اجتماعية، تؤثر في تماسك الأفراد والجماعات التي تعيش فيه، وتلقي بظلالها على النظام الاقتصادي السياسي بقدر تأثيرها في النظام الاجتماعي .

تُعَدُّ الحياة الاجتماعية هي الصورة الحقيقية للمجتمع ذاته، حيث تكون هذه الحياة محصلة تضافر عوامل سياسية واقتصادية وجغرافية وتربوية ودينية واجتماعية لذلك المجتمع، لذلك كان من الأهمية الكبرى دراسة هذه العوامل عند دراسة أية حياة اجتماعية، لما لها من تأثير كبير في هذه الحياة وخاصة ما تتأثر به الحياة الأسرية من زواج وطلاق [1] .

فالطلاق لا يكون وليد اللحظة، فلا بد من وجود تراكمات قديمة وحديثة، نفسية واجتماعية أثرت في تلك العوامل، تزايدت مع ضغوطات وأحداث طارئة بعد الزواج لم تكن بالحسبان ولم يستعد لها الزوج والزوجة، بالرغم من اختلاف هذه العوامل، فإن أسباب الطلاق لا تختلف كثيرًا من بيئة إلى أخرى، إذ تبقى ظاهرة الطلاق ظاهرة إنسانية لا ينفرد بها مجتمع، ولكن قد تتصدر أسبابًا نراها في بعض المجتمعات رئيسة في الوقت الذي تكون فيه لدى الآخرين ثانوية، كذلك يتحكم الزمان بهذه الأسباب، وتتحكم بها عوامل سياسية واقتصادية وجغرافية .

إن دراسة الطلاق وأسبابه ليست دراسة حديثة، فقد تناولها العديد من علماء الاجتماع، وكلٌّ أدلى بدلوه، وكانت أسبابه تتعلق بالبيئة أو الزمن أو الوقت التي أجريت فيها الدراسة.

---

[1] - انظر: أسماء مصطفى دبوس وآخرون، الحياة الأسرية لمنطقة غربان من واقع سجلات المحكمة الشرعية، دراسة في مصادر تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر، جامعة عين شمس، كلية البنات، ليبيا، ٢٠١٤، ص ٥٠.

أ- أسباب الطلاق:

قسم علماء الاجتماع أسباب الطلاق إلى نوعين:

- **أسباب خاصة** : من جهة الزوج أو من جهة الزوجة، والتي تتعلق بمرض معدٍ أو مرض يمنع أحد الطرفين من استمرار الحياة الزوجية وأداء وظائفها، والعقم والكراهية والخيانة الزوجية وسوء الأخلاق وإهمال الواجبات الزوجية والمعيشية والمنزلية، أو فارق السن أو سوء المعاملة أو تعدد الزوجات بالنسبة للرجل .
- **أسباب عامة:** كالعامل الاقتصادي، لأن المال هو عَصب الحياة، ولذا فإن نزول المرأة للعمل وحصولها على حريتها وازدياد ثقتها بنفسها من خلال شعورها بقيمتها وشخصيتها بالحياة، ولذا قد فتح منافذ جديدة للاختلاف والائتلاف بين الزوجين [1].

في حين أن بعض علماء الاجتماع قد سوّغ أسباب الطلاق بعدم استقرار الزواج بفعل وتأثير العائلة الممتدة، وهذا النمط من الأسر الأكثر شيوعًا في المناطق الريفية وغياب الأسرة الفاعلة حيث تفضل الأسرة الممتدة زواج الأقارب، وهذا القرار هو محصلة نظام اجتماعي اقتصادي يطبق فيه الزواج المبكر، حيث تزوج أولادها وهم ليسوا على قدر كبير من المسؤولية، ولأن الأسرة في هذه الحالة تتكفل بالإنفاق على الزواج، فإنه يغيب دور الزوج في المساهمة في المعيشة؛ مما يضعف دوره في الأسرة الجديدة، كذلك فإن تأثير انفراد الأسرة الممتدة بطريقة اختيار الزوجة التقليدية يغيب دور الزوج أو الزوجة بالاختيار.

[1] - مصطفى الخشاب، علم الاجتماع العائلي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٢٤٣.

وهنا قد تظهر بعض المشاحنات والتوترات بين الأفراد في هذه العائلة، وخاصة بين الحماة أو ابنتها أو مع زوجة أخ الزوج، وهنا يبدأ الصراع من أجل فرض مراكز القوة في العائلة.

وأخيرًا يظهر تأثير بعض المعتقدات المنبثقة من الثقافة لتلك الأسر كالاعتقاد بالسحر والاعتقاد بالفأل الجيد والسيئ، والحظ والنحس، مما يكون لها تأثير واضح في الحياة الزوجية التي قد تنتهي بالطلاق، خاصة بين غير المتعلمين من الطبقة الاجتماعية الدنيا، وهناك أبعاد بين الزوجين تتعلق بينهما من ناحية الرضا أو الإشباع أو الوفاء الزواجي تؤدي إلى الطلاق [1].

ويمكن تلخيص أسباب الطلاق التي أشارت لها الكثير من الدراسات بالشكل الآتي:

- سوء الاختيار والإكراه وعدم الكفاية.
- الفساد الأخلاقي وعدم الالتزام بالواجبات من أحد الطرفين أو كلاهما.
- الخيانة الزوجية.
- عوامل الإثارة والفساد في التقانات الحديثة والإعلام والتربية.
- برود العلاقة الزوجية بين الزوجين.
- الشح والتقتير وعدم الإنفاق على الرغم من المقدرة.
- الفهم الخاطئ لمفهوم القوامة (الرجال قوامون على النساء).
- عمل المرأة وإهمالُ واجباتها الزوجية والأسرية بذريعة المشاركة في النفقات.
- الزواج من أجنبيات.
- تعاطي الكحول أو المخدرات، ومصاحبة أصدقاء السوء.

[1] - علياء شكري وآخرون، علم الاجتماع العائلي، ط٢، دار المسيرة، عمان، ٢٠١١، ص ٦٨.

– تكرار حالات الطلاق في أسرة أحد الزوجين أو كلاهما [1].

ب– مشكلة الطلاق خلال سنوات الحرب السورية (٢٠١١–٢٠١٨):

أكد القاضي الشرعي الأول محمود المعراوي، ازدياد حالات الطلاق في سورية، حسب الإحصائيات الموجودة لدى المحكمة الشرعية؛ مقارنة بين سنوات الحرب وما قبلها.

وتبين من خلالها أنه في عام ٢٠١٠م بلغ عدد عقود الزواج ٢١٠٠٠ عقد، وشمل جميع أنواع عقود الزواج (إداري، تثبيت، دعاوى) قابلها في العام نفسه ٥٣١٨ حالة طلاق.

كذلك فإن عقود الزواج المسجلة لدى المحكمة الشرعية في عام ٢٠١٣م وصلت عقود الزواج إلى ٢٣١١٠، قابلها ٥٢١٠ حالة طلاق، وفي عام ٢٠١٤م سجلت المحكمة الشرعية ٢٧٣٥٥ عقد زواج، قابله ٦٥١٤ حالة طلاق، لترتفع عام ٢٠١٥م عقود الزواج إلى ٣٣٠٠٠ عقد زواج، قابلها ٧٠٢٨ حالة طلاق، وفي عام ٢٠١٦م سجلت المحكمة ٢٧٤٣٠ حالة زواج، ليقابلها ٧٤٢٣ حالة طلاق .

وبمقارنة بين النسب المذكورة، تبين ارتفاع نسب الزواج وقابلها ارتفاع في نسب الطلاق الذي وصل إلى أوجه في عام ٢٠١٦م بنسبة (٢٧,٦ %) من حالات الزواج، فضلًا عن أن ٧٠% ممن يملكن العصمة من الزوجات في سورية طلقنّ أنفسهنّ من أزواجهن .

وبحسب إحصائيات القصر العدلي في مدينة دمشق حول معدلات الزواج والطلاق، فإن نسبة الطلاق ارتفعت عام ٢٠١٧م إلى ٣١%، وبلغ عدد حالات

---

[1] - انظر: فيصل الزراد وآخرون، دراسة تشخيصية لظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة، دار القلم، دبي، ١٩٨٧، ص ٢٧٦-٢٩٥.

الطلاق في دمشق ٧٧٠٣ حالة، فيما بلغت حالات الزواج نحو ٢٤٦٩٧٩ حالة، أي إن نسبة الطلاق ارتفعت بنسبة ٦% مقارنة بما قبل عام ٢٠١١م [١].

انتشرت حالات الطلاق في سورية بشكل غير مسبوق، حتى أصبحت بعض الزيجات تستمر بضعة أشهر فقط، وفي بعض الأحيان أيامًا معدودة، ومع ازدياد حالات التدهور النفسي والاجتماعي والتفكك الأسري الذي يخلفه الطلاق ، إن ظروف الحرب في سورية أسهمت بشكل كبير في تفاقم ظاهرة "الطلاق السريع"؛ بسبب الاختلاط المفاجئ الذي سببته حركات النزوح والتهجير بين سكان المحافظات السورية وخاصة الأرياف، حيث بات من الصعب معرفة جذور وخليفة العائلات الأخرى؛ بحسب عادات وتقاليد الكثير من السوريين، لاسيما المُتبع منها قبل فترة الخطوبة. وخاصة حين يدعي الشاب المُقبل على الزواج أنه ذو خلفية علمية ومن أصحاب الشهادات، ونظرًا لعدم القدرة على معرفة الحقيقة من قبل أهل الفتاة – بسبب التهجير والنزوح – لخلفية الشاب الاجتماعية، ويتم الزواج وسرعان ما يتفاجأ أهل الفتاة بكمية الكذب بوضع الشاب وأسرته وغالبًا ما يكون قد حصل الحمل؛ مما يضطر بعض النساء للبقاء مع الزوج فقط بداعي الأمومة، في حين تضطر بعضهن لطلب الطلاق لعدم التكافؤ، في حين تجد بعضهن قد هجرت من قبل الزوج فتضطر للجوء إلى المحكمة لتطليق نفسها.

ولعل غياب الفهم الصحيح لمفهوم بناء الأسرة والزواج، واختلاف قيمة الحياة الزوجية لدى بعض الناس؛ فضلًا عن الحرب التي فرضت ظروفًا معيشية واقتصادية صعبة، من الأسباب الرئيسة المؤدية إلى فشل العلاقة بعد عدة أشهر والطلاق في

---

[١] - ارتفاع نسب الطلاق في سورية بنسبة ٦% خلال الحرب، موقع هاشتاغ سورية، بتاريخ: ١١-٢-٢٠١٩. آخر مراجعة للمقال بتاريخ: ٢٩-٤-٢٠١٩.
https://hashtagsyria.com/2019/02/11.

النهاية، وعلى الرغم من اختلاف الحالات والمواقف التي تؤدي إلى الطلاق، إلا أن التسرّع في اختيار شريك أو شريكة الحياة دون تحري الدّقة والبحث عمّا إذا كان الشخص الآخر شريكًا مناسبًا بعيدًا عمّا سيقدمه من أمور مادية ، يُعَدُّ أبرز تلك الأسباب.

كما تسببت الحرب في خلق أسباب جديدة للطلاق، لم تكن شائعة في المجتمع السوري، كحالات اختفاء الرجال لفترات طويلة عن بيوتهم، حيث تم تسجيل نحو ٦٩٤٦ حالة طلاق تحت بند دعوى تفريق لعلة الغياب [١].

٥- **الأمية:**

لقد تطور مفهوم محو الأمية وتبدلت مضامينه مع تطور أهدافه ووظائفه ، وتسارع التقدم التقاني (التكنولوجي) وحاجات سوق العمل، وتزايد الوعي، وتنامي حركات التحرر القومي .

وفي مطلع القرن العشرين وحتى عام ١٩٥٠م، كان يُعَدُّ أميًّا كل شخص لا يجيد القراءة والكتابة.

وفي عام ١٩٥١م عَرفت لجنة خبراء تابعة لليونسكو الشخص الأمي بـ: " هو الشخص القادر على قراءة وكتابة وفهم نص بسيط وقصير يدور حول الوقائع ذات العلاقة المباشرة بحياته اليومية ".

وفي عام ١٩٥٨م، أوصى المؤتمر العام لليونسكو حرصًا منه على توحيد إحصاءات التربية بالتعريف الآتي للأمي: " هو الشخص الذي لا يستطيع أن يقرأ ويكتب بفهم بيانًا بسيطًا وموجزًا عن حياته اليومية ".

---

[١] - رهام غازي، أسباب ونتائج ارتفاع نسبة الطلاق في سورية إلى ٣١%، موقع الحل، بتاريخ ١-١٠-٢٠١٨، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٢٩-٤-٢٠١٩.
https://7al.net/2018/10/01.

وفي عام ١٩٦٢م تبنت لجنة أخرى برعاية اليونسكو تعريفًا آخر لإنسان غير الأمي على الشكل الآتي: " يعد ليس أميًا كل شخص اكتسب المعلومات والقدرات الضرورية لممارسة جميع النشاطات التي تكون فيها الأبجدية ضرورية لكي يؤدي بفاعلية دوره في فريقه وفي جماعته ، وحقق في تعلم القراءة والكتابة والحساب نتائج تسمح له بمتابعة توظيف هذه القدرات في خدمة نموه الشخصي، ونمو الجماعة ، كما تسمح له بالمشاركة النشطة في حياة بلده" .

إن التعريف الأخير يركِّز على توسيع مضمون تعليم الأميين وإغنائه، كما يركِّز أيضًا على ما يسمى بمحو الأمية الوظيفي، وعلى مشاركة الفرد في نمو بلده وتطويره .

وفي معظم الإحصاءات المقدمة للمنظمات الدولية تعد الدول عادة أن الأمي هو الشخص الذي يجهل القراءة والكتابة. وهذا من شأنه أن يخفض أعداد الأميين الفعليين، ويعطي صورة جيدة عن النظام التعليمي في الدول المعنية ، لكن إذا اعتمدنا التعريف الأخير للأمية الذي تبنته اليونسكو عام ١٩٦٢م، تنقلب الصورة، وتغدو أعداد الأميين ونسبها أعلى بكثير مما تتصور، فالأشخاص الذين نعدهم رسميًّا غير أميين، كثيرًا ما يعجزون عن القيام بمهمات بسيطة يطلبها المجتمع منهم، وينبغي أن نعد أمثال هؤلاء في زمرة الأميين، وعند ذلك تتضارب الأرقام الرسمية التي تقدم عن الأمية مع واقع الأمية .

أما الاستراتيجية العربية لمحو الأمية التي صدرت عن مؤتمر الإسكندرية الثالث لمحو الأمية المنعقد في بغداد (عام ١٩٧٦م)، فقد استهدفت تحرير الإنسان الأمي من أميته الأبجدية والحضارية معًا ، وفي آن واحد ؛ وذلك بالوصول به إلى مستوى تعليمي وثقافي يمكنه من:

– تملك المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب إلى المستوى الذي يتيح له متابعة الدراسة والتدريب.

– الإسهام في تنمية مجتمعه، وتجديد بنيانه لتوفير المناخ الحضاري والاجتماعي الذي يحفز الفرد على الاستمرارية في التعليم.

وبهذا الهدف يمكن تجاوز مفهوم محو الأمية في إطاره الضيق المقتصر على تعليم القراءة والكتابة والحساب؛ كونه مفهومًا يتناول عملية هامشية عاجزة عن الوفاء باحتياجات الأفراد كمًّا وكيفًا إلى مجالات أكثر اتساعًا وشمولًا ليأخذ نشاط محو الأمية مضمونًا حضاريًا يرتبط بحركة المجتمع وسياق التقدم الحضاري، والتغييرات الاجتماعية المصاحبة [1].

أ– أهم مشروعات محو الأمية في ريف دمشق:

- **المشروع التجريبي لتنمية القطاع النسائي (١٩٧٩–١٩٨٠):**

في إطار المواجهة الشاملة للأمية الأبجدية والحضارية في منطقة غوطة دمشق الشرقية وضع الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار ضمن مشروعاته لعام ١٩٧٩م تنفيذ مشروع تجريبي نسائي في منطقة غوطة دمشق، وتعاونت وزارة الثقافة مع الاتحاد العام النسائي ومحافظة ريف دمشق في تنفيذ هذا المشروع، وقد تم تشكيل لجان في قرى المشروع، وإقامة ندوات للتوعية، والمشاركة في الدورة التدريبية لإعداد العاملات في المشروع التجريبي.

وقد اشتملت البرامج التي قام بها المشروع التجريبي في (١٧) قرية في منطقة غوطة دمشق على أربعة أنشطة رئيسة، هي:

– النشاط التعليمي.

---

[1] - غادة الجابي، تعليم الكبار والتعليم للجميع، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٤، ص ٢٩-٣٠.

– النشاط المهني.

– نشاط الثقافة الجماهيرية.

– نشاط العون الذاتي.

وتضمن النشاط الأول – النشاط التعليمي (محو الأمية وتعليم الكبار – التعليم الإلزامي – التعليم المستمر).

وبلغ عدد المنتسبات والمنتسبين إلى صفوف محو الأمية لمرحلتي الأساس والمتابعة (٩٧٨) خلال (١٠) أشهر.

النشاط الثاني – النشاط المهني: وهدف هذا النشاط إلى تأهيل المتحررات من الأمية مهنيًّا، أي الربط بين دورات محو الأمية ودورات التأهيل المهني.

وبلغ عدد المستفيدات من دورات التأهيل المهني (٩٥٢) مستفيدة.

النشاط الثالث – نشاط الثقافة الجماهيرية: واشتمل نشاط الثقافة الجماهيرية على عدد من البنود هدفت إلى توعية المجتمع نساء ورجالًا، وذلك عن طريق:

- لقاءات مع الرجال في قرى المشروع ضمن ندوات بقصد الدعوة إلى محو الأمية.
- لقاءات مع النساء في قرى المشروع، وحثَّهن على الانتساب إلى صفوف محو الأمية والتأهيل المهني ، وتوعيتهن اجتماعيًّا .
- إقامة ندوات صحية، تشرف عليها طبيبة تعمل في المنطقة، وكذلك إقامة ندوات اجتماعية، وعرض أفلام ثقافية وثائقية.

النشاط الرابع – نشاط العون الذاتي والخدمات: قدم المشروع بعض الخدمات للمنطقة، منها: متابعة موضوع افتتاح مدرسة ابتدائية في مزرعة الأفتريس وموضوع مستوصف صحي في إحدى القرى تلبية لرغبة المواطنين، وعلى الرغم من انتهاء المدة المحددة

للمشروع فقد استمر نتيجة حرص القائمين عليه على الاستجابة لرغبات الأهالي في ذلك.

وكانت محصلة العمل خلال أشهر (حزيران – تموز – آب – أيلول) افتتاح (٦٥) دورة لمحو الأمية والتأهيل المهني والتمريض، وبلغ عدد الدراسات في هذه الدورات (٨٦٩) دراسة .

وقد قام وفد من الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار بتقويم المشروع ميدانيًّا، حيث عدّه من المشروعات الرائدة الناجحة، وعرض ذلك في اجتماع المجلس الاستشاري للجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار الذي عقد في تونس عام ١٩٨٠. [١]

- **مشروع محو أمية النساء والتربية المدنية للمرأة في محافظة ريف دمشق:**

تعاونت وزارة الثقافة مع الاتحاد العام النسائي، ومحافظة ريف دمشق، ومنظمة اليونسكو في تنفيذ هذا المشروع في كل من داريا، والمعضمية، وصحنايا، وأشرفية صحنايا) منذ النصف الثاني من عام ١٩٨٥م.

وركّز المشروع على تحقيق الأهداف الآتية:

– الربط بين محو أمية النساء وتأهيلهن مهنيًّا.

– تدريب الأطر العاملة في محو الأمية على تحسين واقع المرأة الريفية.

– إنتاج مواد تعليمية للدارسين ونماذج أولية لحقائب تعليمية.

– الاهتمام بمحو الأمية بين الريفيين في المنطقة؛ مما يؤدي إلى آثار إيجابية على إنجاح المشروع.

اشتمل البرنامج على ثلاثة جوانب، هي: (التعليمي، والمهني، والثقافة الجماهيرية) .

---

[١] - غادة الجابي، تعليم الكبار والتعليم للجميع، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣-٥٤-٥٥.

ضمن البرنامج تم اصدار سلسلة من الكتيبات، منها: (الصحة العامة في الأسرة، وتربية الطفل العربي، وأمنا الشمس، وتلوث البيئة، والاقتصاد المنزلي، والوقاية من المرض) .

كما أعدت حقيبتان تعليميتان حول: (الصحة العامة في الأسرة، والكرمة زراعة واحدة وصناعات متعددة).

جرى توسيع النشاط ليشمل كلًّا من (ناحية ببيلا، وقرية بيت سحم)، واستمرت الصفوف المفتتحة لمرحلتي التعليم الأساسي والمتابعة في النصف الثاني من عام (١٩٨٨م) وكذلك دورات التأهيل المهني، وافتتحت صفوف ودورات جديدة، وعقدت لقاءات مع الوحدات التابعة لكل من (ببيلا، وداريا) ووضع برنامج عمل للاجتماع مع المواطنات في كل قرية من قرى المشروع [١].

- **مشروع إحداث مركزي بصرى والرستن الرائدين لتعليم المرأة الريفية وتدريبها مهنيًّا:**

نفذت هذا المشروع وزارة الثقافة بالتعاون مع الاتحاد العام النسائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أسهم في تمويله أيضًا صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (اليونيفيم)، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أكفند)، وأمدته بالخبراء كل من منظمة اليونسكو، ومنظمة العمل الدولية، وتعاونت المكاتب المختصة في قيادة الاتحاد مكتب محو الأمية، ومكتب التأهيل المهني، ومكتب الإعلام، ومكتب التنظيم، من أجل تنفيذ هذا المشروع، مع المكاتب المماثلة في فرعي (حمص ودرعا) وفي رابطتي بصرى والرستن، وهو أول مشروع ينفذ وطنيًّا بالتعاون بين وزارة الثقافة والاتحاد العام النسائي.

---

[١] - انظر: غادة الجابي، المرجع السابق نفسه، ٢٠١٤، ص ٥٦-٥٧.

استهدف المشروع الإسهام في رفع مستوى المرأة الريفية التعليمي مع إعدادها للانتظام بالنشاطات المولدة للدخل، وتأكيد مساهمتها الفاعلة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق تحريرها من الأمية، وإكسابها المهارات التعليمية والمهنية التي تمكنها من كسب دخلها، والنهوض بمستواها ، ومستوى أسرتها، ومستوى محيطها ومجتمعها.

امتدت فاعليات المشروع إلى (٢٣) قرية في منطقتي بصرى والرستن حيث بلغ عدد المواطنات المتحررات من الأمية (٢٠٦٤) مواطنة، تدربن في دورات مهنية، تدر عليهن ربحًا، وتساعدهن على زيادة دخولهن، وأضيفت قرى جديدة في عامي (١٩٩٠-١٩٩٩١م).

وقد نفذت دورات تدريبية لإعداد الأطر المتخصصة لتنفيذ المشروع، كما نفذت دورات تدريبية للأطر التعليمية في أثناء الخدمة، أشرف عليها المستشار الدولي لمحو الأمية لدى اليونسكو، ونظمت ندوات صحية واجتماعية وزراعية ، كلفت بعثة لتقويم المشروع من المنظمات المساهمة في تمويله، قامت بمهمتها خلال شهر آذار (١٩٩٢م)، ووضع برنامج خاص لذلك، من شأنه التعرف إلى النتائج التي أسفر عنها المشروع في مجالاته المختلفة. وبشكل عام عدّت البعثة أن المشروع قد حقق أهدافه. وأوصت أن تستمر الجهات المعنية في تنفيذ الفاعليات والأنشطة التي من شأنها توسيع القاعدة وتعميقها.

كما قدمت بعثة أخرى في النصف الثاني من عام (١٩٩٢م) من مجلس حكام صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و(اليونيفيم)، وقام

بعض أعضاء البعثة بزيارة مركز بصرى، واطلع على أنشطته، وكان انطباعهم إيجابيًا[1].

إن التطور التعليمي الذي شهدته سورية أسهم في انخفاض معدلات الأمية حيث كانت نسبة الأمية في عام ١٩٦٠م تشكل (٦٣%) وفي العام ١٩٨٠م حوالي (٣٠%) وفي العام ٢٠٠١م حوالي (١٨%) .

كما أظهر التعداد السكاني عام ٢٠٠٤م أن نسبة الأمية للسكان (١٥ سنة) فأكثر قد انخفضت من (٢٧,٥%) في عام ١٩٩٤م إلى (١٩%) في عام ٢٠٠٤م على المستوى الاجتماعي وتتفاوت هذه النسبة بين الذكور والإناث حيث بلغت لدى الذكور (١٢,١%) مقابل (٢٦,١%) لدى الإناث [2].

وكان مكتب الإحصاء المركزي في سورية أصدر عام ٢٠٠٨م تقريرًا قدر فيه نسبة الأميين في سورية بحوالي (٥%)، من عدد السكان الذين تجاوز أعمارهم (١٥) عامًا، مشيرًا إلى أن معدل انتشار الأمية ينخفض بنسبة (٨%)، سنويًا، وهذا سيؤدي بدوره إلى اختفاء الأمية من سورية بحلول عام ٢٠١٥م، حسب بيانات المركز الاحصائي.

ب- محو الأمية خلال الحرب على سورية (٢٠١١- ٢٠١٨م):

لكن مع **اندلاع الحرب في سورية** في بداية عام ٢٠١١م حتى عام ٢٠١٨م حدثت جملة من المتغيرات التي أسهمت في تزايد عدد الأمية في المجتمع السوري وخاصة في المجتمع السوري الريفي المهجر، حيث بات أكثرُ من ثلث أطفال الحرب في سورية يواجهون خطر التحوّل إلى جيل أميّ أو في أحسن الأحوال من غير المتعلمين لا يعرفون القراءة والكتابة إلا القليل، ورغم كل المحاولات التي تُبذل على

---

[1] - غادة الجابي، المرجع السابق نفسه، ص ٥٧- ٥٨- ٥٩.

[2] - انظر: عبد الفتاح العبيد، التقرير المحلي حول وضع ومدى تقدم تعليم الكبار في الجمهورية العربية السورية المقدم للتحضير للمؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار في البرازيل أيار ٢٠٠٩، وزارة الثقافة، دمشق، ص ٢- ٣.

خط الحدِّ من هذا الخطر وهو أن يصبح جيل سورية المستقبلي أميًّا في ظل انقطاع أعداد كبيرة عن التعليم .

والمشكلة تكمن في أنه كلما تقدّم الطفل بالسن وهو منقطع عن المدرسة تكون عودته شبه مستحيلة، كما أن عددًا كبيرًا من المنقطعين عن الدراسة تجاوز انقطاعهم الست سنوات وهو ما يصعّب عودتهم، وإذا حصل باتوا بحاجة لبرامج خاصة، وانطلاقًا من الواقع الذي تعيشه العائلات السورية والفقر ، بحيث يضطر الشباب للانقطاع عن الدراسة للعمل سعيًا وراء لقمة عيشهم، فإن عدد الإناث أكثر من الذكور، في نسبة التسرب من التعليم .

٦- التسرب المدرسي في الريف السوري:

إن العمل في ميدان الزراعة يشكل السبب الرئيس الكامن وراء تسرب أبناء الريف السوري من المدرسة، فقد تكون العادات والتقاليد بتزويج الفتيات بسن مبكرة في الريف، كذلك العمل بالزراعة للذكور من أهم أسباب تسرب التلاميذ في الريف السوري الذي لا يزال يخضع للعادات والتقاليد المتوارثة في مسألة التعليم .

فالعمل في الزراعة يضاعف من ظاهرة التسرب الموسمي للتلاميذ من المدارس، فظاهرة التسرب ما تزال تعاني منها الكثير من مناطق سورية، لاسيما في شرق البلاد وشمالها .

وتفيد إحصائيات وزارة التربية السورية بأن نسبة المتسربين في بعض المناطق، لاسيما الريفية تصل إلى أكثر من الثلث خلال مواسم جني المحاصيل الزراعية. ومن أبرز الأسباب وراء ذلك ، مواسم الهجرة التقليدية التي ما تزال موجودة في البيئة البدوية التي تهاجر إلى أماكن توفر القوت والماء لقطعان الأغنام.

غير أن حالات التسرب لا تقتصر على المجتمعات البدوية فقط؛ بل تشمل أيضًا مناطق التجمعات الريفية والحضرية حيث العائلات الفقيرة بحاجة لعمل الأبناء خلال مواسم جني القطن والزيتون، فتنخفض نسبة التسرب في العام نفسه وتعود إلى الارتفاع في العام ذاته عندما لا يوجد عمل في الأرض أو مواسم قطاف.

وتزيد نسبة التسرب في صفوف الفتيات على مثيلتها لدى الفتيان لأسباب أخرى في مقدمتها عدم تقدير الكثير من العائلات لأهمية تعليم الفتاة بسبب تقاليد وعادات عفا عليها الزمن، ومن هذه العادات تزويج الفتيات بشكل مبكر وإلزامهن بعمل المنزل.

ففي الريف السوري هناك أسباب تعود إلى معتقدات دينية تنطوي على التعصب تحول دون إرسال الفتاة إلى المدرسة ؛ إذ يرى بعض الآباء أنه لا يجوز إرسال الأنثى إلى المدرسة كي لا يراها الذكر على اعتبار أنها "بؤرة لإثارة الملذات والشهوات، ما قد يجعل الناظر إليها يرتكب ذنوبًا ويأخذ سيئات عند التمعن في النظر إليها". كما يوجد مجتمعات عشائرية ترفض إرسال بناتها إلى المدرسة، كونها تنظر إلى الأنثى على أنها "للمطبخ والزوج والأولاد".

وهنا تكمن صعوبة التدخل والتوعية في تعليم الفتيات ومحو أميتهن". من الصعب التدخل في حياة المجتمعات العشائرية ؛ بسبب ديناميكيتها وطبيعتها التي ترعرعت عليها منذ عدة قرون" [1].

---

[1] - عفراء محمد، تسرب التلاميذ في سورية - ظاهرة يفاقمها الفقر والعادات وغياب تفعيل القانون، بتاريخ ٢١-٢-٢٠١٠.
آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٣٠-٤-٢٠١٩.
https://www.dw.com/ar.

أ- التسرب من التعليم الطريق نحو عمالة الأطفال والأمية:

إن تدني الوضع الاقتصادي لأيّ مجتمع وما يلازمه من انخفاض، بالمستوى التكنولوجي يتسبب في الطلب المتزايد على الأطفال للعمل في المصانع، ولاسيَّما في الصناعات والأعمال البسيطة التي لا تحتاج لمهارات معينة، وبتفاقم الفقر وتصاعد نسبة التضخم وازدياد البطالة، فقد تكاثرت أعداد العائلات التي تعيش في ظروف اقتصادية صعبة، وهي تصبح بذلك جاهزة للدفع بأطفالها إلى سوق العمل. وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن نسبة كبيرة من الأطفال يتوجهون إلى العمل لمساعدة أسرهم ، يليها الصرف على الذات؛ أي أن الهدف الأساسي لعملهم هو الحصول على ربح مادي لتوفير حد أدنى للعيش الكريم.

- **ومن أهم الأسباب التعليمية التي تدفع بالأطفال للعمل الآتي:**

- عدم الالتحاق بالتعليم الأساسي: حيث يُعَدُّ من أحد الأسباب المباشرة لعمل الأطفال.
- عدم استيعاب التعليم الأساسي لجميع الأطفال: فقلة الاستيعاب في التعليم الأساسي هي من أسباب قصور التعليم ؛ وبالتالي هي من الأسباب الأساسية لعمل الأطفال.
- الاعتقاد السائد لدى الكثير من الناس بعدم جدوى التعليم من الناحية المادية.
- خلو المناهج من التحفيز والإبداع ورعاية المبدعين؛ فضلًا عن قلة البرامج اللامنهجية والنشاطات والأندية الرياضية والاجتماعية التي تنمِّي وتصقل مواهب الأطفال.
- التسرب من التعليم ، حيث أثبتت الدراسات أن مشكلة التسرب من التعليم تؤدي دورًا كبيرًا في إفراز مشكلة عمل الأطفال.

- تدني العائد الاقتصادي والاجتماعي من التعليم.
- إجبار الإناث على ترك المدرسة لمساعدة أمهاتهم في الأعمال المنزلية.

تشير الإحصاءات العالمية التي نشرتها منظمة العمل الدولية إلى أن عدد الأطفال العاملين في العالم للعام ٢٠١٢م قد بلغ ٢١٥ مليون طفل، بينهم ١٥ مليون طفل عامل ومتسرب؛ مما يؤكد أن الطفل الذي يتخلى عن حقه بالتعليم (طوعًا أو قسرًا) ويترك المدرسة يتجه إلى سوق العمل. ولصغر سن هؤلاء الأطفال وجهلهم بعواقب الأمور، فإن الإحصاءات تشير إلى أن (١١٥) مليون طفل من مجموع الأطفال العاملين يمارسون أعمالًا خطرة، منها: الجسدية، والنفسية، أو الجنسية، أو الاستغلالية، أو الأخلاقية، أو الصحية، وغيرها ويتعرضون لخطر الأمية نتيجة تركهم المدرسة بسن مبكرة [١].

ب- التسرب المدرسي في ظل الحرب على سورية (٢٠١١-٢٠١٨م):

أجريت دراسة عام ٢٠١٩ عن التهجير وعلاقته بالتسرب الدراسي في ظل الحرب على سورية بعنوان: دراسة ميدانية على أسر مهجرة من الريف إلى مدينة دمشق [٢].

يعاني المجتمع السوري من ظاهرة تسرب التلاميذ من المدارس بأعداد كبيرة، وفي مقدمة ذلك الفتيات، رغم قانون التعليم الإلزامي ، فالفقر والحاجة لعمالة الأطفال؛ فضلًا عن العادات والتقاليد من الأسباب الرئيسة لانتشار هذه الظاهرة؛ غير أن فترة الحرب التي مرت بها البلاد (٢٠١١-٢٠١٨م)، جاءت بكل الظروف التي تسمح بزيادة ظاهرة التسرب المدرسي، وخاصة في السنوات الثلاث الأولى للحرب، وأهمها

---

[١] - انظر: عبد الله سهو الناصر، التسرب من التعليم الطريق المفتوح نحو عمل الأطفال، عمان، ٢٠١٤، ص ١٢١-١٢٢-١٢٣.

[٢] - عبير سرور، التهجير وعلاقته بالتسرب الدراسي في ظل الحرب على سورية: دراسة ميدانية على أسر مهجرة من الريف إلى مدينة دمشق، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠١٩.

التهجير، والأضرار التي أصابت بعض المدارس، في كل المناطق التي سيطر عليها الإرهاب؛ فضلًا عن ارتفاع الأسعار، وضعف الحالة المادية للأسر، وصعوبة العيش، وعدم قدرة العائلات خاصة المُهجَّرة منها على القيام بمصاريف الأولاد، والدراسة، والأعباء المادية المتزايدة؛ بسبب (أجرة البيوت) التي أقاموا فيها خلال فترة نزوحهم إلى مدينة دمشق، أمام هذه الأسباب الاستثنائية، ارتفعت حالة التسرّب المدرسي، وخاصة في مرحلة التعليم الإلزامي، والتي تشمل المرحلة العمرية بين (٦-١٥) سنة، وازدادت بشكل بات يهدّد جيل الغد في سورية، بخطر الأمية، فبسبب ترك المدرسة بسنٍّ صغيرة أدى ذلك إلى نسيان الأطفال ما تعلموه من خلال السنوات القصيرة التي قضوها في المدرسة.

- **واقع التسرب المدرسي في المجتمع السوري خلال سنوات الحرب:**

عُرِفت سورية قبل الحرب التي بدأت في (١٥ آذار ٢٠١١)، بتقدمها في مجال التعليم المدرسي، والجامعي، ولطالما فاخرنا بالتعليم المجاني في بلدنا، ومحاربة الأمية لدرجة أصبحنا نعلن فيها عن محافظات خالية من الأمية؛ مثل: السويداء، ودرعا، والقنيطرة وطرطوس للشريحة العمرية من (١٥ حتى سن٤٥ سنه)، ومحافظات أخرى مثل (الحسكة والرقة وحلب ودير الزور) ما تزال تعاني من نسبة تسرب عالية لتلاميذ المدارس الابتدائية والإعدادية فيها، رغم وجود قانون إلزامية التعليم حتى سن الخامسة عشرة [1].

ولكن ما إن اندلعت الحرب على سورية ، حتى أصابت بنيرانها قطاع التربية، والتعليم فدُمرت المدارس وأحرقت، واستَهدفت الطفل السوري مرارًا وتكرارًا لدرجة أصبح

[1] - أكاديمية DW، منتدى ثقافة ومجتمع، مقال بعنوان: تسرب التلاميذ في سورية - ظاهرة يفاقمها الفقر والعادات وغياب تفعيل القانون، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ١٤-٨-٢٠١٩.
http://www.dw.com/ar/

المجتمع مهددًا بخسارة جيل كامل من الأطفال الذين هجروا، واضطرتهم ظروفهم للابتعاد عن المدرسة .

وبحسب الأرقام والإحصائيات التي تتنوع مصادرها، يزيد كل عام معدل التسرب المدرسي، ففي العام ٢٠١٣م زادت نسبة التسرّب بما لا يقل عن (١٠%) عن العام ٢٠١٢م ، وأوضحت مديرية التعليم الأساسي في وزارة التربية أن نسبة التَّسرُّب في المحافظات السورية بلغت في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣م حدود (٦.٢%) مع تفاوت في نسبتها من محافظة لأخرى، وحسب تقارير مختلفة فقد بلغ عدد الطلاب المتسربين من العملية التعليمية خلال العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤م، نحو نصف مليون تلميذ وتلميذة، مقابل (٤) ملايين التحقوا بمدارسهم في جميع المحافظات، ومن خلال إحصائيات وزارة التربية تبين أن عدد الطلاب في سورية عام ٢٠١١م، وصل إلى ما يقارب (٥,٥٣٦,٦٦٨) تلميذًا/تلميذةً، وعدد التلاميذ الملتزمين في العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤م بلغ أربعة ملايين تلميذًا / تلميذةً، موضحًا أن نسبة التسرب المدرسي في سورية لاتصل إلى (٣٠%).

وعندما نقول إنَّ (٢٧%) نسبة التَّسرُّب للعام ٢٠١٦م، هذا مؤشر خطر لفترة زمنية قادمة، أي حوالي (مليون ونصف المليون) تلميذ / تلميذة متسرّب، كما بلغ عدد التلاميذ العائدين من التسرب للعام الماضي ٢٠١٧م (٨١٤٧٠ تلميذاً)، وفي تصريح آخر لوزارة التربية، لإحدى وسائل الإعلام المحلية بيّنت أنه يوجد مليون تلميذ متسرّب في الخارج في لبنان وتركيا.

وتكشف أرقام وزارة التربية أن الأضرار لحقت بـ ٤٣٨٢ مدرسة في محافظات القطر العربي السوري، منها ١٤٩٤ مدرسة متضرّرة، لكنها لاتزال تستقبل التلاميذ. ومنها ٢٨٨٨ مدرسة غير مستثمرة ضمن العملية التعليمية، و٣٧٩ مدرسة مدمّرة بالكامل،

و ١٤٨٩ مدرسة لا يمكن الوصول إلى موقعها الخطر، فيما خرجت ٥١٠ مدرسة عن الخدمة مؤقتًا إلى حين إصلاحها واستثمارها مجددًا في العملية التربوية [١].

كما أوضحت أرقام وزارة التربية أن هناك ٥١٠ مدارس تستخدم كمراكز إيواء للمتضررين، منها ٣١٩ مدرسة تستخدم للإيواء بشكل كامل ، والباقي بشكل جزئي، حيث عملت وزارة التربية على استخدام عدد من المدارس جزئيًا لاستقبال المتضررين والطلاب في الوقت ذاته، وتزيد الكلفة التقديرية للأضرار التي أصابت القطاع التربوي على ١١٠ مليارات ليرة سورية، في حين أنّ تقديرات التحاق التلاميذ بمدارسهم تتراوح ما بين (٧٠%) إلى (٧٢%) [٢] .

وإن التركيز على التسرب الدراسي في مرحلة التعليم الأساسي، لا يعني أبدًا إهمال ما يتم في المراحل الأخرى الثانوية والجامعية؛ بل على العكس فهي أكثر بكثير من حيث الأعداد أو من حيث نسب الاستيعاب، ولكن التركيز على هذه الفئة ينبع من كون الطفولة هي المرحلة العمرية التي تؤسس لشخصية الإنسان في كل مراحل حياته. "مرحلة الطفولة هي أهم مراحل النمو وأكثرها تأثيرًا في حياة الفرد ، فهي بداية تربيته وتنشئته وإذا كانت البداية صحيحة وسليمة، سيتابع الطفل نموه بعد ذلك بشكل سليم، وإدراكًا لأهمية الطفولة يسعى كل مجتمع إلى الاهتمام بأطفاله ؛ لأنه إذا فعل ذلك فإنه يهتم بحاضره ومستقبله، فأطفال اليوم هم رجال الغد" [٣] .

---

[١] - موقع آرام نيوز، مقال بعنوان، الحرب السورية تفاقم التسرب المدرسي، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ١٦-٨-٢٠١٩.
https://www.eremnews.com/latest-news/193409

[٢] - موقع آرام نيوز، مقال بعنوان، الحرب السورية تفاقم التسرب المدرسي، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ١٦-٨-٢٠١٩.
https://www.eremnews.com/latest-news/193409

[٣] - أماني عبد الفتاح، عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية ريفية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٣.

لذلك فإن الإعداد العلمي للطفل، والذي يتم عن طريق المدرسة التي تعد من المؤسسات الهامة في تزويد الأطفال بالثقافة، واكتساب المهارات، والقيم الضرورية لتحقيق تطلعاتهم، وإن ترك المدرسة يؤدي إلى زيادة المشكلات التي يمكن أن يتعرض لها الطفل في هذه المرحلة العمرية ، كما أن تسرب الطفل من المدرسة فرصة كبيرة لجنوحه، وانحرافه؛ لذلك يشكل التعليم ضرورة وحاجة من حاجات الطفل والمجتمع، كما أن هذه الإحصائيات تعطي دلالات على أن المجتمع السوري في السنوات المقبلة سوف يعاني من ارتفاع في نسبة الأمية ضمن فئة الشباب

نتائج البحث:

النتيجة الأولى: يعد تسرب التلاميذ من التعليم مشكلة كبيرة، وتعد من أخطر الآفات التي تواجه العملية التعليمية في أي مجتمع ، ومستقبل الأجيال في المجتمعات المختلفة؛ لكونها تولد مشكلات اجتماعية لا تقتصر في تأثيرها على التلميذ فقط؛ بل يتعدى لمشكلات قد تكون الأخطر على المجتمع. فهي تزيد من معدلات الأمية وتدني مستوى التعليم، والجهل، والبطالة وتضعف البنية الاقتصادية للمجتمع.

يُعَدُّ التهجير السبب الرئيس في ترك التلاميذ المدرسة ، وعدم التحاقهم بها بعد استقرارهم في مدينة دمشق ، فكان (76%) من العينة يرون أن السبب الأساسي في تركهم المدرسة هو التهجير من بيوتهم التي ألفوها، وصعب عليهم التكيف مع البيئة الاجتماعية الجديدة، فباتوا يشعرون أنفسهم غرباء عن هذه الأحياء التي سكنوها، لا يعرفون أحدًا، وابتعدوا عن أقاربهم وأبناء قريتهم أو مدينتهم التي ولدوا ونشأوا فيها، فباتوا يشعرون بالغربة والخوف من كل جديد يحيط بهم ، في حين أن (6%) عَدُّوا العادات والتقاليد هي السبب في ترك المدرسة، فنحن نعرف أن الأرياف غالبًا ما يتوجه أبناؤها للعمل بدلًا من العلم بالنسبة للذكور الذين يشكلون موردًا اقتصاديًّا

لأسرهم، أما بالنسبةِ للفتيات، فأغلبُ الأسر الريفية لا تزال ترفضُ تعليم الفتاة رغم إلزامية التعليم في المجتمعِ الريفي، في حين أنَّ (18%) عَدُّوا التهجير وعدم التأقلم مع المكان الذي هجروا إليه والتعامل السيئ... هو السبب الرئيس في تركهم المدرسة.

استقر المهجرون في منزل إيجار؛ الأمر الذي ولَّدَ جملة من الأعباء المادية للأسرة المُهَجَّرة المنهكة التي فقدت كلَّ شيء في المناطق التي هجرت منها، في حين أن (2%) في مراكز إقامة مؤقتة، و(16%) استقروا عند الأقارب، وهذا أدى إلى العديد من المشكلات الاجتماعية من تدخل في شؤون الأسرة المهجرة من قبل الأقارب؛ مما أدى إلى حالة من القلق الدائم لدى أفراد الأسرة، فهو يُحَمِّلها العديد من الأعباء الاقتصادية الإضافية، وعدم الاستقرار في منطقة واحدة، حيث قد يتم تغير المكان ضمن فترات متقاربة قد تكون ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة، حسب عقد الإيجار للمنزل المؤجر؛ مما يُحَمِّل التلاميذ عبء التكيف مع المكان الجديد، في كلِّ مرة يتم فيها الانتقال لمنزل جديد، فكثرة تنقل التلميذ من مدرسة إلى أخرى، يؤدي إلى تسربه من المدرسة؛ بسبب عدم مواكبته للمواد الدراسية من مدرسة إلى أخرى، واختلاف طرق التعليم من معلم إلى آخر، فيجد نفسه متأخرًا دراسيًّا لعدم فهم بعض المواد؛ مما يضطر إلى التغيب والتسرب من المدرسة.

النتيجة الثانية: للتسرب أسباب عديدة متشعبة ومتداخلة تتفاعل مع بعضها لتشكل ضاغطًا على التلميذ وتدفعه إلى التسرب، والسير في طريقِ الجهلِ والأمية، ولكن هذه الأسباب تختلف في زمن الحروب والأزمات، وهذا ما يكشف عنه عينة البحث التي أجري عليها البحث الميداني، والتي عدّت أن عدم القدرة على مصروف المدرسة بسبب ضغوط التهجير بنسبة (22%)، ويتصدر هذا السبب الأسباب التي دفعتهم لترك المدرسة، فلوازم المدرسة من لباس وأدوات مدرسية بحاجة لمبالغ مادية لم تكن

الأسرة المُهَجَّرة قادرة على توفيرها لأبنائهم في تلك الفترة ، كانت أولوية تأمين نفقات السكن والطعام والشراب هي أولوية الأسر المهجرة، في حين كان حاجة الأهل لعملي أكثر من دراستي من خلال عملي أساعد أهلي ماديًا هو السبب في ترك الدراسة بنسبة (16%) من عينة البحث، فالأعباء المادية على الأسرة جعلتها تشجع أبناءها وخاصة الذكور لترك المدرسة والتوجه لسوق العمل لتأمين مورد مادي إضافي يعين الأسرة، فترك المدرسة يرجع لضعف الحالة المادية لأهل التلميذ؛ الأمر الذي يدفعه إلى ترك المدرسة بحثًا عن أعمال بأجور قد تكون منخفضة، وقد يكون هذا العمل غير مناسب لبنيته الجسدية؛ مما يولِّد العديد من الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها بسبب هذا العمل، مع ذلك توجه إلى العمل رغبة منه في إعالة أسرته. في حين كانت الأسباب (التعامل السيئ مع الطفل المُهَجَّر من قبل أصدقاء المدرسة) و(أشعر بالنقص تجاه بقية التلاميذ)(*) و (عادات وتقاليد)(**) تتساوى في التأثير لدى العينة ، فكانت نسبة التأثر لدى العينة بكل سبب تساوي (8%) ، في حين كان ترك المدرسة بسبب " الخطبة والزواج" (6%) كذلك نسبة السبب (استهزاء التلاميذ بالطفل المهجر) ، في حين شكل سبب التعامل السيء من قبل المدرسين مع التلاميذ (4%)(***) ومن المعروف أن المدرسة تعد مؤسسة اجتماعية تتعامل وتتفاعل مع الواقع الاجتماعي

*** - " كنت أخجل وقت روح ع المدرسة لأن يعرفوني مهجرة، ولأن كون رايحة مو لابسة لبس المدرسة، فكانوا رفقاتي بالصف ما يقبلوا يلعبوا معي ولا حتى يقعدوا جنبي، لهيك قررت اترك المدرسة واقعد بالبيت ". (مقولة لفتاة من عينة البحث).**

**** - " أهلنا بالأساس ما بيحبوا العلم للبنت يعني حتى بدون أزمة هنن ما بيحبوا يعلموا البنت، لأنو بيعتبروا تعليم البنت متل قلته آخرتها لبيت زوجها، وخاصة مع تكاليف المدرسة والتهجير ما قبلوا يبعتونا للمدرسة، وخاصة لانو سكنا عند أقاربنا صار الكل يتدخل فيني " (مقولات لفتيات من عينة البحث).**

***** - " كان المدرسون بالمدرسة يتعاملوا معنا بشكل كتير سيئ، ويعتبرونا سبب لكل مشكلة تصير بالصف، وعقوبتنا يوقولنا نازح، يعني ما كانوا يقولولنا مهجر، وما يهتموا فينا متل بقية الطلاب، ويطاليونا بأدوات مدرسة أطلبها من أهلي وأهلي مو قدرتهم يجيبولي هالشي كله، وفي حال ما جيب هالشي آكل عقوبة لهيك قررت أترك المدرسة وأرتاح من البهدلة كل يوم من المدرسين" (مقولات لعينة البحث).**

العام، ولذلك لها تأثير مهم في بناء شخصية الطفل، ولكن سوء معاملة بعض المعلمين للتلاميذ، وعدم مراعاة ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، اتباع أسلوب العقاب البدني له تأثير سلبي مما يثير الخوف لديهم ويبعدهم عن المدرسة، ويؤدي إلى تسربهم، وإن غياب التعامل التربوي الصحيح والإنساني في حل المشكلات من قبل بعض المعلمين الذين يتجهون إلى استخدام الأساليب القسرية التي تترك آثارها النفسية العميقة في نفوس تلاميذهم، تجد خيار ترك المدرسة هو المفضل لديهم، في حين كان عدم الرغبة في التعلم من قبل التلميذ المتسرب في عينة البحث تشكل (2%). كانت الأسباب التي أدت إلى ترك المدرسة من قبل الذكور في المقام الأول هي حاجة الأهل لمورد اقتصادي جديد، وعدم القدرة على تحمل نفقات المدرسة، وكانت أسباب ترك المدرسة بالنسبة للإناث ، تتجلى بخوف الأهل عليهن بسبب انعدام الأمان؛ وخاصة في السنوات الأولى من الحرب، وانتشار القذائف الإرهابية في كل مكان، وكذلك العادات والتقاليد التي كانت تسيطر على عقلية تلك الأسر المهجرة والتي تجد في تعليم الفتاة أمرًا غير مهم وغير ضروري.

هذه الأسر التي عاداتها وتقاليدها تنمي الاتجاهات الخاطئة نحو التعلم، والتي تشجع على عدم اكمال الفتاة للتعليم ، وكان عدد الفتيات من عينة البحث اللاتي تركن المدرسة بسبب العادات والتقاليد (٤) فتيات، وكان الحلُّ الذي يلجأ له من قبل الوالدين هو تزويج الفتاة للتخلص من نفقاتها:(الطعام – الكساء)، فكانت الخطبة والزواج، سببًا في ترك المدرسة لدى (٣) فتيات من عينة البحث.

النتيجة الثالثة: تعد الأسباب الاقتصادية، ومنها انخفاض المستوى المعيشية للأسرة سبباً مهمًّا في الكثير من المشكلات التي تكون نتيجة لها، هذه الحاجة التي باتت أكثر إلحاحًا في ظل الحرب التي يعيشها المجتمع السوري ، وخاصةً الأسر الريفية

التي هجرت وسكنت مدينة دمشق، حملها التهجير عبء استئجار منزل ، أو المكوث في مركز إقامة مؤقت الذي كان مرفوضًا كحل بالنسبة لأغلبية الأسر الريفية المهجرة ، كما أن الإقامة لدى الأقارب لم يكن الأمر المحبب لكلا الطرفين ، لخصوصية كل أسرة.

النتيجة الرابعة: يُعَدُّ فقدان أحد الوالدين أو فقدان الاثنين معًا سببًا مهمًّا في تفكك الأسرة، هذا في الحالات الطبيعية، وهذا ما أوضحته العديد من الدراسات الاجتماعية، ففقدان أحد الوالدين يؤدي إلى تركز الضغوط الأسرية في اتجاه واحد باتجاه الأم أو الأب، وفي حال فقدان كليهما تنصب الضغوط على الأبناء الأكبر سنًا سواء الذكور أم الإناث، ففقدان الأبوين أحدهما أو كلاهما يؤدي إلى وجود ثغرة في بنية الأسرة يترتب عليها العديد من الواجبات تجاه أفرادها يعمل على تلبيتها الأكبر سنًا، وغالبًا ما يكون الابن الذكر الأكبر، وهذا ما يجعل الطفل يتجه للعمل بدل الدراسة .

وماذا لو كان الظرف اضطراريًّا كما هو الحال في ظل الحرب التي يعيشها المجتمع السوري الذي يتطلب فيها توفير الاحتياجات الأساسية للأسرة عمل كافة أفرادها، وخاصة في حال غياب أحد الوالدين.

يلاحظ أن (٤٤%) من عينة البحث المتسربين من المدرسة الوالدان (الأب والأم) على قيد الحياة ويعيشون في منزل واحد، في حين (٥٦%) من العينة كان الوالدان غير متواجدين في المنزل، إما بسبب فقدان أحد الوالدين ونسبتهم من العينة (٤٠%)، أو بسبب طلاق الوالدين ونسبتهم (١٢%)، أو بسبب فقدان الوالدان معًا ونسبتهم (٤%).

ومن خلال ذلك يتضح حجم الضغوط التي ترافق الأسرة الريفية المهجرة ، سواء كان التَهجير أو المعيشة أو فقدان المعيل لتنتقل المسؤولية للأبناء.

فمن المعروف أن الأسرة هي المسؤولة الأولى عن إشباع الحاجات الأساسية والثانوية للطفل، فكيف إذا كانت بيئة هذه الأسرة مضطربة، لا يوجد فيها الحد الأدنى من المستلزمات الأساسية لتأمين حياة مستقرة وآمنة، هذا كله أسهم بشعور الطفل بعدم الاستقرار النفسي؛ مما دفعه إلى الخروج لميدان العمل ليسهم اقتصاديًّا بسد حاجاته أولًا ، وحاجات أسرته ثانيًّا، التي لم تعد في سنوات الحرب والتهجير مقتصرة على الطعام والشراب والكساء؛ بل تجاوزتها لتأمين المسكن الذي يعادل تأمينه ما ينتجه كافة أفراد الأسرة خلال الشهر الواحد؛ الأمر الذي يدفع الطفل إلى القيام بأي عمل مهما كان وتحت أي ظرف، لتأمين مورد مادي يسهم في دعم أسرته اقتصاديًّا، ومن هذه الأعمال: العمل في الشارع، والتسول، والسرقة ... إلخ.

ثانيًا_ العادات والتقاليد:

١- زواج القاصرات:

غالبًا ما تستخدم كلمة زواج للدلالة على مؤسسة اجتماعية، ويمكن أن يُعرف، بهذا المعنى، على أنه علاقة واحد أو عدد من الرجال مع واحدة أو عدد من النساء تعترف بها التقاليد أو الشرائع وتفترض عددًا من الحقوق والواجبات لأطراف العلاقة من جهة، وللأبناء الذين تنجبهم من جهة أخرى. تختلف تلك الحقوق والواجبات باختلاف الشعوب ولا يمكنها بالتالي أن تكون منصوبة بمجملها في تعريف موحد؛ ولكن يجدر بالطبع أن يكون بينها شيء مشترك .

يفترض الزواج دائمًا وجود علاقة جنسية، ويُعَد المجتمع تلك العلاقات مباحة بين الزوج والزوجة، ويرى أيضًا بأنه من واجب كل من الشريكين إرضاء رغبات الشريك الآخر ضمن إطار معين. ولكن الحق في العلاقات الجنسية ليس حصريًّا

بالضرورة، ولا نستطيع عدَّه كذلك من وجهة نظر شرعية إلا إذا عُدَّ الزنا إهانة تسمح للشريك الآخر بفسخ رباط الزوجية، وكما نعلم فليست الحالة هكذا دائمًا.

والزواج هو، في نفس الوقت، أكثر من رابطة جنسية منظمة. إنه مؤسسة اقتصادية يمكنها أن تطاول بوسائل عديدة حقوق مُلْكية أفرقائها.

فمن واجب الزوج أن يؤمن معيشة زوجته وأولاده، ولكن واجب هؤلاء يمكن أن يقضي بالعمل لديه في المقابل. وبموجب القاعدة العامة فإن له عليهم درجة معينة من السلطة، رغم أن السلطة الأبوية محدودة المدة على وجه العموم. والزواج يحدد في أغلب الأحيان الموقع الذي سوف يأخذه المولود الجديد في البنية الاجتماعية للمجتمع الذي ينتمي إليه، ولكنه، لا يمكن أن ننظر إلى هذا الأمر إلى أنه المهمة الأساسية والأصلية للزواج، مثلما ادعى رايفرز بحكم العدد الكبير للحالات التي يعامل فيها أبناء غير شرعيين على قدم المساواة الكاملة للأبناء الشرعيين على صعيد القرابة والإرث والتعاقب.

وأخيرًا فلكي يعترف بالارتباط كزواج، يجب أن يتم عقده طبقًا للقواعد التي تعتمدها التقاليد أو القوانين ، مهما تكن تلك القواعد. فهي يمكن أن تشترط موافقة الطرفين، أو أبويهما، الاثنين معًا. ويمكن أن تحدد إقامة حفل زواج خاص، بشكل أو بآخر.

وما من رجل وامرأة يمكن أن يُعَدَّ زوجًا وزوجة إذا لم يتقيدا بالشروط التي تفرضها الأعراف والشرائع [1].

---

[1] - انظر: إدوار ويسترمارك، موسوعة تاريخ الزواج، تـ مصباح الصمد وآخرون، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص ٣٠-٣٢.

أ- الزواج كنظامٍ اجتماعيٍّ:

يُعَدُّ الزواج نظامًا اجتماعيًّا، وأسلوبًا شرعيًّا؛ لإقامة علاقةٍ بين الرجل والمرأة من أجل تكوين أسرة تقوم بأدوارٍ محدَّدةٍ داخل المجتمع [1]، لما في الزواج من استقرارٍ نفسيٍّ واجتماعيٍّ، وإشباعٍ للرغبات الفطريَّة للإنسان، حيث يتمتَّع المتزوِّجون غالبًا بصحَّةٍ أفضل من غير المتزوِّجين؛ وذلك نتيجةً للاستقرار النفسيّ، والرضا الاجتماعيّ، وركون الزوج لشريك حياته عند الأزمات، والشعور بالثقة، وإشباع الرغبات النفسيَّة والاجتماعيَّة [2].

ب- الفرقُ بين زواج القاصرات والزواج المبكِّر:

اختلفت التسميات والمصطلحات، فبعض الدارسين لهذه الظاهرة درسها تحت مسمَّى زواج القاصرات، ومنهم من درسها تحت مسمَّى الزواج المبكِّر ومن هنا يبدأ الخلط بين مفهوم الزواج المبكِّر وبين زواج القاصرات في العالم العربيّ والإسلاميّ؛ إذ يُطلَق على زواج القاصرات الزواج المبكِّر، والزواج المبكِّر في الإسلام مستحبٌّ ومباركٌ فيه، وليس واجبًا كما يودُّ البعض أن يصوِّره .

كما أنَّه من المعروف في الشرع الإسلامي أنَّه لا يحدِّد سنًّا معيَّنة للزواج سواءٌ للفتاة أو للشباب؛ بل تركه للعرف الاجتماعيّ والأدبيّ وفق مقتضى الحال والظروف التي يعيشها القوم أو المجتمع، وفي بحثٍ قانونيٍّ تمَّ إجراؤه على التشريعات العربيَّة فيما يتعلَّق بتحديد سنِّ الزواج للأنثى ثبت أنَّ جميع الدول العربيَّة تقريبًا لديها

---

[1]- معن خليل، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص٥٦.

[2]- عفاف راشد، ممارسة العلاج بالمعنى في خدمة الفرد للتخفيف من المشكلات الاجتماعية النفسية للفتيات المتأخرات في الزواج. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد ٢٣، ٢٠٠٧، ص٧٥٥.

تشريعاتٌ وطنيَّةٌ تحدِّد سنًّا آمنةً للزواج مع تفاوتٍ بسيطٍ في مقدار العمر، وإنَّ المعنى الحقيقيَّ لزواج القاصرات من الناحية الطبيَّة والعلميَّة هو الزواج قبل البلوغ [1].

ونحن إذ نعتمد مصطلح زواج القاصرات في بحثنا الراهن بناءً على اعتبار أنَّ القانون عَدَّ كلَّ من لم يتجاوز سنَّ السابعة عشرة حسب قانون الأحوال الشخصيَّة السوريِّ قاصرًا [*].

ت- أسباب زواج القاصرات:

ظاهرة زواج القاصرات كغيرها من الظواهر الاجتماعيَّة لها عدَّة أسبابٍ تترافق مع وجودها، وهذا ما أظهرته الدراسات السابقة ، ونذكر منها:

- التسرُّب من المدارس:

قامت وزارة التربية والتعليم بأكثر من دراسةٍ عن التسرُّب من المدرسة وعلاقته بالزواج المبكِّر، فتبيَّن منها أنَّ ذلك يحدث في الغالب بعد الانتهاء من المرحلة الأساسيَّة؛ حيث لُحِظَ انخفاضٌ واضحٌ بنسبة التحاق الإناث بالمرحلة الثانويَّة؛ مقارنةً مع المرحلة الأساسية من الجنسين.

---

[1]- زواج القاصرات: ظاهرة مرضية تعتري المجتمعات العربية، موقع قناة المنار، ١٨-١٠-٢٠١٣، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ١٦-٨-٢٠١٩.
http://archive.almanar.com.lb/article.php?id=621575

***- قانون الأحوال الشخصيَّة في سورية وتحديد سنِّ الزواج: المادة ١٥:**
١- يُشترَط في أهليَّة الزواج العقل والبلوغ.
٢- للقاضي الإذن بزواج المجنون أو المعتوه إذا ثبت بتقرير هيئةٍ من أطباء الأمراض العقليَّة أنَّ زواجه يفيد في شفائه.
المادة ١٦:تكمل أهليَّة الزواج في الفتى بتمام الثامنة عشرة، وفي الفتاة بتمام السابعة عشرة من العمر.
المادة ١٨: ١- إذا ادَّعى المراهق البلوغ بعد إكماله الخامسة عشرة، أو المراهقة بعد إكمالها الثالثة عشرة وطلبا الزواج يأذن به القاضي إذا تبيَّن له صدق دعواهما، واحتمال جسميهما. ٢- إذا كان الوليُّ هو الأب أو الجد اشتُرِطت موافقته.
انظر: نقابة المحامين في سورية، قانون الأحوال الشخصية، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ١٢-٧-٢٠١٩.
http://www.syrianbar.org/index.php?news=167

وتعزو الدراسات أسباب تسرُّب الإناث من التعليم إلى الزواج المبكِّر في هذه المرحلة، خاصّةً أنَّ بعض القرى لا يوجد فيها مدارس ثانويَّة؛ ما يضطرُّ الفتيات للانتقال إلى قرًى مجاورةٍ أو إلى المدينة للحصول على التعليم الثانويّ .

وبسبب العادات والتقاليد، فإنَّ احتمالات التنقُّل بهدف التعليم يصبح أمرًا مقلقًا للأهل، فيلجأ معظمهم إلى عدم إرسال الفتيات للمدرسة لإكمال المرحلة الثانويَّة، وبذلك يكون مصيرها الزواج في أغلب الأحيان، وعدم تأجيله حتَّى إنهاء الدراسة، وساعد في ذلك تردِّي الوضع الاقتصاديّ للأسرة[١] .

- العادات والتقاليد:

تشير دراسةٌ غير منشورةٍ قامت بها اليونسيف في عام ١٩٩٩م في بيت لحم إلى أنَّ التسرُّب من المدرسة الذي أدَّى إلى انخفاض المعدل الدراسيّ للفتيات يعود إلى عوامل اجتماعية متعلقة بالتوقعات من الدور الذي تؤديه المرأة.

ومعنى ذلك أنَّ الفتاة حتَّى لو كان تحصيلها الأكاديميُّ جيِّداً، فإنَّ احتمالات تركها للمدرسة بغرض الزواج تظلُّ قائمةً. وعُدَّت الفتيات اللواتي تمَّت مقابلتهنَّ أنَّ "الزواج المبكِّر ظاهرةٌ مقبولةٌ اجتماعيًّا في المجتمع الفلسطينيّ"، ولم يعترضن عليه؛ بل قدَّمن اقتراحاتٍ لتعديل شروطه ليصبح مقبولًا أكثر؛ وقد عبَّر أحد الشبَّان الذكور الذين شملتهم المقابلة عن قوَّة التقاليد بقوله: مهما كانت نظرة الفتيات عن الزواج المبكِّر؛ فإنَّ العادات والتقاليد هي فوق المسائل القانونيَّة ، وفوق المسائل التي لا تخضع للقوانين[٢].

---

[١]- انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني _ وفا، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ١٥-٧-٢٠١٩.
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8803

[٢]- انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني _ وفا، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ١٥-٧-٢٠١٩.
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8803

- زواج الأقارب:

في دراسة أجريت عن المجتمع الفلسطيني، تشير بيانات الجهاز المركزيّ للإحصاء إلى ازدياد ظاهرة زواج الأقارب في الزواج المبكِّر؛ إذ بلغت نسبة الإناث المتزوِّجات من أبناء العم أو الخال من الدرجة الأولى (٥٢%) في غزَّة، و (٤٧%) في الضفَّة. كما أشارت الدراسة إلى أنَّ غالبيَّة الزيجات المبكِّرة كانت بين الأقارب؛ إذ بلغت (٧٢,٥%)، أو من الجيران بلغت النسبة (٢٥,٧%).

ومن الجدير بالذكر أنَّ الدراسة سجَّلت (٧) حالاتٍ فقط من أصل (٢٨٨) حالة تمَّ فيها الزواج بسبب الاحتكاك في محيط العمل أو المدرسة. وحتى في هذه الحالات، كان هناك حالتان من الأقارب.

- اتِّخاذ القرار:

تشير دراسة مركز شؤون المرأة أنَّ القرار الأصعب في حياة الفتاة الزواج يقوم غيرها باتِّخاذه، وبيَّنت الدراسة أنَّ الأب هو العامل الحاسم في الزواج المبكِّر، وأشارت إلى أن (١٨%) من الفتيات فقط أنَّهنَّ العامل الحاسم في الزواج. أمَّا الأخوة والأم؛ فلم يقوموا بدورٍ قويٍّ في قرار الزواج. ومن الجدير بالذكر أنَّ دراسةً قامت بها اليونيسيف أكَّدت أنَّ الأمَّ تقوم بدورٍ داعمٍ للأب في إقناع الفتاة بالزواج [١] .

ث- الحرب على سورية (٢٠١١-٢٠١٨م)، وما أعادته من عادات زواج:

زواج القاصرات في الأسرة الرِّيفيَّة المهجَّرة في ظل الأزمة السورية الراهنة ريف دمشق أنموذجاً[٢]:

---

[١]- انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني _ وفا، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ١٥-٧-٢٠١٩.
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8803

[٢] - عبير سرور، زواج القاصرات في الأسرة الرِّيفيَّة المهجَّرة في ظل الأزمة السورية الراهنة ريف دمشق أنموذجاً، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠١٥.

يعد زواج القاصرات ظاهرةً اجتماعيّةً تعمُّ المجتمعات العربيَّة عموماً والريفيَّة خاصّةً؛ لأنَّه في المجتمعات الريفيَّة يُعَدُّ ذا قيمةٍ اجتماعيَّةٍ عاليةٍ، فهو يحقِّق مجموعةً من الوظائف الاجتماعيَّة لهذه الأسرة.

فالزواج أساس بُنيَة الجماعة الإنسانيَّة، ويخضع لعاداتها وتقاليدها والسلوك الاجتماعي والأخلاقي لها، فالوعي بقيمة الزواج المبكِّر وعيٌ بالغ الأثر في أذهان الريفيِّين رجالهم ونسائهم شبابهم وشابَّاتهم، فمن أسبابها التي تشجِّع عليها العرف السائد ضمن الجماعة، فتختلف شدَّتها باختلاف الظروف الاجتماعيَّة والتعليميَّة والاقتصاديَّة المحيطة بها، ففي بعض المجتمعات ينشأ الشاب على تقدير قيمة الزواج المبكِّر، وتُربَّى الفتاة أيضًا على فكرة أنَّ الزواج أهمُّ هدفٍ من أهداف حياتها، وتكون القيمة العليا لها من وجهة نظر أسرة الشاب وأسرة الفتاة. وانطلاقًا من هذه الحقيقة ، فإنَّ هذه الظاهرة استمرَّت بل تزايدت في ظل الأزمة التي يعيشها المجتمع السوريُّ، ولم تقتصر على أسبابها التي باتت معروفةً بل أوجدت الأزمة أسبابًا شجَّعت هذه الظاهرة ودعمتها، وخاصَّةً الأسرة الريفيَّة المهجَّرة التي طرأت عليها تغيُّراتٌ عدَّةٌ في ظلِّ هذه الأزمة فأنتجت ظواهر اعتبر الباحث أهمَّها زواج القاصرات.

وكشف القاضي الشرعي الأوَّل بدمشق "محمود معرَّواي" لصحيفة "الوطن" المحلِّيَّة : أنَّ عدد معاملات زواج القاصرات في دمشق بلغ نحو (٥) معاملاتٍ يوميًّا؛ أي: بنسبة (١٠ %) من معاملات الزواج التي وصل عددها إلى(٥٠) معاملةً ، وأكَّد أنَّ ارتفاع حالات زواج القاصرات جاء " نتيجة الأوضاع الراهنة وسوء المعيشة " ؛ مشيرًا إلى أنَّ القاصر تصرُّ على الزواج من أيِّ شخصٍ بهدف الإنفاق عليها، ولو كان عمرها غير مناسبٍ للزواج .

وأكَّد معراوي أنَّ هناك كثيرًا من الآباء يلجؤون إلى تزويج بناتهم عرفيًّا؛ أي: خارج المحكمة، وبعد أن تحمل الفتاة فإنَّها تتقدَّم بدعوى تثبيت الزواج[1].

هذا ما أظهرته إحصائيَّاتٌ عالميَّةٌ حول هذه الظاهرة التي لم تعد رهينة مجتمعٍ معيَّنٍ[*].

ومن خلال هذه الإحصائيَّات تتَّضح الضرورة الملحَّة لدراسة الظاهرة في المجتمع السوريّ وخاصّةً في خضمّ الأزمة الراهنة التي يعيشها منذ عام (٢٠١١م) ولا تزال مستمرّةً حتى (٢٠١٩م) .

فالأفراد يسعون إلى الزواج بوصفه عمليَّةً تفاعليَّة داخل المجتمع رغبةً في تحقيق أهدافٍ وغاياتٍ اجتماعيَّةٍ تستهدف القبول الاجتماعيّ من قبل أعضاء جماعتهم

---

[1]-انظر: السورية نت، الخميس ١١ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٤، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٧-٧-٢٠١٩.
https://www.alsouria.net

*- إحصائيَّاتٌ حول ظاهرة الزواج:
مازال زواج القاصرات يُعَدُّ ظاهرةً عالميّةً؛ إذ يجري سنويًّا تزويج ١٥ مليون فتاةٍ قاصرٍ. وتغذِّي عوامل الفقر والجهل والخوف هذه الظاهرة التي يجب تكثيف الجهود لمحاربتها حسب ما جاء في أعمال المشاركين في مؤتمر استضافه المغرب، وحسب المنظَّمة غير الحكوميَّة "غرلز نوت برادیس"؛ أي: "فتيات لا زوجات" التي تضمُّ (٤٥٠) منظَّمةً من المجتمع المدنيّ من بين (٧٠) دولةً، والتي نظَّمت هذا اللقاء في المغرب، فإنَّ نحو (١٠%) من النساء في العالم يتزوَّجن قبل سن الـ (١٨).
وتؤكِّد المنظَّمة أنَّه إذا لم يتمّ التحرُّك وفعل شيءٍ الآن فإنَّ عدد الفتيات القاصرات اللواتي سيتمّ تزويجهنَّ بالقوَّة بحلول العام (٢٠٥٠) سيبلغ (١,٢) مليار فتاةٍ.
وشكَّل زواج الفتيات الصغيرات ما نسبته (٦٥ %) من حالات الزواج المبكِّر منها (٧٠%) من المناطق الريفية، وأشار التقرير إلى أنه في بعض الحالات لا يتجاوز عمر المتزوِّجة ثماني أو عشر السنوات، وكشف التقرير عن فجوةٍ عمريَّةٍ كبيرةٍ بين الزوجين تصل في بعض الأحيان إلى حالاتٍ يكبر فيها الزوج زوجته بـ (٥٦ عاماً).
وكشف تقريرٌ صدر مؤخَّراً عن مركز دراسات وأبحاث النوع الاجتماعيّ (بجامعة صنعاء) مثلاً أنَّ نحو (٥٢) من الفتيات اليمنيات تزوَّجن دون سنّ الخامسة عشرة خلال العامين الماضيين.
وكشفت دراسةٌ حديثةٌ أجرتها وزارة التضامن الاجتماعيّ بالتعاون مع منظَّمة اليونسيف أنَّ مصر تحوَّلت إلى محطة انتقالٍ "ترانزيت" للاتِّجار بالبشر بعد ارتفاع نسبة زواج القاصرات أو الصغيرات أو ما يُسمَّى الزواج السياحيّ، وقالت الدراسة: إنَّ نسبة زواج القاصرات بلغت (١٥ %) ممَّا دفع جمعًا من العلماء ورجال الدين إلى شنّ هجومٍ على هذا النوع من الزواج، وأكَّد رئيس المركز المصريّ لحقوق المرأة أنَّ الفتاة المصريَّة تحوَّلت في معظم القرى الريفيَّة إلى مشروعٍ استثماريٍّ يدرُّ أرباحًا على أسرتها
انظر: زواج القاصرات، مؤتمر المغرب والهند، ١.٢ مليار من الفتيات القاصرات سيتم تزويجهن عام ٢٠٥٠، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٢-٦-٢٠١٩.
http://www.mc-doualiya.com/articles/20150520

والحصول على احترامهم؛ ممَّا يزيد من اعتباره الاجتماعي، ومكانته الاجتماعيَّة ، خاصَّةً وأنَّ المجتمع يعدُّ الزواج من القيم الأساسيَّة التي يجب على الأفراد الالتزام بها[١].

كما أكَّد Nadelson, C., &Notman ,1981 أنَّ الزواج مهمٌّ، ويسعى إليه الأفراد لأنه يلبي حاجة اجتماعية، وذلك من أجل تحقيق ستة عواملَ رئيسةٍ لهم، وهي: تحقيق السعادة الزوجيَّة ، والعشرة الحسنة، والإحساس بالأمن وتربية الأبناء، وتحقيق الذات، والاستقرار العاطفيّ ، وتطبيق ثقافة المجتمع ؛ لذا فإنَّ رغبة الفرد في الحصول على (الزواج) قد تكون قائمةً في الرغبة على تبادل المصالح للطرفين حسب نظريَّة التبادل الاجتماعيّ [٢].

ت- نتائج البحث:

النتيجة الأولى: شملت عينة البحث الفتيات القاصرات من عمر (١٢ – ١٧) سنة.

النتيجة الثانية: يوجد فارق عمري بين الزوج والفتاة القاصر التي تزوج بها، حسب عينة البحث عدد السيِّدات (٣) اللاتي فارق العمر بينها وبين زوجها اثنا عشر عامًا، في حين كان عدد السيِّدات اللاتي يكبرهنَّ أزواجهنَّ بـ أربعة عشر عامًا (١٢) سيِّدة، في حين اللاتي كان الفرق العمريُّ بينهنَّ وبين أزواجهنَّ سبع سنواتٍ عددهنَّ (٨) سيدات، في حين ضمَّت العيِّنة سيِّدة واحدةً كان الفرق بينها وبين زوجها واحدًا وعشرين عامًا، في حين رفضت سيِّدة واحدةٌ الإفصاح عن عمر الزوج ، وممَّن كان فارق العمر بينهما أحد عشر عامًا (٧) سيِّداتٍ، وخمسة عشر عامًا (٢) سيِّدة، في

---

[١]- معن خليل، نظريات معاصرة في علم الاجتماع، دار الشروق، عمان، الأردن،١٩٩٧، ص ٢٠٢.

[2]-Nadelson, C., &Notman, T.: To marry or not to marry: A choice. American Journal of Psychiatry, 138 (10),1981,pp. 1352-1356

حين اقتصرت العيّنة على (٢) سيّدة الفرق بينهنَّ وبين أزواجهنَّ سنةٌ واحدةٌ، وسيّدة واحدةٌ كان الفرق بينها وبين زوجها سنتين.

النتيجة الثالثة: بالنسبة لمكان إقامة الفتاة القاصر المتزوّجة كانت كالآتي: عدد السيّدات اللواتي تقطنَّ في منزل أهلها (١٨) سيّدة، وتشكّل نسبتهنَّ في العيّنة (٣١,٦%)، بينما من يسكن مع أهل الزوج كان عددهم (٢٤) سيّدة، ونسبتهنَّ (٤٢,١%) ، بينما من تسكن في منزلٍ مستقلٍ مع الزوج عددهنَّ(١٣) سيّدة، ونسبتهنَّ في عيّنة البحث (٢٢,٨%)، في حين كان عدد من يسكن بمنزل الأخ (١) سيّدة ، ونسبتهنَّ (١,٨%) من عيّنة البحث، ومن يسكن في منزل أحد الأقارب عددهنَّ(١) سيّدة ونسبتهنَّ (١,٨%) .

النتيجة الرابعة: لم يكن للقرابة دور مؤثر أساسي في زواج القاصرات في ظل الأزمة، فكان عامل التهجير هو العامل الأكثر تأثيرًا ضمن عينة البحث، فكانت نسبة زواج الأقارب في العينة (٣٦,٨%).

النتيجة الخامسة: تدنّي المستوى التعليميّ للفتيات القاصرات، ويعود سبب هذا التدنّي إلى التهجير الذي أدى إلى ترك الفتيات للتعليم وكان سببًا في الزواج المبكّر لهن.

النتيجة السادسة: تعاني الفتيات القاصرات من أعباء في دورهن الأسري نظرًا لعدم قدرتهن في القيام بمسؤوليات الزواج بسبب عدم تأهيلهن الأسري لهذا الدور الاجتماعي المنوط بتكوين الأسرة؛ مما انعكس بدوره على مدى رضاهن عن تجربة زواجهن.

النتيجة السابعة: كانت نسبة السيدات الراضيات عن تجربة زواجهن تشكل (٥٧,٩%) من عينة البحث، مع ملاحظة انخفاض متطلبات الرضى لدى السيدات المتزوجات، فكانت تكتفي بتخليصها من حياة التهجير لتكون راضية عن زواجها،

وهذا ما أظهره الجدول رقم(١٣ – ١٤) ، وهذا ما لم يكن يرضيها قبل الأزمة التي يعيشها المجتمع السوري، فكانت (١٥,٨%) من سيدات البحث تفكر بالطلاق، بينما كانت نسبة السيدات المطلقات ضمن العينة (٢٦,٣%).

ج – دراسات اجتماعية ميدانية عن الزواج المبكر وزواج القاصرات في سورية:

الدراسة الأولى: دراسة نجوى قصاب حسن، الزواج المبكِّر ومنعكساته الصحّيَّة والاجتماعيَّة على الأسرة والأطفال ، دراسة مسحٍ اجتماعيٍّ ثقافيٍّ، الاتِّحاد العامّ النسائيّ بالتعاون مع منظَّمة الأمم المتَّحدة للطفولة، دمشق ، ١٩٩٧.

تناولت الدراسة الزواج المبكِّر للفتيات، والظروف الاجتماعيَّة التي ساعدت في الزواج، وما هي الأسباب التي دعت للزواج المبكِّر، وخلصت الدراسة إلى جملةٍ من النتائج، نذكر منها:

– أنَّ (٢٩) من حالات الزواج المبكِّر كانت نتيجة ضغط العادات والتقاليد.

– الزواج المبكِّر هو الزواج السائد في الجمهوريَّة العربيَّة السوريَّة في الريف والحضر.

– زواج القربى هو النوع السائد.

– زواج الإكراه كانت نسبتهم (٨٠%) من عيِّنة الدراسة.

– أنَّ (٥) من حالات الزواج كانت بسبب خوف الأهل على سمعة الفتاة.

الدراسة الثانية_ إسراء قادري ، أثر العوامل الاجتماعيَّة الأسريَّة في الزواج المبكِّر ومنعكساته: دراسةٌ ميدانيَّةٌ في منطقة المزة، بحثٌ أُعِدَّ لنيل درجة مساعدٍ مجازٍ في الخدمة الاجتماعيَّة ، دمشق، ٢٠٠٤.

انطلقت أهمِّيَّة هذه الدراسة من تسليط الضوء على انتشار هذه الظاهرة في مجتمعنا، والوقوف على أسبابها وآثارها والحدِّ منها.

وخلصت الدراسة إلى أنَّ المستوى التعليميّ، والعامل الاقتصاديّ للأسرة من العوامل المؤثِّرة في الزواج المبكِّر، وأنّ التفاهم بين الزوجين يأخذ منحًى سلبيًّا بسبب الزواج المبكِّر.

ح – دراسات اجتماعية ميدانية عن الزواج المبكر وزواج القاصرات في الوطن العربي:

الدراسة الأولى _ سجى عبد الرضا، زواج القاصرات، دراسةٌ ميدانيَّةٌ في العراق، ٢٠١١.

تناولت الدراسة زواج القاصرات في المجتمع العراقيّ، وخاصَّةً بعد تزايد حالات الزواج في محكمة الأحوال الشخصيَّة في حيّ الشعب، وتتزايد دراستها على مستوى العراق؛ لما لها من آثارٍ سلبيَّةٍ على المجتمع العراقيّ، وخلصت الدراسة إلى جملةٍ من النتائج، هي:

أوضحت الدراسة أنَّ أغلبيَّة أفراد العيّنة تقع أعمارهنَّ بين (١٥– ١٧) سنة.

أنَّه كلَّما قلَّ المستوى التعليميّ؛ زادت حالات الزواج المبكِّر.

إنَّ هؤلاء الفتيات لم يكملن الدراسة المتوسِّطة، وهذا ما أثَّر في تزويجهنَّ.

زيادة حالات الطلاق الحاصلة للعيّنة نفسها؛ وذلك لاكتشاف الزوجين أنَّهما غير مستعدِّين للزواج.

الدراسة الثانية_ دراسة فوزي خميس، آرليت ثابت، مجموعةٌ من المؤلِّفين، حماية القاصرات من الزواج المبكِّر: الواقع والمرتجى، معهد الدراسات النسائيَّة في العالم العربيّ، الجامعة اللبنانيَّة الأمريكيَّة، لبنان ، ٢٠١٤.

تضمَّن العديد من النقاط التي تتعلَّق بالفتاة القاصر في المجتمع اللبنانيّ، فناقش الحماية القانونيَّة للقاصرات من الزواج المبكِّر في لبنان، والوضع الحاليّ

للتشريع اللبنانيّ في إطار زواج القاصرات، وعرض أهمَّ الآثار الصِّحِّيَّة والنفسيَّة في الفتاة نتيجة الزواج المبكِّر.

ومن نتائج الدراسة:

توجد آثارٌ سلبيَّةٌ نفسيّةٌ للزواج المبكِّر تؤثر في الأمِّ القاصر.

توجد آثارٌ سلبيَّةٌ نفسيَّةٌ تؤثر في الجنين الذي تحمله الأمُّ القاصر.

هناك عنفٌ جسديٌّ تتعرَّض له القاصرات نتيجة الزواج المبكِّر في لبنان.

الدراسة الثالثة_ نجاة صائم، الزواج المبكِّر، المجلس الأعلى للمرأة، اليمن.

الزواج المبكِّر في المجتمع اليمنيّ من الظواهر التي تُعَدُّ قيمةً اجتماعيّةً محبَّبةً تنتشر انتشارًا واسعًا سواءٌ في الريف أو الحضر، وذات علاقةٍ وثيقةٍ بنظام القيم في المجتمع اليمنيِّ.

وخلصت الدراسة إلى:

– أنَّ الزواج المبكِّر في اليمن يمثِّل ظاهرةً منتشرةً بين الذكور والإناث عمومًا، وبين الإناث خاصّةً.

– وأنَّ المجتمع اليمنيَّ يفضِّل أن تتزوج الفتاة في سنٍّ مبكِّرةٍ ؛ بحيث لا تتجاوز (١٧ سنة)، وأنَّ التعليم يسهم إسهامًا أساسيًّا في التقليل من الزواج المبكِّر.

– إن للعادات والتقاليد دورًا أساسيًّا في تكريس ظاهرة الزواج المبكِّر .

– أهمُّ الآثار السلبيَّة للزواج المبكِّر هو ارتفاع نسبة الوفيَّات بين الأمهات.

٢– عادة الثأر:

الأخذ بالثأر ظاهرةٌ قديمةٌ ومتجذرةٌ في مجتمع صعيد مصر، وفي الأعراف والعادات والتقاليد التي تسيّر شؤون الحياة فيه؛ بل تحوّلت إلى نمط حياةٍ متكاملٍ منذ مئات السنين، وثقافةٍ اجتماعيةٍ لا يجوز التنازلُ عنها بين العديد من العائلات.

تُعَدُّ ظاهرة الثأر من أخطر الظواهر الاجتماعية التي عانت منها المجتمعات البشرية، وهي قديمة قِدَمَ الوجود البشري على سطح البسيطة. وتعد من أخطر ما يهدد سلامة المجتمعات وأمنها وسكينتها، وتعد العدو الأول للتنمية والتطوير. وهذه الظاهرة من أعقد الظواهر وأصعبها التي تؤثر في حياة المجتمعات، وتعد من أسوأ العادات الاجتماعية الموروثة التي تهدد الأمن والسلم الاجتماعي، وتعيق عملية التنمية في البلاد وتؤدي إلى سفك دماء الكثير من الأبرياء، وإلى قيام العديد من الحروب والنزاعات القبلية وظاهرة الثأر من العادات السيئة، ومن بقايا الجاهلية وتنتشر هذه الظاهرة في المجتمعات القَبَلِيَّة، والتي تتميز بقوة العصبية القبلية فيها. ومن هذه المجتمعات القبائل العربية عمومًا، والمنتشرة في جميع أراضي الوطن العربي الكبير. وتزداد هذه الظاهرة كلما ازدادت مظاهر وجود القبيلة. ومن النماذج الأكثر وضوحًا في هذا المجال: المجتمع اليمني، ومجتمع صعيد مصر.

والثأرُ هو: أن يقوم أولياء الدم «أقارب القتيل» بقتل القاتل نفسه، أو قتل أحد أقاربه انتقامًا لأنفسهم دون أن يتركوا للدولة حق إقامة القصاص الشرعي.

والقتل وفقًا لأعراف القبائل والأرياف إما أن يكون نتيجة لهزة مستثارة، مثلًا «اثنان واقفان في السوق، وشتم الأول الثاني، فحصل بينهما مهاترات فكانت النتيجة أن قتل الأولُ الثاني» أو نتيجة لأمر معيب بما يسمى عند بعض القبائل بالعيب الأسود أو الأجذم؛ بمعنى أن يقتل رجل رفيقه في السَّير أو يقتل نسيبه أو يقتل مَتِيْعَهُ (وهو مَنْ تَشَارَكَ معه في الطعام)، أو يقتل امرأة أو طفلًا.

إن (نظام الثأر) يسود في المجتمعات الانقسامية؛ أي تلك المجتمعات التي يقوم تنظيمها الاجتماعي على ثلاثة أسس، هي:

- رابطة الدم.

– ورابطة المكان.

– وعدم وضوح التفاضل الاجتماعي والاقتصادي بين الجماعات المكونة لذلك المجتمع، وينقسم المجتمع الانقسامي (segmentary) أي المجتمع المحلي بتعبير تونيز (F.tonnies) في العادة إلى عدد من الوحدات القرابية المتماسكة، حيث يقوم النسق القرابي على نظام العائلة أو البيوت الكبيرة؛ أي جميع الأفراد الذين يردون نسبهم إلى جد واحد في خط الذكور، وتنقسم البدنة الكبيرة إلى عدة بدنات صغيرة،وكل بدنة صغيرة إلى عدة عائلات، وكل عائلة إلى عدة أسر[١].

والفرد في مثل هذه المجتمعات يتعصب للقرابة بشكل مبالغ فيه ويعجب بمعاني البطولة والرجولة في الثأر، كما أنه لا يكاد يتمتع بشخصية مستقلة؛ إنما يتصرف كونه عضوًا في جماعة قرابية معينة ، لذا فإن المسؤولية في الثأر مسئولية جماعية[٢].

وتقدس معايير الجماعة القرابية عادة (الأخذ بالثأر) ومشروعيتها، حيث نعلى من شأن من يأخذ بثأره، وتحط من كرامة من يهون من سلطانه ومكانته، وتعد الضغوط الاجتماعية هي أهم آليات الجماعة القرابية لإجبار الفرد على الالتزام بكل ما جاء بمبادئ الأخذ بالثأر دون إخضاعه للمناقشة؛ لذا فإن مرتكبي جرائم الثأر هم أشخاص أسوياء من وجهة نظر جماعتهم القرابية والمجتمع الذي يعيشون فيه، إلا أن الأشخاص نفسهم يعدون بمنزلة أشخاص مجرمين من وجهة نظر القانون الجنائي.

فالتنظيم الاجتماعي في الريف قائم على فكرة العصبية، فالطفل هناك يتعلم أن ارتفاع شأنه في الحياة قائم على الدفاع عن أرضه وعرضه وماله وكرامته، وإن أي

---

[١] - أبو زيد، أحمد: دراسة أنثروبولوجية بإحدى قرى الصعيد، القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٦٥م، ص ١٠.

[٢] - غيث، محمد عاطف: مشكلة الثأر في المجتمع الجنوبي، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، يناير ١٩٦١م، ص٩٦ – ٩٧.

إهانة يتعرض لها تجعله يعيش في قلق وتوتر، ويستمر هذا القلق إلى أن يسترد كرامته التي أهينت، وإن الحل في استرداد كرامته ليس حلًّا فرديًّا طالما أن هناك آخرين من جماعته القرابية يشاركونه المشكلة نفسها ، ومن خلال التفاعلات فيما بينهم يرفضون الدين والقانون. ومن هنا تبدو مشروعية الثقافة الثأرية بالنسبة لهم، وهم كجماعة يدركون أنهم أكثر قدرة على مواجهة الجهود المبذولة ضدهم من جانب أجهزة الضبط الاجتماعي، ويؤدى التزامهم بمثل هذه المعايير إلى خلق مشاكل لهم أمام مجتمعهم قد تصل إلى حد إعدامهم.

فالعربي على حد تعبير بيرجر شديد التقدير لذاته إلى حد المبالغة، إلا أنه مع ذلك شديد الانصياع لقبيلته ولمعاييرها الجماعية، حيث إن القوى التي تشكل قانون والثأر نظامه في المجتمعات البدائية هي خضوع أفراد المجتمع للتقاليد والعادات بطريقة لا إرادية تتسم بالعبودية خوفًا من نبذ الجماعة القرابية من ناحية، واحتقار باقي جماعات المجتمع من ناحية أخرى [1].

أ- الفرق بين الثأر والقِصَاص:

- هناك فرق واضح بين الثأر الذي يُعُدُّ عصبية جاهلية، وبين حكم الله الذي شرعه لنا المُتَمَثِّلُ بحكم القصاص حيث يؤخذ في القصاص بشخصية العقوبة، بمعنى أنَّ الذي يُقْتَل هو القاتل الذي ثبت ارتكابه للجريمة بعد محاكمة شرعية عادلة يَثْبُتُ مِنْ خلالها بيقينٍ أنَّ هذا هو الذي قَتَلَ فلانًا ، وبذلك نقيم عليه القصاص.
- إن القصاص تقيمه الدولة بعد محاكمةٍ عادلةٍ، فيما الثأر تقوم به القبيلة أو الشخص أخذاً بالمَضَنَّة، ودون أن يكون هناك دليل قاطع بأن فلانًا هو الذي ارتكب هذه الجريمة.

---

[1] - محمد على القطان: دراسة في البادية والريف والحضر، دار الجيل للطابعة، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٤٦- ٤٨.

- في هذه المفارقات هو أن في القصاص تتكافأ دماء المسلمين في القَدْرِ والمنزِلَة .
- إن القصاص يهدف إلى معاقبة الجاني بِمِثْلِ فعلِهِ ورَدْعِهِ وزَجْرِ غيرِهِ وتطهيره من الإثم؛ لأن العقوبة كما ثبت لدى فقهاء الشريعة أنها ردع وزجر وتطهير للجاني من الإثم الذي لحقه من جراء ارتكابه للجريمة.
- إن القصاص يحسم تداعيات الفتن، فكأنما توضع هذه الجمرة من النار في الماء فتنطفئ .

أما الثأر فإنه بداية لِتَفَجُّرِ الدماء وتَعَاقُبِ أحداثِ الثأر؛ ولذلك نقول: إِنَّ الدَّمَ لا يُوَلِّدُ إلا الدَّمَ، والعُنْفَ لا يُوَلِّدُ إلا العُنْفَ، والفَنَاءُ عُمْلَةٌ مُتَدَاوَلَةٌ بينَ طَرَفَيِ الصِّرَاعِ .

- إن الصلح أمر مقبول وجائز في القصاص؛ بمعنى أن أولياء الدم يُسْتَرْضَوْنَ لكي يعفوا عن القاتل، أما في الثأر فلا مجال للعفو فيه [1].

ومنه نجد أن الثأر يظل شرخًا متجدِّدًا، لابد من التصدي لهذه العادة الاجتماعية المتخلفة التي تهدر القانون وتنافى قيم التحضر والإنسانية من خلال تضافر كل الجهود المخلصة من الحكومة والجامعات المختلفة والقضاء على الأسباب التي أدت إلى انتشارها، كما لابد من أن نهتم بالتعليم الجاد، وخلق فرص عمل، وتنمية المجتمعات المحلية، وتطوير الخطاب الديني بشكل فاعل ومشاركة الإعلام مشاركة فاعلة في القضاء على هذه الظاهرة. وضرورة القضاء على تجارة السلاح، ففي غياب هذه التجارة تنحسر هذه الظاهرة، كما لابد من وجود أمني مكثف لسرعة القضاء على أي خلاف ينشب بين العائلات حتى لا تتطور الأمور إلى القتل، لأن أغلب المصالحات تنجح بنسبة كبيرة، وهناك حالات تفشل فيها المصالحة بسبب تجاهل

---

[1] - انظر: موقع مصراوي، ما الفرق بين القتل والثأر والقصاص، ٢٢-١٢-٢٠١٨، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٢-٥-٢٠١٩.
https://www.masrawy.com/islameyat/fatawa.

اللجان للمرأة . لأن المرأة هي السبب الرئيس في انتشار الظاهرة، لذلك من الضروري التركيز على أهمية تعليم المرأة حيث إن تعليمها بمنزلة تعليم أسرة، بل جيل بالكامل وخاصة أن المرأة في حالة أميتها تؤدي دورًا كبيرًا في إثارة حمية الرجال في الإسراع بالأخذ بالثأر.

ب- دراسات اجتماعية ميدانية عن ظاهرة الثأر في المجتمع الريفي العربي:

- دراسة **أحمد علي جندب** [1] حيث أرجع ظاهرة الثأر إلى الجذور القبلية التي دخلت مصر من الجزيرة العربية مع الفتح الإسلامي لمصر، ولكن عادة الثأر اختفت من معظم أقاليم مصر مع الاتصال الحضاري بالمجتمعات الأخرى. وأن هذه العادة ظلت مستقرة في محافظتين رئيسيتين، هما: قنا وسوهاج، لأنهما معزولتان جغرافيًّا واجتماعيًّا عن غيرهما فضلًا عن الفقر. وأوضح أن الإنسان هناك أسير العادات والتقاليد التي تحددها القبيلة أو العائلة التي ينتمي إليها؛ وبالتالي فهو مطالب بالتضحية بنفسه من أجل الدفاع عن هذه العادات والتقاليد، وإلا كان مصيره الموت الاجتماعي الذي يصل إلى درجة العار، فأما أن يعيش بروح القبيلة وأما أن يهجر المنطقة وينسلخ عن جذوره . بينما رأى الكاتب الروائي محمد صفاء عامر الذي تناول في العديد من مسلسلاته التلفزيونية قضايا الصعيد وعاداته، وقال: "حاولت تجنب إثارة عمليات الثأر في المسلسلات بقدر الإمكان اعتقادًا مني بأنها في طريقها إلى الزوال والاختفاء من المجتمع المصري الصعيدي، وإن ظلت على نطاق محدود للغاية في بعض محافظات الصعيد، خاصة في أسيوط وسوهاج وقنا. وأضاف: أن المجتمع المصري معروف عنه المسالمة والطيبة طوال التاريخ، وأن هذا العنف غريب عليه.

[1] - انظر: أحمد علي جندب، ظاهرة الثأر في المجتمعين اليمني والمصري، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠١.

يعود ليحدد أحمد علي جندب أستاذ القانون الجنائي بجامعة تعز، والمتخصص في دراسة ظاهرة الثأر خصائص الثأر وتعريفه عند الجاهلية، فيقول: عندما نأتي لذكر الثأر والحديث عنه أو القصد به الدَّم نفسه أو معانٍ مِنْ مُجْمَلِهَا تدلُّ على الغيظ والانفعال، فهذا الأمر يقتضي منا أَنْ نبين خصائص هذه الظاهرة كي نكون على بينة حيث نقول أولًا:

- خصائص الثأر:

- أنه في عرف أصحاب الجاهلية أن الثأر لا يتقادم بتقادم الزمان والسنوات استنادًا لقول أحد الشعراء الجاهليين:

وَقَدْ يَنْبُتُ الْمَرْعَىٰ عَلَىٰ دِمَنِ الثَّرَىٰ وَتَبْقَىٰ حَزَازَاتُ النُّفُوْسِ كَمَا هِيَ

أو كما تشير إلى ذلك بعض الأمثلة المرتبطة بالثقافة الجاهلية:

«الثأر نقطة دم لا تتعفن ولا تسوس»، «الآخذ بثأر أبيه بعد أربعين سنة مستعجل»؛ بمعنى أنه ينبغي أن يظل هذا الإنسان حاملًا لهذه الفكرة مهما مَرَّتِ السنوات وتَقَادَمَتِ الأزمنة، وأنهُ مَوضِعُ وَصِيَّةٍ مِنَ الآباءِ للأبناءِ.

- ظاهرة الثأر: إن التخلف عن القيام بهذا الواجب الجاهلي كما يعتقد أصحابه يُوصَفُ بالمَذَمَّة والعار، حيث يقال عنه: «لا يأخذ بثأر ولا يحمي عار»، أو يقال باللهجة المصرية : «ياما الخِلْفَة النَّدَامَة تِجِيب لأهلها العار».
- في ظاهرة الثأر لا مجال للصلح لدى بعض القبائل التي تنتشر فيها عادة العصبية، فإذا قُتِلَ قتيل على سبيل العمد فلا مجال للصلح لديهم .

وإلى ذلك تشير بعض **القصص الشعبية** «حصلت قصة في منطقة (لودر) التي كانت في الماضي تابعة لمحافظة أبين، وهي محافظة يمنية تقع في الجنوب الشرقي للعاصمة صنعاء، وهي اليوم إحدى مديريات (محافظة البيضاء). فكان هناك أحد

المشايخ اسمه (الحيدري) ذهب للتوسط في قضية قتل، فأخذ (هَجِيْمَاً)، والهَجِيم هو مجموعة من الثيران والأغنام والمواشي، وذهب إلى أهل القتيل فقالوا له: «أيش تشتي (تريد) يا حيدري» قال: «أشتي (أريد) تعفوا عن القاتل»، فأجابوا عليه بزامل يقول:

الْحَيْدَرِيْ يِـذْرَا حَصَمْ فِيْ حَيْدَ اَصَمْ هُوْ شِيْ حَصَىْ يِنْبَتْ عَلَىْ ظَهْرَ الصَّفَاهْ

بَعْدَ الْخَضِرْ وَالْجِسْمِ ذِيْ بَيْنَ الأَصَمْ مَرْسَـمْ بِمَرْسَـمْ مَا جـرَىْ يِجْـرِيْ وَرَاهْ

فهم يقولون له: يا (حيدري) ، ليس هناك مجال أن نعفو عن القاتل الذي قَتَلَ لنا قريباً عمداً وعدواناً ، فليس هناك مجال للصلح في هذه القضية .

وهناك الكثير من الأمثال الشعبية التي ترتبط بثقافة العصبية الجاهلية، فأصحاب هذه الثقافة يجيزون لأنفسهم أن يُقْتَلَ البريء بجريرة القاتل؛ ولذلك كانوا يقولون: « يَعْمَلْهَا الأَقْرَع ويَتَحَمَّلْهَا أَبُو شَعر»؛ بمعنى أن هذا الرجل قتل من هذه القبيلة فينبغي أن يكون بدلًا عنه أحد أقاربه. « إن لقيت الغريم وإلا ابن عمه»، «الجَمَل الطَّارِف سُفْيَانِي» «مَنْ لِقِيْت جَزَرْت». فهذه بعض المعاني التي تستشف من الثقافة الجاهلية السائدة في بعض المناطق التي تنتشر فيها العصبية والتي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الثأر واتساع نطاقها، حيث يقول بعضهم: «إِنْ ماتَ الغريم فابن عمه يَقْضِي ويُسَلِّف».

ويضيف أحمد علي جندب قائلًا:

- ومن خصائص ظاهرة الثأر، عدم نَصْبِ قبر القتيل؛ كي يكون ذلك أمرًا مُذَكِّرًا لهم بالقيام بالواجب الذي يجب عليهم أن يقوموا به وفقًا لمعتقداتهم.
- حَثُّ النساءِ الرجالَ على الأخذ بالثأر، فالأم لا تزال تقرأ في مسامع وليدها أن الله سبحانه وتعالى يبلغها حتى يبلغ هذا الطفل مبلغ الرجال كي يأخذ بثأر أبيه

من خصومه، فهذه امرأة تذكرنا بأن هذه العادة هي أصلًا من عادات الجاهلية الأولى:

يَا خَيْرَ مُعْتَمَدٍ وَأَمْنَعَ مَلْجَأٍ وَأَعَـــزَّ مُنْتَقِمٍ وَأَدْرَكَ طَالِـبِ

جَاءَتْكَ وَافِدَةُ الثَّكَالَىٰ تَغْتَلِيْ بِسَوَادِهَا فَوْقَ الْفَضَاءِ النَّاضِبِ

هَذِيْ خَنَاصِرُ أُسْرَتِيْ مَسْرُوْدَةٌ فِيْ الْجِيْدِ مِنِّيْ مِثْلَ سِمْطِ الْكَاعِبِ

فهي قد قَطَعَتِ الأصابعَ الصِّغَارَ للقَتْلَى وسَوَّتْهُنَّ عِقْداً في رَقَبَتِهَا مِنْ أجل إثارة الحَمِيَّة في قَومِهَا ليثأروا لمن قُتِلَ منهم.

- اعتراف بعض المجتمعات المحلية به والتحريض عليه، والأمثلة على ذلك كثيرة، والتي لا تزال تُتَنَاقَلُ بين مَنْ يحملون هذه الفكرة وبين من يعتقدون بصحتها؛ ولذلك يقول أَحَدُهُم : «لَطْمَ الْوِجِيْهَ اَسْلاَف»، أي إنْ لَطَمْتَ وَجْهِيْ لاَ بُدَّ أَنْ أَلْطِمَ وَجْهَكَ. «قتلتَ فلاناً فلا بُدَّ أَنْ أَقْتُلَكَ» . وهكذا «إِذَا كُنْتَ عَطْشَانَ فَقَدْ آنَ لَكَ».

– دراسة **للسيد عوض** [1]، ويحاول الباحث من خلال الدراسة الحالية الإجابة عن التساؤلات الآتية:

– ما الخصائص الديموغرافية لكل من الجناة والضحايا؟

– ما حجم الإعالة لكل من الجناة والضحايا؟

– من هم الأشخاص الذين يتولون الرعاية والإنفاق على من كان يعولهم كل من الجناة والضحايا؟

– كيف يواجه من كان يعولهم كل من الجناة والضحايا ظروف المعيشة الحالية؟

– ما تاريخ حياة عائلات كل من الجناة والضحايا؟

---

[1] **-السيد عوض، جرائم الثأر في صعيد مصر دراسة سوسيوأنثروبولوجية لجريمة القتل الثأري في قرية بيت علام، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السادس بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية حول موضوع الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية في صعيد مصر، جامعة جنوب الوادي، مصر، ٢٠٠٤.**

– كيف تم التخطيط والإعداد والتنفيذ لجريمة القتل الثأري بقرية بيت علام؟

– ما الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجريمة القتل الثأري على أسر كل من الجناة والضحايا من ناحية، والمجتمع من ناحية أخرى؟

قرية بيت علام: وتتبع هذه القرية إداريًّا مركز جرجا محافظة سوهاج، وتقع القرية على مساحة ٧.٨٢ كم٢، ويقدر عدد سكانها في عام ٢٠٠٣م، حوالي ١٥٤١، نسمة وعدد الأسر ٣٣٥٨، أسرة وعدد العائلات٦٠، عائلة، وتقدر المساحة المزروعة حوالي ٢٩٦٣، فدانًا منها ١٤٣٧، فدانًا تقع في أرض الوادي و١٥٢٦، فدانًا تقع في الأراضي المستصلحة، يتم زراعة معظمها بالزراعات التقليدية، والتجارية، وهى آخر قرية بالمركز على حدود مركز البلينا، وتقع منازل القرية تحت سفح الجبل الغربي، ويغلب على معظم المساكن في القرية النمط الحضري، والسمة الغالبة للمباني إنشاء دوار لكل عائلة وهو مكان متسع ومجهز لاستقبال الضيوف، كما تتميز بعض المنازل بإنشاء مكان مستقل في أحد أركان المنزل مخصصًا للحيوانات وتربية الطيور، كما أن الشوارع في القرية تتسم بالاتساع والاستقامة. ويجدر الإشارة إلى أن معظم شباب القرية يهاجرون إلى دول النفط للعمل، وتحظى القرية بالعديد من مختلف مشروعات التنمية سواء ما يتعلق بالبنية الأساسية ، أو التنمية البشرية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، حيث يوجد في القرية وحدة صحية ، ووحدة بيطرية، ومركز للشباب، ومكتب للتلغراف والبريد ، ومجلس قروي ووحدة تنظيم الأسرة، وخمس مدارس للمرحلة الابتدائية وثلاث مدارس للمرحلة الإعدادية وعدد من المساجد والكنائس ويجدر الإشارة إلى أن ٩.٨%، من إجمالي سكان القرية لديهم حيازة بملكية الأراضي الزراعية، وأن ٢٠.٤%، منهم يملكون أقل من فدان، وأن ٤٤.٨%، يملكون من فدان إلى أقل من

٥ أفدنة، وأن ١٤.٤%، يملكون من ٥ أفدنة إلى أقل من ١٠ أفدنة، وأن ٢٠.٣%، يملكون من ١٥ فدانًا فأكثر.

العينة للبحث كانت الجناة والضحايا من سجن سوهاج العمومي، الجُناة وعددهم ١٥ مجرمًا تمت إدانتهم بأحكام قضائية أولية متباينة، حيث حُكِمَ على ستة مجرمين بالإعدام ، وحُكم على الباقين بالأشغال الشاقة المؤبدة في القضية رقم ٥٨٧٦ لسنة ٢٠٠٢م. كما اتخذ من دوار العائلة داخل القرية وسيلة للحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بالضحايا، وكان ذلك يتم بحكم العلاقة الشخصية التي تربطه بأهالي القرية وعائلات الضحايا، وأبناء عمومة عائلة الجناة، وقد اتضح أن الضحايا من أربع عائلات، هي: عائلة العدال، وعائلة أبوزيد، وعائلة العوارف، وعائلة الحياقات.

وبدأت فكرة هذه الدراسة منذ وقوع الجريمة في ١٠ أغسطس ٢٠٠٢م، وكان الباحث يجمع البيانات على فترات متقطعة حتى وقت كتابة التقرير النهائي للدراسة في ٣ يناير ٢٠٠٤م.

– أهم نتائج الدراسة:

- أن الجناة والضحايا يقعون في مختلف فئات العمر، إلا أننا نلاحظ أن أكثر من نصف الجناة تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣١ عامًا ٥٣.٣%، وفي المقابل نجد أن أكثر فئات العمر تكرارًا بين الضحايا هي الفئة العمرية من ٤٦ إلى ٥٩ عامًا ٣١.٨%، ومن الأمور الملفتة للنظر في البيانات السابقة أن من بين الضحايا أطفالا تتراوح أعمارهم بين ٨ و ١٢ عامًا ٩.١%، وشيوخًا تتراوح أعمارهم بين ٦٠ و ٧٥ عامًا ١٣.٦%؛ الأمر الذي جعل أهالي القرية يؤكدون للباحث أن ما حدث ليس محاولة للأخذ بالثأر بل هو حادث إجرامي، حيث إن الثأر في عرف

أهالي الصعيد ليس جريمة شأنه في ذلك شأن تجارة السلاح وتجارة المخدرات ، فهم يرون أن الأخذ بالثأر له أصوله وقواعده الملزمة للجميع في ضوء الأعراف والتقاليد المتوارثة، ومنها أنه لا يصح قتل النساء والأطفال والشيوخ، فالثأر لا يؤخذ إلا من الرجل البالغ والقادر على حمل السلاح وعلى الدفاع عن نفسه.

- أن المتزوجين يأتون في الترتيب الأول ٥٦.٨%، فهم الأكثر ارتكابًا للجريمة، وهم أيضًا الأكثر وقوعًا كضحايا ٥٩.١%، وأن العازبين يأتون في الترتيب الثاني ٤٣.٢%، سواء بين مرتكبي الجريمة ٤٦.٧%، أو بين الضحايا ٤٠.٩%. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العزاب بين أفراد العينة تزيد على نسبة العازبين في قرية البحث التي بلغت نسبتها ٢١ %، في تعداد السكان لعام ١٩٩٦م.
- أن الغالبية العظمى من أفراد العينة كانوا من الأميين ٧٠.٣%، سواء بين الجناة ٨٦.٧% ، أو بين الضحايا ٥٩.١%، وأن ١٠.٨% من عينة البحث لا يتجاوز مستوى تعليمهم الإلمام بالقراءة والكتابة، وكانت بنسبة ٦.٧%، بين الجناة مقابل ١٣.٦%، بين الضحايا، يلي ذلك نسبة الحاصلين على مؤهل متوسط والحاصلين على مؤهل جامعي حيث بلغت نسبة كل منهما ٨.١%، وكانت بنسبة ١٣.٦%، بين الضحايا وغير ممثلة إطلاقًا بين الجناة. أما المؤهل فوق المتوسط فيأتي في المرتبة الأخيرة بنسبة ٢.٧%، وهذه الفئة ممثلة فقط بين الجناة ٦.٧%، دون الضحايا.

وإذا ما قورنت هذه البيانات بما هو وارد في تقرير الأمن العام لسنة ١٩٩٩م، نجد أن الأمية ممثلة بنسبة ٥٤.٨%، بين مرتكبي جرائم القتل العمد مقابل ٥١.٦%، بين الضحايا، كما كانت نسبة من يجيدون القراءة والكتابة ٢٨.٤%، بين مرتكبي جرائم القتل العمد مقابل ٣١.٥%، بين الضحايا، أما الحاصلون على مؤهل متوسط

فقد بلغت نسبتهم ١٢.٣%، بين مرتكبي جرائم القتل العمد مقابل ١٠.٦%، بين الضحايا. وكانت نسبة الحاصلين على مؤهل عال ٢% ، بين مرتكبي جرائم القتل العمد مقابل ٣.٣% ، بين الضحايا.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الأمية في قرية بيت علام تبلغ ٧٤.٧% في تعداد السكان لعام ١٩٩٦م في حين أنها بلغت ٣٨.٦% في المجتمع المصري في التعداد نفسه. وتشير البيانات السابقة إلى أن الأمية أكثر انتشارًا في مجتمع الدراسة بشكل عام وبين الجناة بشكل خاص؛ الأمر الذي يؤكد أن الأمية تؤدى إلى حرص الأفراد على الانقياد والانصياع لتقاليد الجماعة القرابية وثقافتها الفرعية، حيث تؤكد دراسة أحمد أبو زيد أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد كان أكثر تمتعًا بكيان شخصي مستقل، فالشخص المتعلم أكثر قدرة على إدراك ذاته وتكوين شخصيته المستقلة عن جماعته القرابية.

- أن الذين يقومون بالأعمال الزراعية يمثلون أعلى نسبة حيث بلغت ٥١.٤%، وترتفع هذه النسبة إلى ٦٠%، بين الجناة مقابل ٤٥.٥%، بين الضحايا، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الذين يقومون بالأعمال الزراعية في قرية (بيت علام) طبقًا للتعداد العام للسكان ١٩٩٦م، كانت ٢٦.١%. وهذه النسبة تقل كثيرًا عن نسبتهم في عينة الدراسة؛ الأمر الذي يؤكد أن العاملين بمهنة الزراعة هم الأكثر ميلًا إلى ارتكاب جرائم القتل الثأري وهم أيضًا الأكثر وقوعًا كضحايا لهذه الجريمة. ولقد جاءت فئة العمل باليومية وفئة السائقين في المرتبة الثانية بنسبة واحدة لكل منهما ١٣.٥%، إلا أن فئة العمل باليومية أكثر تكرارًا بين الضحايا ١٨.٢% مقابل ٦.٧% بين الجناة، ويكاد يكون هناك تكافؤ بين الجناة ١٣.٣% والضحايا ١٣.٦%، في ممارسة مهنة سائقي سيارات الأجرة، يلي ذلك الطلبة ٨.١%، وقد

ارتفعت هذه النسبة إلى ٩.١% بين الضحايا مقابل ٦.٧% بين الجناة، ويلى ذلك مهنة التجارة ٥.٤% وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٦.٧% بين الجناة مقابل ٤.٥% بين الضحايا، وأخيرًا جاءت مهنة المقاول والأخصائي الاجتماعي والمحامي بنسبة واحدة لكل منها ٢.٧% ، وكانت مهنة المقاول قاصرة على الجناة ٦.٧%، في حين كانت مهنة الأخصائي الاجتماعي والمحامي قاصرة على الضحايا ٤.٥% لكل منهما.

- أن ٥.٤% من أفراد العينة ليس لهم دخل شهري، وأن هذه النسبة قاصرة على الضحايا ٩.١% دون الجناة، فهم مازالوا أطفالًا وغير قادرين على العمل، ويتضح أن الدخول الشهرية سواء للجناة أو الضحايا منخفضة بصفة عامة بالمقارنة مع الأسعار السائدة ، وإن كانت البيانات تشير إلى أن الجناة أكثر ثراء من الضحايا.
- أن من ليس لهم أولاد يمثلون أعلى نسبة في العينة، حيث بلغت نسبتهم ٤٣.٢%، يلي ذلك من لديهم أربعة أولاد حتى ستة أولاد الذين بلغت نسبتهم ٣٢.٤%، ويلي ذلك من لديهم سبعة أولاد فأكثر وكانت نسبتهم ١٣.٥%، وأخيرًا من لهم أقل من أربعة أولاد حيث بلغت نسبتهم ١٠.٨%. أما بخصوص عدد الأولاد بين الجناة والضحايا فيلاحظ أن الجناة الذين ليس لهم أولاد تبلغ نسبتهم ٤٦.٧% مقابل ٤٠.٩%، للضحايا وكذلك زادت نسبة الجناة ممن لديهم أقل من أربعة أولاد على نسبة الضحايا، حيث بلغت ١٣.٣% للجناة مقابل ٩.١% للضحايا، كما زادت نسبة الجناة ممن لديهم أربعة أولاد حتى ستة أولاد على نسبة الضحايا حيث بلغت ٣٣.٣% للجناة مقابل ٣١.٨% للضحايا، بينما زادت نسبة الضحايا ممن لديهم

سبعة أولاد فأكثر على نسبة الجناة حيث بلغت ١٨.٢% للضحايا مقابل ٦.٧% للجناة.

ثالثاً_ المعتقدات الشعبية في الريف:

إن المجتمعات الريفية التي ما زالت تقليدية في معظم جوانب حياتها تتميز بضخامة حظها من التراث الاجتماعي لبيئتها الشعبيَّة، وتتبين لنا شواهد كثيرة على ذلك منها المُعْتَقَدات الشعبيَّة والتي تتفوق فيها الطبقات الريفية على ما عداها من سائر فئات المجتمع، وتتميز فوق كثرة استهلاكها منها بإبداعها وقدرتها الخلاقة في تلك الأنواع.

وتُعَدّ المُعْتَقَدات الشعبيَّة أحد أنواع التراث الشعبي، وهي واحدة من أهم روافد تكوين تراثنا الشعبي، وتُعَرف المُعْتَقَدات على أنها: مجموعة الأفكار التي يؤمن بها الشعب وتتعلق بالعالم الخارجي والعالم فوق الطبيعي، وتمثل منظور الجماعة في حياتها الاجتماعية وتعاملها معها. وتُعَرف أيضًا بأنها نسق فكري يضم الاعتقاد والشعائر والطقوس وغيرها.

وتتميز المُعْتَقَدات الشعبيَّة كغيرها من موضوعات التراث الشعبي بقدرتها على الانتشار الواسع بين المجتمعات والاستمرار من خلال الانتقال بين الأفراد عبر قنوات اتصال مختلفة. وتتم حركتها عبر الأمكنة والأزمنة بين الناس في صورة شفاهية تضمن لها عند انتقالها هذا قدرًا ملائمًا من مرونة الانتقال والاستقبال، بحيث تضمن القدر المناسب من التبني والرضا والقبول لدى مستقبليها.

كما أنها تؤدي دورًا في توجيه سلوك أفراد المجتمع، حتى ليبلغ إيمانهم بصحة هذه المعتقدات حدًّا يجعلهم يخالفون العلم وحتى الدين الصحيح في سبيل تطبيق ما تدعو

إليه هذه المعتقدات. حيث تعمل في المجتمع عمل السحر فيتبعها الأفراد دون أي إعمال لعقولهم أو محاكمة لمدى صحتها أو خطئها. وفيما يلي سنتعرض بعض المعتقدات الشعبية الشائعة في الوطن العربي.

ويقصد بالمعتقدات الشعبية: التصورات المجتمعية التي تربط بين متغيرين أو شيئين ليس بينهما أي رابطة علمية أو منطقية، مثل اعتقادك بأن أحدًا تكلم عليك بخير إذا رف حاجبك الأيمن، أو تكلم عليك بشرٍ إذا طنت أذنك، وتعديل الحذاء المنقلب اعتقادًا بارتباطه بقداسة السماء؛ وهذه الظاهرة الاجتماعية ليس لها مصطلح متفق عليه، ولم تحظ بالدراسة على الرغم من أن عمرها يقاس بآلاف السنوات، وأنها معروفة عند العرب من زمن الجاهلية حتى الآن، كما أنها ترد في كثير من تراث الشعوب الأوروبية والآسيوية. وهي من أشهر الظواهر الاجتماعية المتخفية في ممارسات الحياة اليومية، ويوجد مقالة قديمة لمصطفى جواد بعنوان : " الأوابد "، " أوابد العرب الجاهليين والإسلاميين وما بقي منها عند أخلاقهم، ويلحظ وجود اختلافات بين المعتقدات الشعبية الحضرية عن الريفية والبدوية ؛ إذ إن العوام يستلهمون معتقداتهم الشعبية من بيئاتهم" [1]

أ- المعتقدات الشعبية في الحياة الريفية اليومية:

يتعامل كثير من أفراد المجتمع مع المعتقدات الشعبية منذ طفولته، وهي ليست حكرًا على المجتمعات الريفية؛ بل نجدها في المجتمعات الحضرية أيضًا، لكن في الريف تكون أكثر وضوحًا في الحياة اليومية للأفراد، وهذه المعتقدات الشعبية مسلمات متوارثة عبر الأجيال لكل مجتمع إنساني، فلكل مجتمع إنساني مهما بلغت درجة تطوره الحضارية معتقداته الشعبية الخاصة به.

[1] - مصطفى جواد، في التراث العربي، وزارة الإعلام، ج ١، بغداد، ١٩٧٥، ص ٣٥١.

ومن طبائع العوام في جميع الشعوب أنهم مولعون بتفسير الحياة من أبسط المواقف، ويرون العالم من حولهم من خلال معتقداتهم الشعبية، مثل: طنين الأذن – رفيف العين – تنميل القدم – حك الحاجب اليمين – حك الحاجب اليسار – حك كف اليد اليمنى – حك كف اليد اليسرى – وضع كف اليد أمام الفم في أثناء التثائب لمنع دخول الشيطان للجسد – عدم سكب الماء الساخن في الحمام لعدم إيذاء الجن– عدم الاستحمام ليلًا – عدم تمشيط الشعر للفتاة ليلًا لأن شعرة الحظ تسقط – عدم تقليم الأظافر ليلاً لأن هذا يؤدي لكبر همّ من يقلم أظافره – الاستحمام بصابونة الميت للمرأة العقيمة مما يجعله تحمل – الدعاء خلال الطلق للمرأة التي تلد دعاء مستجاب– قرص العروس بركبتها يوم زفافها من قبل الفتيات العازبات؛ لأن هذا يؤدي لخطبتهم بعد وقت قريب...[1]. وهذا يؤكد أن الظاهرة مغروسة في اللاوعي الجمعي للبشرية، ولكن الناس تركت تتبع تاريخها وتحليله لما يبدو من بساطته الظاهرية، وارتباطه بالجهل والطفولة، ويندرج ضمن المعتقدات الشعبية موضوع (العلاج الشعبي) الموروث عن السلف في كل خصائصه العلمية والخرافية لبعض الأمراض بأساليب علاجية بسيطة وأدوات قديمة من قبل أشخاص يعتقدون أنهم يستطيعون معالجة الناس. وهذا ما سيتم عرضه في موقع آخر من هذا الكتاب.

ب–المعتقدات الشعبية في التراث العربي:

وجدت ظاهرة المعتقدات الشعبية تملأ الحياة اليومية في التراث العربي، وتوصلت إلى أن لها أصولًا منذ عصر الجاهلية، ومن الأمثلة الطبية على ذلك: أن الطفل يرمي سنه الساقط موجهًا نحو قرص الشمس مع عبارة: "يا شمس أبدليني سني بسن غزال"، ويقول طَرَفة بن العبد:

---

[1] - المصدر ملاحظات مؤلف الكتاب.

بدلته الشمس من منبته بردًا أبيض مصقول الأشر

وهذا السلوك ما يزال موجودًا إلى وقتنا الحالي، وتمارسه العديد من المجتمعات ويكون أكثر بروزًا في المجتمعات الريفية، وهو موجود في المجتمع الريفي السوري.

رصد الجاحظ هذه الظاهرة في كتابه: "الحيوان"، وانتقدها ضمن كلامه عن خرافات العوام عن الحيوانات لعدم عقلانيتها، وانتقد العامة لتقبلهم كل تفسير اجتماعي يلامس مشاعرهم بغض النظر عن منطقه.

كما اهتم أبو حيان التوحيدي بظاهرة المعتقدات الشعبية والسلوكيات الغريبة في الحياة اليومية، ويبدو أنه قام بدراسة أثنوجرافية ميدانية لها، من أجل تفكيك الحياة اليومية للعامة؛ إذ يقول في كتابه بعنوان: (البصائر والذخائر): "وهذه نتف ألفتها ههنا، فبعضها مسموع من العامة، وبعضها مروي عن الخاصة التي تروي عن العامة، وهي تجري مجرى الأمثال المبتذلة، فيها طيب ومع الطيب عبرة، ومع العبرة فائدة، وقد خَلت من الأصول الدالة على الفروع، ومن العلل المقتضية للأحكام، وقد عرضتها على عليّة الناس أسأل عن أسرارها ومدارها، وكيف كان قديمها وفاتحتها، وكيف انتشرت الآن بين العامة، وكيف أشكل على الجميع معانيها" [1].

ثم سرد خمسين معتقدًا شعبيًا منها، وبعضها ما يزال معمولًا به بين العوام في الحياة اليومية، ومما ذكره: "إذا طنت أذن أحدهم قال: من ذكرني؟، وإذا مسح أحدهم يده بثوب صاحبه بصق، وقال: حتى لا أبغضه"، وأشار لبعضها أيضًا في موضع آخر، وعدّ منها: "يحذف الصبي سنه إذا سقطت، ويقول: أبدلني بها أحسن منها، ويزعمون أنه إذا لم يقل ذلك ستنبت أسنانه عوجًا ".

[1] - أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس، البصائر والذخائر، تحقيق وداد القاضي، بيروت: دار صادر، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨، ج ٩ ص ٥٠.

يلحظ أن التوحيدي قد وصف الظاهرة، ولكنه لم يذكر لها مصطلحًا تعرف به، وفي تحليله لهذه الظاهرة أرجع سببها إلى " جهل الطباع وفساد المعرفة "، ثم قال: "وهكذا الفرس في كثير من أمورها وعاداتها وأخبارها ورواياتها "، وقد أعاد إثارتها في كتابه: الهوامل والشوامل، وسأل عنها الفيلسوف مسكويه، فجاءه الرد: "هذه المسائل وأشباهها إنما ينبغي أن يهزأ بها ويتملح بإيرادها على طريق النادرة، فأما أن تطلب لها أجوبة فما أظن عاقلًا يعترف بها، فكيف نجيب عنها؟ ، والله يغفر لك ويصلحك" [1]. ويتضح من إجابة مسكويه أنه عالم نخبوي أمام عالم أثنوجرافي معني بدراسة الحياة اليومية، وتحليل أفكار العوام، ومحاولة إضفاء تفسير عقلاني على سلوك يبدو أنه غير عقلاني.

ويبدو أن مسكويه نظر لهذه العوائد من منظور علمي وعقلاني فاحتقرها ، ولو رآها من منظور معرفي لتوصل إلى إجابة؛ لأن الإنسان العادي يولِّد معارفه ويبني واقعه من تصوراته البسيطة، ثم يؤمن بها فتكون عادة وتقاليد متوارثة، وتترسخ في الذاكرة الشعبية عبر الأجيال، بدليل أن بعضها ما يزال يتكرر بين العامة من الجاهلية حتى الآن، ولم يستطع العلم الحديث والتعليم المنظم أن يتجاوزوها.

يبدو أنه من الممكن رصد الحقب التاريخية المنقطعة والمجهولة بسبب عدم التدوين التاريخي والاجتماعي لها، من خلال تتبع عادات الشعوب ومعتقدات العامة، خاصة إذا تأكد وجودها قبل الحقبة المجهولة وبعدها؛ مما يؤيد أنها مغروسة في ذاكرة الشعوب واللاوعي الجمعي للمجتمع.

---

[1] - أبو حيان التوحيدي ومسكويه، الهوامل والشوامل، نشره أحمد أمين والسيد أحمد صقر، مصر: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ص ٣٣٩.

ت-المعتقدات الشعبية عند الشعوب:

رصد بيار كانافاجيو في كتابه "معجم الخرافات والمعتقدات الشعبية في أوربا"[1]، عددًا منها بشكل يكشف أنها ظاهرة اجتماعية تتكرر في كل الحضارات، مثل: من يولد يوم الأحد يكون معصومًا من الشرور، ويضع المتثائب يده أمام فمه ليمنع الشيطان من دخول فمه، والتشاؤم من الرقم (١٣). وكتاب " المعتقدات الشعبية في دولة الإمارات " ٢٠١٧م لـ إبراهيم الهاشمي وعائشة بالخير، وقد تضمن فصلًا عن المعتقدات الشعبية في مجالات متعددة، منها التفاؤل والتشاؤم. وتكثر دراسات هذه الظاهرة في المغرب العربي بين العرب والأمازيغ؛ نظرًا لاهتمام الفرنسيين بالظواهر الاجتماعية في المغرب العربي؛ مما أثرى المنتج المعرفي في تفاصيل الحياة اليومية للعامة.

يبدو أن انتشار المعتقدات الشعبية بين شعوب كثيرة ومراحل تاريخية متباعدة، يؤكد أنها فكرة انتشارية، يتوصل إليها الإنسان البدائي بحدسه وخبراته البسيطة؛ لوجود مشتركات إنسانية في أسلوب التفكير المنطقي عند العوام.

وفيما يلي عرض لبعض من المعتقدات الشعبية السائدة في المجتمعات الريفية:

ث-معتقدات متعلقة بالعقم والإنجاب:

قديمًا، وقبل الستينيات كان مجتمع المحس* لا يعرف سوى الوسائل التقليدية للوقوف على أي من الزوجين مسؤول عن العقم، وكانت تنحصر هذه الوسائل في اللجوء إلى الأولياء الفقراء، سواء داخل المنطقة أو خارجها، واستعمال وصفات الطب

---

[1] - بيار كانافاجيو، معجم الخرافات والمعتقدات الشعبية في أوربا، ترجمة أحمد الطبال، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط ١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣.

* - المحس من القبائل السودانية النوبية الكبيرة والمعروفة، موقع ويكيبيديا، آخر مراجعة للموقع بتاريخ:٣-٥-٢٠١٩.

https://ar.wikipedia.org/wiki.

البلدي أو الشعبي؛ فضلًا عن وسائل وأساليب فك الكبسة أو علاجها واستشارة ضارب الودع (الرمالي) (وباللغة المحلية جوجوش موجى). هذا وكانت هذه الوسائل التي تهدف إلى تحقيق الإنجاب.

ونظرًا لأهمية الإنجاب، ولأن العقم يمثل خطرًا كبيرًا على الحياة الزوجية الريفية، ويهدد استمرارها، فإن هناك عدة احتياطات وإجراءات يتخذها أفراد مجتمع المحس للوقاية من العقم والتهيؤ للحمل، وللمحافظة على خصوبة من تملكها بالفعل؛ لذا يتخذ ذلك بالنسبة لمن لم تنجب، أو أنجبت عددًا من الأولاد، ويدور أغلب هذه الاحتياطات حول المشاهرة التي تمثل الفعل المضاد للكبسة، أو وسيلة الوقاية منها، ومنها:

– ضرورة ربط "الجرتق** وعمل الضريرة" في الختان والزواج حتى لا تحدث الكبسة للمراد ختانهن وزواجهن.

– ضرورة تجديد الحنة للعروس حتى لا تصير قديمة؛ وبالتالي قد تصيبها الكبسة إذا دخلت عليها امرأة ذات حنة جديدة.

**** - الجَرْتِقْ: أحد أهم الطقوس التي تمارس في مراسم الزواج، وطقوس الحماية وطقوس الخصوبة التي تجري في وقت لاحق في اليوم السابع من الزواج، وعند البعض في اليوم الرابع عشر. حيث يعد العروسان في بداية إنشاء أسرة جديدة يتمنى لها الفأل في الإنجاب والخصب في العيش الوافر والحظ السعيد. وجَرْتِقْ العريس عبارة عن محاكاة تنصيب الملوك في الحضارات السودانية القديمة والتي اختزنها الذهن الشعبي في ممارساته وثقافته. وقد أشار بعض الدارسين إلى أن مظهر العريس بعد إتمام طقوس السودو في رأسه الضريرة وعلى يده الحريرة، وعلى عنقه عقدً من الذهب والخرز وفي يده السيف، يشابه بصورة كبيرة تلك التصاوير للملك المرسومة في معبد الشمس، وفي المصورات الصفراء وفي النقعة، وتكثر المقولات بأن "ود العرب دولته يوم عرسه" وتحول المقولة إلى حقيقة بالإجراءات الطقوسية، ومشاهد الاحتفال بالزواج الملكي يظهر في العديد من النقوش الجدارية المروية التي تبارك فيه الآلهة الملك والملكة. وفي هذا السياق قد ننظر إلى كلمة جَرْتِقْ نفسها بحسباتها إرث من اللغات القديمة وقد تكون مكونة من اللفظ المروي والتي تعني الملك بالإضافة إلى اللازمة Tig والمستعلمة حتى الآن في منطقة الرباطاب وغيرها في كلمات مثل متِق، ومرتِق، وبتِق وتعني يفعل أو يجعَل ولعلها مروية أيضًا وبذلك يصبح لفظة Qortig وJartig بمعنى يجعله ملكًا أو ينصبه ملكًا. ويتم جَرْتِقْ العريس كملك باستلهام الموروثْ الثقافي لرموز التنصيب عند الملوك والحكام في الحضارات المتعاقبة في السودان والتي شهدت استمرارية واضحة بشكل أو بآخر في طقوس التنصيب ورموزه وشاراته.**

موقع ويكيبيديا، الجرتق، https://ar.wikipedia.org/wiki.

– ضرورة تحنية الواضعة قبل الوضع ، حتى لا تحدث لها كبسة إذا دخلت عليها امرأة متحنية.

– ضرورة ارتداء العروس حلى ذهبية جديدة حتى لا تحدث لها الكبسة إذا دخلت عليها امرأة مرتدية حليًا ذهبية جديدة.

– منع دخول عروس حديثة الزواج على عروس مثلها قبل الأربعين.

– منع دخول الشخص الذي رأى هلال الشهر العربي على العروس قبل أن تراه هي.

إذا كانت احتياطات وإجراءات الوقاية من العقم تدور حول كل من المرأة والرجل، وإذا كانت تخص المرأة أكثر من الرجل، فإن الممارسات التقليدية التي تهدف تحقيق الإنجاب وعلاج العقم تتركز حول المرأة، وسنورد فيما يلي أكثر هذه الطرق انتشارًا، فضلًا عن وسائل العلاج الأخرى والمتبعة في علاج العقم وإكساب الخصوبة للمرأة العاقر بمجتمع المحس:

– تستعمل العقيم الصابونة التي تكون قد غسلت بها الجنازة ، في الاستحمام وهي عادة ما تسرق لها، دون علم أهل الميت، وذلك لأنه يعتقد في فاعليتها لفك الكبسة .

– أيضا إذا تسبب في العقم عارض الجان أو الأرواح الشريرة، فتذهب العقيم إلى "الفقير" حيث يكتب لها آيات قرآنية إما على طبق أبيض أو أوراق، وتقوم العقيم بغسلها بالماء وشرب مائها.

وغني عن القول إنّ كثيرًا من هذه المعتقدات هي ذاتها شائعة في كثير من الدول العربية. وإن كانت بدأت تتراجع تحت وطأة ضربات العلم والثقافة التي عرفت طريقها إلى المدن والقرى العربية [1].

---

[1] - يحيى جبر، عبير حمد، المعتقدات الشعبية في العالم العربي: التراث الفلسطيني كحلقة وصل، موقع أرنتروبوس. آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٣-٥-٢٠١٩.
http://www.aranthropos.com.

– هناك معتقد في ريف مصر خاص بدخول الزوجين لمنزل الزوجية لأول مرة بالقدم اليمنى قبل اليسرى ؛ كنوع من التفاؤل وتيمنًا للحصول على البركة، لكي تكون موفقة في حياتها الزوجية. وفي بعض المجتمعات يلزم العريس حمل عروسه إلى داخل غرفة نومها؛ حتى لا تخطو فوق عمل سحري قد أُعد لهما، اعتقادًا منهما بأن هذا الفعل يبطل مثل هذه الأعمال، كما تستخدم عناصر أخرى طبيعية في بعض الممارسات السحريَّة خاصةً المياه، مثل رشِّ ماء وملح، أو التنظيف بماء رِجلْة (نبات الرجلة) [1].

– توجد العديد من شعائر الخصوبة أو الإخصاب التي تهدف إلى جعل الزواج مثمرًا، وذلك كنثر الحبوب على العروسين، أو وضع الفاكهة حول سريرهما، أو إقامة الصلوات ونحر الأضاحي والدعاء والابتهال إلى الله أن يوفر لهما حياة زوجية سعيدة، وأن يرزقهما بالذرية الصالحة، كذلك يتم نثر الأرز عليهم في أثناء الزفة؛ لأن الأرز عندهم يرمز إلى الخصوبة. ومن الملاحظ في المجتمع القروي، أن والدة العريس أو شقيقته تحرص على نثر بعض المياه على العروسين عند دخولهما إلى منزلهما، حتى يكون مقدمهما مقدم خير.

– وتحرص والدة العروس على إعداد عشاء العروس، ويعرف باسم " بيرام الاتفاق أو الوفاق "، والذي غالبًا ما يتكون من أبرمة الحمام أو البط أو الدجاج المعد بالأرز والمسلي البلدي؛ أي السمن البلدي، والأرز عندهم يرمز إلى الخصوبة، وهم يعتقدون أن تناول العروسين لتلك الوجبة يعني أن العريس قد ارتاح لعروسه. وفي يوم الصباحية أو بعد الأسبوع الأول من الزواج تحرص أم العروس في معظم الأحيان على الاحتفاظ ببعض من عجينة الحناء التي أُعدت بمناسبة الزفاف ، وتقوم بتقديمها

[1] - جابر سالم القحطاني، "نبات الرجلة".- جريدة الرياض (السعودية).- العدد (١٦٤٦٤) بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٣.

لابنتها لأنهم يتفاءلون بها من ناحية، ومن ناحية أخرى تقوم الأم بغمس يديها في هذا العجين وطبع كفها على الحائط والأبواب درءًا للحسد [1].

نلاحظ مما سبق أن هذه الممارسات قد تتقاطع بين عدة مجتمعات، ففي الريف الدمشقي نجد بعض هذه المعتقدات، وتمارس في الحياة اليومية، ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه الممارسات تقوم فيها النساء بمعزل عن الرجال ولا يتدخل الرجال بها.

ج- معتقدات خاصة بالموت:

الموت، ذلك الحدث الرهيب الذي يحسب له الناس ألف حساب، فكان من الطبيعي أن يأخذ نصيبه من معتقداتهم حيث نجد أن هناك رموزًا تشير إلى موت الحالم ذاته، ومن ذلك الجمل والنعش. فيجمع الإخباريون على أنه إذا حلم شخص ما بأنه يركب جملًا، فهذا الرمز يدل على قرب وفاته. وتفسر الإخبارية ذلك بأن رمز الجمل في الحلم هو النعش.

كما تتفق الرموز الدالة على وفاة الأزواج والآباء في الأحلام وذلك لكون الدور الاجتماعي والاقتصادي الذي يؤديه كلاهما في حياة الحالم متشابهًا؛ إذ إن كليهما رب أسرة وحاميها ، ومصدر رزقها، فهو الركن الأساسي في تكوين الأسرة، وعندما ترمز الأحلام لموت واحد منهما يكون الرمز الدال أن البيت قد تهدم، أو أن أحد جدرانه قد سقط، أو أن العمود الذي يحمل سقفه وقع، أو أن "العريشة" التي تحمي صحن الدار من لهيب الشمس قد سقطت، وكلها رموز تشير بشكل مباشر إلى أهمية المتوفى في حياة الأسرة.

---

[1] - أشرف صالح محمد، الزواج في المعتقدات الشعبية في الريف المصري، ٢٠١٦/٣/١. موقع ثقافات. آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ١٥-٥-٢٠١٩.
http://thaqafat.com/2016/03/30197

تؤدي الجماعات الدينية بالقرية، دورًا مهمًا في محاولة التعامل مع هذه المعتقدات، حيث توجه أفرادها وتحاول التأثير في بقية أفراد المجتمع من حيث أداء بعض الممارسات التي تكفل عدم تحقق الحلم الذي ينبئ بالموت، ومن ذلك أن يقوم الحالم من نومه فيبصق على يساره ويستعيذ بالله من الشيطان الرجيم ويصلي ركعتين لله وينام، ولا يحكي حلمه لأحد. وبهذا يكون صرف الشيطان عن التنفيذ؛ الأمر الذي يوعز بأن مبعث تلك الأحلام المنذرة بالموت، هو الشيطان الذي يطلب من الحالم أن يبصق عليه، ويكون موجودا دائمًا على يسار الحالم. وتختلف درجة الاعتقاد في حتمية تحقق تلك الرموز، تبعًا لعدة مؤثرات، منها: التقدم في العمر، والنوع، وعمليات التنشئة الاجتماعية، والحصول على بعض الدرجات العلمية" [1].

ح- أسطورية المعتقدات الشعبية:

ارتبطت الأسطورة بالإنسان البدائي الذي يلاحظ الظواهر الاجتماعية، ولكنه يعجز عن تفسيرها، ثم يوجد لها تفسيرًا بدائيًّا، ويؤمن به، ويحميه بالقصص والحكايات التي تدعم تفسيره. وقد درس رولان بارت الأسطوريات في الحياة اليومية، وأكد فيه أن الإنسان حاليًّا ما يزال ينتج أساطيره، وحاول تفسير لجوء الإنسان المعاصر إلى ممارسات يومية، تحمل في بذورها مفهوم الأساطير.

ولست متأكدًا ما إذا كانت المعتقدات الشعبية في الحياة اليومية يمكن أن تتحول إلى أسطوريات بحيث يمكن للإنسان المعاصر الآن أن يؤمن بمعتقدات شعبية عصرية جديدة، ولكنها تحمل معها بذور المعتقدات الشعبية القديمة؛ إذ يوجد ظاهرة جديدة / قديمة، تلتقي مع المعتقدات الشعبية في جوانب وتختلف عنها، في أنها

---

[1] - يحيى عبد الرؤوف جبر، التراث الشعبي الفلسطيني، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، بتاريخ: ٦-١٠-٢٠٠٩. آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ١٦-٧-٢٠١٩.
https://staff-old.najah.edu.

فلسفية غير حسية وليست تفسيرية للتغيرات في حواس الإنسان وجسده. مثل: (تنميل القدم، وطنين الإذن، ورفيف الرمش)، مثل: الاعتقاد بأن أول موقف يبدأ به الشخص يومه سيكون حاسمًا في بقية اليوم، فبعض الأشخاص إذا بدأ يومهم بموقف سلبي، فإنهم يؤجلون الكثير من أعمالهم ذلك اليوم إلى يوم آخر.

أو التفاؤل بيوم محدد في الأسبوع أو التشاؤم منه ، تبعًا للأحداث السلبية أو الإيجابية التي تترافق مع هذا اليوم تبعًا للصدفة . مثال: يوجد أشخاص يؤمنون بأن الخير كله في يوم الثلاثاء ، في حين يرى غيرهم أن الثلاثاء يوم بؤس، ولا يمكن أن يعقدون اجتماعاتهم المهمة فيه. وكل فئة لديها من القصص والشواهد ما يؤكد معتقدها الشعبي الجديد، ومثل ذلك المتفائلون والمتشائمون بألوان معينة، وأماكن محددة، وكذلك أنواع السيارات والأشخاص.

تمثل هذه المعتقدات الشعبية الجديدة فلسفة لرؤية الحياة اليومية، وتكتسب رسوخها بصيانتها في المواقف والتشبث بها كنظرية مفسرة للواقع كلما تصادف صدقها. ولا شك في أن المعتقدات الشعبية سواء القديمة أو الجديدة تنطلق من ذهنية واحدة، ولكن تختلف مسوغات الاعتقاد بها بين الفئات التي تؤمن بها عن قناعات مترسخة عبر الأجيال، وبين من يتخذها فلسفة خاصة في حياته.

فعند قبائل (cap-aobes) واد مرصة حاليًا في الجزائر، أهل هذه المنطقة لديهم قناعة شديدة واعتقاد كبير بشؤومية شهر (آيَّار) بحيث كل مؤسساتهم وكل أعمالهم معرضة للفشل وتجر إلى نتائج محتومة في هذا الشهر، وكل ما كان سيعمل في شهر (أيَّار) يقومون به في (نيسان) أي يقدمونه أو يؤجلونه إلى شهر (حزيران)، وبعض هذه المخاوف التي تنتاب أهل هذه المنطقة من هذا الشهر متمثلة بـ: عدم الزواج فيه ، ففي معتقداتهم أن الزوجة التي ستدخل عليهم ستجلب معها سلسلة من

التعاسة العامة؛ الأمر لا يعني فناء الحيوانات فقط، ولكن حتى أفراد عائلة زوجها سيموتون.

فلو كانت العائلة تعاني من مصائب متتالية وبمجرد دخول عروس جديدة عليها – حتى وإن لم تكن في (أيَّار)، فلا تتورع هذه العائلة على نعتها للعروس (بعروس شهر أيَّار) كناية عن التشاؤم.

والنساء هن أكثر تطيّرًا من الرجال، بحيث يتخوفن كثيرًا من هذا الشهر، ويفضلن عدم البدء في الأعمال المنزلية والعائلية، وتركها جانبًا لأيام أخرى بدلًا من أيام شهر (أيَّار)، حتى المكانس التي كن يجمعن حطبها ويصنعنها، كان يتم ذلك في بداية الربيع [1].

خ– الخرافة والأسطورة:

إن موضوع الخرافة والأسطورة في الثقافة الشعبية للمجتمع الريفي القديم، يدعونا إلى البحث والتنقيب عن مجموعة من الظواهر والحقائق الخرافية الغابرة والتي كانت سائدة في حقبة معينة، وقد تكون نفس الأسطورة تلازمنا إلى يومنا هذا...

لكن بعد تحولها إلى طبيعة الأشياء المألوفة أصبحت أمرًا معتادًا؛ لذا أصبحنا لا ندرك حجم تلك الخرافة، بعد توغلها داخل النسيج الثقافي والاجتماعي للمجتمع الريفي، ولا تقتصر الخرافة والأسطورة على منطقة الريف فقط ؛ بل هي حاجة ملحة تتطرق لها مختلف شعوب العالم ولكن تختلف هذه الأساطير من حضارة لأخرى، وأحيانًا تنتقل الأسطورة من شعب لآخر في قالب من ذهب تحت تأثير عوامل الاحتكاك والتواصل الدائم.

---

[1] - انظر: المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، قاموس الأساطير الجزائرية، منشورات crasc، الجزائر، ٢٠٠٥، ص.ص. ٩٨-٩٩.

وبالتالي سنقوم بتبيان مجموعة من الأفكار الخرافية التي استخلصناها من بقايا آثارها على القاموس اللغوي (الريفي الأمازيغي)؛ إذ إنه ما تزال تنطق أسماء ومسميات تعود أصولها إلى الظواهر الأسطورية؛ إذ نجد آثارها بادية في التعاملات اليومية للمجتمع الريفي، لكن بفعل اعتيادها لم نعد نبالي بهذه الخرافة، ولا نقوم بأية محاولة من أجل التساؤل حول المرجعية التي انبثقت منها ، وكذلك تبدو جلية في الحكايات الشعبية القديمة.

د- بعض الخرافات المرتبطة ببعض الحيوانات في المجتمع الأمازيغي:

- **طائر البوم رمز الموت أو يبشر بقدوم الموت:**

يبقى البوم طائرًا متهمًا بكونه يجلب الموت والشر إلى البيوت التي يقف فوق سطوحها، ويصدر صراخه وعند ما يسمع الإنسان الريفي صراخ البومة، ينزعج ولا يحب سماع ذلك الصوت؛ لكونه يُعتقد أن طائر البوم يجلب الموت إلى بيته، فيصرخ هو بدوره في وجه البومة قائلًا: " حَمُوْ أْنَمْ إِوْيِثْ يَغْزَارْ "، وفي بعض المناطق "عَكْشَا أْنَمْ ثَمُوثْ" أو "خُوجَدْجِيفْ أْنَمْ"، أي ما معناه على التوالي "ابنك حمو غرق في النهر"، "عكشة ابنتك توفية" " على رأسك"، فيكون هذا الجواب بمنزلة إبطال فعلي للمفعول الذي يُحدثه صراخ البومة.

هنا نلاحظ أن الخرافة تسللت إلى الثوابت والمسلمات، فأصبح الإنسان يعتقد أن البومة لها قدرة خارقة تجلب بها الموت، ونحن نعلم شرعًا أن الموت بيد الله عز وجل، فالخرافة تزلزل العقائد، وتحل مكانها في بعض الأحيان.

اتهام البومة بتهم، من هذا القبيل يجعلنا نفكر مليًّا في الطريقة التي كان يفكر بها من أَسسَ قواعد هذه الأساطير... والتهمة التي وجهت إلى طائر البوم هي خرافة

محضة؛ بل أصبحت معتقدًا راسخًا في الذاكرة المحلية... والبومة طائر خلقه الخالق، لكن توالي الصدف في حدوث الموت بالمنازل التي يقف فوق سطوحها، جعل العامة يتهمون البومة بكونها رمزًا ينذر ويبشر بقدوم الموت [1].

والتشاؤم من طائر البوم موجود بالمعتقدات الشعبية في المجتمع السوري، ويعمل الأهالي على طرد البوم من المكان الذي يقف فيه قرب منازلهم، لأن هذا الطائر حسب معتقداتهم يجلب الموت لأصحاب المنزل، كما أن رؤية البوم بالأحلام نذير شؤم لصاحب الحلم.

- **طائر السنونو يسبب ارتعاش اليدين بمجرد لمسه فقط:**

كما اتهم طائر السنونو بكونه يسبب ارتعاش اليدين بمجرد لمسه أو محاولة الإمساك به، وكان الصغار يتوجسون من ذلك الطائر البريء، فهذه أيضًا من الخرافات الشائعة ، هذا الطائر لا يسبب ارتعاش اليدين؛ بل التجأ الأسلاف إلى ابتكار هذه الخدعة العجيبة، لمنع الأطفال من العبث أو الإمساك بهذا الطائر؛ لأنه قد أطلقت إشاعات حول هذا الطائر بكونه يحج إلى بيت الله الحرام ويعود، مما يستوجب منا احترامه وتوقيره.

أما هجرة الطيور فإنها ثابتة علميًّا، إذن فما المانع من أن يهاجر سرب السنونو من الريف إلى مكان آخر.

---

[1] - **يوسف بلكا، الأسطورة والخرافة بين الوهم والحقيقة في الثقافة الشعبية للمجتمع الريفي الأمازيغي، منطقة أنوال وثمسمان كنموذج، بتاريخ: ٢٦-مارس -٢٠١٣. آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٤-٥-٢٠١٩.**
http://www.ariffino.net/culture.

أطلق هذا الخبر بين الأهالي؛ وبالتالي اكتسب هذا الطائر نوعًا من التقدير والاحترام والتوقير، وابتكروا تلك الحِيلة؛ أي إنه يسبب ارتعاش اليدين لمنع الأطفال والصيادين من الإمساك به.

إن هذه الأفكار الخرافية مازالت سائدة إلى يومنا هذا في أذهان البعض، لكن نحن لا نعير لها اهتمامات واسعة؛ لأنها أصبحت من الأشياء اليومية المألوفة، المعتادة ...!!

- الحرباء صانع الأسنان بامتياز:

كانت الحرباء بمنزلة ما يشبه طبيب أسنان لدى المجتمع الريفي، فهي بإمكانها أن تزيل أسنان شخص معين بمجرد أن تحسب عدد الأسنان، وكان الأطفال والكبار عندما يشاهدون الحرباء يصرخون ويرددون " أغلقوا أفواهكم حتى لا تتمكن الحرباء من عدِّ أسنانكم"، باعتقاد أنه إذا تمكنت الحرباء من عد أسنان شخص ما فسوف تتساقط واحدة تلو الأخرى، وهذه فكرة خرافية نسبيًّا وتحمل جانبًا من الصحة، في مسألة مهمة تتعلق بقضية إغلاق الفم أمام (الحرباء) فنحن نعلم علميًّا أن الحرباء تنفث غازًا سامًّا من فمها، وقد يكون هذا الغاز ضارًّا بالإنسان لذلك التجأ الأسلاف الأوائل إلى هذه الخدعة لإجبار الأطفال والشباب على سد أفواههم أمام الحرباء تجنبًا لاستنشاق ذلك الغاز الذي تنفثه الحرباء، بعدما تأذى به أحدهم؛ لأن عواقبه وخيمة على صحة الإنسان كما كان يعتقد آنذاك، لكن ما يمكن قوله في هذا الصدد هو أن الحرباء ليس لها حول ولا قوة في مجال تساقط الأسنان ؛ بل هي من الخرفات الشائعة والتي قد تحتوي في بعض الأحيان على حقائق علمية مدهشة وحكم [1].

[1] - يوسف بلكا، الأسطورة والخرافة بين الوهم والحقيقة في الثقافة الشعبية للمجتمع الريفي الأمازيغي، منطقة أنوال وثمسمان كنموذج، بتاريخ: ٢٦-مارس -٢٠١٣. آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٤-٥-٢٠١٩.
http://www.ariffino.net/culture.

في المجتمع الريفي السوري يطلب من يرى الحرباء غلق أعينه؛ لأن باعتقادهم أن الحرباء تسرق البصر لمن يراها وتطفئ النظر لديه، كما أن الحرباء في معتقداتهم تمنع السحر وتفك السحر، والعديد من البيوت الريفية وخاصة ريف دمشق يقومون بشنق حرباء وتعليقها على الجدار القبلي للمنزل؛ لأنه حسب معتقداتهم تمنع السحر والعين عن أهل المنزل [1].

ذ- بعض الأساطير الخاصة بالمجتمع الأمازيغي:

- (إِيْصِيضْ) وحش مخيف ومفترس له سبعة رؤوس:

ومع توالي الأيام تحولت الخرافة إلى أسطورة مخيفة ترعب قلوب الناس وتفزعهم ، فنجد في مفهوم إيصيض، وهو مصطلح أمازيغي من الدرجة الأولى، والكثير يعدون أن إيصيض هو إِفِيسْ؛ أي الضبع وهو حيوان معروف عند الريفيين، وعاشوا معه صراعات ومعارك في تلك الفترات من الزمن الغابر، وإيصيض بمنزلة التِنِينْ (حيوان خرافي) بالنسبة للصينيين، وكلا هما حيوانات خرافية، فإيصيض في الريف كما تحكي عنه الحكاية الشعبية القديمة (ثْحَاجِيتْ)؛ إذ تقول إنه حيوان خطير، ذو جسم ضخم وله سبعة رؤوس يفترس بها البشر، وقد احتل هذا الأخير منبع الماء الذي كان يسقي منه الناس ويشربون، ولأجل فعل ذلك كان إيصيض يفرض عليهم قربانًا كل يوم، وكان القربان هو أجمل فتاة في القرية يتقدمون بها إلى الوحش كهدية حتى يسمح لهم باستغلال تلك العين "ثَارَا" ، وحدث ذات مرة أنه مر رجل شجاع بالقرية والتقى بالفتاة الجميلة ابنة ملك ذلك العصر، وهي تبكي وتئن، بحيث ستكون وجبة للوحش في المساء، فسألها الرجل الشجاع عن سبب بكائها فأجابته بالحقيقة

---

[1] - المصدر ملاحظات مؤلف الكتاب.

المرة، المتمثلة في حزنها ولا تكاد تنطق بكلماتها، فتقدم الرجل الشجاع وقد استعد ببسالة لمعركة نارية بينه وبين الوحش، ووضع سبع عمامات فوق رأسه، وذهب إلى أن وصل إلى الوحش المفترس (إيصيض) فضربه الرجل بسيفه القاطع فقطع إحدى رؤوسه السبعة، وضربه الوحش فسقطت إحدى عماماته السبع، فبدأ الرجل يضرب رؤوس الوحش ويسقطها، ونفس الشيء بالنسبة للوحش يضرب بدوره الرجل الشجاع ويسقط عماماته في معركة نارية بين الخير والشر... حتى بقي للوحش رأس واحد ... فأنهال عليه الرجل بسيفه الصارم فقتله وخلص القرية من شره ... كانت مكافأة الرجل الشجاع أن تزوج بتلك الفتاة الجميلة الحسناء ابنة الملك، " يَدْجِيسْ أُو جَدْجِيذْ ".

فهذه الأسطورة كما رأينا تحتوي على عدة أمور مدهشة، وتبرهن على عبقرية الإنسان الريفي في إبداع وتركيب الحكايات، وكذا النص الحكائي وإثارته واسترساله في أسلوب يستهوي المستمع تمامًا كمن يشاهد الأفلام السينمائية حاليًا، فإننا لم نسرد الحكاية كاملة بل ذكرنا الجزء والفقرة المتعلقة بالمعركة الفاصلة التي سقط فيها الوحش ميتًا.

الأسطورة الخرافية (إيصيض) هذا من ابتكار الإنسان الأمازيغي الريفي؛ معبرًا من خلاله عن حضارته وثقافته في حقبة معينة من الأزمان الغابرة.

- **(بُوكَبَاسْ) شبح ليلي يأتي للإنسان أثناء نومه ويخنقه:**

وهناك شبح خطير يدعى " بُوكْبَاسْ" أو "بُوحْبَاسْ"، يختلف نطقه من منطقة لأخرى، وهو يأتي إلى الإنسان في نومه، ويخنقه ويقطع أنفاسه، حتى يصاب ذلك الشخص بالشلل التام فلا يستطيع الحركة، ويصرخ ولا يسمع صراخة.

هذا الشبح مصدقًا به ومعترف به وله مكان داخل الثقافة الشعبية بالريف، وأمره شائع في مختلف المناطق، منهم من يؤكد أن" بُوكْبَاسْ" له يد مثقوبة ، ويحمل

فوق رأسه قبعة صغيرة وجسمه شفاف غير أنه في الحقيقة مجرد خرافة، ولكنه قد أرعب العديد من النفوس حتى وصل الخوف ببعضهم إلى أن يسهر الليالي دون الخلود للنوم خوفًا من الشبح الأسطوري سالف الذكر.

- فهذه الحالة التي تحدث في أثناء النوم، يرجع العلماء أسبابها إلى توقف الدورة الدموية لجسم الإنسان أحيانًا؛ مما يؤدي إلى ما يشبه الشلل في جميع أعضاء الجسم إلى أن تتحرك الدورة الدموية من جديد.

- **(أَنَتَا أَنْزَارْ) طقوس الاستسقاء:**

عندما يكون السكان وأهل بلاد الريف في حاجة إلى نزول الأمطار، كانت لهم طريقة خاصة لطلب الاستسقاء، كانوا يصنعون ما يشبه صليبًا خشبيًّا يصنع من أدوات الفرن التقليدي، فيعمدون إلى ربط خشبة تسمى "ثْفَارَا" مع خشبة تسمى "أَحَرَاشْ" وبعد ربطهما من المنتصف تشكل ما يشبه صليبًا خشبيًّا ويلبسونه أجمل الثياب حتى يبدو على شكل عروس، ثم يحملونه عاليًا في السماء، وهم يرددون عبارات وأدعية من قبيل " تَالاَغَايْ تَالاَغَايْ تُو بِيهَا .."، ((ويقصدون الأضرحة والزوايا، فيطوفون بها أملين من أصحاب المكان أن يطلبوا من الله عز وجل أن يجود عليهم بمطر غزير بعد القحط والجفاف الذي أصابهم)).

نلاحظ أن المظاهر الخرافية في المجتمع الريفي تتخذ أشكالًا متنوعة وطرق متعددة، وتحتوي على عقائد خطيرة قد تكون دخيلة من حضارات أجنبية، وللإشارة فإن المنطقة تعرضت لعدة محاولات من الاستعمار الفاشل عبر مر الأزمنة والعصور؛ مما يؤكد أن الثقافة الأمازيغية الريفية قد تعرضت لعدة تأثيرات خارجية [1].

---

[1] - **يوسف بلكا، الأسطورة والخرافة بين الوهم والحقيقة في الثقافة الشعبية للمجتمع الريفي الأمازيغي، منطقة أنوال و ثمسمان كنموذج، بتاريخ: ٢٦-مارس -٢٠١٣. أخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٤-٥-٢٠١٩.**
http://www.ariffino.net/culture.

ر- **بعض الأساطير الخاصة بالمجتمع الجزائري:**

- **أسطورة ملك الخير والشر في الجزائر:**

إن الكون الذي نعيش فيه مليء بالظواهر التي غالبًا ما يفسرها الإنسان بصفة عامة بطريقة غير منطقية، وربما هذه التفسيرات تعبر عن أفكار الأجداد وآرائهم المختلفة في نظرتهم لأي ظاهرة تعترض حياتهم ، ففي منطقة المغير، ظاهرة الرعد التي تعد ظاهرة طبيعية ... فقد كان في السابق يعتقد الناس أن هناك ملكين عملاقين أحدهما يمثل ملك الشر، وآخر يمثل ملك الخير، وعندما يلتقيان فإن الصراع القائم بينهما يتسبب في هذا البرق وذلك الرعد، وإذا انتصر ملك الخير فإن المطر يسقط، أي نزول المطر دليل فوز ملك الخير على الشر، وإذا حدث العكس فإن الرياح ستهب بقوة، وهذا دليل على فوز ملك الشر [1].

- **أسطورة باب الجمال:**

باب الجمال هو عبارة عن كهف كبير، يقع في أحد جبال مدينة مناصر التي تقع جنوب غرب ولاية تيبازة، يسمى هذا الجبل زابرير، يقال إنّ به ٤٤ وليًّا صالحًا يسهرون على حمايته، والعبارة الشائعة له سترك جال زابرير ويقال إن سكان هذا الجبل لن يصيبهم مكروه مثل: الكوارث الطبيعية، أو هجمات الإرهاب ونحو ذلك، جال زابرير متمثل بـ ٤٤ وليًّا صالحًا .

وباب الجمال هو كهف في هذا الجبل، كان ملجأ لأناس في قديم الزمان وحسب الأسطورة فإن هؤلاء الأشخاص كانوا عمالقة، وكانوا يجمعون الذهب ويخبؤونه في الكهف، ومع مرور الزمن انقرض هؤلاء الناس وبقي الذهب، وفي أحد الأيام

[1] - انظر: المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، قاموس الأساطير الجزائرية، منشورات crasc، الجزائر، ٢٠٠٥، ص٥٨.

تفطن أحد السلاطين إلى وجود الذهب بذلك الكهف، فبعث خدامه للإتيان به، وعندما ربط أحدهم بحبل وأنزل إلى القاع بدأ بالصراخ فسرعان ما أخرجوه ، فروى لهم ما شاهده، يقال إنه شاهد كمية كبيرة من الذهب حولها سبعة كلاب سود ألسنتها، فاتحة أفواهها كأنها تحرس، ثم مات الخادم، وبعدها لم يتجرأ على النزول إلى الكهف.

وفي عهد الاستعمار وضعت فرنسا ألغامًا في مدخل الكهف، ويقال إن بعضها لا يزال إلى يومنا [1].

رابعًا_ المشكلات الاقتصادية في الريف:

١- طبيعة العمل:

اتسم المجتمع الريفي ببنية اجتماعية واقتصادية تمكنه من إعادة انتاج نفسه بصورة مستقلة عن كل تدخل خارجي ... فعلى مستوى البنية الاقتصادية كان التنظيم الإنتاجي يتسم بطابع التداخل بين النشاط الزراعي والنشاط الرعوي وإيجاد نوع من التوازن بينهما، غير أن هذا التوازن لم يكن يتسم بالديمومة بسبب التوتر القائم بين محدودية وطبيعة الإطار الفيزيقي والجغرافي والمناخي وكثافة السكان. وضعف وهزالة الأدوات المستعملة في تسخير معطيات الطبيعة لحاجياتهم ومتطلبات وجودهم المادي؛ مما جعل الريفيين يلجأون إلى أنشطة تكميلية مثل الصناعات الحرفية وغرس الأشجار المثمرة، إذن، لأن المنطق الداخلي للمجتمع الريفي يرتكز على مبدأ التكيف والتوازن مع البيئة الجغرافية والمناخية والطبيعية [2].

---

[1] - انظر: المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، قاموس الأساطير الجزائرية، منشورات crasc، الجزائر، ٢٠٠٥، ص.ص ٥٩-٦٠.

[2] - انظر: مصطفى مرضي، المجتمع الريفي من الاستقلال إلى التبعية: معالم ودلالات، في: مجلة إنسانيات، عدد٧، ١٩٩٩، ص ٤.

إن نظام الملكية كان قائمًا على ملكية العائلية غير القابلة للانقسام في ارتباطها بالنظام القبلي الذي كان سائدًا في هذا العهد، وهو نظام يخضع لقواعد الأعراف المتأصلة في المجتمع الريفي ويرمي إلى حمايتها بواسطة مبدأ الشفعة من كل ممارسة تؤدي إلى إخراج الملكية بواسطة الشراء الراهن عن نطاق الجماعات الريفية، غير أن متوسط هذه الملكيات حسب بعض الدراسات لم يتجاوز ١٣ هكتارًا.

وعلى الصعيد الاجتماعي كان المجتمع الريفي يتسم بالطابع القبلي منذ عهود بعيدة، فالتاريخ السوسيولوجي كما يقول ولف كان موسومًا ببنيته القبلية، هذا منذ عهود الفاطميين والموحدين والمرينيين، وتتكون التركيبة القبلية من مجموعة من الوحدات الاجتماعية بدءًا بالعائلة الكبيرة وانتهاءً بالفرقة، وهي جماعة تنحدر من جد واحد، ويضطلع هذا المجتمع بضبط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تمكنه حسب مارك كوت من ضمان إعادة إنتاج ظروف وجوده المادي منها والمعنوي، بعيدًا عن كل تدخل أو إكراه خارجي.

ويقوم المجتمع الريفي بتركيبته القبلية بتدبير نفسه على الصعيد الاقتصادي عن طريق تحديد طرق الانتفاع بالأرض وأنواعه وإنشاء مخازن للغلات والحبوب، وإقامة علاقات تبادل تجاري مع قبائل أخرى (حبوب، تمور، ماشية، صوف...) لتتحصل كل جماعة ريفية ما ينقصها من عند غيرها، وعلى الصعيد الاجتماعي تقوم الجماعة الريفية بإيجاد آليات للتضامن لفض النزاعات وإيجاد حلول للخلافات الناشئة بينها، في إطار القيم والمعايير المتعارف عليها والمستنبطة والراسخة في بنيتها الذهنية ، مع اللجوء إلى أشكال المساعدات المتبادلة في ميدان الأشغال الكبرى، الحراث، والبذار، والحصاد ... وجميع الأعمال الأخرى التي تفوق طاقة كل عائلة بمفردها [1].

[1] - انظر: مصطفى مرضي، المرجع السابق نفسه، ص ٣.

٢ – الدخل:

يتميز المجتمع الريفي بقلة الدخل نتيجة اعتماده على مهنة الزراعة التي تفتقر إلى الأساليب الحديثة في العمل الزراعي.

أدى انخفاض الأجور والإيجار المرتفع للأرض والبطالة الموسمية إلى قلة دخل الفلاح؛ إلى جانب عدم وجود مجالات أخرى، للكسب من غير الزراعة، وفرصة العمل المحدودة وكثرة الإنجاب التي تزيد عدد الأطفال كفئة مستهلكة غير منتجة؛ مما يقلل من استمرار نسبة الفئة الوسطى التي تقوم بالإنتاج.

وولد انخفاض الدخل في الريف إلى ظواهر اجتماعية عدة، منها:

- **الهجرة من الريف إلى المدينة:**

الأسباب الجذرية للهجرة من الريف:

غالبًا ما تعتبر الهجرة قرارًا مقصودًا، وأحد المكونات المهمة في استراتيجيات سبل عيش الأسر. وفيما يلي الأسباب الجذرية التي تدفع الناس لاتخاذ قرار مغادرة المناطق الريفية :

- التنظيم: إنّ المُدن أكثر تنظيمًا من الريف من حيثُ: طريقة البناء، وأسلوب الحياة العصري، وعنونة الشوارع والأماكن العامة، وترقيم المنازل والأبنية التي يسهل الوصول إليها، أو الاستدلال إليها.

أمّا في الريف فيستغرق المرء وقتًا أطول، وجُهدًا أكبر للوصول إلى بعض الأشخاص، أو المنازل والعناوين ولا يتمّ ذلك إلّا عبر السؤال من شخصٍ لآخر، فيما تُقدم بعض المدن الكبيرة غير الوسائل السابقة لمواطنيها خرائط تفصيلية تُبين العناوين المهمة فيها، وجدولًا تعريفيًّا بسوقها وشوارعها.

- خصوصية الفرد: إنّ نمط التعامل بين السكان في المدينة مبنيٌ على أساس احترام حريات الآخرين، وعدم التدخل فيها بعكس الريف، الذي غالبًا ما تحكم علاقات أفراده البساطة والعفوية التي تؤدّي بأي فردٍ إلى سؤال جاره عن وجهته الصباحية، أو سبب عودته المُتأخرة إلى المنزل، فيما تختفي هذه السلوكيات عند الحديث عن علاقة سكان المدينة ببعضهم البعض.
- المواصلات : يُعاني الكثير من الموظفين وطلبة الجامعات من صعوبة توفر المواصلات، من قراهم وإليها أو الأماكن الريفية التي يسكنونها، فتجدهم يتأخرون عن الدوام في العمل ، أو عن المحاضرات الصباحية في المعاهد والجامعات، وحتى في طريق عودتهم إليها يقفون ساعات لانتظار مركبة أجرة، وإن وجدت فغالبًا ستطول الطريق حتّى تصل إلى المنزل وهذا ما يرفع كلفة المواصلات في نهاية الأمر ؛ مما يدفع هؤلاء إلى اختيار المدينة، كمكانٍ للإقامة والسكن عوضًا عن الريف.
- البحث عن الذات: من الصعب ألّا يرتبط الساكن في الريف بعاداته وتقاليده، وهي في غالب الأحيان لا تُعطي الفرد مجالًا للتعبير عن ذاته أو الاستقلال بها، فإذا اختلفت عوائل الريف تحتم على الأفراد جميعًا التخاصم، وإذا ما خالف أحدهم ذلك تنبذه الجماعة، أو أنّها لا تأخذ برأيه أو مشورته، كما تُعاني المرأة في الريف من بعض العادات، فلا يصح أن تبقى دون زواجٍ بعد سن الخامسة والعشرين، في حين لا يُعطي سكان المُدن هذه الأمور أي اعتبار، وفيما يخصّ عمل المرأة أيضًا، فهي لا تستطيع في معظم الأحيان الارتباط بوظيفةٍ تبعد كثيرًا عن مكان سكنها، وإن فعلت ستدفع ضريبةً كبيرة كمواجهة مشكلة التنسيق بين عملها وتربية أطفالها، وقد تلاقي بعض النساء المُثابرات في أعمالهن صعوبةً في الزواج؛ كون

مجتمع الريف لا يتقبل عودة المرأة للمنزل في ساعةٍ متأخرة من اليوم، أو في بعض الأحيان عودتها ليلًا.

- تيسير المعاملات: إنّ المدينة هي المركز الإداري للمناطق السكنية القريبة منها كافة، سواء المُنظَمة كالمدينة نفسها، وضواحيها، أو الريف والقرى، وفيها العديد من الدوائر الحكومية كالوزارت ومديرياتها المختلفة التي تُقدم الخدمات المتعلقة بضروريات حياة المواطنين، كما يُسهل على الفرد الوصول لتلك الدوائر زمنيًّا، حيثُ لا يستغرق الأمر منه سوى دقائق، أمّا ساكن الريف فيحتاج لتفريغ نفسه يومًا كاملًا، أو ساعاتٍ طويلةً لإنهاء معاملته الرسمية.
- الفعاليات الثقافية والأماكن الترفيهية : لا يولي الريف الاهتمام بالناحية الثقافية ، فسكان الريف يحرصون غالبًا على تعليم أولادهم، وتزويجهم، والقيام بأعمال الزراعة، أو العمل عمومًا، واستمرار الحياة على هذا النمط، أما الساعون لحضور الأمسيات الشعرية، أو الحفلات الموسيقية الراقية كالعزف المنفرد لعازف كمان، أو فرقة موشحاتٍ مثلاً، فلن يجدوها في الريف. وينطبق الأمر كذلك على الأماكن الترفيهية فالترفيه محدودٌ في الريف، ومقتصرٌ على الأماكن الطبيعية، أمّا المدينة فهي تسعى لخلقها شكلٍ جديدٍ من الترفيه كالمطاعم، والمقاهي المتنوعة، والحدائق، والمدن المائية، ومدن الملاهي، كذلك تحتوي المدن على الأسواق الكبيرة والمتخصصة، وفيها يجد الفرد جميع ما يحتاج من أطعمةٍ، وألبسةٍ، ومقتنياتٍ إلكترونية وكهربائية، وكمالياتٍ عديدة.
- الفقر في الريف وانعدام الأمن الغذائي: أكثر من (٧٥%) من الفقراء في العالم والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي يعيشون في المناطق الريفية وغالبًا ما يعتمدون على الإنتاج الزراعي في معيشتهم، ويواجه الفقراء في الريف وخاصّة

المزارعون من صغار الملاك الذين يمتلكون أسرًا مصاعب ضخمة في الحصول على قروض وخدمات والتكنولوجيا والوصول للأسواق التي تمكنهم من تحسين إنتاجية الموارد الطبيعية والعمالية ، وقد أصبحت الهجرة جزءًا مهمًّا من استراتيجيات الأسر في الريف من أجل تحسين سبل معيشتها .

- عدم توافر فرص العمل وفرص الحصول على دخل: وترتبط غالبية الوظائف المتوفرة في مجال الزراعة بدخول منخفضة وغير مستقرة وظروف سلامة وظروف صحية سيئة وعدم المساواة بين الجنسين في الأجر والفرص والحماية الاجتماعية المحدودة، وبسبب النفاذ المحدود للتدريب والخدمات المالية والإرشادية وتسهيلات التجهيز، ستكون الفرص الجذابة محدودة في المناطق الريفية.
- عدم المساواة: ينجذب أهل الريف إلى المناطق الحضرية حيث يتوقعون حصولهم على فرص عمل أفضل ونفاذ أفضل للخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الأساسية .
- النفاذ المحدود للحماية الاجتماعية: لا يمتلك حوالي ٧٣% من سكان العالم نفاذًا كافيًا للحماية الاجتماعية ، يعيش غالبيتهم في مناطق ريفية في البلدان النامية، حيث يواجهون مصاعب تتعلق بإدارة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- تغير المناخ: يعد المزارعون من صغار الملاك والذين لديهم أسر وصغار الصيادين، والمجتمعات التي تعتمد على الغابات والرعاة أكثر الفئات تضررًا بالكوارث المرتبطة بالطقس والتي تزيد حدتها ووتيرتها، كما يؤدي الجفاف وما يتصل به تقلبات في أسعار المواد الغذائية إلى زيادة الفقر والجوع والحاجة إلى إيجاد خيارات قابلة للتطبيق في أماكن أخرى.

- استنزاف الموارد الطبيعية بسبب التدهور البيئي وتغير المناخ: يؤثر تدهور الأراضي والتصحر في حوالي ثلث الأراضي المستخدمة في أغراض الزراعة، وفي حوالي ١.٥ مليار، شخص في جميع أنحاء العالم، بما يدمر إنتاجية المزارعين وقدرتهم على الصمود، وتزيد التغيرات المناخية واستخدام التقانات الزراعية غير الملائمة من تفاقم تلك التحديات، ويعد التدهور الكبير للأرض الجافة الإفريقية، وخاصة بين الرعاة والرعاة والمزارعين [١].

- **ويمكن تلخيص المشكلات الاقتصادية في الريف بالآتي:**

– قلة دخل الأسرة الريفية وانخفاض الأجور والبطالة الموسمية.

– أثر البناء الإقطاعي في الريف الذي أدى إلى تفتيت الملكية التي يحوزها الفلاح الصغير.

– ندرة رأس المال لدى الأسرة الريفية فرأس المال الذي يملكه الفلاح ثابت يتكون من الأرض والأدوات والمواشي.

– ضعف إنتاج الأسر، وقد أدى ذلك إلى التمسك باتباع طرق الزراعة القديمة.

– اعتماد الأسر على محاصيل معينة.

– فرص العمل المحدودة ونقص الحرف ، وتعود إلى تزايد عدد السكان بسرعة أكبر من زيادة موارد الإنتاج، وإتاحة فرص عمل جديدة [٢].

---

[١] - انظر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الهجرة والزراعة والتنمية الريفية: التصدي للأسباب الجذرية للهجرة واستغلال إمكاناتها لتحقيق التنمية، ٢٠١٥، ص٨.

[٢] - انظر: هاجر محمود علي معلا المساري، الشخصيات الريفية في رواية الأرض في الأدب العربي الحديث (دراسة فكرية وفنية)، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٢، ص ١٣٢.

خامسًا_ المشكلات الصحية في الريف [1].

١- مفهوم الصحة:

لا بد في البداية من التميز بين مفهومين أساسيين يتمثلان في مفهومي الصحة، والمرض.

بشكل عام فإن المرض هو حالة من حالات الاعتلال في الجسد. وقد يأخذ المفهوم إلى أبعد من الاعتلال الجسدي، والدخول إلى دائرة أخرى، وهي الاعتلال العقلي والنفسي. فيطلق على الفرد داخل المجتمع على أنه مريض جسديًّا أو عقليًّا.

وقد ميزت العديد من الدراسات الغربية المهتمة في مجال الصحة والمرض بين ثلاثة مفاهيم رئيسة تتمثل فيما يسمى " Sickness " و " Disease " و"Illness ". وعلى الرغم من الاستخدام المتشابك والمترابط بينهما إلا إنها تختلف في الوصف. فقد قسمها وكمان وزملاؤه ٢٠٠٥ (Wikman et al) . إلى ثلاث مراحل متداخلة .

وقبل الدخول في تحديد المعاني الخاصة بهذه المفاهيم الثلاثة، لابد من الإشارة إلى أن معاجم اللغة العربية قد أشارت إلى مصطلحات متعددة تتعلق بموضوع المرض. فقد عرف ابن منظور في لسان العرب مفهوم (السقم بأنه المرض)، وأشار المعجم إلى أن السقم هو نقيض الصحة، وأشار ابن منظور إلى أن المرض هو أيضًا الداء. وكذلك الحال بالنسبة لمصطلح العلة. فالعلة كما ورد في الصحاح في اللغة بأنها أيضًا ترمز إلى المرض.

---

[1] - استخلص هذا المبحث من كتاب الثقافة والمجتمع، علي زيد الزعبي، يعقوب يوسف الكندري، جامعة الكويت، ٢٠١١، الفصل السادس.

وقيل: اعتل أي مرض فهو عليل. فالعليل هو المريض. وقد فصل (ابن منظور) في (لسان العرب) مفهوم المرض بشكل أكثر اتساعًا. فقد أورد أن المرض مرادفٌ لمصطلح السقم. وأشار إلى أن " السقم نقيض الصحة " ولكنه زاد على ذلك فأخذ مفهوم المرض أكثر اتساعًا حيث أشار إلى أن " أمراض الرجل إذا رفع في ماله وجاهه "،وزاد " كل ما ضعف ، فقد مرض " وكذلك ربط مفهوم المرض بمصطلح " الشك "، وأوضح إلى أن " المرض في القلب يصلح لكل ما يخرج به الإنسان عن الصحة في الدين " وقد ربط المرض في القلب والفؤاد بإشارته إلى "مرض القلوب" والذي عرفه وقال " والمرض في القلب فتور عن الحق ".

فالملاحظ من خلال هذا العرض في معاجم اللغة أن مفهوم المرض هو أشمل من مفهوم السقم الذي تم تحديده في المرض البدني، وكذلك في الدين، والذي يعد أشمل أيضًا من مفهوم ما يسمى بالعلة والداء اللذان يشيران إلى المرض فقط . ولذلك فإنه يمكن أن يتم الإشارة إلى هذه المفاهيم بالتداخل . فكل من هو سقيم أو معتل، فهو مريض بحكم أن المرض مفهوم أوسع وأكثر شمولًا.

ويمكن عرض هذه التعريفات لاكتشاف الاختلاف بينهما من خلال الآتي:

ز- المرض Illness: يعرف على أنه خلل صحي. وفي الغالب تكون مبنية على تقرير ذاتي عن أعراض فيزيقية أو عقلية. في بعض الحالات فهي من الممكن أن تكون حالة ثانوية ، أو حاله طارئة . ولكن في المقابل قد تكون تقريرًا ذاتيًّا عن مشاكل صحية حادة. وهي من الممكن أن تؤدي في النهاية إلى تقليل من قدرة الشخص على ممارسة حياته اليومية الاعتيادية بسبب الوضع الصحي. فيتضح من خلال هذا التعريف اتساع نطاقه ليشمل أي خلل صحي يتعرض له الإنسان.

س- السقم Disease: ويعرف أنه حالة يتم تشخيصها بواسطة الطبيب أو أحد المختصين. وهذا التشخيص في الغالب يكون موحدًا من خلال تحديد واضح للمرض عن طريق قواعد محددة ، والذي في الغالب يكون له سبب طبي معروف، وغالبًا ما يعالج بالأدوية. ولعل هذا التحديد للعرض الصحي له محدودية ، وهي تتعلق بدقة وموضوعية المعلومات التي تنقل من المريض نفسه عن الألم أو الشعور الخاص به، وكذلك إن بعض التشخيصات الطبية تكون أكثر تعقيدًا، فهي تحتاج إلى معرفة العلاقات المتداخلة بين أعضاء الجسم والتي لا تعد في العادة محددة تحديدًا دقيقًا.

ش- الاعتلال Sickness: وهو مرتبط بظاهرة صحية مختلفة من الحياة، وهي تعني الجوانب الخاصة بدور الفرد الاجتماعي من الأعراض الصحية التي تصيبه، وكذلك الدور الذي يحدده المجتمع له. ولعل من أبرز المقاييس التي تشير إلى هذا العرض الصحي هو ذلك الارتباط بين العرض نفسه وبين غيابه عن العمل. مثل هذه المعلومات غالبًا ما يتم استخدامها لقياس النتائج والآثار الاجتماعية للفرد الذي يعاني من الأعراض الصحية.

ويشير أندريس وزملاؤه إلى التداخل بين المفاهيم الثلاثة بحيث إن الشخص الذي لا يشعر بأنه على ما يرام أو يشعر بالاعتلال، ويتم تشخيصه من قبل الطبيب بأعراض محددة، ومن ثم إذا كانت المشكلة جادة وتؤثر في عمله، فإنه في النهاية يوضع في قائمة المرضى. ولكن في الواقع لا تعد هذه العملية بهذه البساطة، فالشخص من الممكن ألا يشعر بالضيق أو الإزعاج من وضعه الصحي عند مراجعته للطبيب، وتحديد العرض الصحي الذي يصيبه. فقد يكون ذلك إما أن العرض الصحي بسيط، أو عدم وجود الكثير الذي يمكن أن يقدم له المساعدة إن بعض

الأعراض والاعتلالات الصحية قد لا تؤدي إلى غياب الفرد عن عمله بسبب المرض (Sickness). وأغلب الاعتلالات والأعراض الصحية في الواقع لا تقود إلى انخفاض في القدرة على أداء الأعمال المطلوبة والغياب عنه، فقد يكون ذلك بأن العلة التي يعاني منها الفرد قد لا تمنعه أساسًا أو تعيقه عن العمل، أو الشخص نفسه يرغب في العمل نفسه، وهو ما يطلق عليه (المريض الحاضر Sickness present) [1].

فالسقم عبارة عن خلل صحي يشعر من خلاله الفرد وهو مبني في الطالب عن تقرير ذاتي، والاعتلال هي قضية تتحدد بواسطة الطبيب المختص ليحدد عرضًا صحيًّا ما، ومن ثم المرض الذي غالبًا ما يرتبط بمفاهيم مجتمعية، وهي تلك التي تجعل الشخص يصل إلى مرحله لا يذهب معها إلى العمل.

وقد أشار إقبال بشير وإقبال مخلوق ١٩٨٠م في هذا الاتجاه إلى أن المرض عبارة عن الشعور والإدراك بعدم الراحة. والسقم هو الحالة العضوية أو النفسية للخلل الوظيفي والذي يمكن أن يؤثر في شخصية الفرد. والاعتلال عبارة عن اختلال وظيفي نتيجة للتأثر بالجانب الاجتماعي ويدخل تأثيره في علاقة الفرد مع الآخرين.

ولا شك أن هذه المفاهيم متداخلة، وقد تتسم بالتعقيد، ومن الصعب في بعض الأوقات التمييز بينها لتحديها، وتنطلق من جوانب نظرية فلسفيه ، ولكنها في النهاية تجبر على أوضاع ترتبط بالسلوك الإنساني، ومدى استجابة هذا السلوك الإنساني للأعراض الصحية التي تواجهه من محيطه البيئي الذي يعيش فيه.

ولعل هنا يمكن الانطلاق من مفهوم أكثر عمومية، وأكثر اتساعًا ويشمل هذه المصطلحات كافة، ويضمها في قالب واحد، وهو الذي يتمثل في مفهوم الصحة.

---

[1]- Wikman, Anders; Marklund, Staffan & Alexanderson, Kristina (2005). Illness, disease, and sickness absence: An empirical test of differences between concepts of Ill health. J. Epidemic Community Health, P451.

فالصحة كمفهوم يشمل هذه المصطلحات جميعها. فتعرف منظمه الصحة العالمية (World Health Organization who -١٩٤٨) بأنها – أي الصحة ليست غياب المرض أو الاعتلال فحسب؛ إنما تعني أيضًا الشعور بالحال والوضع الملائم والمناسب في قوى الإنسان العقلية، والفيزيقية، والاجتماعية. فهذا التعريف يعطي بعدًا أكثر اتساعًا للصحة من أنها مجرد غياب المرض، أو الاعتلال سواء في العقل أو البدن؛ إنما يمتد ليشمل الوضع الاجتماعي والنفسي. فهناك أعراض نفسية عقلية، اجتماعية، فضلًا عن أعراض اجتماعية تدخل في نطاق مفهوم الصحة.

وبما أن مفهوم الصحة يرتبط بالسلوك الإنساني، فإن تحديد المفهوم نفسه، يخضع لاعتبارات ثقافية داخل المجتمع. فكما يشير بير وزملائه، ١٩٩٧م إلى أن مفهوم الصحة يتغير، ويختلف معناه بشكل كبير من مجتمع إلى آخر، أو من فترة زمنية إلى أخرى. فهذه الإشارة توضح أن الثقافة هي العنصر الأساسي في تحديد ما هو صحي وما هو غير صحي، وهي كذلك – أي الثقافة – التي تحدد فيما لو كانت ممارسة ما أو وضعًا محددًا يُعَدُّ قضية صحية أو غير صحية؛ وذلك وفقًا للاعتبارات الجسدية، والنفسية والعقلية، وكذلك الاجتماعية، فالسمنة كأحد الأمثلة التي يمكن الاستدلال بها هنا في اختلاف النظرة الثقافية. فتعد السمنة عرضًا صحيًّا جادًّا وخطيرًا يواجه المجتمعات المعاصرة وخاصة المتقدمة منها والتي تمر بعمليات التحديث، ولكنها في المقابل – أي السمنة– لا تشكل هذا العرض الصحي أو لا تعد بأنها مرض أساسًا في بعض المجتمعات. فالسمنة من الممكن أن تكون وسيلة للتعبير الثقافي عن حالة اجتماعية محددة، مثل تعبير السمنة عن رمز الثراء في بعض المجموعات السكانية في إفريقيا خلال مراحل تاريخية [١].

[1]- Woodhouse, R. (2008). Obesity in art: A brief overview. Front Horm Res.p 36.

كذلك تعبير السمنة بكونها رمزًا للجمال والإعداد لمرحلة الزواج، فهناك من المجتمعات ما يتم تغذية المرأة من قبل قريناتها حتى تصبح سمينة ومتهيئة للزواج، فيتم إطعامها حتى تصل إلى مستوى عال من السمنة.

وقد نجد في الثقافة المحلية أيضًا بعض المفردات التي تشير إلى بعض المدلولات المتعارضة عن مفهوم السمنة من حيث إنها تعبر عن وضع صحي محدد، ففي الثقافة التقليدية، كان التفضيلات الزواجية لا تتجه نحو المرأة ذات القوام الضعيف أو الهزيل، فالبنت في سن الزواج لا يفترض أن تتسم بالنحافة حتى تكون مقبولة لمن يقدم لخطبتها، ولقد انعكس ذلك بكل وضوح على المفردات المستخدمة كاستخدام مفردات مثل العصلة أو المسحوتة للإشارة إلى الضعف والهزال، والتي لا تدخل ضمن دائرة التفضيلات الزواجية.

فالأوضاع الثقافية هي المسؤولة عن تحديد الأعراض الصحية، وهناك العديد من الأمثلة على ذلك كتلك المجتمعات التي تمارس عملية التعذيب الجسدي والتي يترك أثارًا جسدية بالغة الخطورة على الجسد، فهي لا تدخل ضمن دائرة المرض؛ بل قد تكون بالعكس فهي تدخل ضمن الدائرة الصحية والارتياح النفسي. فالوضع الصحي الملائم بما أنها ترتبط بالإيمان على سبيل المثال، فالثقافة التي تحدد ما هو صحي وما هو غير صحي، وهي التي تميز من يعاني من الإعياء والاعتلال والمرض عن غيره .

٢- الثقافة ودراسة الصحة:

كما سبقت الإشارة، فإن الصحة تُعَدُّ مفهوم مرتبط بالثقافة. وأن ثقافة المجتمع هي التي تحدد ما هو صحي من غير صحي، وهي التي تحدد من يطلق عليه مفهوم المريض من غيره، وهي التي تحدد ما هي أيضًا طرق المعالجة وأساليبها. وكما

سبقت الإشارة أيضًا إلى أن الصحة مفهوم يتعدى مفهوم المرض،والاعتلال ليشمل كل ما هو نفسي وعقلي،واجتماعي،وجسدي فيزيقي

فالثقافة تقدم التفسيرات الخاصة بالمرض. فسوء التغذية على سبيل المثال من الأعراض الصحية التي قد تنجم عن سوء وعدم كفاية الغذاء داخل المجتمع، والذي يؤدي بدورة إلى وضع صحي محدد للفرد داخل هذا المجتمع . فقد يكون هذا هو التفسير العلمي لهذا العرض الصحي الذي تعاني منه بعض المجتمعات. ولكن لأن الأطر الثقافية مختلفة في عملية التفسير، فإن هناك من المجتمعات لا تفسر هذا العرض الصحي لهذه الأسباب؛ إنما يمكن أن ترجعها إلى مسببات أخرى قد تكون بسبب الحسد مثلًا، أو أثر من آثار ارتكاب الخطيئة أو المحرَّمات وغيرها من هذه القضايا التي تأخذ تفسيرات ثقافية، وتنطلق من مفاهيم ترتبط بالمجتمع نفسه وثقافته التي على أساسها تقدم التفسيرات، وتحدد الأعراض المصاحبة بها [1].

ويمكن تحديد أبرز الأهداف والاهتمامات الثقافية لدراسة الجوانب الصحية والثقافية بالآتي:

– فهم مفهوم الصحة وإدراكه والاهتمام بها في إطار الثقافة السائدة. فيكون هذا الفهم والإدراك من خلال الاهتمام بالمعتقدات الطبية والصحية في أي مجتمع أو ثقافة ذات خصوصية.

– دعم البعدين النظري والمنهجي لفهم الصحة في إطارها الثقافي.

– الاهتمام بالممارسات الطبية الحديثة التي تحتاج إلى تصورات إثنوجرافية وصفية لابد من

توفيرها لتقديم التفسيرات المناسبة .

---

[1] - علي محمد مكاوي، الأنثروبولوجيا الطبية: دراسة وبحوث ميدانية دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤.

– الإسهام في وضع تصورات علاجية، والإسهام في عملية التخطيط العلاجي.
– الإسهام في تقديم الخدمات الطبية والصحية التي يقوم بها المختصون في الشؤون الطبية
عامه والمراكز التابعة لها [1].

٣– مجالات البحث في الثقافة والصحة:

هناك مجالات متعددة للبحث في مجال الثقافة والصحة. فقد يكون هناك تداخلًا بين الأنثروبولوجيا الطبية وبين بيولوجيا الجماعات السكانية في هذا الجانب. ولكن بشكل عام يمكن إبراز أهم القضايا والمجالات المتعددة في مجالي الثقافة والصحة والتعامل بينهما بالآتي:

- المجال البيئي والإيكولوجي:

وهو المجال الذي يهتم بدراسة مدى تكيف الفرد مع البيئة. فهي دراسة للجوانب الطبية الناتجة من خلال تكيف الإنسان للبيئة المحيطة. وهذا التكيف يأخذ بعدين في المجال الطبي:
– التكيف مع الضغوط الاجتماعية والنفسية التي تفرضها البيئة المحيطة .
– ما تؤديه البيئة الطبيعية والسكانية والاجتماعية من دور في فسيولوجيا الإنسان، ومدى تكيفه
مع هذا المحيط البيئي.

- مجال الدراسات السكانية:

[1] - **محمد عباس إبراهيم، المدخل إلى الانثروبولوجيا الطبية. جـ١: الثقافة والمعتقدات الشعبية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢.**

يُعَدُّ مفهوم السكان مرتبطًا بمفهوم الثقافة. فقضايا، مثل: الخصوبة، والوفيات، والكثافة السكانية، والتناسل، وتحديد النسل وغيرها من المفاهيم تدخل بشكل مباشر في مجال دراسة الثقافة والصحة. فحجم الخصوبة مثلًا في الأسرة داخل المجتمع يتحدد بعوامل ثقافية، وكذلك مفهوم تحديد النسل والوسائل المستخدمة ترتبط بشكل كبير بأبعاد اجتماعية ثقافية. فجميعها تعد قضايا طبية ذات مدلولات ثقافية.

- مجال الدراسات الجينية والوبائية الإكلينيكية:

قد تكون أمراض مثل: الأنيميا، والالتهاب الكبدي، وأمراض الإعاقة، لا يمكن دراستها إلا في قوالب ثقافية صحية. فزواج الأقارب مثلًا وما يحمله من بعض الأعراض الصحية كما كشفت عنه الدراسات، لا يمكن أن يفهم إلا في مجال البحث عن الإطار الثقافي المسؤول عن هذا النمط من الزواج، وكذلك الكشف عن المجالات الجينية والدينية والإكلينيكية التي تحدد الأعراض الصحية المصاحبة لهذا النمط من الزواج.

- مجال دورة الحياة الإنسانية:

من أبرز اهتمامات دراسة الثقافة والصحة ومجالاتها هي تلك الدراسات التي ينطلق فيها الاهتمام بدورة الحياة منذ بداية مراحل الطفولة للإنسان؛ مرورًا بمرحلة المراهقة والشباب انتهاء بمرحلة المسنين. فهناك مجالات متعددة ترتبط بهذه المراحل العمرية منذ الولادة إلى الوفاة تتمثل في مراحل النمو ، والصحة المتعلقة بالأم، والرضاعة، والتناسل، والسمنة عند هذه الشرائح، وأمد الحياة، والغذاء والتغذية والنشاط الفيزيقي وغيرها من الاهتمامات والمجالات التي ترتبط بشكل وثيق الصلة بمجال دورة الحياة الإنسانية .

- المجال الشعبي والذاتي:

وهو الذي يتمثل في الممارسات الطبية والاعتقادات الصحية على مستوى العامة، مثل: استخدام الأدوات الطبية الشعبية في المعالجة والتي تعرف بالطب الشعبي. فهذا النمط من الطب والتطبيب يتم ممارسته على المستوى الشعبي وفي إطار العامة. ولقد شكل الطب الشعبي في كثير من الأحيان إطارًا للطب الحديث ومرجعًا له، والذي كثيرًا ما استخدم الطب الحديث ركائز وأساسيات وأنماط الطب الشعبي، ودخل كثير منها مجال الطب الحديث، وقد يكون من أبرز الأمثلة على ذلك ما يسمي بالطب الصيني.

- المجال المرتبط بالأنساق الاجتماعية:

وهي تلك المظاهر والأعراض الصحية التي ارتبطت بشكل أو بآخر بالنظام الاجتماعي داخل إطار الثقافة الإنسانية في أي مجتمع من المجتمعات. وهو، على سبيل المثال، كارتباط المرض مثلاً وعدّه على أنه عقوبة اجتماعية منزله على أفراد المجتمع، أو أنه يُعَدُّ نتيجة لانحراف عن القواعد والقوانين الاجتماعية.

- مجال التغير الاجتماعي والثقافي:

ولعل هذا المجال الذي يُعَدُّ الأوسع والأشمل، وهو الذي أحدث تغيرًا وتطورًا لفروع المعرفة التي تهتم بدراسة الأنثروبولوجيا، وبالتحديد الأنثروبولوجيا الطبية. فهذا المجال يهتم بدراسة التغيرات الاجتماعية والثقافية التي طرأت على عملية الطب والتطبيب وما أبرز التغيرات الاجتماعية والثقافية التي حدثت، وكان لها تأثير في الوضع الصحي داخل المجتمع [1].

---

[1] - انظر: يعقوب يوسف الكندري، الثقافة والصحة والمرض، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٣.

٤- العوامل المؤثرة على الاختلافات الصحية في الثقافة الإنسانية:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في اختلاف الأعراض الصحية من مجتمع لآخر، وتجعل وجود مثل هذه الأعراض منتشرة بشكل كبير في مجتمع ما، وتتناقص أو تختفي تمامًا في مجتمع آخر أو في مجموعة سكانية أخرى.

وقد لا يكون وقوع الاختلاف في الأعراض الصحية بين المجتمعات الإنسانية المتعددة فقط؛ إنما حتى في المجتمع الواحد نجد أن هناك العديد من الاختلافات ووجود الكثير والعديد من الأعراض الصحية التي قد تختلف من ثقافة فرعية إلى أخرى داخل المجتمع الواحد.

فهناك مجموعة من الأعراض المختلفة والمنتشرة بين المجتمعات الإنسانية وداخلها والتي تختلف في طبائعها، وعاداتها، وطرق حياتها، وفي النهاية ثقافتها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى وجود أيضًا اختلاف في الوضع الصحي، بشكل عام، واختلاف أيضًا في الأعراض والأمراض الصحية التي يعانوا منها. فهناك بعض الفواصل أو الحواجز العرقية، والسياسية، والدينية، والاقتصادية، وغيرها تخلق نوعًا من أنواع التمايز الثقافي داخل المجتمعات الإنسانية وبينها.

ولا شك في أن حدوث أي أعراض صحية يرتبط بشكل مباشر بمحددات ثقافية؛ وبالتالي المحددات الثقافية للمجتمع الريفي تختلف عن المحددات الثقافية للمدينة، وقد حاول هلمن (Helman) ١٩٩٧ أن يعرض مجموعة من العوامل الثقافية التي ارتبطت بالأعراض الصحية حددها بالوضع الاقتصادي، والبناء الأسري،

والأدوار الاجتماعية، ونمط الزواج، والسلوك الجنسي، وموانع الحمل، وغيرها، من هذه العوامل [1].

ويمكن بذلك عرض أبرز العوامل المؤثرة بشيء من التحديد حسب أنساق النظام الاجتماعي للمجتمع والتي بلا شك بينهما تداخل كبير ، ويمكن إبراز أهم هذه العوامل بالآتي :

- العوامل الاجتماعية الأسرية :

هناك العديد من العوامل الثقافية التي تدخل النطاق الأسري أو تلك التي تتعلق بوضع الأسرة وبنائها الخاص. فهناك العديد من الممارسات الأسرية، أو العادات الخاصة بالأسرة، ونمط معيشتها، وأسلوب حياتها تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في الوضع الصحي بأبعاده الثلاثة الفيزيقي/ الجسدي، والنفسي، والعقلي، والاجتماعي. فقد يكون نمط الأسرة وشكلها سواء أكانت أسرة ممتدة، أو أسرة نواة مؤثرًا في وضع العلاقات الاجتماعية السائدة، ويعرّض الأسرة إلى ضغوط اجتماعية أو يمنع مثل هذه الضغوط. فالأسرة وأعضاؤها هم من الأقارب، فهم من يشكلون شبكة العلاقات الاجتماعية الأساسية، وهم من يقدمون الدعم الاجتماعي لبعضهم بعضًا. ففي النمطين اختلاف في حجم الدعم المقدم وارتباط أيضاً بطبيعة المجتمع.

إن طبيعة الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة وكيف ينظر الكبير إلى الصغير، والعكس، وكذلك نمط الأسرة إن كانت هذه الأسرة من نوع الأسرة أحادية الوالد، أم الأسرة ثنائية الأبوين ترتبط جميعها ببعض الأعراض الصحية. وقد بينت العديد من الدراسات الاجتماعية والنفسية أثر هذه الأنماط في صحة الفرد. وكذلك ما دور المرأة داخل المنزل أو خارجه هل هي تعمل أم لا ؟ وقد ناقشت العديد من الدراسات علاقة

[1] - انظر: يعقوب يوسف الكندري، الثقافة والصحة والمرض، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٣.

دور المرأة العاملة بوضعها الصحي ، وكذلك وضع الطفل الرضيع الصحي وطرق تغذيته، وكذلك عملية تفضيل الذكور على الإناث في بعض المجتمعات، ودور كل منهما في المجتمع؛ فضلًا عن أنماط الزواج وما إذا كانت زيجات داخلية أو خارجية والأثر الجيني في الأنماط الزواجية؛ إلى جانب السلوك الخاص باستخدام أساليب منع الحمل، وعمليات الإجهاض، وعملية الحمل نفسها، والولادة وممارساتها، وأساليب الرضاعة والنفاس. وكذلك الطرق والأساليب التي تتبعها الأسرة في رعاية أطفالها، وارتباط هذه الممارسات والعمليات التربوية على سلوك الطفل، ومدى تعرضه لجوانب وأعراض نفسية قد تنشأ نتيجة للأسلوب الوالدي غير المناسب في المعاملة.

ومن الأمور الأخرى التي ترتبط بالوضع الأسري هي تلك الأمور التي تتعلق بالغذاء، ونوعيته، وطريقة إعداده، وكميته؛ فضلًا عن وعي الأسرة وثقافتها وبالتحديد ثقافة الوالدين في اللجوء إلي الأساليب الصحية والصحيحة في عملية العلاج وتلقي التطبيب المناسب، وما نظرتهم إلى الوسائل الشعبية التي من الممكن أن تسبب في العديد من الأعراض الصحية الوفاة، مثل: ظاهرة الختان التي أدت بحياة الكثير من الإناث. وفي بعض الأحيان، فهناك كثير من أمور التداوي بالأعشاب أو المواد الأخرى أو وسائل الطب الشعبي تُعَدُّ من ثقافة الأسرة ودرجة وعيها في اللجوء إلى الممارسة الطبية الصحيحة بشكل عام.

- الوضع الاقتصادي:

لا شك في أن الوضع الاقتصادي يُعَدُّ من أبرز العوامل المؤثرة في حدوث الأعراض الصحية المتعددة. فقد أوضحت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة واضحة بين الوضع الاقتصادي والعديد من الأعراض الصحية. وقد لخص محمد علي محمد،١٩٩١م أبرز الجوانب الاقتصادية المرتبطة بالأعراض الصحية التي لخصها بالآتي:

- نوع الطعام المناسب للصحة وكميته.
- إمكانية اقتناء الملابس المناسبة.
- المأوى أو البيت المناسب للأسرة.
- وجود إضاءة وتهوية مناسبة ومدى القدرة على توفير متطلباتها.
- القدرة على الإنفاق في إشباع حاجات الفرد الاجتماعية ، والتعليمية ، والدينية.
- مدى توفر فوائض مالية لمواجهة أي أعراض صحية غير متوقعة.

ولا شك في أن مشكلات الفقر، والوضع الاقتصادي المتدني يرتبط بانتشار العديد من الأعراض الصحية المتدنية، ويصابون تحديدًا بكثير من الأمراض الوبائية، وذلك نتيجة للوضع المعيشي المتردي؛ فضلًا عن نوعية الأغذية التي يتم تناولها وما تحتويه من كميات مناسبة من الفيتامينات، والمواد الغذائية الصحية والمناسبة للاحتياج الإنساني. فالوضع المعيشي وطبيعة السكن أيضًا والقدرة على توفير سكن مناسب هي ارتباطات ذات تأثير واضح في الوضع الصحي.

ولابد من الإشارة إلى أنه في المقابل فإن ارتفاع المستوى الاقتصادي له علاقة مع العديد من الأعراض الصحية، مثل: أمراض القلب والشرايين، وأمراض السكري، والسمنة، وضغط الدم. فقد ارتبطت العديد من الأمراض الصحية أيضاً بمعدلات عالية من الأمراض كما أوضحتها مجموعة من الدراسات.

ويمكن القول إنّ الأوضاع الاقتصادية المتردية ارتبطت بمجموعة من الأمراض الوبائية والمعدية، بينما ارتبط ارتفاع معدلات الدخول والمستوى الاقتصادي بما يسمى بالأعراض الصحية المزمنة.

بالإضافة إلى ذلك كله، فإن الوظيفة ونوعها، وطبيعتها ترتبط بشكل كبير بالعامل الاقتصادي. فالفقراء ومحدودو الدخل في الغالب يعملون في بعض الأعمال

التي قد يعرضون حياتهم للخطر بصورة أكبر من الآخرين، كالعمل في المصانع، ومواد البناء، والمناجم ، وغيرها.

- **العامل السياسي:**

قد تكون هناك العديد من السياسات التي تفرضها الحكومة وتقرها أو تتبناها تكون ذات ارتباط مباشر بالقضايا الصحية. فالسياسة الحكومية التي تسمح بالإجهاض مثلًا تعرض كثيرًا من أفراد المجتمع إلى حوادث صحية قد تؤدي إلى الوفاة، أو أنها قد تؤدي إلي بعض الأعراض النفسية مثل ارتفاع معدلات القلق بالنسبة للمرأة التي تجهض الجنين فهي عملية تفرضها السياسات الحكومية من حيث التجريم أو الإباحة، وكذلك السياسات الخاصة بالسلوك الجنسي وممارسته والسلوكيات الشاذة وتجريمها من عدمه وما تخلفه من أمراض قد تكون خطيرة مثل الإيدز.

هذا بالإضافة إلى السياسات السكانية التي تفرضها بعض الدول مثل الصين ومن تحديد عدد المواليد، وكثرة حالات الإجهاض إذا ما تم معرفة جنس المولود. وكذلك من الأمور المرتبطة بالسياسات الحكومية هي تلك التي تتعلق بحالة المهاجرين ووضعهم أو الباحثين عن عمل في المجتمع. فمدى تكيف المهاجرين داخل المجتمع يرتبط بشكل كبير بوضعهم الصحي، وكذلك مدى مرونة المجتمع المستضيف والقوانين الخاصة به وعلاقتها بهؤلاء المهاجرين والبيئة التي يعيشون فيها.

- **العامل الديني:**

لعل العامل الديني يعد من أهم القضايا وأبرزها التي ترتبط بالوضع الصحي. فقد حملت الديانات السماوية مجموعة من القيم الأخلاقية، والمعاير المجتمعية التي تصون وتحافظ على الحياة الاجتماعية المناسبة للفرد. فقد احتوت الديانات السماوية أيضًا العديد من الطقوس، والشعائر التي تجعل في النفس السكنية، والهدوء، وارتبطت

بشكل كبير بالجانب النفسي. فجاءت العديد من الدراسات لتؤكد ذلك. وقد أشارت إحدى الدراسات على المستوى المحلي [1] مثلاً: إلى وجود علاقة ارتباط بين مستوى التدين وأمراض ضغط الدم، وذلك لارتباطها بالجانب النفسي والطمأنينة. والدين أيضًا من الممكن أن يُحرِّم بعض الأطعمة التي في تجنبها يمكن تجنب بعض الأعراض الصحية، وهناك ممارسات أيضًا ارتبطت بالأوضاع الصحية، مثل: قضايا القلق، والاكتئاب، والخوف، والأعراض النفسية؛ فضلًا عن أن قواعد التحريم تمنع انتشار كثير من الأعراض الصحية الوخيمة، مثل: قضية الإيدز، وتحريم الإجهاض إلا بمسبباته الشرعية، والسلوك الجنسي، والوشم على الجسد، وتحريم المخدرات والمسكرات وغيرها.

وقد ورد العديد من القضايا الدينية ما يرتبط بالوضع الصحي بشكل عام، كتلك التي تتعلق بمدة الرضاعة، وأساليب تربية الأبناء ورعايتهم، وطرق الملبس، والمأكل والمشرب وغيرها التي يطول الحديث عنها هنا.

- **العامل النفسي:**

ولعل العامل النفسي يعد أساسًا من الأعراض الصحية نفسها إذا ما كان الإنسان يتمتع بصحة نفسية جيدة أو لا، فإذا لم يتمتع بالصحة النفسية الجيدة، فإن ذلك يعد أساسًا عرضًا صحيًّا. فالظروف الاجتماعية والبيئة المحيطة تؤدي دورًا مهمًّا في الوضع الصحي النفسي الخاص بالفرد. فهناك مظاهر متعددة للصحة النفسية، مثل: انعدام الصراع النفسي، وتنمية القدرات الإنسانية، وتحمل مسؤولية الأعمال

[1] -Al- Kandari, Y. (In press) Religiosity, Social Support, and Health among the Elderly in Kuwait. Islamic Journal of Mental Health.

والمشاعر وتقبل النقد، والتعاون، والاتزان الانفعالي والسلوكي، والقدرة على مواجهة الإحباط [١].

ولعل مفاهيم الصحة النفسية ترتبط بالاضطرابات الفعلية والنفسية والتخلف العقلي، ويبحث ما يسمي بالطب السيكوباتي في الأمراض التي يمكن أن تخلفها الضغوط الاجتماعية والنفسية [٢].

ومن العوامل النفسية أيضًا ما يسمى بالتواصل بين الأجيال، جيل الكبار والصغار، ومدى الشعور بالأعراض النفسية نتيجة لوجود خلل قد يحدث بين هذين الجيلين. وهناك العديد من الضغوط الاجتماعية في المجتمع الحديث التي يكون لها تأثير في الجانب النفسي، وحدوث العديد من الأعراض النفسية كالقلق، والاكتئاب، والخوف، والغضب وغيرها من الأعراض النفسية المتعددة.

٥- الثقافة وأمراض العصر:

تمثلت أمراض العصر، أو ما يطلق عليها الأمراض العصرية المزمنة Chronic Degenerative Diseases في مجموعة من الأعراض التي انتشرت في المجتمعات الحديثة بشكل كبير جدًّا، وأصبحت سمة من سماتها. وقد عدت هذه الأمراض من المسببات الأولى لحالة الوفيات في المجتمع الحديث. ولعل من أبرز هذه الأمراض العصرية تلك التي تتمثل في أمراض القلب والشرايين، وأمراض السكر، وضغط الدم والسرطان. فقد عدت هذه الأعراض الصحية من أبرز المسببات لحالات الوفاة في المجتمع المعاصر وسجلت أعلى المعدلات. ففي المجتمع المحلي على سبيل المثال، وحسب تقرير منظمة الصحة العالمية (WHO) ١٩٩٧م، فإن أعلى

---

[١] - انظر: أحمد عبد الخالق (١٩٩١) قياس الاكتئاب: مقارنة بين أربعة مقاييس دراسات نفسية. رابطة الإخصائيين النفسيين المصرية. يناير ج١.

[٢] - كمال إبراهيم مرسي، المدخل إلى علم الصحة النفسية، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٥.

نسبة وفيات في هذا المجتمع هو بسبب أمراض القلب، والأوعية الدموية، والسرطان بأنواعه المختلفة؛ فضلًا عن أمراض السكري وضغط الدم والسكتة الدماغية التي تشكل أعلى المعدلات.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال الوقوف عند هذه الأعراض الصحية المزمنة، ودراستها من منظور تكاملي من دون أن يكون هناك إدراك وفهم خاص بالمجتمع وثقافته. فالمحددات الاجتماعية والثقافية هي الأساس والبنية الرئيسة لدراسة هذه الأعراض الصحية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال دراستها بمعزل عنها. فالثقافة هي جوهر الموضوع. ولهذا السبب نجد أن انتشار هذه الأمراض يتفاوت من مجتمع لآخر، وذلك حسب النمط الثقافي والممارسات اليومية والحياتية التي يسلكها الناس في هذا المجتمع؛ فضلًا عن أن المجتمع تعرض لعمليات التغير الاجتماعي والثقافي والتأثير في طبيعة هذه الأعراض الصحية ومدى انتشارها.

فحسب الإحصائيات التي أشار إليها مؤشر (Molner) ١٩٩٢م [١] على سبيل المثال: بأن من أبرز أسباب الوفاة في المجتمع الأمريكي مع بداية القرن العشرين كانت تلك الأمراض التي تتعلق بأمراض السل الرئوي الذي احتلت المرتبة الأولي، ومن ثم الأنفلونزا والالتهاب الرئوي في المرتبة الثانية، ومن ثم الإسهال والتهاب الأمعاء في المرتبة الثالثة. وفي المقابل ، فقد جاءت أمراض القلب، وأمراض السرطان والأورام ، وأمراض الشرايين الدماغية في المراتب الثلاث الأولى تباعًا منتصف الثمانينيات من القرن المنصرم. وهذا يبين عملية الانتقال في أسباب الوفاة بين ما يسمى بالأمراض المعدية إلى الأمراض المزمنة التي يتسم بها العصر الحالي.

---

[1] - Molnar, S (1992). Human Variation: Races, Types, and Ethnic Groups. New Jersey: Prentice Hall, Englewood Cliffs.

فهذه الأمراض تأثرت بعملية التغير الاجتماعي والثقافي وعمليات التحديث، ولذلك أخذت بالانتشار. ويمكن الاستدلال أيضًا بالمجتمعات المحلية في الوقت الراهن ومقارنتها بالمجتمعات التقليدية. فالمجتمعات الحديثة تنتشر فيها الأمراض العصرية المزمنة، بينما تنتشر الأمراض المعدية في المجتمعات التقليدية.

ولعل هناك مجموعة من العوامل التي كان لها دور بارز في ظهور مثل هذه الأعراض الصحية المزمنة والخطيرة في الوقت نفسه، والمؤدية إلى الوفاة في كثير من الأحيان، ولقد تناولت أدبيات متعددة أثر هذه العوامل التي ترتبط بشكل كبير بالجوانب الثقافية وعمليات التغير الاجتماعي والثقافي التي مرّت على المجتمعات الإنسانية .

ويمكن إبراز أهم تلك العوامل التي ارتبطت بحدوث تلك الأعراض الصحية المزمنة في المجتمعات المعاصرة بالآتي:

- التغير في نمط الغذاء وارتفاع معدلات السمنة:

لا شك في أن عملية التغير في نمط الغذاء مرتبط بشكل مباشر بارتفاع معدلات السمنة داخل المجتمعات الحديثة. فهناك تغير واضح في الغذاء كمًّا وكيفًا. فالغذاء والتغذية وما يرتبط بها من أعراض تؤدي إلي زيادة الوزن تعدُّ من أبرز المشكلات التي تواجه المجتمعات في العصر الحديث، وترتبط أيضًا بشكل كبير في حدوث أمراض مؤدية إلى الوفاة، مثل: أمراض القلب، والسرطان، والسكري، وضغط الدم.

فالسمنة والغذاء من أهم مسببات هذه الأمراض العصرية القاتلة. فقد شهدت المجتمعات الحديثة تغيرًا ملحوظًا في كمِّ الأطعمة مرتفعة المواد الكربوهيداتية، والصوديوم، والدهون، والسكريات ، والتي ارتبطت جميعها بازدياد معدلات السمنة .

في النهاية ارتباط واضح مع الأمراض العصرية المزمنة. وقد ارتبطت أعراض السمنة ليست فقط عند الكبار أو ذوي الأعمار المتوسطة فحسب؛ إنما تعدتهم إلى الأطفال أيضًا. فقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن الأطفال في المجتمع المعاصر يعانون من ارتفاع في معدلات السمنة [١].

ولعل قضية الاندماج والتواصل مع المجتمع الغربي أو بعض الثقافات بما تعرضه وتقدمه من مواد غذائية استهلاكية غنية بالمواد التي تم ذكرها مع مجتمعات أخرى قد يؤدي ذلك إلى عملية نقل هذه الأعراض، وكذلك السمات الثقافية من خلال تواصل مستمر ومباشر بين المجتمعين وهي تلك التي تسمى بعملية الاندماج الثقافي acculturation والتي تؤثر في حدوث الأعراض الصحية ولها دور بارز في حدوث تماثل أو تشابه بين المجتمعين بفضل وقوة تأثير الثقافية الغربية والصناعية ومعطياتها[٢].

ولعل قضية العادات الغذائية وارتباطها بسلوك أفراد المجتمع لها الأثر الكبير في حدوث مثل هذه الأعراض. فوجود بعض الأمور التي تسهل عملية الحصول على الغذاء بطريقة مناسبة مثلًا كوجود طباخ في المنزل، أو تناول الوجبات السريعة المنتشرة، أو عدم الانتظام في الغذاء أو المناسبات الاجتماعية، فهي جميعها تدخل في نطاق وإطار الثقافة التي من الممكن أن تؤثر بشكل مباشر على حدوث حالات السمنة وانتشارها [٣].

---

[1] - see: Morrison, L. et al. (2001). The Long-Term Reproduction Health Consequences of Female Genital Cutting in Rural Gambia: A Community-Based Survey. Trop. Med. Int. Health,P: 643-53.

[2]- see: McGarvey, S and Baker, P. (1979) The Effect of Modernization and Migration on Samoan Blood Pressures. Human Biology, 51:461-479.

[3]- see: Al-Kandari, Y (2007). Prevalence of Obesity in Kuwait and its Relation to Sociocultural Variables. Obesity Reviews. P. 147-154.

فمن نتائج هذه العادات الغذائية ارتفاع في نسبة السكر، والصوديوم، والكربوهيدرات ، والدهون في الغذاء، في مقابل نقص في بعض المواد الغذائية الأخرى مثل الكالسيوم، والألياف، والبوتاسيوم والذي يؤدي في النهاية إلى حدوث خلل وظيفي، وتفشي السمنة، ومن ثم حدوث العديد من الأعراض الصحية التي قد تؤدي إلى الوفاة في نهاية المطاف. فمعدلات السمنة في المجتمع الحديث تعد عالية جدًّا. وفي دراستين محليتين [1] أوضحت ارتفاعًا عاليًا في معدلات السمنة داخل المجتمع الكويتي والتي تفوق نسبة ٧٠ % للذكور والإناث البالغين الكبار.

- انخفاض في معدلات النشاط البدني:

قابل زيادة الغذاء داخل المجتمعات الحديثة انخفاض في معدلات النشاط البدني والحركة، ولا يقصد بالنشاط البدني ممارسة الرياضة فحسب؛ إنما قلة الأنشطة الحركية العامة من المجهود الشخصي اليومي. ولا شك في أن قلة النشاط البدني قلل من حرق الكميات المناسبة من السعرات الحرارية التي يكتسبها الفرد من خلال وجباته اليومية. فمقابل زيادة في الكم، وتغير في نوع الغذاء الذي احتوى على سعرات حرارية عالية ناشئة من كميات الدهون، والكربوهيدرات، والسكريات داخل الوجبة الغذائية اليومية، جاء انخفاض واضح في النشاط الحركي الذي يسهم في خلق عملية التوازن وحرق السعرات الحرارية التي يكتسبها الإنسان من هذا الغذاء.

ولعل طبيعة الحياة الاجتماعية اليومية في المجتمع الحديث فرض طرق وأساليب حياة أسهمت بشكل كبير في انخفاض من معدلات النشاط البدني لأفراد المجتمع. فالوظيفة على سبيل المثال في المنهج الحديث ارتبطت بشكل مباشر

---

[1] - - Al-Isa, A. (1995). Prevalence of Obesity Among Kuwait: A Cross-Sectional Study. International Journal of obesity . P. 431-433. And: Al-Kandari, Y (2007). Prevalence of Obesity in Kuwait and its Relation to Sociocultural Variables. Obesity Reviews. P. 147-154.

بالأعمال المكتبية والتي لا تتطلب الحركة وبذل المجهود العضلي في كثير منها. فأصبحت الأعمال أعمالًا مكتبية أكثر من كونها أعمالًا تعتمد بشكل مباشر على الحركة وبذل المجهود كما هو الحال في المجتمعات التقليدية .

وفي المجتمع المحلي أيضًا نلاحظ بشكل كبير أن ٨٢%، من الموظفين الكويتيين يعملون في وظائف خدماتية وهي التي لا تتطلب حركة. فوجود مقومات الترفيه المتعددة ، مثل: التكييف، والسيارة، ووسائل النقل، وعدم ممارسة الرياضة بشكل عام بالإضافة إلى الوظيفة جميعها عدت من المظاهر التي أثرت في قلة النشاط البدني في المجتمع المعاصر، والتي ارتبطت بشكل مباشر في حدوث العديد من الأمراض الصحية المزمنة.

- الضغوط الاجتماعية والنفسية:

تُعَدُّ الضغوط الاجتماعية والنفسية التي يتعرض لها الإنسان في المجتمع المعاصر أحد أبرز العوامل المهمة في حدوث الأمراض العصرية المزمنة. فالضغط النفسي عبارة عن استجابة عامة من الكائن الحي للمعطيات البيئية، وهو عبارة أيضًا عن ميكانيكية نفسية متوارثة تظهر على الكائن الحي عندما تؤثر فيه المعطيات البيئية،وتظهر عليه على أنها رده فعل إزاء هذا المؤثر[1].

فالضغط يتولد من خلال ثلاث مراحل : ردة فعل تحذيرية، ثم مقاومة أو تكيف، ومن ثم مرحلة الإجهاد والتعب والإنهاك وبَدْء تأثير الضغط، إن هذه المرحلة النهائية تحدث تغيرات فسيولوجية داخل جسم الإنسان وتؤثر عليه، ومن الممكن بعدها أن يتعرض للمرض، فكثرة التعرض للضغوط من خلال مواجهة خطر ما أو عامل محدد بيئي، تنشط الغدد، وتضخم غدة الأدرينالين بشكل أكثر تحديدًا، وتفرز هذه

[1] - Helman, Cecil G. (1997). Culture, Health, and Illness. Oxford: Butterworth Heinemann. P. 296.

الغدة بشكل غير اعتيادي لمواجهة الخطر أو العرض البيئي أو عند مواجهة المواقف الانفعالية، وهي بالتالي تؤثر في وظائفه الفسيولوجية التي في النهاية قد لا يستطيع مقاومتها وبهذا يتأثر الجسم بالمؤثرات الخارجية [1].

ولعل الإنسان في المجتمع المعاصر يتعرض إلى العديد من الأحداث الضاغطة الحياتية اليومية، في المنزل، والعمل ، وفي المحيط الخارجي الذي يعيش فيه. فهناك العديد من الأحداث الضاغطة اليومية مثل الصعوبات المادية، أو محاولة لرفع المستوى المعيشي التي تُعَدُّ من أهمها في المجتمع المعاصر، والقلق، والخوف من المستقبل، والطلاق، والصراعات الأسرية، والتقاعد ، والضوضاء، والتأثر بالوسائل التكنولوجية، والعزلة، والانطواء، وفقدان الدعم الاجتماعي وغيرها من هذه الأحداث التي يمر بها الإنسان في المجتمع المعاصر والتي تحتاج جميعها إلى تفصيل. فجميع هذه الأحداث لها الأثر البالغ في التأثير على فسيولوجية الإنسان ومن ثم التأثر بإصابته بالعديد من الأمراض. فالتعرض للضغوط الاجتماعية النفسية يؤثر بشكل كبير في جهاز المناعة الخاص بالإنسان، ويجعله أكثر عرضة للتأثير والإصابة بالأمراض، وبالتحديد منها الأمراض العصرية المزمنة . وتقوم في المقابل بعض الأدوات مثل المساندة أو الدعم الاجتماعي، والدين، بدور مهم وبارز في التقليل من حدة الأعراض الضاغطة. ولقد أوضحت العديد من الدراسات الاجتماعية الصحية هذه العلاقة.

- التغير في أساليب الحياة الاجتماعية:

هناك تغيرات متعددة في أساليب الحياة فرضها المجتمع الحديث. فهناك تغيرات خاصة بالسكان، وحركة الأفراد، والانتقال من مجتمع لآخر مثلًا. فهذا التحرك وهذا

[1] - عبد الستار إبراهيم، الاكتئاب: اضطراب العصر الحديث، فهمه وأساليب علاجه، سلسلة المعرفة، عدد ٢٣٩، الكويت، ١٩٩٨، ص ١٢١.

الانتقال أدى إلى حدوث العديد من التغيرات في الأعراض الصحية وزيادتها. فكلما تم التواصل والاحتكاك مع المجتمع الصناعي والحديث، تم اكتساب مجموعة من الخصائص ليست الثقافية فحسب؛ إنما الصحية المشابهة للمجتمع الصناعي. فهناك العديد من الدراسات التي أوضحت أثر الاندماج الثقافي في حدوث الأمراض المزمنة. ولعل من أبرز الأمثلة على هذا الاندماج هو مثال هجرة الأمريكان السود إلى الولايات المتحدة الأمريكية تلك الهجرة القسرية، التي أدت في النهاية إلي زيادة في معدلات الأمراض المزمنة تأثرًا بالمجتمع الأمريكي. ولقد أشارت دراسات متعددة في هذا الاتجاه، وقد يرجع مثلًا الخلاف بين الثقافتين الفرعيتين ذواتي الأصول الإسبانية، والأمريكيين المكسيكيين في انتشار الأمراض بينهما إلى درجة الاندماج الثقافي في المجتمع الأم. وهذا يعني أن الثقافة الأم تفرض عاداتها وتقاليدها وطرق حياتها وغذائها؛ فضلًا عن التعرض للضغوط الاجتماعية نفسها التي تمر بها على المجتمع الضيف. فهي بذلك تنقل لها مورثها الثقافي والصحي في آن واحد.

ولعل أيضًا عملية التأثر لا تتم فقط عن طريق الاندماج الثقافي؛ بل حتى عن طريق التواصل الثقافي بين المجتمعات ، فالمجتمع الذي يملك اقتصادًا قويًّا يفرض منتجاته الغذائية، والتكنولوجية، والفنية، والصناعية والتي يكون لها أثر واضح على المستوى الصحي أيضًا. فانتشار أنماط غذائية أصبحت سمة عالمية في عصر العولمة، والتواصل الثقافي، ونقل العناصر المادية واللامادية من المجتمعات المؤثرة إلى المجتمعات المستقبلة– إنّ صحت التسمية – أصبح موضوعًا ملحوظًا. فهذا الأثر أصبح واضحًا وهو الأمر الذي أدى إلى تشابه في الأعراض الصحية ، والتي ولدها تشابه أساسًا في العناصر الثقافية، فأمراض القلب والشرايين، وضغط الدم، والسرطان، والسكري وغيرها هي أمراض متشابهة في الانتشار في الدول المتقدمة،

وتلك الدول أيضًا التي تمر بعملية التحديث تتأثر بالدول الصناعية والمتقدمة أو كما تسمى بدول العالم الأول.

ومن جانب آخر، فإن التغير في أساليب الحياة يمكن أن يحدث داخل المجتمع، كالتغير الذي يحدث على نظام الأسرة وبنائها ، وانتقالها من أسرة ممتدة إلى أسرة نواة، وما ترتب على ذلك من تغير حتى على المفاهيم الصحية، فقد يكون هناك تغير في مستوى الضغوط الاجتماعية والنفسية، وقد يكون هناك تغير في نمط الغذاء، وقد يكون هناك تغير في نمط العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة، والأدوار الاجتماعية وغيرها، فالتغير في نمط الأسرة أوجد مجموعة من الأعراف الصحية. فالأسرة النواة تعاني من انخفاض معدلات الدعم الاجتماعي على سبيل المثال بالمقارنة أيضاً بالمساندة والدعم الذي كان يتلقاه الفرد في محيط الأسرة في نمط الأسرة الممتدة، ومن المعروف أيضًا أن الدعم الاجتماعي ارتبط بشكل كبير مع انخفاض في معدلات بعض الأمراض الصحية، مثل: ضغط الدم، والسكري، والسرطان، وحتى أمراض القلب. وأن النظام القيمي بين الجيلين قد أثر بشكل كبير في معدلات ضغط الدم، وهو الأمر الذي يمكن أن يفسر لنا كيف ارتفعت معدلات الأمراض المزمنة في المجتمعات الحديثة.

أما في مجتمعاتنا المحلية ، يوجد تغيرات في أساليب الحياة الاجتماعية وفي نمط المعيشة والبناء والأسري كذلك.

ومن التغير أيضًا في أساليب الحياة الحديثة، هو التغير في نمط العمل وطبيعتة . فهناك تغيرات كبيرة في نمط العمل وطبيعته والذي يختلف عن المجتمعات التقليدية التي كانت تعتمد على طرق وأساليب مختلفة. ولعل الوضع الاقتصادي الذي يفرض وجود مجموعة من المصانع على سبيل المثال، والصناعات التي تترك آثارًا

بيئية خطيرة وملوثة قد تكون من أبرز العوامل المؤدية إلى حدوث أمراض مثل السرطانات. فقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن التلوث والمكونات الكيمائية من إفرازات المصانع لها ارتباط وثيق الصلة بسرطانات الرئة، والكبد، والمثانة. ولعل الأشخاص الذين يعملون في هذه المصانع جاء نتيجة لوضع اقتصادي محدد فرضته طبيعة الحياة الاجتماعية عليهم، وتجعلهم أكثر عرضة للإصابة بهذه الأعراض من غيرهم. فهو تغير في أساليب العمل ونمطه [1].

- التغير السلوكي:

هناك تغير سلوكي كبير ارتبط بمؤثرات البيئة الثقافية التي يعيش فيها الفرد داخل المجتمع الحديث. فقد أفرز التغير الاجتماعي والثقافي العديد من الإفرازات السلوكية التي ارتبطت بدورها بوجود كثير من الأمراض العصرية المزمنة.

فالتدخين مثلًا وتناول أو تعاطي الكحوليات والمواد المسكرة تعتبر من أبرز الظواهر الحقيقية التي تواجهها المجتمعات الحديثة، ولقد ارتبط التدخين تحديدًا بأمراض سرطان الرئة، وكذلك بأمراض القلب والشرايين، وقد أوضحت أيضًا بعض الدراسات تأثير التدخين في ارتفاع معدلات ضغط الدم. وحتى الكحوليات فقد أوضحت ارتباط استخدام الكحوليات وزيادتها مع زيادة في أعراض ضغط الدم وارتفاع معدلاتها، فهي مؤشرات واضحة لارتباط هذه العادات السلوكية بالأعراض الصحية.

وفي دراسة حول أثر التدخين أوضحت النتائج أن التدخين هو العامل الرئيس للإصابة بأمراض القلب والشرايين التي تؤدي إلى الوفاة، فانتشار هذه العادة السلوكية بَدْء بالتزايد، ولا شك في أنه من أبرز الملامح الخاصة بهذا السلوك هو التزايد في

[1] - see: Petrauskaite R, Pershagen G, & Gurevicius R ،Lung cancer near an industrial site in Lithuania with major emissions of airway irritants. Int. J Cancer . 2002, P. 99, 106-111.

المراحل العمرية الصغيرة والشابة، فهناك نسب كبيرة من تعاطي هذه المواد بالنسبة لفئة وشريحة الشباب داخل المجتمع التي تزيد من الخطر من الإصابة بالأمراض المزمنة.

لابد من الإشارة في النهاية إلى أن هذه الأعراض لا ترتبط فقط بمحددات ثقافية فقط؛ إنما هناك عوامل أخرى يمكن أن تقوم بدور مهم في حدوثها وانتشارها، فلابد من الإشارة إلى عوامل، مثل: العِرق، والعمر، والجنس (النوع) والوراثة، والتأثيرات البيئية، والطبيعة وغيرها. فهي جميعها تؤدي أدوارًا مختلفة في حدوث الأعراض الصحية. فالثقافة جزء أساسي، ومع المؤثرات البيئية والوراثية، فإنها تشكل في النهاية أساسًا للاختلافات المرضية في المجتمعات الإنسانية كافة، وداخل الثقافة الواحدة أيضًا.

٦- أهم المشكلات الصحية التي يعاني منها المجتمع الريفي العربي:

ويمكن تلخيص أهم المشكلات الصحية التي يعاني منها الريف بالآتي:

- انتشار الأمراض المتوطنة ووجود البرك والمستنقعات كمصدر لنشر أمراض (البلهارسيا – الأنكلستوما [١] – الملاريا – الدوسنتريا [٢] والتيفود) والتبول والتبرز في مجاري المياه مع استخدام مياهها في الشرب أو في الاستحمام أو غسيل الخضار والملابس.

---

[١] - هي نوع من جنس ديدان الأنكلوستوما. هي دودة أسطوانية تعرف عمومًا باسم دودة العالم القديم الشصية. تعيش في الأمعاء الدقيقة للمضيف بما في ذلك الإنسان، القطط والكلاب. ٩٠ % من الإصابات تمر دون أعراض ما يمكن أن يؤدي إلى فقر الدم وبنقص الحديد. هي منفصلة الجنس (يعني أن أفرادها لا يمكنهم إنتاج سوى نوع واحد من الجاميتات.

https://ar.wikipedia.org/wiki

[٢] - وهذه الكائنات الدقيقة لها القدرة على الاستقرار بجدار الأمعاء وتنتشر عن طريق مجرى الدم لإصابة الأعضاء الأخرى، مثل: الكبد والمخ والرئة، ويكون بين أعراضها إسهال حاد مصحوبًا بالدم.

https://ar.wikipedia.org/wiki

- وجود أماكن تكاثر الحشرات والقوارض الناقلة للأمراض؛ كالذباب والبعوض والبراغيث والفئران مثل أكوام السباخ والفضلات الآدمية والحيوانية في الطرقات والحظائر والمنازل.
- قلة التهوية بالمساكن وامتلاؤها بالدخان الناتج عن الأفران المنزلية؛ مما يؤدي إلى الإصابة بأمراض سوء التهوية، مثل: السل وأمراض الجهاز التنفسي والأنفلونزا.
- الجهل بالأمراض المختلفة وطرائق الوقاية منها وعدم الاهتمام والإقبال على التحصين ضد الإصابة بها.
- قلة الوعي الصحي في الإسراع بالعرض على الطبيب عند الشعور بالمرض بدل اللجوء إلى وسائل العلاج البدائية (العلاج الشعبي) والوصفات الشعبية.
- عدم الاهتمام بعزل المرضى المصابين بأمراض معدية أو الإبلاغ عنهم؛ مما يساعد على انتشار هذه الأمراض وإصابة الأسرة والجيران بها.
- سوء التغذية واعتماد الفلاح في مأكله على وجبات غذائية لا تفي بالاحتياجات اللازمة للجسم؛ مما يجعله عرضة للإصابة بالأمراض الناتجة عن نقص التغذية أو الفيتامينات.
- عدم الوعي الغذائي لدى الأسرة الريفية في معرفة القيمة الغذائية للمأكولات المختلفة وتكوين الوجبات الغذائية وتنظيم حصول الجسم على احتياجاته الغذائية المختلفة.
- عدم توفر الخدمات الصحية والعيادات الطبية بالقرى أو قلة الأطباء بها.
- عدم توفر المراحيض الصحية بالمنازل.

- عدم توفر مصادر مياه الشرب النظيفة أو حمايتها من التلوث في الخزانات والأوعية المنزلية.
- عدم الاهتمام بالنظافة الشخصية.
- عدم الإقبال على تنظيم النسل، وكثرة إنجاب الأطفال التي تؤدي إلى ضعف صحة الأم والأطفال ويزيد من مشكلة عدم كفاية الغذاء.

سادسًا_ العلاج الشعبي في المجتمع الريفي:

تؤكد البحوث أن الأفكار والممارسات التي تدخل في نطاق الطب الشعبي موجودة بدرجات متفاوتة في كافة أرجاء المجتمع، فهي تؤثر في مجال الصحة وتتحكم إلى حد كبير في نمط انتشار الأمراض وطريقة الناس في تفسير الأساليب الوقائية ومعالجتها وابتكارها؛ لتفادي انتشار الأمراض. كل هذا يبرز اختلاف الناس حيال هذا الموضوع بحسب اختلاف المجتمعات التي ينتمون إليها والثقافات التي تشبعوا بها.

والمجتمع السوري كغيره من المجتمعات مرتبط بثقافته، وما تحمله من اعتقادات وتصورات وممارسات للعلاج الشعبي، فهي منتشرة في مناطق شتى، ومنها المناطق الريفية حيث ينخفض مستوى التعليم وتبعد المسافات عن مراكز الخدمات الصحية، ويكثر الارتباط بالقوى الخارقة والخرافة ...، يلجأ إليها المرضى حتى الآن للمداواة ومواجهة مشكلاتهم الصحية في ضوء الخبرات والتجارب العديدة.

فالعلاج الشعبي: " هو العلاج الموروث عن السلف في كل خصائصه العلمية والخرافية، فهو يتمثل في مجموعة من المعتقدات الشعبية والممارسات العلاجية الطبية

التي استخدمت منذ أزمنة بعيدة في كل الثقافات لمعالجة الأمراض بواسطة مجموعة من الأشخاص ممن يعتقدون أنهم يملكون القدرة على معالجة الناس" [١].

ويتضمن العلاج الشعبي العديد من الوسائل والأساليب التي تهدف إلى تحقيق الراحة العضوية والنفسية للمريض، وقد ذكر لوفلين (Laughlin) أن العلاج الشعبي يتضمن كلًّا من الأساليب السحرية الدينية من ناحية والأساليب الكيميائية الآلية من ناحية ثانية، وإن نجاح الجماعات الإنسانية لا يكون بالاعتماد على الأساليب الطبية الحديثة فقط؛ بل أيضًا على استخدام الأساليب الشعبية في العلاج.

وعليه، فالعلاج الشعبي: هو مجموعة من المعارف والمهارات القائمة على النظريات والمعتقدات والخبرات الأصلية التي تمتلكها مختلف الثقافات وتناقلتها من جيل إلى جيل، تستخدمها للحفاظ على الصحة والوقاية من الأمراض الجسدية والنفسية أو تشخيصها وعلاجها [٢]

١- المعتقدات الشعبية والثقافة العلاجية:

إذا أردنا دراسة الممارسات الطبية الموجودة في نطاق المجتمعات التقليدية، لابد أن ندرسها في إطار الثقافة، ولكل ثقافة تفسيراتها ومعتقداتها الخاصة بها، وفي أجزاء عديدة من العالم متمسكين بالتغيرات الثقافية للمرضى، بمعنى آخر أن الثقافة هي التي تحدد للمريض تقييمه وتصوره لحالته المرضية وردود أفعاله التالية تجاه المرض، فهو إما يذهب للطبيب أو يذهب للمعالج المحلي أو الساحر أو يتجاهل تمامًا أعراض مرضه.

---

[١] - جارفيس، الطب الشعبي –وصفات من الطب الشعبي بطريقة علمية، تر: أمين روحية، لبنان، ١٩٩٤، ص٥٢.

[2]- Richard (W) Lieban, The Field of Medical Anthropology In David Landy (ed), Culture, Disease and Healting, Studies in Medical Anthropology, Macmillan publishing, Inc, USA, 1977, p 21.

فالثقافة العلاجية هي التي تزود أفرادها بمجموعة من المفاهيم والآراء المدركة والمقبولة، وهي جملة المعارف، والمفاهيم، والتصورات والمعتقدات في تفسير الإصابة بالمرض وسلوك الفرد تجاه هذا المرض واختيار العلاج المناسب له. لذا فالثقافة العلاجية نابعة من واقع الخبرة وممارسة الطرق الملائمة للتخلص من المرض [1].

ومنه نجد أن الثقافة تمثل مجموعة مشتركة من الأفكار والتصورات والمعتقدات والسلوك التي تشكل حياتنا، كما تتضمن تعريفات عن الصحة والمرض وطريقة الاستجابة للمرض والشعور بالألم والتعب. إن الممارسات والمضامين الثقافية المفترضة تعد هي السياق الذي نتج فيه الطب كما تم تعليمه وممارسته داخل هذا السياق أيضًا.

فالعلاج الشعبي يخضع ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بثقافة المجتمع، وعلى ضوء هذه الثقافات نتجت له عدة صور في الممارسات الشعبية، فالثقافة وتعددها بين الجماعات الإنسانية يختلف فيها نمط العلاج، وعلى هذا يأخذ أفراد المجتمع جملة هذه الأفكار من التنشئة الاجتماعية والثقافية حيث مارسها الآباء والأجداد وورثها الخلف عن السلف بوصفها جزءًا مهمًّا من العادات التي تطبّع عليها أبناء المجتمع.

وحتى انتماء المعالج إلى نفس السياق الاجتماعي والثقافي للمنطقة التي يمارس فيها عمله يجعل عملاءه يشعرون بقربه منهم، فهو يحمل خصائص الثقافة ذاتها بما تتضمنه من رؤى وأفكار، " لا ينتمي المعالجون الشعبيون إلى الكادر الطبي؛ أي لم يدرسوا هذه الطرق دراسة أكاديمية ؛ وإنما تعلموها أو ورثوها عن الآباء والأجداد، والعلاج الشعبي نابع من عمق البيئة السوسيو- ثقافية التي وجد فيها المعالج الشعبي، هذا الأخير الذي يعتمد على وسائل علاجية بسيطة متوفرة في البيئة

[1] - مصطفى عوض إبراهيم، فاديا فؤاد حميدو وآخرون، الأنثروبولوجيا الطبية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٧، ص ٦٦-٧٧.

المحلية التي بإمكان المريض تحضيرها بنفسه كما أنه يعتمد بشكل كبير على الخبرة ووراثة الممارسات العلاجية ممن سبقوه من المعالجين.

لذا نجد أن أبناء الريف مازالوا متمسكين باللجوء إلى المعالج الشعبي؛ كونه محل ثقة في علاج أمراضهم كذلك يعدونه أصلًا من أصول ثقافتهم الموروثة من الأجداد التي لابد لنا من الحفاظ عليها [1].

ولقد اعتمد الطب الشعبي على مقولة أن الله تعالى قد خلق لكل داء دواء. لذلك فالأعشاب تنبت في كل مكان، وقد اهتدى الإنسان إلى ما يشفيه منها بالعقل، واهتدى الحيوان إلى ما ينفعه منها بالغريزة، فهناك الأشجار والشجيرات وأقسامها التسعة من أزهار وثمار وأوراق وجذور وبذور وعصائر ولحاء... الخ، استخدمها الإنسان علاجًا لأمراضه. فتارة يستخدم الأوراق، وتارة أخرى يستخدم البذور، وتارة ثالثة الجذور، كذلك فهو يعتمد عليها في حالتها الخام مرة، ويستخدم منقوعها مرة أخرى، ويجففها ويضيف إليها عناصر أخرى مرة أخرى وهكذا.

وكذلك استخدم الإنسان النباتات الطبية التي تنبت في الأماكن الرطبة وفي الظلال وفي المياه الراكدة والأنهار والبحيرات والمروج والشعاب، كما اعتمد على لحوم الحيوانات وأجزائها المختلفة من جلود وعظام، وإفرازات وغدد وريش، واستخدم كافة أنواع الحشرات ومخلفاتها التي اهتدى لتجربتها في العلاج، واستخدم أجزاء من جسم الحيوان ومخلفاته في الاستشفاء ومنها مرارة الأغنام كغلاف لجروح الأعصاب، والجبن الطري لمنع تورم الجراحات والجبن القديم للقروح الرديئة وللمريض بعد

[1] - عبد المجيد الشاعر وآخرون، علم الاجتماع الطبي، دار اليازوردي، الأردن، ٢٠٠٠، ص ١٦٤.

العمليات الجراحية. كذلك أحرق السلحفاة كاملة لتتكلس مع الفلفل لإزالة الربو المزمن والسل والقرحة، وعلاج القروح والسرطانات الخبيثة [1].

بيّنت دراسةٌ ميدانيةٌ أجريت عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧م في الجزائر، في منطقة ضم تلمسان نموذجًا وبعض المناطق المجاورة لها أن دوافع لجوء المستفيدين من مجتمع الدراسة إلى العلاج الشعبي يمكن ايجاز هذه الدوافع في الآتي: [2]

• ارتكاز العلاج الشعبي في عائلات معينة يعرفها مجتمع الدراسة ويثق فيها.

• قصور خدمات العلاج الرسمي، وعجزها أحيانًا عن معالجة أمراض البيئة بكفاية.

• تيسر الحصول على العلاج في أي وقت وفي أي مكان ولو كانت المسافة بعيدة بين المعالج

والمريض.

• توافر أكثر من معالج في مختلف الممارسات العلاجية، فإذا فشل أحدهم نجح الآخر في تقديم العلاج.

• سهولة الإجراءات العلاجية الشعبية وبساطتها.

• مراعاة الخلفيات الاجتماعية والثقافية للمرض.

• تقديم العلاج في صورة طبيعية مقبولة وبسيطة.

• عدم وجود مضاعفات للأدوية الشعبية مثل الأعشاب، فإذا لم تنفع لا تضر.

• قلة تكاليف العلاج الشعبي؛ مقارنة بتكاليف العلاج الرسمي.

• إن الطريقة العلاجية الشعبية تتضمن دواء وترويحًا وتنفيسًا، وعلى هذا الأساس يزداد الإقبال على العلاج الشعب.

---

[1] - السيد فهمي الشناوي، التداوي بالأعشاب، مقال منشور بمجلة الدوحة القطرية، العدد ١١٠فبراير ١٩٨٥، ص ٤١.

[2] - علي عمار، العلاج الشعبي بين الاعتقاد والممارسة (دراسة ميدانية منطقة تلمسان نموذجًا)، الجزائر، ٢٠٠٧.

• الثقة كبيرة في العلاج الشعبي بحكم العراقة والمعايشة والنجاح الذي حققه – ويحققه – في مواجهة العلاج الرسمي.

وأوضحت الدراسة أن المستفيدين من العلاج الشعبي أغلبهم من الريف. يتنوعون بتنوع الفئات رجال، نساء أطفال، كبار السن والشباب من المتعلمين وغير المتعلمين.

ومنه نستنتج أن العلاج الشعبي هو معتقدات أفراد المجتمع نحو المرض والأفكار السائدة حول مسبباته وردود الأفعال التي تبدو في سلوكهم وتصرفاتهم لمواجهته خارج نطاق الطب الحديث لتشمل الطقوس والممارسات العلاجية للشفاء أو المرض أو الوقاية منه وكذلك المحاولات المتنوعة التي تستخدم العناصر العلاجية للشفاء أو المرض أو الوقاية منه وكذلك المحاولات المتنوعة التي تستخدم العناصر العلاجية أو تلك التي تتم على يد معالج متخصص .

وهذا يعكس الارتباط بين مختلف عناصر التراث الشعبي، فهناك ارتباط بينه وبين عنصر آخر من عناصر المعتقدات وهو السحر، ففي كثير من الحالات لا نستطيع أن نفصل بينهما حيث يتم اكتشاف هذه الأمراض ومعرفة أسبابها عن طريق الشيخ الذي يقوم بقياس أثر المريض لمعرفة سبب المرض.

كما يرتبط بالمعتقدات سواء الخاصة بالكائنات فوق الطبيعية أو بالمعتقدات الخاصة بالنبات والحيوان كأدوية للمرض، ويعكس التفاعل بين الإنسان والنسق الإيكولوجي الذي يعيش فيه. فمصادر البيئة من أعشاب ونباتات لا يمكن أن تشفي أمراضًا من دون وجود الخبرة البشرية في استخدامها والتعامل معها، كذلك الخبرة البشرية لا أهمية لها من دون تلك المصادر الطبية التي تتعامل معها. ولا تقف الخبرة الإنسانية عند الاستفادة من الأعشاب والنباتات؛ وإنما تمتد لتستفيد من كل إمكانات البيئة المتاحة، فهو يستخدم الرمل الساخن في شفاء الأمراض، والاستفادة من ألبان

الحيوانات التي لا تؤكل أساسًا في شفاء الأمراض مثل التهاب اللسان. وهذا ما يؤكد أن الممارسات العلاجية تمتد وفقًا للعلاج الإيكولوجي وخصائص البيئة المحلية

وقل ربي زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الثالث

تنمية المجتمع الريفي وتنظيمه

محتويات الفصل الثالث:

أولًا_ مفهوم التنمية.

ثانيًا_ التنمية الريفية.

ثالثًا_ التنمية الريفية المتكاملة.

رابعًا_ مشاريع التنمية الريفية المقترحة في سورية.

خامسًا_ المرأة والتنمية الريفية.

سادسًا_ المشاريع متناهية الصغر في سورية ودورها في التنمية الزراعية.

سابعًا_ تنظيم المجتمع الريفي.

ثامنًا_ الخدمة الاجتماعية الريفية.

تاسعًا_ الخدمات الاجتماعية الزراعية:

١- خدمات الإرشاد الزراعي.

٢- أهداف الإرشاد الزراعي.

عاشرًا_ مقترح مشروع تنموي في قرية (القيسا).

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

تشير التنمية الريفية إلى عملية تحسين نوعية الحياة والرفاهية الاقتصادية للناس الذين يعيشون في مناطق معزولة نسبيًّا وقليلة السكان، وتركز تقليديًّا على استغلال الأراضي كثيفة الموارد الطبيعية.

فالتنمية الريفيّة هي العمليّةُ التي تهدفُ إلى تطوير الحياة في الريف، والتحسين من نوعيتها، وتقديم الدعم الاقتصادي للأفراد الذين يعيشون في المناطق الريفيّة، وأيضًا تعمل على الاستفادة من الأراضي الزراعيّة، من خلال تنمية الموارد الطبيعيّة التي تساعد على توفير الحاجات الأساسيّة لسكان الريف.

أولاً– مفهوم التنمية:

يرى علماء الاجتماع أن البلاد النامية أحوج من غيرها إلى برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنهم ينادون بأهمية أن تكون للتنمية الاجتماعية الأسبقية في برامج التنمية، ولكن التنمية لا تهتم بجانب واحد فقط؛ كالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي مثلًا؛ وإنما تشمل كافة جوانب الحياة الاجتماعية على اختلاف صورها وأشكالها:

منها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو نفسي، ومنها ما هو تربوي، ومنها ما هو قانوني، ومنها ما هو إداري...الخ. فتحدث فيها تغيرات كيفية وكمية عميقة شاملة.

يرى عالم الاجتماع الفرنسي غابريال لوبرا، أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية بحتة؛ وإنما هي مجموعة من الظواهر من نوع آخر مختلف، ذات طبيعة سوسيولوجية ونفسية وبيولوجية، وهذا يعني أن مفهوم التنمية يتعلق بظاهرة مركبة ومعقدة، تحتاج قبل الخوض فيها إلى فهم سلوك الأفراد والحوافز التي تحركهم وما يقوم بينهم من

علاقات، ثم ما يترتب على هذه العلاقات من أنظمة تتدخل في تفاعلها وتأثيرها في جوانب المجتمع المختلفة.

إن هذا الترابط والتداخل القائم في المجتمع يرجع إلى أن حياة الإنسان مهما تعددت جوانبها تُعبر عن وحدة كيانه الذي ترتبط به تجاربه وأحاسيسه وتفاعلاته، وهذا يؤدي بنا عند دراسة الجانب الاجتماعي من التنمية إلى الالتزام بمراعاة باقي الجوانب الأخرى؛ أي إن التنمية الاجتماعية بهذا المفهوم لن يكون لها مدلول إلا إذا اقترنت بهذا المركب المعقد(سوسيولوجي، ونفسي، وبيولوجي).

وبما أن التنمية تشمل على النمو والتغير، والتغير بدوره اجتماعي واقتصادي، وهو كيفي كما هو كمي، أي إنه يؤثر في البناء الاجتماعي ووظائفه، فإن الدول النامية ليست في حاجة إلى عملية نمو؛ أي عملية تطور بطيء؛ وإنما بحاجة إلى التنمية دَفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم، وهذه الدفعة القوية تنافس عملية التطور والتدرج البطيء [1].

ويتمثل هدف التنمية الاقتصادية في إقامة نظام اقتصادي جديد وتدعيمه قادر في حد ذاته على رفع مستوى الإنتاج، ومستويات الدخل .

على مستوى أعضاء المجتمع ككل خلال تصور محدد، وهو إمكان إدارة هذا النوع من الاقتصاد ذاتيًّا وبناء على ذلك يتحول المفهوم الاقتصادي للتنمية ليستوعب الأبعاد الاقتصادية والأخلاقية والاجتماعية والثقافية في الوقت نفسه.

فهو اقتصادي بقدر ما يهدف إلى زيادة إنتاج السلع المادية والخدمات والتوصل إلى درجة عالية من كفاية التنظيم وتقسيم العمل، وهو اجتماعي بقدر ما يتضمن جماعات جديدة، تختلف في طبيعتها عن الجماعات التقليدية، لها أدوارها

[1]- محمد السويدي، دور علم الاجتماع في مواجهة مشكلات التنمية في الوطن العربي، مطبعة التقدم، الجزائر، ١٩٧٣، ٢٤٧.

الجديدة، وعلاقاتها الجديدة ويظهر الطابع السوسيولوجي المهم لمثل هذا النظام الاقتصادي فيما يبدو من سيطرة التنظيم الرشيد والوظيفي الذي يشتمل على أنشطة مندمجة بطريقة رشيدة موجهة نحو أهداف معينة على المستويين الأفقي والرأسي وإذا بقي التنظيم رشيدًا، فإن الأفراد يختارون طبقًا، لكفاياتهم في أداء هذه الأعمال [1].

ثانياً- التنمية الريفية:

قبل أن يتبلور مفهوم التنمية الريفية في معناه الحالي مرَّ بمراحل عدة، ففي بداية الاهتمام بالتنمية الريفية كان مفهومها التقليدي، وكان الاقتصاديون هم المسيطرون على هذا المجال حتى الستينيات من القرن العشرين، وعلى ضوء هذا المفهوم فإن التنمية الريفية، هي: العملية التي تؤدي إلى تطور الإنتاج وقدرته على مقابلة الاحتياجات الاجتماعية وتطور مستوى المعيشة لفقراء الري.

ويرى الغنيمي ١٩٧٤م أنها: عملية تنموية شاملة للجزء الريفي من المجتمع من خلال استراتيجيات التنمية الريفية عن طريق سياسات توجه إلى تحقيق تنمية ريفية فاعلة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، بينما يعرضها منير، ١٩٩٧م بأنها العملية التي تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والثقافية لسكان الريف مع التركيز على تنمية قدرات العنصر البشري وتوسيع مداركه لاستغلال موارده المتاحة، في حين عرفها محمد، ١٩٩١م بأنها مجموعة برامج تهدف إلى زيادة إنتاجية الفرد ؛ وبالتالي زيادة دخله عن طريق توفير مدخلات الإنتاج، ويتحقق مستوى مقبول من الغذاء والسكن والتعليم والخدمات الأخرى، وهي ذات أبعاد جوهرية، هي:

---

[1]- مهى سهيل المقدم، مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها: تطبيقات على الريف اللبناني، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٨، ص ٩١.

أ- البعد الإنتاجي: وهو الذي يحقق نموًّا اقتصاديًّا قادرًا على الاستمرار والتطور، وشكل التنمية الزراعية والثروة الحيوانية الأساس لها.

ب- البعد الاجتماعي: ويهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحدِّ من الفقر بإتاحة فرص العمل الإنتاجية.

وتزايد الاهتمام العالمي بمشكلات التنمية الريفية منذ عقد السبعينيات في القرن العشرين ويرجع هذا الاهتمام العالمي إلى تدني مستويات التنمية الريفية، وتفاقم أزمة الغذاء، وارتفاع معدلات الفقر الريفي، وتدهور الخدمات الصحية والتعليمية، وازدياد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة.

وتبرز أهمية الاهتمام بالاقتصاد الريفي إلى أن ٥٥.٣% من سكان العالم البالغ عددهم ٥.٣ بليون عام ١٩٩٩م يقطنون في المناطق الريفية، وترتفع هذه النسبة في بلدان العالم النامي حيث تصل إلى ٦٦.١% [١].

١- أهداف التنمية الريفيّة:

أ- الاستفادة من الأراضيّ الصالحة للزراعة كافة التي تسهمُ في توفير العديد من الموارد الطبيعيّة التي تقدمُ الدعم للتنمية الريفيّة.

ب- البحثُ عن أفضل الوسائل التي تساعدُ على تحسين الحياة في الريف.

ت- توفير الحاجات الأساسيّة للسكان في المناطق الريفيّة، ورفع مستوى معيشتهم.

ث- المساهمةُ في توفير الدعم الاقتصادي للريف، والذي يساعدُ على التقليل من انتشار الفقر بين السكان.

[١] - انظر: علي عبد الله علي، المشكلات التي تواجه الاقتصاد الريفي، جامعة الخرطوم، السودان، ٢٠١٢، ص١.

ج- العملُ على توفير المؤسسات التعليميّة العامّة في المناطق الريفيّة، والتي تسهمُ في القضاء على الأميّة.

٢- أُسس التنمية الريفيّة:

يعتمدُ نجاح التنمية الريفيّة في تحقيقِ أهدافها على وجودِ مجموعةٍ من الأسس الرئيسة، وهي:

أ- التطور في الإنتاج الزراعي: والذي يسهمُ في رفع نسبة الحصة الخاصّة بالريف ضمن الناتج المحلي الإجمالي ، وينعكسُ ذلك إيجابيًّا على السكان؛ مما يؤدي إلى زيادةِ الدخل العام في الريف.

ب- الاهتمامُ الكامل بالتعليم والصحة: وخصوصًا للأطفال ويساهمُ ذلك في القضاء على سوءِ التغذية، والتقليل من نسبة انتشار الأمراض؛ ممّا يؤدي إلى تحقيق التوازن الاجتماعي.

ت- مراقبةُ توزيع الدخل: وذلك بطريقةٍ عادلة بين الأفراد العاملين في المجتمع الريفيّ كافة . ث- تعزيزُ مشاركة سكان الريف في اتخاذِ القرارات السياسيّة: من خلال وجود تمثيلٍ سياسي لهم

في البرلمان.

تطبيقُ مجموعةٍ من الدراسات: والتي تعتمدُ على الزياراتِ الميدانيّة، والقوائم الإحصائيّة التي توفر معلوماتٍ دقيقة حول أعداد السكان، ونسبة العمالة والبطالة، ونسبة التعليم، وغيرها من النسب الأخرى التي تعكسُ طبيعة الحياة في الريف [1].

[1] - انظر: علي عبد الله علي، المشكلات التي تواجه الاقتصاد الريفي، جامعة الخرطوم، السودان، ٢٠١٢، ص.ص ٥-٦.

٣- القواعد الرئيسية لتنمية المجتمع الريفي:

لقد تبلورت القواعد الرئيسة لتنمية المجتمع الريفي من خلال الخبرة العملية التي مرت بها الفروع الدراسية المختلفة، مثل: الصحة العامة والإرشاد الزراعي والتعاونيات والاقتصاد المنزلي والتعليم والخدمة الاجتماعية.

وأدى كل من هذه الفروع إلى المساهمة بقسط من المعرفة في فن التعامل مع سكان المجتمعات الريفية المحلية ، ولقد أشارت الخبرة في كل من هذه الفروع إلى أن حل المشاكل القروية يتطلب عَمَلًا جماعيًّا على كل المستويات المحلية والإقليمية والقومية، هذا وقد ورد في أحد تقارير هيئة الأمم المتحدة أن برامج التنمية الاجتماعية الناجحة تهتم وتركز على كل من العناصر الأساسية العشرة الآتية: [١]

أ- يجب أن تتلاءم أنواع الأنشطة المختلفة مع الاحتياجات الرئيسة لسكان المجتمع الريفي المحلي، ومن ثم فيجب أن تهدف المشاريع الأولى من برامج تنمية المجمعات المحلية حقًّا إلى إشباع الاحتياجات التي يعبر عنها سكان هذه المجتمعات والنابعة من واقع إحساساتهم وغير المملاة عليهم .

ب- قد يتحقق تحسين المجتمعات الريفية المحلية من خلال جهود غير مترابطة في كل فرع أساسي من الفروع السابق ذكرها، ولكن التنمية الكاملة المتزنة تتطلب عَمَلًا جماعيًّا مترابطًا، وكذلك تتطلب برامج متعددة الأهداف، وهذا يعنى أن برامج التنمية الاجتماعية يجب أن تشتمل على تحسينات في كل من مجالات الصحة العامة والإرشاد الزراعي والتعاونيات والاقتصاد المنزلي والخدمة الاجتماعية والإصحاح البيئي .

---

[1]- Social Progress through Community Development 1955 E/ CH. 5/303/ Rev. I-ST/ SOA/ 26), pp.5-13.

ت- يجب أن نأخذ في الحسبان أن تغير اتجاهات سكان المجتمعات الريفية المحلية وتغير نظرتهم إلى المشاريع المختلفة لبرنامج التنمية الاجتماعية يعد من الأهمية بمكان تتعادل مع تلك الأهمية الخاصة بتحقيق الأهداف والمشاريع المادية خلال الخطوات الأولى من برنامج التنمية، ومن ثم فيمثل تغيير الاتجاهات الخطوة الأولى والضرورية لتغير العمل الظاهر أو السلوك؛ إذ يقول جورج هربرت ميد أن الاتجاه ما هو إلا عمل كامن أو بداية للعمل الظاهر ، وعلى ذلك فإذا أردنا أن نخلق عَمَلًا أو سلوكًا اجتماعيًّا جديدًا يقوم به سكان المجتمعات الريفية المحلية ، ويمثل تنفيذًا لمشاريع التنمية الاجتماعية، فلا بد من إيجاد بداية هذا العمل أي لابد من إيجاد اتجاه يتناسب مع هذا العمل التنموي الاجتماعي الجديد.

ث- يجب أن تهدف عملية تنمية المجتمعات الريفية المحلية إلى تنشيط وزيادة اشتراك سكان هذه المجتمعات في برامج وأعمال التنمية ، وكذلك استهداف زيادة فاعلية الأشكال الموجودة من النظم السياسية وإيجاد نظام أو إدارة محلية ذات كفاية عالية حيث لا توجد مثل هذه الإدارات .

ج- يجب عَدُّ كلٍّ من اكتشاف القادة المحليين وتشجيعهم وتدريبهم من الأهداف الأساسية لأي مشروع يختص بتنمية المجتمعات الريفية المحلية .

حـ الاعتماد المتزايد على إشراك النساء والشباب في برامج التنمية الاجتماعية يزيد من فاعلية هذه البرامج وينشئها على أساس أعرض وأعم ويهيئ لها الفرصة للتوسع المستقبلي طويل المدى.

خـ يجب أن تقوم الحكومات بإمداد التنمية بالمساعدات اللازمة من دون احتضانها كلية حتى تكتمل حيوية هذه البرامج وفاعليتها .

د- يتطلب تطبيق برامج التنمية الاجتماعية على نطاق قوى اتِّباع سياسة متناسقة متكاملة وترتيبات خاصة، وتعيين العاملين وتدريبهم على البرامج، وتوجيه الثروات المحلية القومية، وتنظيم البحوث والتجارب لزيادة فاعلية هذه البرامج .

ذ- يجب استغلال ثروات المنظمات الأهلية وإمكاناتها باستعداداتها وطاقاتها الكاملة في برامج تنمية المجتمعات الريفية المحلية على المستوى المحلي والقومي والعالمي.

ر- يتطلب التقدم الاقتصادي والاجتماعي على المستوى المحلي تنمية مصاحبة على مستوى أوسع وأعم؛ وذلك على النطاق القومي [1].

ويطبق الآن الكثير من برامج تنمية المجتمعات الريفية المحلية في عديد من الدول النامية، ويمكننا الاختلاف الحضاري لهذه البلاد وما بينها من تشابه حضاري أيضًا من أن نتعرف إلى الأسباب العامة لكل من فشل هذه البرامج أو نجاحها، وذلك إذا ألقينا نظرة تحليلية عليها .

فمثلًا وجد كارل تيلور أن معظم حالات الفشل ترجع إلى أحد أو كل الأسباب الآتية:

- العقيدة في أن الإنجازات المادية مثل مشاريع المياه العذبة أو مشاريع الصرف أو مباني المرافق الاجتماعية أو إنشاء وتشغيل المصانع... إلخ تعد أحسن الطرق لتشجيع المجتمعات الريفية المحلية لتشترك أو تأخذ على عاتقها إنشاء برامج التحسينات الاقتصادية والاجتماعية .

- اعتقاد البعض أن الغرباء أو غير ساكني المجتمع الريفي المحلي هم أكثر قدرة على التحليل والتعرف إلى كل من الحاجات الصحية والاجتماعية والتعليمية؛ وذلك بطريق موضوعية وعلمية أكثر من سكان المجتمع الريفي المحلي أنفسهم، وعلى ذلك

---

[1] - Social Progress through Community Development 1955 E/ CH. 5/303/ Rev. I-ST/ SOA/ 26), pp.5-13.

فيمكن لهؤلاء الغرباء تشجيع المجتمعات الريفية المحلية على إنشاء برامج التنمية الاجتماعية وتشغيلها بدرجة أكثر كفاية من سكان المجتمع المحلي .

– الفشل في إدراك أن سكان المجتمع الريفي المحلي أنفسهم، وليس أحدًا آخر هم القادرون على القيام بمشاريع التنمية الخاصة بهم، وكذلك الفشل في إعطائهم المسؤولية الخاصة بإنشاء هذه المشاريع وإدارتها، وجعل هذه المسؤولية تنبع من الجماعات العاملة بالمجتمع.

وكذلك أوضحت التجارب أن سبب نجاح مشاريع التنمية الاجتماعية يرجع إلى الأسباب الآتية:

* العقيدة في أن القوة العاملة والابتكار والاشتراك الإيجابي الفاعل للملايين من سكان آلاف القرى والمجتمعات المحلية في برامج التنمية الاجتماعية ضروري ولازم حتى يتم نجاح التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة كلها.

* العقيدة في أن القرويين الأميين المنعزلين يمكن دفعهم ليساعدوا في برامج التنمية القومية في حالة ما إذا ما أعطيت لهم الفرصة لكي يكونوا مسؤولين جزئيًا عن التحسينات بقريتهم.

* إنشاء وتشغيل البرامج الخاصة بتدريب الأشخاص الذين سوف يعيشون، ويعملون بين القرويين للقيام بالآتي:

* تنشيط القرويين ومساعدتهم؛ ليتمكنوا من تنظيم أعمال المساعدة الذاتية وإنجازها، والتحسين الاجتماعي.

* القيام بالعمل كقنطرة أو معبر اتصال بين القرويين من ناحية، والمرافق والهيئات الحكومية التي تتعهد بمساعدة القرويين في إعمال التنمية من ناحية أخرى.

وتتمثل القاعدة الأساسية لتنمية المجتمعات الريفية المحلية في إدراك أن القرويين وحتى الأميين منهم بالرغم من انعزالهم الحضاري والثقافي يتميزون بحاجات ورغبات شخصية، وأنهم يسعون إلى إشباع هذه الحاجات والرغبات. ويجب أيضًا معرفة أنه إذا كان يبدو لنا أن هؤلاء القرويين يتصفون باللامبالاة وعدم الاهتمام بالتغير الاجتماعي، فإن هذا يرجع أساسًا إذا لم يكن كلية إلى أنهم لم تسنح لهم الفرصة للقيادة أو حتى للاشتراك في برامج تنمية مجتمعهم أو تحسين أوضاعهم المعيشية الخاصة. فإذا نظرنا إلى تاريخ البلاد النامية نجد أن هؤلاء القرويين كانوا يخبرون عن حاجاتهم الشخصية، وكانت حكومات هذه البلاد استعمارية كانت أم إقطاعية تمد القرويين بجزء قليل من هذه الحاجات المملاة عليهم خلال سلسلة من الموظفين الذين كانوا في الوقت نفسه، إما مفتشين أو صرافين (جامعي ضرائب). وعلى ذلك فيجب أن تبدأ التنمية الاجتماعية الحقة من القاعدة إلى القمة، أو بمعنى آخر يجب أن يكون منشؤها هو المبادرة الشخصية لسكان المجتمعات المحلية أنفسهم. ومن ثم فيجب أن يتركز هدف القائمين بالتنمية الاجتماعية حول إيجاد هذه الظاهرة . ونتيجة للانعزال الطبيعي والحضاري للمجتمعات الريفية والمحلية عن الأحداث القومية نجد أن الحاجات الأساسية لسكان هذه المجتمعات تتركز فقط على بيئتهم المحلية ، وعلى ذلك فمن السهل أن نزيد من نشاطهم واهتمامهم الإيجابي بمشاريع التنمية المحلية بدرجة أعلى من اهتمامهم بهذه البرامج التي تخص الوطن أو الدولة . وإذا ساعدنا هؤلاء القرويين على أن يدركوا أن أية مجهودات منظمة يقومون بها لغرض التحسين الذاتي سوف تقابل بمساعدات تكنولوجية ومادية حكومية مناسبة فسنجد أنهم سوف يصبحون أكثر تحمسًا للاشتراك في أعمال تنمية مجتمعاتهم المحلية [1].

[1] - Social Progress through Community Development 1955 E/ CH. 5/303/ Rev. I-ST/ SOA/ 26), pp.5-13.

٤- خطوات تنمية المجتمعات الريفية [١]:

بناء على خبرات البلدان النامية يمكن تلخيص خطوات تنمية المجتمعات المحلية فيما يأتي، ولكن يجب معرفة أن هذه الخطوات ليست جامدة؛ إذ إنها مرنة تختلف في تطبيقها باختلاف ظروف المجتمعات المحلية الفردية .

أ- التعرف إلى الاحتياجات الرئيسة العامة: الخطوة الأولى في تنمية المجتمعات المحلية هي المناقشة التسلسلية للاحتياجات الرئيسة العامة التي يشعر بها أعضاء مجتمع محلي معين، ومن المعروف أن المناقشة غير الانتظامية للموضوعات المختلفة تحدث باستمرار بين الأشخاص والعائلات الذين يعيشون في هذه المجتمعات. ولكن مثل هذه المناقشة لا تختلف في جوهرها كثيرًا عن كونها إشاعات أو شكاوى مختلفة، ولكنه من خلال المناقشة الانتظامية وحتى من خلال تلك القائمة بين أفراد أو عائلات قلائل نجد أنه من الممكن أن تفحص الحاجات الإنسانية الرئيسة بنظرة واقعية موضوعية. ولا يمكن الحصول على هذه المناقشة الانتظامية المفيدة كما أشرنا من قبل إلا إذا علم القرويون أن جهودهم الشخصية المنظمة سوف تنال حظًّا مناسبًّا من المساعدة الحكومية.

وتُعَدُّ تلك الخطوة البسيطة المبدئية ضرورية للغاية، ولا يمكن أن تتم في حالة القرى التي توكل فيها التنمية الاجتماعية إلى مجالس قروية أو أجهزة قروية أخرى أنشئت بالقانون أو بالأوامر لغرض التنمية الاجتماعية مثلما يحدث في بعض البلاد النامية التي تحاول أن تبدأ برامج لتنمية المجتمعات المحلية. وكذلك لا تتم هذه الخطوة أيضًا إذا ما كان القائمون على عملية التنمية يتمثلون في هيئات فنية أو

---

[١] - انظر: محمد نبيل جامع، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٠، الباب الرابع.

منظمات خاصة دعيت بواسطة رئيس القرية أو عمدتها وأخيرًا نجد أن برامج التنمية الاجتماعية الناجحة في عديد من البلاد النامية تنطوي على تقديم الأشخاص الذين يسهمون في إنشاء هذا النوع من المناقشة الانتظامية بين القرويين، وكذلك تقوم هذه البرامج بإمداد المساعدات الفنية والمادية اللازمة لتنظيم الجهود الذاتية وإنجازها لهؤلاء القرويين.

ب- التخطيط المنظم لتنفيذ المشروع: هنا يجب أن يكون تنفيذ هذا المشروع في طاقة الجهود الذاتية للمجتمع المحلي. فقد يفكر سكان مجتمع ما في أن أهم احتياج لهم هو قناة للري، ولكن في الوقت نفسه نجد أن هذه القناة لا يمكن الحصول عليها إلا ببناء سد عظيم على بعد أكثر من ١٠٠ كيلومتر من المنطقة التي يقع فيها هذا المجتمع، فبالطبع مثل هذا المشروع لا يمكن تنفيذه حيث إنه يمثل عملًا كبيرًا على مستوى الدولة.

ويؤدي التخطيط المنظم للجهود الذاتية في مجتمع معين إلى اختيار نوع المشروع الأول الذي سوف يؤدي إلى دفع القوى البشرية وخلق الدافع الابتكاري لسكان هذا المجتمع ، ويتحقق هذا عند اختيار مشروع سهل التنفيذ ملموس الفائدة سريع في إنتاجه. ويؤدي هذا التخطيط المنتظم أيضًا إلى إيمان الأشخاص بمثل هذا المشروع، وإلى اكتشاف المواهب التي سوف يقتضيها تنفيذه، وإلى تحديد الموارد والأموال اللازمة لذلك. وكذلك يؤدي هذا التخطيط المنظم إلى خلق تفكير يتصف بالمسؤولية والواقعية حول ما يجب أن يكون وما يمكن عمله.

تُعَدُّ هذه الخطوة في غاية من الأهمية وذلك إذا ما أردنا إقامة تنمية اجتماعية حقَّة حيث نجد أنه في بعض البلاد النامية تتدخل الحكومات في عديد من المشاريع التي يحدد إنشاؤها بواسطة هيئات أو منظمات خاصة، وتبدأ هذه الحكومات في

تشغيل عدد كبير من القرويين في هذه المشاريع. وهنا لا يمكن القول إن ما يحدث هذا من تحسينات اجتماعية ينبع من دوافع القرويين أنفسهم؛ إذ إنه في الحقيقة يجب أن يكون من أهم أهداف التنمية الاجتماعية هو خلق المسؤولية وصفات المبادرة والثقة بالنفس بين الجماعات العاملة بالمجتمع المحلي.

ت- التنفيذ: وهي الخطوة الثالثة في تنمية المجتمعات المحلية تتمثل في دفع القوى والطاقات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية الموجودة في المجتمع الكامن منها والظاهر وتشغيلها.

والمعروف كما أشرنا إلى ذلك من قبل أنه بمجرد أن تبدأ فئة منظمة عملها في مشروع معين، ويؤدي إتمامه إلى كسب المجتمع كله ورضائه بصفة عاجلة نجد أن سكان المجتمع الآخرين الذين لم يشتركوا بصفة إيجابية في المشروع أو الذين كانوا يشكون في نجاحه يبدؤون في الاشتراك مع هذه الفئة المنظمة في إتمام هذا المشروع والقيام بمشاريع تنموية تحسينية أخرى .

ث- وضع الأساس لاستمرار تنمية المجتمعات المحلية: تتمثل هذه الخطوة في خلق الرغبة والطموح بين سكان المجتمع المحلي للقيام بمزيد من مشاريع التنمية الاجتماعية وتحسين مرافق هذه المجتمعات. فبدون تنفيذ هذه الخطوة سيظل العالم كله والعالم الثالث خاصة مواجهًا بهذه المشكلة الأزلية، وهي الروح المحافظة للقرويين، وعدم اتسامهم بالمبادرة والرغبة في إنشاء مشاريع التنمية الاجتماعية.

ونجد في الواقع أن معظم المنظمات القائمة بمشاريع التحسين والتنمية الاجتماعية في المجتمعات المحلية لا تقوم بهذه الخطوة وخاصّة المنظمات غير النابعة من نشاط سكان المجتمع المحلي نفسه، يمكننا القول إنّ المنظمات أو الجماعات القائمة بتنمية المجتمعات المحلية النابعة من سكان المجتمع أنفسهم والتي

تتبع في أعمالها الخطوات المذكورة سابقًا لها من المقومات ما يجعلها تقوم بتنفيذ هذه الخطوة الرابعة التي نتحدث عنها الآن. فمثلًا نجد من الناحية الطبيعية أو الجغرافية أو الإيكولوجية أن أعضاء هذه المنظمات أو الجماعات نتيجة للمناقشات التي جرت في الخطوة الأولى يصبحون على علم بالاحتياجات الأخرى التي تلزم للمجتمع المحلي، كما نجد أنهم يكتسبون خبرة وقدرة على تحقيق هذه الحاجات الأخرى التي تلزم للمجتمع المحلي، كما نجد أنه يكتسبون روحًا معنوية عالية يمكن تسميتها بالثقة أو الفخر الجماعي نتيجة نجاح جهودهم السابقة، وهذا يزيد من رغبة هذه المنظمات في القيام بمزيد من مشاريع التنمية الناجحة لتحقيق المزيد من هذا الفخر الجماعي والروح المعنوية العالية اللذين يعدّان بمنزلة القوة الرابطة لهذه المنظمات الناجحة.

٥- واقع التنمية الريفية في سورية:

أجريت العديد من البحوث والدراسات التي رصدت وضع الريف السوري، وأشارت نتائجها إلى أن أغلب نسب البطالة موجودة في الأرياف كما أن تركز الفقر في المناطق الريفية وصل إلى ٦٢% في عام ٢٠٠٤ وانخفض في عام ٢٠٠٧ إلى ٥٦,٤% من إجمالي الفقراء معظمهم في ريف المنطقة الشمالية الشرقية.

وبالمقارنة بين إحصاء ١٩٩٧-٢٠٠٧م نجد أن معدلات الفقر وعمقه وحدّته ارتفعت في ريف الإقليم الشمالي الشرقي (إدلب، حلب، الرقة، دير الزور والحسكة)، بينما انخفضت في حضر الإقليم الشمالي الشرقي، (الشكل رقم ١) أما الإقليم الجنوبي ، فقد كانت مستويات الفقر فيه أقل، بينما إقليم الوسط والساحل فقد تميز بانخفاض مستوى الفقر ، وخصوصًا في الريف مؤخرًا [١].

[١] - طارق المصري، تنمية وتطوير الريف السوري وفق استراتيجيات التخطيط الإقليمي حالة دراسية (ريف محافظة حلب) جامعة حلب، سورية، ٢٠١٥، ص ٢٨. (رسالة ماجستير).

الشكل رقم ١ نسب الفقر في سورية بين الأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٧م

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثالثاً_ التنمية الريفية المتكاملة:

تعرَّف التنمية الريفية المتكاملة على أنها ذلك النوع من التنمية الذي يتعامل مع مشكلات الريف جميعها، مع التركيز بشكل أساسي على حاجات السكان الأكثر فقرًا.

بمعنى آخر هي مجموعة من البرامج والمشاريع التي تنفذ في المنطقة الريفية بقصد إحداث تغييرات مطلوبة ومرغوبة في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جميعًا.

١- سمات التنمية الريفية المتكاملة:

أ- الشمول:

وتعني أن تغطي برامج التنمية مجالات احتياجات المجتمع الاقتصادي والاجتماعية والثقافية او البيئية والعمرانية كافة.

ب-التوازن:

لا شك في أن التوازن شرط أساسي لتحقيق برامج التنمية، وأن هذا التوازن لا يعني مجرد شمول البرامج للمجالات من أنشطة وخدمات كافة .

ت-التنسيق:

إضافة إلى الشمول والتوازن، فإن الأمر يتطلب قدرًا مناسبًا من التنسيق، لمنع التداخل بين البرامج، والتكرار في بذل الجهد واستخدام الطاقات.

ث-التعاون:

إن الأساس الذي يقوم عليه مدخل التنمية الريفية المتكاملة، هو الاعتراف بظاهرة التأثير المتبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية.

٢- متطلبات النجاح في التنمية الريفية المتكاملة:

أ- تحقيق شمولية التكامل بين فعاليات التنمية كافة.

ب- تلبية الحاجات الأساسية لسكان الريف.

ت-تحقيق المشاركة الشعبية في جهود التنمية بدءًا من اتخاذ القرار مرورًا بالتنفيذ وانتهاء بالمتابعة والتقويم.

ث- تضييق الهوة بين المناطق الحضرية والريفية من حيث مستويات الدخل والخدمات.

ج – فهم المناطق الريفية كأقاليم ذات خواص متميزة يجب مراعاتها عند تصميم برامج التنمية توفيرًا للجهد وضمانًا لتحقيق نتائج.

ح – تحقيق التكامل بين المدينة والقرية سواء في الإنتاج أو الخدمات.

خ – على المشاريع التنموية أن تكون معتدلة الكلفة لكل مستفيد منها؛ وذلك لإتاحة الفرصة في تعميم الفائدة لأكبر عدد ممكن من المستفيدين [1].

٣- المشكلات التي يعاني منها الريف السوري، وتعيق التنمية الريفية المتكاملة:

تعددت المشكلات التي يعاني منها الريف السوري بين العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والصحية...

وتشير الدراسات الإقليمية إلى أهم الأسباب التي تكمن خلف هذه المشكلات، وهي:

١- غياب الاستراتيجيات التنموية المتزامنة مع التخطط الإقليمي لتحقيق التنمية الريفية.

٢- عدم وجود عوامل جذب ضمن الريف للاستثمارات المحلية والخارجية وتركزها في المدن الكبرى.

٣- عدم وضوح الخطط والسياسات الوطنية المتعلقة بالتنمية الريفية.

٤- عدم وجود دراسات إقليمية تربط دراسة التجمعات الريفية ضمن الإقليم نفسه ببعضها.

٥- إعداد مخططات عمرانية للقرى ضمن مؤسسات الدولة من قبل مخططين معماريين دون مراعاة خصوصية موقع كل قرية وظروفها.

---

[1] - صفوح خير، التنمية والتخطيط الإقليمي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٠، ص ٣٤٤.

٦- بطء في تصديق المخططات التنظيمية للقرى؛ وبالتالي توسع القرية بشكل عفوي غير منظم.

٧- انعدام التوعية الضرورية للسكان الريفيين التي تضمن مشاركتهم في عملية التخطيط للتنمية الريفية.

٨- ضعف الدعم المالي لأغلب المناطق الريفية أو توزيعها بشكل غير عادل [١].

٤- الأسس المتبعة لتحقيق التنمية الريفية في سورية بعد صدور قانون التخطيط الإقليمي لعام (٢٠١٠م):

تعمل الحكومة السورية في الآونة الأخيرة على تنمية الريف السوري بالتوازي مع تنمية المدينة؛ بهدف الحفاظ على استقرار الريف وتحويله الى مناطق جاذبة للسكان ومولدة لفرص العمل، كما "أن التقرير الوطني للأهداف التنموية للألفية لعام ٢٠١٠م في الجمهورية العربية السورية كان هدفه الرئيس هو الوقوف على التقدم الذي أحرزته سورية في مجال تنمية الريف، وتناول التحديات والسياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف التنموية للألفية خلال التقدم نحو عام ٢٠١٠م لتحقيق التوازن بين الأقاليم لتنمية الريف السوري.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من الأسس الضرورية للنهوض بالريف السوري، وهي:

أ- الاعتماد على الاستراتيجيات التنموية بالتزامن مع التخطيط الإقليمي لتحقيق التنمية الريفية.

---

[١] - انظر: طارق المصري، تنمية وتطوير الريف السوري وفق استراتيجيات التخطيط الإقليمي حالة دراسية (ريف محافظة حلب)، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٩. (رسالة ماجستير)

ب- تحديد آليات البدائل للتنمية الريفية من أجل دفع العملية التنموية واستمرارها وفق الظروف المستقبلية جميعها.

ت- الإسراع في إعداد المخططات الإقليمية للتجمعات الريفية.

ث-اعتماد التوجهات التخطيطية وفق المستويات العمرانية لتحسين النسيج العمراني في التجمعات الريفية.

ج- إشراك المواطنين بالعملية التنموية من شأنه تأمين متطلبات التنمية الريفية.

ح- إيجاد المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات المحلية والإقليمية.

خ- توفير عوامل الجذب في الريف لتقليل هجرة السكان الريفيين، وذلك بتوفير الخدمات التعليمية والصحية والسكنية والترفيهية [1].

رابعًا_ مشاريع التنمية الريفية المقترحة في سورية:

صحيح أن الاهتمام بالتنمية الريفية قد أخذ مكانه مؤخرًا إلا أنه كانت هناك محاولات قبل ذلك لتنمية بعض المناطق الريفية في الإقليم الشمالي والإقليم الأوسط الساحلي والإقليم الجنوبي. وهذا ما يوضحه الشكل رقم (٢).

[1] - انظر: طارق المصري، تنمية وتطوير الريف السوري وفق استراتيجيات التخطيط الإقليمي حالة دراسية (ريف محافظة حلب)، مرجع سبق ذكره، ص. ٣٠. (رسالة ماجستير).

الشكل رقم ٢ مشاريع التنمية المقترحة في سورية

١- أحد مشاريع التنمية الريفية المقترحة ضمن ريف الإقليم الشمالي:

برنامج تنمية المجتمع الريفي بجبل الحص بحلب لعام ٢٠٠٨م:

يُعَدُّ مشروع تنمية المجتمع الريفي بجبل الحص من أهم مشاريع التنمية التي تنهض بها وزارة الزراعة في سورية نظرًا لاستراتيجيته المميزة في تنمية الريف. حيث تم إنشاء مشروع تنمية المجتمع الريفي في جبل الحص نتيجة للتعاون البناء بين حكومة الجمهورية العربية السورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الذي ينفذ من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، مدة المشروع أربع سنوات تبدأ من نهاية عام ٢٠٠٨م ولغاية نهاية عام ٢٠١٢م وهو مشروع تنموي يعنى بالتنمية المستدامة للمناطق الريفية الفقيرة، و يعمل المشروع على اختبار نموذج للتنمية الريفية يقوم على المساعدة الاقتصادية

للسكان وتفعيل مشاركتهم في تنمية الموارد والطاقات المحلية، وتنمية الإمكانات المؤسساتية في منطقة المشروع.

ويغطي المشروع مساحة سكانية تبلغ ١٢٥ ألف نسمة يقطنون ١٢٧ قرية والسكان في تلك القرى يعيشون حياة البساطة والفقر، ويعتمدون في معيشتهم على الزراعة التي تعدّ مورد معيشتهم.

تقع منطقة المشروع في الجنوب الشرقي لمدينة حلب، وتبعد عن مركز المدينة حوالي ١٥ كم وضمن منطقتين إداريتين (السفيرة وجبل سمعان) ويحدها من الشمال مدينة (حلب)، ومن الجنوب (بادية حلب) ومن الشرق (طريق السفيرة – خناصر ومملحة الجبول)، ومن الغرب (طريق حلب – تل الضمان).

مسوغات المشروع: إن الفقر الشديد الذي يعاني منه سكان جبل الحص كان المسوّغ الأساسي لإحداث مشروع تنموي يهدف إلى تخفيف الفقر وتنمية منطقة جبل الحص التي تُعَدُّ من أشد المناطق فقرًا في ريف محافظة حلب، ويعاني أهلها ضيقًا في العيش، وقلة في الموارد؛ بسبب الجفاف، وانتشار الصخور في أراضيهم. وقد تمت دراسة ثلاث قرى من منطقة جبل الحص (أم جرن، تل عنبر، جب الأعمى).

وقد ركزت أهداف المشروع على:

- مكافحة الفقر والحدّ من البطالة.
- تحسين دخل المجتمع والحد من الهجرة.
- تنمية الثروة الحيوانية وتطويرها.
- تطوير قدرات الإرشاد الزراعي وتطبيق التقانات الزراعية الحديثة في استثمار الأراضي.
- تطبيق أساليب الري الحديثة وتقاناتها.

– زيادة رقعة المساحات الزراعية المستثمرة، وتطويع الأراضي الصخرية غير القابلة للزراعة، وتحويلها إلى أراضٍ زراعية خصبة.

– تطبيق نظام للتمويل الصغير (صناديق الإقراض).

استراتيجية المشروع:

– اتباع منهج المشاركة في التنمية عن طريق كادر ينفذ برامج ميدانية يتعامل مباشرة مع المستهدفين مع مساهمة المؤسسات الحكومية والمنظمات الشعبية والطاقات المحلية والمنظمات الدولية كافة.

– إرساء أسس للتمويل الصغير عبر صندوق القرية كمؤسسة مالية رديفة تتبنى طريقة إقراض مبتكرة ومرنة ومنسجمة مع الاحتياجات والمبادئ الثقافية للسكان، وتراعي أنظمة الدولة.

– ترسيخ مبدأ المساعدة الذاتية، وحشد الطاقات المحلية، وتنشيط مؤسسات المجتمع المحلي لإدارة عملية التنمية.

– التنسيق والتعاون مع مشروع التنمية الزراعية في جبل الحص، والتلازم في تنفيذ الخطط والبرامج لتحقيق التكامل في التنمية.

– تكوين قاعدة معلومات وثائقية حول التنمية البشرية المستدامة، ومكافحة الفقر في جبل الحص يمكن أن تستخدم على نطاق أوسع مستقبلًا.

– التحريك الاقتصادي للمنطقة بإدخال نشاطات اقتصادية جديدة تفعل العملية التنموية، وتخلق فرص عمل وتوقف الهجرة.

– إحداث مركز بيطري في مقر المشروع؛ وذلك نتيجة التعاون مع مديرية التنمية الزراعية في جبل الحص وبهدف تحقيق المهام الآتية:

* تقديم الخدمات الفنية (الرعاية البيطرية، التلقيح الاصطناعي ...) لقرى جبل الحص.

* تنفيذ الخطط الوقائية والعلاجية للصحة الحيوانية.

* تم إعداد دراسات لمشاريع مولدة للدخل بالتعاون مع خبراء تسويق محليين مثل مشاريع زراعة الفطر – معمل بلوك – غربال حبوب – استغلال ملح سبخة الجبول. وكذلك تعد حاليًا دراسات حول إمكانية ادخال نشاطات اقتصادية جديدة [1].

٢- أحد مشاريع التنمية الريفية المقترحة ضمن ريف الإقليم الأوسط والساحلي:

مشروع التنمية الريفية في محافظة حمص عام ٢٠٠٨م:

وقعت الحكومة السورية المتمثلة بوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (المركز الوطني للسياسات الزراعي) مع منظمة الفاو (FAO) في عام ٢٠٠٨م مشروعًا مشتركًا لتحقيق أفضل مستويات التعاون من أجل تنفيذ أنشطة التنمية الريفية في محافظة حمص حيث تم دراسة قريتين ، هما: (الغنطو – المكرمية) من ناحية تلبيسة التابعة لمحافظة حمص، وتتسم معظم أراضي قرى ناحية تلبيسة بأنها أراضٍ مروية بالاعتماد على الآبار وشبكات الري الحكومية .

وقد تم توجه الدراسة نحو تنمية النشاطات الصغيرة غير الزراعية في القريتين للحد من ظاهرة البطالة ومنع الهجرة، وهذا بدوره يعزز من نمو القطاع الريفي وازدهاره، وتحسين ظروف المعيشة (تحسين البنية التحتية للطرق – استصلاح الأراضي – زيادة الإنتاجية الزراعية ودخل المزارعين).

---

[1] - انظر: طارق المصري، تنمية وتطوير الريف السوري وفق استراتيجيات التخطيط الإقليمي حالة دراسية (ريف محافظة حلب)، مرجع سبق ذكره، ص ٣١-٣٥. (رسالة ماجستير)

كان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة البدء في تقويم ملائِمة وخصائص النشاطات غير الزراعية في المناطق الريفية وتحليل تأثيرها في الزراعة والتنمية الريفية في سورية.

استراتيجية التنمية المقترحة:

يمكن للقطاع الزراعي أن يكون المحرك الأساسي الذي يشجع على تنمية نشاطات أخرى (غير الزراعية) ومربحة في المناطق الريفية وتطويرها (كنمو معاصر الزيتون في مناطق زراعة هذا المحصول).

وتتضح الاستراتيجية الأساسية لهذه الدراسة بأنه هناك عدة طرق لتنمية الريف، وهناك مجموعة مشاريع وبرامج حكومية أثبتت بأن إقامة مشاريع لدعم النشاطات غير الزراعية الصغيرة والمتوسطة في الريف وتشجيعها هي الطريق نحو تخفيف الفقر ومكافحة البطالة؛ وبالتالي الوصول إلى سياسات تنموية تعنى بالمناطق الريفية في سورية.

٣- أحد مشاريع التنمية الريفية المقترحة ضمن ريف الإقليم الجنوبي:

مشروع الدراسة الإقليمية لمنطقة وادي بردى عام ٢٠٠٧م:

يُعَدُّ المشروع من المشاريع المهمة وهو ضمن إطار العقد الموقع بين وزارة الإدارة المحلية والشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية، حيث اعتمد على الأسس النظرية في التخطيط الإقليمي، مع تحليل ممنهج للواقع الراهن؛ للوصول إلى أهداف المشروع من خلال تحديد مشكلات التنمية.

المشكلات التي تصدى لها المشروع:

- عدم الاستفادة من الامكانات والمصادر الطبيعية في المنطقة ولاسيما المائية لتنمية الاستثمار الزراعي فيها.

– غياب القاعدة الاقتصادية والنقص الواضح في هيكلية البنية الأساسية التي تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه البلدات.

أهداف المشروع:

– وضع مخطط استعمالات أراضي موجه يحدد فيه نقاط القوة والضعف ويحدد نمو التجمعات السكانية بشكل متوازن ومستدام، ويحقق السيطرة على أنواع التلوث جميعها، ويحافظ على المصادر الطبيعية في المنطقة.

– إمكانية إقامة مشاريع تنموية زراعية في المناطق الخضراء الزراعية، والاستفادة من الينابيع المارة فيها.

– خلق فرص استثمارية متعددة، وتحقيق الربط بين المشاريع الاقتصادية.

– العمل على حل المشاكل العمرانية القائمة في العشوائيات عن طريق التجمعات الجديدة.

– تحديد بدائل استراتيجيات التنمية الإقليمية للمنطقة.

استراتيجية التنمية المقترحة:

* حماية مواقع المحميات الطبيعية والمواقع الأثرية .

* تشجيع سياحة التنزه والرياضة الجبلية.

* حماية المصادر المائية.

*الاستثمار الأمثل للأراضي الزراعية وتطوير مساحاتها.

* إقامة مشاريع سياحية من نوعية خاصة في المناطق المختارة ذات صفة طبيعية ومناخية مميزة [1].

---

[1] - انظر: طارق المصري، تنمية وتطوير الريف السوري وفق استراتيجيات التخطيط الإقليمي حالة دراسية (ريف محافظة حلب)، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤ -٤٦. (رسالة ماجستير)

إن مشاريع التنمية الريفية في سورية لم تعطِ نتائج إيجابية، ولم تحقق الغاية منها وذلك لأسباب عدة، هي:

١) غياب الاستراتيجيات التنموية المتزامنة مع التخطيط الإقليمي وقصورها هي أحد أهم أسباب ضعف عملية التنمية الريفية في القطر العربي السوري.

٢) ضرورة الإيعاز بالقيام ببحث مفصل ودراسة شاملة ومتكاملة مبنية على أسس علمية وبيانات حقيقية واضحة؛ بهدف تحديد المناطق والمحاور التي تحتاج إلى تنمية في القطر العربي السوري مع ترتيب هذه الأولويات بما يتلاءم مع خصوصية كل منطقة وكل محور.

٣) ضعف في عملية التخطيط للتنمية الريفية في سورية حيث لم يتم الاستفادة من الموارد والإمكانات المتوفرة في كل ريف وتوظيفها بما يلائم خصوصية كل تجمع ريفي.

٤) لم يتم توزيع مختلف المشاريع التنموية المقترحة بشكل متوازن بين القرى في سورية.

٥) لم يتم تحديد المناطق الرئيسة للتنمية في سورية؛ وبالتالي لم يتم التعرف إلى المناطق والتجمعات الريفية التي بحاجة إلى عملية التنمية الريفية؛ وإنما كان الموضوع عشوائيًّا؛ وفق تقديرات غير مدروسة علميًّا، وغير مبنية على مجموعة من الأسس العلمية الواضحة.

٦) غياب النظرة الشاملة والمتكاملة لعمليات التنمية الريفية.

٧) عدم وجود خطط واقعية على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

٨) لا يوجد تنسيق كامل بين الأجهزة الحكومية المعنية بمشاريع التنمية الريفية على الصعيد المحلي والوطني.

٩) تمدد السكن العشوائي غير المراقب على الأراضي الزراعية، وهذا بدوره يؤثر في الأراضي الزراعية، وينعكس سلبًا على عملية التنمية الريفية.

١٠) ضعف في الخدمات والإمكانات وخاصّة الاقتصادية والاجتماعية وخدمات البنى التحتية في معظم مشاريع التنمية الريفية في سورية.

١١) ضعف الدعم المادي في الريف السوري، وعدم وجود استثمارات كبيرة تضمن تحقيق التنمية الريفية في سورية [١].

خامسًا_ المرأة والتنمية الريفية:

عندما يتم تمكين النساء اقتصاديًّا واجتماعيًّا، فإنهن يصبحن قوة فاعلة للتغير. وفي المناطق الريفية من البلدان النامية، تؤدي النساء دورًا رئيسًا في إدارة الأسرة، وتأدية إسهامات كبيرة في الإنتاج الزراعي.

إلا أن انعدام المساواة ما زال موجودًا بين النساء والرجال؛ مما يجعل من الصعب على النساء تحقيق كامل طاقتهن الكامنة.

نادرًا ما تملك النساء فرصة الوصول إلى الموارد التي من شأنها أن تجعل عملهن أكثر إنتاجية، وأن تيسر من الأعباء الثقيلة التي يتكبدنها.

وفي نهاية المطاف، لا تقتصر الإعاقة على النساء فقط؛ وإنما تتعداهن إلى أسرهن ومجتمعاتهن والاقتصاديات المحلية.

تؤدي النساء الريفيات أدوارًا متعددة، ويتمتعن بمسؤوليات ومعارف تختلف عن تلك التي يتمتع بها الرجال. كمزارعات تقوم النساء بالزراعة والتعشيب وحصاد

---

[١] - طارق المصري، تنمية وتطوير الريف السوري وفق استراتيجيات التخطيط الإقليمي حالة دراسية (ريف محافظة حلب) ، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩. (رسالة ماجستير)

المحاصيل الغذائية ورعاية الحيوانات، وكمهتمات بشؤون الأسرة، تقوم النساء بالعناية بالأطفال والأقارب وإعداد الوجبات الغذائية وإدارة المنزل.

ويجني العديد من النساء بعض الدخل الإضافي من خلال العمل كعاملات مأجورات، أو من خلال إنتاج الخضار وبيعها، أو الانخراط في التجارة والمشروعات على نطاق صغير.

وإضافة إلى هذه الأعباء المتعددة تمضي النساء ساعات طويلة في جلب المياه وحطب الوقود. وفي البلدان النامية من إفريقيا وآسيا والمحيط الهادي تعمل النساء نمطيًّا ١٢ ساعة أسبوعيًّا أكثر من الرجال.

وفي البيئات والمناطق الفقيرة والهامشية المعرضة لتغير المناخ، حيث يجبر الرجال على الهجرة بحثًا عن العمل، غالبًا ما تكون النساء مسؤولات بمفردهن عن الزراعة وتربية الأطفال .

وعلى الرغم من مسؤولياتهن المتعددة، إلا أن النساء يحصلن أقل بكثير على الموارد والخدمات التي يحتجن إليها لزيادة إنتاجهن، ودخولهن، والتخفيف من مهامهن الأسرية.

ويعيق النساء الافتقار إلى التعليم، وعدم المساواة في حقوق الملكية، ومحدودية السيطرة على الموارد . كذلك فإن الأنشطة كثيفة العمالة التي تستهلك وقتًا طويلًا تزيد من إضعاف قدرة النساء على تحسين إمكاناتهن لكسب الدخل. ولكي تزدهر المجتمعات الفقيرة وتنمو، لا بد من التطرق لاحتياجات النساء وحقوقهن.

١- الاستثمار في النساء الريفيات:

في الوقت الذي تتغير فيه زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بصورة مطردة نتيجة لإضفاء الطابع التجاري عليها، علاوة على العولمة وتغير المناخ والتقنيات

الجديدة وأنماط الهجرة، فإنه من الأهمية بمكان الاعتراف بالدور الرئيس الذي تؤديه النساء في الزراعة .

فالنساء بحاجة إلى الدعم لمساعدتهن على التأقلم مع هذه التغييرات، وعلى استغلال الفرص الناشئة.

وتظهر المشروعات التي يدعمها الصندوق أن الاستثمار في النساء يمكن أن يولد تحسينات معتبرة في الإنتاجية والأمن الغذائي؛ إذ تستفيد المجتمعات بأسرها اجتماعيًّا واقتصاديًّا عندما تتمتع النساء بالوصول إلى المياه والأراضي والتعليم والتدريب والخدمات المالية والمنظمات القوية. وقد أظهرت دراسات البنك الدولي إمكانية زيادة الإنتاجية الغذائية في العديد من البلدان جنوب الصحراء الكبرى بحدود (١٠ إلى ٢٠ %)، في حال واجهت النساء عددًا أقل من المعوقات.

إن تمكين النساء وتوفير الفرص المتساوية لكلا الجنسين أمر حيوي للحد من الفقر والجوع وسوء التغذية [١].

أدرك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) منذ زمن طويل أهمية تحسين رفاهية النساء وازدهارها وتعزيز المساواة بين الجنسين، وساعدت المشروعات والبرامج التي يدعمها الصندوق النساء للحصول على الموارد، والمساهمة في صنع القرارات، والعمل لضمان استفادة النساء والرجال بصورة تتسم بقدر أكبر من المساواة من المبادرات الإنمائية. بطبيعة الحال ليست هنالك صيغة واحدة؛ لأن الأدوار والعلاقات بين النساء والرجال تختلف وفقًا للسياقات الاجتماعية؛ وبالتالي فإن فهم هذه الأدوار والعلاقات المختلفة والتطرق إليها هو سعي جارٍ.

---

[١] - **تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، النساء والتنمية الريفية: تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر، ٢٠١١، ص٢.**

ولأكثر من ٣٠ سنة من العمل في التنمية الريفية، شاهدنا أن النساء يمكن أن يشكلن قوة فاعلة لمحاربة الفقر، ولتحقيق هذه الغاية، نعمل على حماية حقوق النساء في الأراضي وتحسين وصولهن إلى المياه والتعليم والتدريب والائتمان وتعزيز أدوارهن القيادية. وفي عام ٢٠١٠م، وفي منتدى المزارعين العالمي الثالث، قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) بجمع القياديات من المزارعات من القارات جميعها.

تُعَدُّ تحسين قدرة النساء على الحصول على الربح خطوة مهمة نحو تحسين وضعهن الإجمالي . إذ إن المزيد من الاستقلالية وتقدير الذات يسير جنبًا إلى جنب مع التمكين الاقتصادي والاجتماعي. وقد وجدت النساء أن العمل معًا، في مجموعات وشبكات، هي طريقة فاعلة في الغالب للحصول على الأصول والخدمات التي يحتجنها لتوسيع الفرص المتاحة لهن.

يؤدي الصندوق دورًا مساويًا في الأهمية في حوار السياسات؛ إذ نحاول استقطاب التأييد لزيادة الاستثمار في النهوض بأحوال النساء الريفيات، والتأكيد على أهمية وضع احتياجات النساء على سلم الأولويات في البرامج الزراعية الوطنية. وهذه هي النقطة الأساسية في نسخة عام ٢٠١٠ – ٢٠١١م من " حالة الأغذية والزراعة " وعنوانها الفرعي: " المرأة في قطاع الزراعة: سد الفجوة بين الجنسين " وهو مطبوع من مطبوعات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة يسهم فيه الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي، ويشير التقرير إلى أن الترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الزراعة أمران حاسمان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية [١].

[١] - تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، النساء والتنمية الريفية: تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر، المرجع السابق نفسه، ص٣.

٢- التمييز النوعي في الحياة الاقتصادية الريفية:

يُعَدُّ التمييز بين الرجل والمرأة في المجال الاقتصادي الريفي من مميزات ميدان العمل، فمعدل تراجع هذا التميز في الدول النامية يُعَدَّ بطيئًا جدًا، فمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي يتأثر بشكل أساسي بعاملين:

- معدل الخصوبة.
- معدل التعليم.

فعلى المستوى الأول وهو معدل الخصوبة تمرُّ الدول النامية تمر بمرحلة سكانية انتقالية؛ فضلًا عن ذلك فإن هذه الدول قد قامت بوضع العديد من الأنظمة للمرأة العاملة، مثل: بدلات وإعانات الأمومة، حتى لا تمثل الأمومة أي عقبة أساسية أمام عمل المرأة .

وفي مجال التعليم فإن النجاحات التي سجلت كانت مميزة من ناحية الكم، وإذا كان هناك فروق مهمة لوحظت بين الدول النامية، فإنها متعلقة أساسًا بجودة التعليم.

إنه من المتناقض أن هذه التطورات المهمة لم يكن لها أثر في مشاركة المرأة في قوة العمل، ومن الوجهة الاقتصادية من الممكن تفسير ذلك بناءً على العاملين الآتيين:

* العامل الأول: يتعلق بالتميز في المشاركة بسوق العمل الذي يضعف من دور المرأة الفاعل في المجتمع والعائلة، ولا يدفعها إلى الدخول في الحياة المهنية.

* العامل الثاني: يتعلق ببنية الوظائف المتاحة نفسها، ويمثل انعكاسًا للملائمة بين نوع الإنتاج وكفاية المرأة، ومن ناحية أخرى المكانة التي ترى فيها المرأة نفسها، حيث يقتصر مجال عمل المرأة في مجالات التعليم، خدمات الصحة والخدمات الشخصية... من المجالات المفضلة لعمل المرأة.

ففي البيئات الريفية تؤدي الظروف الحياتية الأساسية دورًا محوريًا، وهذه الملاحظة تجعل مسألة النوع في عالم الريف والقطاع غير الرسمي مسألة جوهرية ، وذلك لأنها لا تمس فقط الفرد بل الكيان الأسري ككل.

وفي إطار عالم الريف، يمكن ملاحظة التالي:

إهمال الرعاية والتغذية التي أدت في الدول النامية إلى ارتفاع نسبة وفيات صغار الفتيات، إن أدوار الرجال مقابل أدوار النساء تظل دائمًا مقبولة .

لذلك فإن أعداد الظروف المحفزة لتطوير وضع المرأة في المجتمع الريفي أمر حتمي يتم عبر مراحل تبدأ بإشباع الاحتياجات الأساسية (صحة، تعليم، غذاء) حتى الوصول إلى مستوى الرفاهية (تحقيق الطاقات، تكاليف عادلة، عقوبات عادلة، حياة أمنة)، والمجتمع الريفي يحتل المجتمع الريفي مركز الصدارة في نقص هذه الظروف، وتُعَدُّ مشكلة الأمية التي تعاني منها المرأة الريفية من المشكلات المهمة التي تحد من استقلال المرأة، وقدرتها على المعرفة الحماية من المخاطر [1].

٣- المعوقات التي تواجه دور المرأة الريفية في عملية التنمية:

- عدم تحديد مكون مستقل للمرأة الريفية في أولويات وأهداف خطط التنمية.
- عدم كفاية الكوادر النسوية الإرشادية بشقيها الإنتاجي والتسويقي في الريف.
- في السنوات الأخيرة اتسعت الفجوة بين دخول الأفراد وانخفاض مستويات المعيشة للمرأة التي اعتمدت في كسب معيشتها على الزراعة والنشاطات الرعوية، ولم تفِ البرامج الولائية باحتياجاتهن نظرًا لتركيزها على تنمية المدن والتصنيع؛ مما أدى إلى هجرة الشباب إلى المدن، ودفع المرأة لقيادة العمل في صمود الصناعة والغذاء

[1] - انظر: سمير رضوان، جان لويس ريفيرز، المرأة والتنمية الاقتصادية في البحر المتوسط، المفوضية الأوربية، أبريل، ٢٠٠٦، ص. ص٢-٣-٤.

والاقتصاد المنزلي؛ بل ويتعدى ذلك الاقتصاد الكلي خاصة في القطاع الزراعي التقليدي.

– المرأة الريفية تعاني الحرمان في كثير من الاحتياجات وقصورًا في هذه الأولويات.

– أدوار المرأة المتعددة كأم، منتجة للأغذية، مسؤولة عن إعداد الطعام للأسرة، مضاعفة أعباءها التي قد تكون على حساب الوقت اللازم للزراعة والنشاطات المدرة للدخل .

– عدم كفاية الإحصائيات التي توضح التحديد القاطع لأنشطة المرأة الريفية المختلفة ونسبة مساهمتها في الأنشطة الاقتصادية لولايات السودان المختلفة [١] .

هناك معوقات اقتصادية تعيق دور المرأة الريفية في عملية التنمية، منها:

*الفقر ونقص المدخرات: تعد مشكلة الفقر من المحاور الرئيسة الثلاثة التي نوقشت في عام ١٩٩٣م في كوبنهاجن في مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية، كما كانت أحد المحاور الاثني عشر التي ناقشها المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي عُقِد ببكين في سبتمبر عام ١٩٩٥م، واعتمدت المناقشة على تعريفه بأنه: عدم حصول الفرد على دخل كافٍ لشراء احتياجاته الأساسية ليعيش بصورة فاعلة في المجتمع؛ أي إن الفقر ظاهرة تنشأ عن عدم تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان؛ من الغذاء والمسكن والملبس والتعليم والصحة، ويقاس ذلك بنصيب الفرد من الدخل القومي للبلاد، وهذا يجعل مفهوم الفقر مفهومًا نسبيًّا ويختلف من بلد إلى آخر.

ونلحظ في ضوء هذه المؤشرات أن المرأة في المناطق الريفية هي من أكثر الفئات عرضة للفقر، ويساعد على ذلك جملة من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية الآتية:

---

[١] - فتحي سيد أحمد، ورقة عن أثر اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية على دور المرأة في التنمية الريفية، المرأة والتنمية، وزارة الزراعة، ١٩٩٦م.

*عمل المرأة في حقول الأسرة من دون أجر.

*عدم ملكية المرأة للأراضي أو المال في كثير من الأحيان.

*عدم وجود دخل خاص بالمرأة وانعدام المدخرات.

*تداخل أدوار المرأة وتعدادها بين المنزل والحقل ورعاية الماشية.

*التعليم: تحظى المرأة في الريف بنصيب أقل من الذكور في التعليم، حيث إنها المعدة للمنزل أو بيت الزوج، وليست بحاجة إلى القراءة أو الكتابة على الرغم من أنها مسؤولة عن العمل الزراعي . ويتميز الريف السوداني بانتشار الأمية خاصة بين النساء مقارنة بالذكور، وهذا يوضح مدى التمييز في التعليم على مستوى النوع (ذكر/أنثى). يضاف إلى ذلك ضعف البرامج الاجتماعية والزراعية المقدمة لدعم المرأة الريفية.

* المعوقات الاجتماعية والثقافية: ضعف البرامج الاجتماعية في مجالات الاقتصاد المنزلي والصناعات الغذائية الضرورية؛ بسبب تلك العادات الاجتماعية، خاصة ما يتعلق منها بالسماح للمرأة الريفية بالمساهمة في البرامج التنموية. وفي جانب آخر هنالك المعوقات الاجتماعية المختلفة المتمثلة في ضعف الدراسات والأبحاث الاجتماعية والتنموية أو غيابها لسكان الريف، ودراسة درجة استيعابهم للتوصيات العلمية والإرشادية وتأثيرها في تطوير أهل الريف وتشجيعهم على التوطن وعدم الهجرة إلى مناطق التحضر [1].

[1] - انظر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير دور التعاونيات الزراعية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، الخرطوم، ٢٠٠١م، ص ٧٩-٨٤.

٤- معوقات التنمية الريفية في المجتمع العربي:

إن غاية التنمية ووسيلتها هو الإنسان وهو يمثل نقطة الضعف والقوة لكل المشروعات التنموية وبرامجها، وبذلك فإن معوقات التنمية هي الإنسان ويقصد بمعوقات التنمية: العوامل التي تؤدي إلى التغيير للنموذج المثالي للتنمية من دون تحقيق الأهداف المرجوة منها، إذن المعوقات تعني اتجاهًا سلوكيًا سلبيًّا من قبل أفراد المجتمع الذي يعترض تحقيق أنماط السلوك التي يريد المخطط أن يحققها، وتتمثل هذه العوامل في الآتي:

أ- العوامل الثقافية: إن المشكلات التي تعترض أو تعوق عمليات التنمية ليست اقتصادية فقط؛ وإنما هي في الأساس عناصر اجتماعية وثقافية، وهذه العناصر تكمن في طبيعة المجتمع النامي، وعلاقة المجتمع المحلي بالمجتمع القومي، وخصائص وطبيعة العائلة، والقيم والعادات ونظرة المجتمع إلى البيئة التي يعيش فيها.

ب-العوامل الاجتماعية: تُعَدُّ العوامل الاجتماعية المعوقة للنظم التقليدية التي تقف عقبة في وجه التجديدات والالتزامات والمكانة الاجتماعية، ويتضح ذلك بوجه خاص في المجتمعات التقليدية. ولمعرفة تأثيرات العوامل الاجتماعية في منطقة يجب معرفة البيئة الاجتماعية لتلك المنطقة التي قد تكون مساعدة للتنمية أو معاكسة لها.

ت- العوامل النفسية : يتوقف قبول أو رفض التجديد الذي يقدم للمجتمع التقليدي ليس على العوامل الثقافية وحدها؛ وإنما يعتمد على العوامل الاجتماعية والسيكولوجية أيضاً. ويقوم على إدارة برامج التنمية وتنفيذها هيئات حكومية في كثير من المجتمعات المحلية، وأدى ذلك إلى عدم ثقة أفراد المجتمع في

المشروعات التي توجه إليهم، وذلك للاعتقاد السائد بأن هدف هذه الهيئات هو فرض الضرائب، وتجنيد الشباب، وعمل ذلك على بث الخوف والشك في وسط الأفراد، وهذا سببه عدم دراية الناس بهذه المشاريع خاصة المجتمعات الريفية. ومن هذا يتضح أن العوامل النفسية للتنمية لا تقل أهميتها عن العوامل الأخرى.

ث- العوامل المادية والفنية: ترتبط العوامل المادية والفنية بظروف المجتمع ذاته، البيئية الطبيعية والمناخية، كما ترتبط بالخدمات التخطيطية والتنفيذية أيضًا، وتكون الظروف الطبيعية إحدى العناصر المعوقة للتنمية في بعض المجتمعات خاصة التقليدية التي تعتمد في حياتها على الطبيعة حيث تتدخل البيئة الطبيعية في مختلف الأنشطة الحياتية والثقافية لوجود علاقة بين النظم الاجتماعية والنسق البيئي. وهناك اتصال بين البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية، فالقيم والمعتقدات خاصة في المجتمعات التقليدية مليئة بالمعاني والرموز التي تشير إلى ذلك، وتعكس التفاعل ما بين الإنسان وبيئته الطبيعية باختلاف نشاطاتها وعلاقاته الاجتماعية. فالبيئة الطبيعية تؤثر تأثيرًا مباشرًا وغير مباشر في التنمية عن طريق ديمومة التفاعل بين البيئة والطبيعة والمجتمع والثقافة، ويظهر ذلك في كثير من المجتمعات النامية والتقليدية التي تمرُّ بعملية التنمية.

ج- الخدمات: في بعض الأحيان تقف بعض الخدمات عائقًا في طريق التنمية؛ إذ إن نقص هذه الخدمات مع وجود الحاجة الضرورية لها تقلل من نجاح برامج التنمية ومشاريعها، كنقص المؤسسات التعليمية، الصحية، والثقافية ... الخ.

ح- التخطيط والتنفيذ: كما أن وجود الازدواجية في الخطط والبرامج والتنفيذ للمشروعات مع حاجات أهالي المنطقة سيكون ذلك سببًا مباشرًا في إعاقة تلك المشاريع، وذلك باختلاف المجتمعات في ظروفها ومواردها وحاجات أفرادها.

خ- التدريب : كما أن نقص الكادر المدرب المختص يُعَدُّ من معوقات التنمية وعدم ملاءمتها لظروف المجتمع [1].

سادسًا_ المشاريع متناهية الصغر في سورية ودورها في التنمية الزراعية:

١- البرنامج الوطني للزراعات الأسرية:

"مشروع الزراعات الأسرية حوّل /٦٠٧/ هكتارًا من الأراضي المهمشة في سورية، إلى مساحات مستثمرة بزراعة الخضراوات الصيفية والشتوية تطبيقًا لرؤية الحكومة في نشر الزراعات الأسرية أفقيًّا ، وزراعة كل شبر من أرضنا القابلة للزراعة.

العائد الاقتصادي لمشروع الزراعات الأسرية قُدِّر بحوالي /٣٠/ ألف ليرة شهريًّا لكل أسرة خلال الأشهر الثلاثة من القطاف الصيفي ومثلها للأشهر الثلاثة من القطاف الشتوي.

/32600/أسرة ريفية استفادت في المرحلتين الأولى والثانية من مشروع الزراعات الأسرية الذي أطلقته الحكومة كمكون أساسي من مكونات تنمية الأرياف، وتمكين النساء الريفيات من تأمين دخل ثابت لأسرهن بما ينعكس إيجابًا على واقع هذه الأسر واستثمار المزيد من المساحات في الإنتاج الزراعي" .

---

[1] - علية حسن حسين، التنمية نظريًّا وتطبيقيًّا تقديم أحمد أبو زيد، الإسكندرية الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م، ص ٣٣٧- ٣٨٥.

٢- نتائج المشاريع في بعض المحافظات السورية:

أ- حمص:

بلغ عدد المستفيدات من المنح في حمص (٣٦٠٠) منحة ، كما يوجد حوالي (٣٠٠٠) طلب جديد مسجل عليه حاليًّا بانتظار المنح .

وأكدت مسؤولة التنمية الريفية أنه تم خلال (٢٠١٨م) توزيع منح لـ (١٣٠٠) مستفيد تشمل بذارًا وخضارًا وسمادًا متوازنًا، وفي ٢٠١٩م، تم توزيع (١٦٠٠) منحة تشمل البذار والسماد، فضلًا عن توزيع (٧٥٠) منحة تشمل شبكات الري، (١٢٠٠) شتلة من مختلف أنواع الخضار، ملفتة النظر إلى أن الهدف من البرنامج تشجيع المرأة الريفية على الاستفادة من كل شبر لديها لتحقيق الاكتفاء الذاتي ولتكون أكثر قدرة على إعالة نفسها وأسرتها وصولًا إلى المساهمة في دعم الإنتاج المحلي

ب-اللاذقية:

قدمت مديرية الزراعة شبكة ري بالتنقيط لأرض مساحتها (٤٠٠م٢) مع مستلزماتها؛ فضلًا عن بذار صيفية شتوية تتضمن ثمانية أصناف؛ وذلك ضمن الدفعة الثانية لمشروع الحديقة الأسرية لعام ٢٠١٩م .

وزارة الزراعة خصّصت ١٨٦٠ منحة لمديرية الزراعة في اللاذقية – مديرية تنمية المرأة الريفية، وذلك بهدف تأمين مستلزمات حديقة منزلية لكل أسرة ريفية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والغذائي لها.

" يمكن للأسرة الريفية أن تستفيد من المواد الفائضة التي تحصل عليها، وذلك من خلال استخدامها في التصنيع الزراعي لتأمين احتياجاتها؛ مما يوفر دخلًا إضافيًّا للأسرة الريفية، مدللة على ذلك ببذور الخضار التي تمنحها مديرية الزراعة التي يمكن للمزارعين الاستفادة منها في تصنيع "المخللات والمربيات والمجففات " التي تعطي

قيمة مضافة للمواد الأولية، كما يمكن تصنيع أيضًا (دبس بندورة، دبس فليفلة، زعتر مائدة، صابون).

ت-السويداء:

شكلت الحدائق المنزلية المنتشرة في مختلف مناطق السويداء فرصة أمام بعض ربات المنازل ؛ وخاصة الريفيات منهن لزراعتها بمختلف أنواع الخضار والنباتات الطبية والعطرية ونباتات الزينة بما يحقق الاكتفاء الذاتي منها بالدرجة الرئيسة مع بيع فائض الإنتاج أحيانًا ؛ فضلًا عن تشكيلها متنفسًا بيئيًّا خاصة في فصل الصيف.

الحدائق المنزلية بالسويداء أخذت اهتمامًا ضمن المشروع الوطني للزراعات الأسرية عبر منحة مقدمة لـ ١٠٠٠ مستفيدة من ٢٣ قرية للمرحلة الأولى لعام ٢٠١٨م ، و١٥٠٠ مستفيدة من ٢٨ قرية للعام الحالي تم اختيارهن بناء على مجموعة روائز منهن المعيلات لأسرهن والمحتاجات، واللواتي لديهن حدائق مجاورة للمنازل.

وتمثل بعض الحدائق فرصة للعائلات والأسر لقضاء أوقات جميلة [1].

المشروع المتناهي في الصغر هو ذلك المشروع الذي يملكه فرد، ولا يعمل به أكثر من ١٠ أفراد، وهم يعملون في بيئة مليئة بالمخاطر والصعوبات.

٣- الخصائص الأساسية للمشروعات المتناهية في الصغر:

[1] - تقرير مديرية تنمية المرأة الريفية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سورية، ٢٠١٩.

أ- الحجم:

تم التعارف على أن المشروعات صغيرة الحجم جدًّا لا يزيد مالكوها وعاملوها على ١٠ أفراد ، والوضع الأكثر شيوعًا هو وجود فرد واحد مالك للمشروع وهو العامل الأوحد بهم .

ب-محدودية الدخل:

يتميز المالكون والعاملون في المشروعات المتناهية في الصغر بأنهم ذوو دخل محدود للغاية، وتظهر أهمية هذه المشروعات في أنها تحاول أن تغيث الفقراء وتنتشلهم من هذا الوضع، ومعاونتهم في تعلم مهنة تضيف قيمة اقتصادية واجتماعية للمجتمع الذي يعيشون فيه .

ت-نشاط غير رسمي:

تتميز المشروعات المتناهية في الصغر بعدم قدرة مالكيها على تسجيلها وإشهارها رسميًّا في أنظمة السِّجلّات التجارية والصناعية والزراعية بالدولة، وقد ينتقد البعض لعدم مساهمة هذه المشروعات في دفع ضرائب للدولة تساعدها على التنمية، إلا أن الزيادة الكبيرة في هذه المشروعات قد فرضت على كثير من الدول الاهتمام بها؛ بل قد يصل الأمر إلى تمويلها والاحتفاظ بسجلات عنها مما يعطيها بعضًا من الشرعية .

٤- الخصائص الفرعية للمشروعات المتناهية في الصغر:

أ- المكان/ المنزل:

يمثل المنزل مكان العمل أو بداية الانطلاق للعمل، ففي المنزل يتم إنتاج السلعة أو الخدمة أو تجهيزها لبيعها في مكان آخر، وعادة ما يقوم مالك المشروع وهو الأب أو الأم بتخصيص غرفة أو أكثر للعمل .

ب- الموارد المحدودة:

من خصائص المشروعات المتناهية في الصغر استخدام موارد (أو مدخلات) محدودة، (الوقت، الخامات، العمالة، رأس المال) .

ت- الخبرة والتعليم:

كثير من الأمهات في الريف لم يتلقين أي تعليم تقريبًا، ولكنهن حريصات على تحسين أوضاعهن، أما من حيث الخبرة والمهارة فعادة ما يتم اكتسابها بطريقة غير نظامية، وذلك من خلال الأم التي تلقِّن بناتِها بعضَ خبرات صناعة الخبز ومنتجات الألبان مثلًا.

ث- الجنس:

غالبًا ما يقوم الرجل بالتسويق والبيع بينما تقوم المرأة بالعمليات الإنتاجية داخل المنزل.

ج- التسويق غير المنتظم:

تتميز عملية التسويق لمنتجات المشروعات المتناهية في الصغر بعدم الانتظام، ويرجع السبب في ذلك إلى الآتي:

ح- فقد تتم بمقابل مادي، أو من خلال مقايضة السلعة بسلعة أخرى أو خدمات أخرى، أو أنها قد تقدم على سبيل الهدايا وتبادل المجاملات.

خ- السوق الذي يتم فيه البيع ذو مكان متغير، فأحيانًا يتم البيع في المنزل أو خارج المنزل من خلال البيع المتجول، وقد ينتقل من بلدة لأخرى حسب اليوم المشهور للسوق (سوق السبت وسوق الأحد) مثلًا في بعض البلدات.

د- ليس هناك جهود منظمة للترويج والإعلان، حيث يعتمد كثيرًا على العلاقات العامة، والمهارة الشخصية في البيع.

ذ- تعتمد عملية التسعير على جهود شخصية وتقدير البائع كما أنها تعتمد على مساومة المشتري ، والسعر متحرك ومتغير وغير ثابت.

ر- لا تجري دراسات محددة عن الأسواق والمستهلكين وذلك لمقابلة احتياجاتهم؛ بل يتم ذلك بجهود شخصية غير كاملة. وبالتالي يسعى كثير من جهود المنظمات الدولية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموجهة إلى المشروعات المتناهية في الصغر إلى تدريب أصحاب هذه المشروعات على كيفية دراسة السوق والأسواق والمستهلكين؛ بل يمتد الأمر إلى مجالات التسويق المختلفة مثل التسعير والمنتجات والترويج .

ز- رأس المال منخفض تتميز المشروعات المتناهية في الصغر بأنها " خفيفة في رأس المال والمعيار المقبول والأكثر شيوعًا لرأس المال هو عدة عشرات من الدولارات: أي أقل من مائة دولار كرأس مال للمشروع إلا أن هذا المعيار (أي مائة دولار) يختلف حسب (المكان، ونوع المشروع، ومرحلة المشروع، وحجم المشروع) .

٥- تنمية المشروعات المتناهية في الصغر وتطويرها:

يقصد بتنمية وتطوير المشروعات المتناهية في الصغر تلك الجهود والبرامج التي تقدم المساعدة إلى المشروعات المتناهية في الصغر ومالكيها بعدة صور مثل:

أ- تقديم المساعدة المالية من خلال تقديم قروض صغيرة الحجم.

ب- تقديم التدريب المناسب لمالكي المشروعات في كيفية إدارتها، وكيفية مواجهة المخاطر التمويلية ، وكيفية دراسة الأسواق والمنتجات.

ت- تقديم المشورة والنصيحة للراغبين في معرفة معلومات أو نصائح حول إدارة المشروعات الصغيرة وتمويلها وتسويق منتجاتها.

تم استحداث مديرية تنمية المرأة الريفية عام (٢٠٠٦م) في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي خلال مهام وهيكلية الوزارة.

"ولابد هنا من الإشارة والتنويه الى المرسوم التشريعي رقم (١٥) عام (٢٠٠٧م) الذي يسمح لمجلس النقد والتسليف بالترخيص بإحداث مؤسسات مالية مصرفية اجتماعية تهدف إلى تقديم التمويل الصغير والمتناهي الصغر؛ فضلًا عن خدمات مالية ومصرفية أخرى لشرائح معينة من السكان، وتسمى هذه المؤسسات فيما بعد بـ /المؤسسات/ " [1] .

٦- تنمية المرأة الريفية مشروع حكومي رائد:

تتابع الحكومة إنجاز حلقات مشروع التنمية الريفية وتسوق منتجات التصنيع الزراعي من خلال إنشاء الأسواق الخاصة والمعارض لبيع المنتجات ، وهذا أدى إلى وصول منتجات الريف السوري مترامي الأطراف إلى الأسر في المدن (مليار ليرة سورية)، قروض ميسرة لتأسيس ألف وحدة تصنيع غذائي ريفي تستقطب الفائض من منتجات مشروع الزراعات الأسرية، وتحولها لصناعات غذائية، وكانت باكورة هذه الخطوة في محافظة اللاذقية وستتلوها باقي المحافظات هذا العام (الإنتاج . التصنيع . التسويق . التسجيل ...) أربعة ركائز أساسية قام عليها مشروع الحكومة لتنمية المرأة

[1] - **محاضرة حول مشاريع النساء الريفيات وسجلاتها، مديرية تنمية المرأة الريفية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، الجمهورية العربية السورية، ٢٠١٨. & للاستزادة العودة إلى موقع مجلس الشعب www.parliment.gov.sy.**

الريفية المتوج خلال عامي (٢٠١٧-٢٠١٨م) ، بإطلاق البرنامج الوطني للزراعات الأسرية بميزانية وقدرها (٢.٢) مليار ليرة ، واستفاد منه /٣٢٦٣٠/ أسرة ريفية [١].

سابعًا_ تنظيم المجتمع الريفي:

مفهوم تنظيم المجتمع الريفي: إن مَن أوائل من قام بوضع تعريف محدد لتنظيم المجتمع العالمان ساندرسون وبولسون [٢]، حيث يعرفان تنظيم المجتمع: " إنه عملية إنشاء أو تنمية علاقات اجتماعية بين الأفراد والجماعات تمكنهم من العمل سويًّا لخلق التسهيلات والخدمات التي تمكنهم من تحقيق الرفاهية المشتركة لأفراد المجتمع المحلي كافة، والمحافظة عليها ".

أما إنزمينجر (Ensminger) وهو أحد علماء الاجتماع الريفي، فيعرف تنظيم المجتمع الريفي المحلي علي: " أنه عملية ضم وتوحيد جهود الأفراد والهيئات والمؤسسات الموجودة بالمجتمع المحلي في سبيل الحصول على أقصى قدر ممكن من العمل الفاعل، وأنه مسعى واجتهاد تعاوني لإنجاز الأهداف المقصودة والمخططة وإتمامها وتحقيقها والتي تنفذ عن طريق العمل الجماعي" [٣].

وقد ذكر محمد نبيل جامع عدة تعاريف لتنظيم المجتمع منها تعريف ليندیمان (Lindeman)، حيث يقول إنّ تنظيم المجتمع هو "تلك الجهود الواعية من جانب

---

[١] - وزارة الثقافة، تنمية المرأة الريفية مشروع حكومي راند، ٢٠١٩، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٣١-٥-٢٠١٩. http://moc.gov.sy/2019/02/10

[٢] - فتح الله سعد هلول، وآخرون، تنظيم المجتمع الريفي المحلي، قسم المجتمع الريفي، كلية الزراعة جامعة الإسكندرية، الشاطبي، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص٥٥.

[3] - Ensminger, D. "Organizing rural community," Rural Sociology, Vol. 3, No. 4, Dec. 1938, p. 410.

المجتمع المحلي للتحكم في أموره ديموقراطيًّا للحصول على أعلى فاعلية للخدمات التي يقدمها مختصوه ومنظماته وهيئاته ومؤسساته وذلك من خلال علاقات محددة"[١]. ويعرفه بيتيت (Pettit) بأنه " مساعدة جماعة من الناس للتعرف إلى حاجاتهم المشتركة والسعي نحو إشباع هذه الحاجات " [٢].

أما شتاينر (Steiner) فيقول إنهُ " يختص أساسًا بمشاكل المواءمة والمهادنة الاجتماعية ، حيث إنَّه يختص بصورة محددة بالعلاقات القائمة بين الجماعات ومدى ترابطها وتعاونها وتناسقها من أجل فاعلية ووحدة العمل " [٣] .

ومن هذا الإطار يشمل تنظيم المجتمع المحلي الجهود اللازمة لتواؤمِه مع الوحدات الاجتماعية الأكبر منه . ولا شك في أن هذا المفهوم الأخير ينظر إلى المجتمع المحلي على أنه يتكون من عناصر متعارضة تحتل فيه عملية المهادنة وعملية المواءمة مكانة عالية من أجل تحقيق فاعلية هذا المجتمع .

وكذلك يؤكد لين (Lane)، ١٩٣٩م في تعريفه لتنظيم المجتمع على المواءمة؛ وخاصَة تلك القائمة بين الموارد والحاجات المجتمعية المحلية.

أما كيرتز (Kurtz) فيقول إنّ تنظيم المجتمع يختص بالبرامج وعلاقاتها بعضها ببعض، وهو بذلك يتميز عن العمليتين الأساسيتين الأخريين، وهما: خدمة الفرد وخدمة الجماعة اللتين تتعاملان مع أشخاص، وبذلك تكون العلاقات التي

---

[1] -Lindeman, Edward C. The Community. New York: Association Press, 1921. Pp. 139, 173.

[2] - Pettit, Walter W. "Some Prognostications in the field of community work," Proceedings, National Conference of Social Work, Denver, Chicago: University of Chicago Press, 1925. P. 682.

[3] - Steiner, Jesse F. Community Organization. New York: Century, rev. edition, 1930, p. 20.

يختص بها العمل الاجتماعي تنظيم المجتمع إما علاقة بين هيئة وأخرى أو هيئة ومجتمع محلي حيث يسعى هذا العمل إلى إيجاد العلاقات أو تغييرها أو إنهائها [١].

ويتفق كل من مايو (Mayo) ودنهام (Dunham) على أن العمل الاجتماعي المحلي تنظيم المجتمع هو عملية مواءمة وموازنة بين حاجات الرفاء الاجتماعي وموارده [٢].

وربما يكون تعريف روس (Ross) لتنظيم المجتمع المحلي، هو أكثر التعاريف دقة وشمولًا حيث يقول إن تنظيم المجتمع المحلي " هو تلك العملية التي من خلالها يحدد المجتمع المحلي حاجاته وأهدافه ثم يرتب ويحدد أولوية هذه الحاجات والأهداف ثم ينمي الثقة والإرادة للعمل نحو تحقيقها ثم يبحث عن الموارد الداخلية والخارجية، ويتخذ الإجراءات اللازمة لاستخدامها؛ وذلك كله من خلال تنمية الاتجاهات أو الممارسات التعاونية والتناسقية في المجتمع المحلي" [٣].

١- فلسفة تنظيم المجتمع الريفي/المحلي: [٤]

تتلخص فكرة تنظيم المجتمع المحلي في عدة نقاط ، هي:

١. تقع على عاتق كل فرد في المجتمع المحلي مهمة تحقيق حاجاته بنفسه باذلًا في سبيل ذلك أقصى جهده؛ وذلك باعتبار أن رفاهية فرد معين تؤثر في تلك الخاصة

---

[1] - Kurtz, Russell H. The range of community organization," Proceedings, National Conference of Social Work, Grand Rapids. New York: Columbia University Press, 1940: 401-412.

[2] Dunham, Arthur. What is the job of community organization worker," Proceedings, National Conference of Social Work, Atlantic city, New York: Columbia University Press, 1949: 162.

[3]Ross, Murray G. Community Organization: Theory and Principles. New York: Harper and Brothers, 1955. P. 39.

[٤] - محمد نبيل جامع، العلاقات العامة والعمل الاجتماعي المحلي، الدورة التدريبية التكاملية للمجموعات المحلية العاملة بمجالس القرى التجريبية لمشروع بناء وتنمية القرية المصرية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، الإسكندرية، أكتوبر-نوفمبر، ١٩٧٤، وثيقة رقم ٨.

بالآخرين لاعتماد الناس بعضهم على بعض، ولذلك فإنه من الضروري أن يقيم الناس منظمات اجتماعية تعمل من أجل صالحهم العام ونفعهم المتبادل.

٢. إن الحاجة للعمل الاجتماعي وللرفاه الاجتماعي تنبع من رغبات وحاجات الناس أجمعين، ولذلك فمن حق؛ بل ومن مسؤولية قطاعات سكان المجتمع المحلي وطوائفه جميعها أن يشتركوا في هذا العمل.

٣. يهتم العمل الاجتماعي المحلي برفاء المجتمع والحياة الكلية المتكاملة للفرد آخذًا في حسبانه حاجاته الفيزيقية أو المادية والعقلية والعاطفية والروحية .

٤. تنطوي فلسفة تنظيم المجتمع المحلي على ضرورة قبول الناس للتغيير الاجتماعي، وتنمية الخدمات الاجتماعية لمواكبة التغيرات الحادثة في الظروف الاجتماعية ومعرفة المشاكل الاجتماعية.

٥. إن تنظيم المجتمع المحلي عملية ديمقراطية، لابد لمنظمات المجتمع المحلي وهيئاته بجانب أفراده أن تشترك فيه من خلال ممثلين لها من محض اختيارها أنفسها.

٢- الفرق بين مفهومي تنظيم المجتمع وتنمية المجتمع الريفي/المحلي:

يشير هلول إلى ظهور مصطلح تنظيم المجتمع بمدة طويلة قبل ظهور مصطلح تنمية المجتمع. ولقد أجريت دراسات ومسوح في إنجلترا وفرنسا منذ زمن بعيد على بعض المشاكل الاجتماعية لغرض إيجاد حلول سريعة لها كتلك التي قام بها جون هوارد (Howard John) عام ١٧٢٦-١٧٩٠م وتلك التي قام بها فريدريك ليبلاي (Fredrick Le Play) عام ١٨٠٦-١٨٨٢م، و تشارلز بوث (Charles Booth) عام ١٨٤٠-١٩١٦م، وكذلك المسح الاجتماعي الذي أجري في الولايات المتحدة عام ١٩٠٩م عن آثار التحضر والتصنيع المعروف باسم مسح بيتسبيرج (Pittsburgh

Survey) والذي نشر عام ١٩١٤م، والتي مهدت كلها لظهور الحاجة إلى ضرورة إيجاد طريقة لحل المشاكل الاجتماعية، وبالتالي ظهور محاولات تنظيم المجتمع .

ويقول هلول إنه إذا كان مصطلح تنظيم المجتمع قد تأثر في مراحل نشأته الأولى بحل المشاكل وتوفير الخدمات إلا أنه امتد ليشمل أشياءً أخرى كثيرة منها المواءمة بين الموارد المادية والبشرية، واحتياجات ورغبات السكان، ومحاولة استغلال الموارد الداخلية والخارجية ، وإحداث تغيرات مقصودة للقيام بمجهودات موجهة نحو وضع برامج لتحقيق أهداف عامة أو محددة وتنفيذها ... إلخ [١].

وتردد بعد الحرب العالمية الثانية مصطلح تنمية المجتمع بين العلماء، حيث اهتمت هيئة الأمم المتحدة بتكييف عملية تنظيم المجتمع لصالح البلاد المتخلفة اقتصاديًا فابتدعت مصطلح تنمية المجتمع المحلي الذي سبق تعريفه .

وتؤكد تعاريف التنمية للمجتمع المحلي على العمليات الاجتماعية المبذولة بقصد ووفق سياسة عامة لتطوير المجتمع المحلي وتطور بيئته اقتصاديًا واجتماعيًا وعلى المستوى المحلي والإقليمي والقومي اعتمادًا على الجهود الحكومية والأهلية المنسقة لمواجهة وحل مشكلات المجتمع .

ومن ثم يتميز مصطلح تنميةالمجتمع على مصطلح تنظيم المجتمع بالتركيز على التنمية الاقتصادية بجانب التنمية الاجتماعية وإظهار دور الحكومة وضرورة الخطط العامة [٢].

وعلى أية حال يرى هلول أن المصطلحين مترادفان ويستخدمهما ليعني كل منهما الآخر، إلا أنّ تنظيم المجتمع مصطلح أضيق في نطاقه من مصطلح تنمية

---

[١] - انظر: هلول، فتح الله سعد (دكتور) وآخرون، تنظيم المجتمع الريفي المحلي، قسم المجتمع الريفي، كلية الزراعة جامعة الإسكندرية، الشاطبي، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص.ص ٦١-٦٢.

[٢] - شوقي، عبد المنعم، تنمية المجتمع وتنظيمه، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الثالثة، ١٩٦٣، ص ص ٢٩-٣١.

المجتمع حيث إن تنظيم المجتمع عملية تركز بصورة أساسية على تفعيل نظم العلاقات الاجتماعية وتفعيل قدرة العمل الجمعي أو ما يسمى حديثًا برأس المال الاجتماعي في حين أن التنمية تختص بالمحاور البيئية والمادية والبشرية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية كافة للمكون الاجتماعي في إطار من الاستغلال الأمثل المتسم بالاستدامة والاعتدال .

٣- أهداف تنظيم المجتمع المحلي:

تنحصر الأهداف الرئيسة لعملية تنظيم المجتمع المحلي في الآتي:

- تمكين الأفراد من العمل الجماعي لتحديد حاجاتهم، ولتنمية الموارد اللازمة لتحقيق هذه الحاجات.
- إذاعة معرفة الناس لحاجاتهم وفهمهم لها على مستوى المجتمع المحلي؛ فضلًا عن تنشيط الرغبة والمشاركة في تحقيق هذه الحاجات.
- الإسهام في تكوين برنامج متزن للرفاه الاجتماعي.
- العمل على منع الظروف الاجتماعية المسببة للمشاكل الاجتماعية والقضاء على ما هو كائن منها.
- تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية القائمة وعملها إلى أقصى درجة ممكنة .
- العمل على تجميع الروح التعاونية والجهود المتضافرة .
- تيسير الخدمات لسكان المجتمع المحلي كافة عند حاجتهم لها .

٤- القواعد الرئيسة لتنظيم المجتمع الريفي/المحلي:

تتلخص القواعد الرئيسة لتنظيم المجتمع المحلي في الآتي:

- تلتزم عملية تنظيم المجتمع المحلي بضرورة شمولها على جميع الحاجات الخاصة بالرفاه الاجتماعي؛ فضلًا عن ضرورة عدها للمورد المتاحة جميعها حكومية كانت أم خاصة، ومحلية كانت أم إقليمية أم وطنية وذلك لخدمة هذا الحاجات.

- تركز عملية تنظيم المجتمع المحلي على حاجات الناس، فضلًا عن اهتمامها بالجهود اللازمة لتحقيق هذه الحاجات بصورة فاعلية، وليس مجرد حصر نفسها فقط حول إطار تحقيق سلسلة من المواءمات بين الخدمات القائمة فعلًا .

- لابد أن تأخذ عملية تنظيم المجتمع المحلي في حسبانها كلًّا من التخطيط الإداري والفني الذي تقوم به الهيئات والمنظمات الخدمية والهيئات والمنظمات الأخرى في المجتمع المحلي، هذا في الوقت الذي يجب ألا أن يتخذ العمل الاجتماعي المحلي من نفسه سلطة على الهيئات والمنظمات المجتمعية المحلية، ولذلك فلابد أن يكون رائد هذا العمل المشاركة الكاملة والتوافق المتبادل.

- تعتمد فاعلية عملية تنظيم المجتمع المحلي ونجاحها على التمثيل العريض لرغبات المجتمع المحلي، وأخذ وجهات النظر الموجودة جميعها بالحسبان والاشتراك المتبادل لكل من رجل الشارع والمتخصص في مهنة العمل الاجتماعي.

- تستلزم عملية تنظيم المجتمع المحلي الفعالة القيام بالبحث الموضوعي الدقيق والشامل لطبيعة حاجات الناس وأفضل الطرق لتحقيقها؛ إذ إن اكتشاف الحقائق يوفر قاعدة صلبة للتفكير الاجتماعي اللازم لاتخاذ القرارات وتنفيذها.

– يأخذ العمل الاجتماعي في حسبانه كيفية تمويل الخدمات الاجتماعية من ناحية كمية النقود اللازمة ومصدر تمويلها ووسيلة الحصول عليها، وفي سبيل ذلك لابد من إيجاد علاقة راسخة بين جماعات العمل الاجتماعي المحلي ومصادر التمويل.

– لابد أن تكون هناك علاقة وثيقة وتناسق دائم بين التخطيط الاجتماعي للرفاه الاجتماعي والتخطيط الاقتصادي والفيزيقي.

– لابد أن يكون هناك تناسق بين العمل الاجتماعي على المستوى المحلي والإقليمي والوطني واستمرار الاتصال الفاعل بين المستويات الثلاثة.

– يستلزم التطبيق الناجح لهذه القواعد سابقة الذكر خدمات المختصين في مجالات التخطيط الاجتماعي والعمل الاجتماعي بصفة عامة [1].

ثامنًا_ الخدمة الاجتماعية الريفية :

١– معنى الخدمة الاجتماعية الريفية:

الخدمة الاجتماعية الريفية هي الجهد المنظم الذي يخصص ويستخدم لمساعدة الأفراد والهيئات الريفية ليحصلوا على مساعدات لإشباع حاجاتهم عن طريق مؤسسات ومنظمات حكومية خاصة .

والمهم في الخدمة الاجتماعية الريفية هو إيجاد هذه الهيئات التنظيمية واكتشاف القادة المحليين الذين يقومون بتنظيم اللجان والأجهزة التي تعمل على تنفيذ المشاريع الخدماتية عن طريق استخدام أساليب ومناهج الخدمة الاجتماعية، وبالريف في وقتنا الحالي أجهزة تعنى بعمليات التنمية والنهوض بالريف من جميع النواحي

---

[1] - محمد نبيل جامع، العلاقات العامة والعمل الاجتماعي المحلي، الدورة التدريبية التكاملية للمجموعات المحلية العاملة بمجالس القرى التجريبية لمشروع بناء وتنمية القرية المصرية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، الإسكندرية، أكتوبر-نوفمبر، ١٩٧٤، وثيقة رقم ٨.

ومن أمثلة هذه الأجهزة: المركز الاجتماعي، وجمعية الإصلاح الريفي، والوحدات الجماعية [1].

٢- حركات النهوض بالمجتمع الريفي العربي:

كلنا يعرف ما كان يعانيه ريفنا العربي من تخلف يرجع إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بالبلاد وكانت منها القرى المصرية أشد المعاناة، حتى عرف بريف الجهل والفقر والمرض.

ولم يظهر أي وعي قومي تجاه الريف في العالم العربي إلا عقب الحرب العالمية الأولى، حقيقة لقد قام الاستعمار البريطاني منذ احتلاله للبلاد سنة ١٨٨٢م ببعض الإصلاح بالريف، ولكنه كان يسعى من وراء هذا الإصلاح إنتاج بعض المحاصيل الزراعية كالقطن التي تحول لخارج البلاد لفائدة الاستعمار، وبمجرد أن نالت البلاد قسطًا من استقلالها سنة ١٩٢٣م تنبه المصلحون الاجتماعيون في مصر على ضرورة النظر إلى الريف والعمل على نهضته وحل مشاكله كمشاكل التخلف فيه. ولأول مرة أثبتت هذه الحقيقة دراسات علمية نظمت بواسطة الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية عام ١٩٣٦م عن أسباب الفاقة في مصر.

كذلك بدأت الحكومة بإنشاء أول مجلس إنمائي يهدف إلى تطور الريف الاقتصادي والاجتماعي، وهو المجلس الأعلى للإصلاح الاجتماعي لسنة ١٩٢٦م .

ثم توالت مشروعات النهوض والتنمية بالريف بعد نجاح تجارب إصلاح القرية المصرية وتنميتها منذ سنة ١٩٣٩م وتوالى إنشاء المراكز الاجتماعية في ريف العالم العربي، وكذلك جمعيات الإصلاح الريفي، غير أنه كان للثورة المصرية سنة ١٩٥٢م

---

[1] - هجيرة عمرون، الخدمات الاجتماعية في الريف الجزائري: دراسة ميدانية ببلدية وادي الشعبة باتنة، جامعة الحاج لخضر-باتنة، ٢٠١٠، ص٥٢.

الفضل الأكبر في القيام لأول مرة بالتخطيط الاجتماعي على أساس قومي تجاه الريف، وذلك بإنشاء المجلس الدائم للخدمات العامة الذي أخذ على عاتقه حينئذ وضع السياسة والخطط للنهوض بالتعليم والصحة والعمران والشؤون الاجتماعية والتنسيق بينها، وربطها بما يحقق النهوض الاجتماعي، وذلك عن طريق إنشاء وتعميم الوحدات المجمعة للقيام بهذه الخدمات الريفية الشاملة المتكاملة، وأصبحت هذه الوحدات المجمعة هي مركز الإشعاع والنهضة في الريف ويدير شؤونها في الوقت الحالي مجلس القرية بجانب الموظفين الفنيين.

كذلك كان للقوانين الاشتراكية التي أعادت توزيع الملكية للأراضي الزراعية على أساس عادل يوفر أكبر عدد من الملاك، ويمحو الإقطاع ومظالمه، ولمجهودات الإصلاح الزراعي والجمعيات التعاونية الزراعية والمشروعات الأخرى المتعلقة بالريف الأثر الفاعل في تطوير الحياة الريفية، كذلك استكملت القرية برامج نهضتها بالأنظمة الجديدة للحكم المحلي الذي هو محور العدالة الاجتماعية والترابط الاجتماعي [1].

٣- أهم مؤسسات الخدمة الاجتماعية الريفية:

أ- المراكز الاجتماعية:

بعد دراسة ظروف الريف واحتياجاته ومختلف مشاكله واستعراض ما قامت به بعض البلدان الأخرى التي تشبه ظروفها ظروفنا واستعراض التجارب العملية التي تقوم بها بعض الهيئات المعنية بالخدمة الاجتماعية... بعد ذلك اقتنع المسؤولون بضرورة العمل على رفع مستوى القرية في جميع نواحيها عن طريق برنامج متوازن شامل. وفي ضوء هذه النتيجة تقرر البدء في إنشاء المراكز الاجتماعية إذ دلت

[1] - هجيرة عمرون، المرجع السابق نفسه، ص ٥٣-٥٤.

الدراسات والأبحاث والخبرة على أن المركز الاجتماعي هو خير وسيلة للإصلاح الشامل البعيد عن الارتجال وارتفاع التكاليف.

وتقوم فكرة المركز الاجتماعي على أربعة أسس رئيسة، هي:

- التربية الديمقراطية.
- مساعدة الأهالي أنفسهم لخدمة أنفسهم والاستفادة من خبرة الفنيين وتجاربهم.
- البساطة وقلة التكاليف.
- الإصلاح الشامل [1].

ب- جمعيات الإصلاح الريفي:

كان لنجاح المراكز الاجتماعية أثره الكبير بين أهالي القرى، فتقدمت قرى كثيرة تطلب إنشاء مراكز اجتماعية بها، ولكن لم تتمكن الوزارة من تحقيق هذه الرغبات، نظرًا لعدم توفر الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الغرض.

ولما كانت الوزارة حريصة على عدم حرمان أهالي تلك القرى من الخدمات المختلفة رأت عام ١٩٤٤م أن تنشئ هيئات للإصلاح الريفي يقوم البعضُ فيها على الأسس والمبادئ نفسها التي يقوم عليها العمل في المراكز الاجتماعية من: تشكيل الجمعية العمومية ومجلس الإدارة واللجان ولا تتكلف ما تكلفه المراكز الاجتماعية، وسميت هذه الهيئات وجمعيات الإصلاح الريفي.

ت- الوحدات المجمعة:

تخدم الوحدة المجمعة (١٥) ألف من سكان الريف ، ومبنية على قطعة أرض مساحتها من (٥ -٧ أفدنة) والوحدة المجمعة تضم مبانيها الآتي:

---

[1] - هجيرة عمرون، المرجع السابق نفسه، ص ٥٥.

- مدرسة تشتمل على (١٣) فصلًا، عدا حجرات المدرسين والناظر.
- حقل للتجارب التعليمية.
- مكاتب المرشد الاجتماعي والمرشد الزراعي.
- مكتبة ويمكن استخدام قاعتها أيضًا لاجتماعات المجلس القروي.
- مجموعة صحية كاملة تتألف من عيادة خارجية ومعمل للتحاليل وصيدلية .
- قسم لرعاية الأم والطفل.
- حجرة للطبيب والممرضات.
- دورات المياه وحمامات ومغاسل شعبية.
- مساكن للموظفين والفنيين والأخصائيين.
- مساحة من الأرض تستعمل كساحة شعبية وملعب للمدرسة.

٤- أهداف الوحدة المجمعة:

- توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية لأهل الريف.
- رفع المستوى الاقتصادي عن طريق الإنتاج الزراعي والصناعي.
- العمل على زيادة دخل الفلاح.
- رفع مستوى الوعي الصحي والثقافي والاجتماعي والتعاوني [١].

[١] - هجيرة عمرون، المرجع السابق نفسه، ص ٥٦- ٥٨.

تاسعًا_ الخدمات الاجتماعية الزراعية:

١- خدمات الارشاد الزراعي:

يُعَدُّ التعليم الزراعي والبحوث العلمية والإرشاد الزراعي من الخدمات التي يجب على كل دولة أن تؤسسها وتطورها بصورة تضمن تقدم الزراعة وازدهارها، وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

فبالنسبة لتطوير الزراعة، فإن التعليم الزراعي يهيئ الكادر الزراعي الفني الذي يأخذ على مسؤوليته الاتصال بالفلاحين لتقديم الخدمات التعليمية إليهم، والبحوث العلمية تقدم أفكارًا ومعلومات وتكنولوجيا حديثة.

والإرشاد الزراعي: هو المنظمة التي من خلالها يقوم المرشدون الزراعيون إرشاد وتوجيه الفلاحين ؛ لأن يطبقوا نتائج البحوث وغيرها من المعلومات المفيدة في مزارعهم ومنازلهم .

إن هذه الخدمات الثلاث التعليم الزراعي والبحوث العلمية والإرشاد الزراعي تكون الإطار العام الذي بموجبه يمكن لكل دولة أن تطور الزراعة في بلدها بما يتناسب وما تقدمه هذه المنظمات الثلاث من الخدمات.

إن مقدار الاستفادة مما تقدمه هذه المنظمات الثلاث من خدمات يتوقف على نوعية التنظيم والإدارة الموجودة في كل بلد، وهذه المنظمات الثلاث متداخلة ومتبادلة المنفعة ، حيث إن الإرشاد الزراعي نظام تعليمي مرن يمكن تكييفه بحيث يناسب أنواعًا كثيرة من الحضارات المختلفة وفلسفة الخدمات العامة وأهدافها لمختلف الدول بعد إجراء التبديلات اللازمة في التنظيم الإرشادي لأن كل دولة يجب أن يكون لها

نظامها الإرشادي الخاص بها مفصلًا عليها، وحسب طبيعة المجتمع بحيث يكون هذا التنظيم مؤثرًا وفاعلًا في إحداث التقدم في النواحي الاجتماعية والاقتصادية [1] .

٢- خدمات الارشاد الزراعي في سورية:

بالرغم من الأهمية التي يحتلها الإرشاد الزراعي في نقل التقانات الحديثة إلى المزارع من جهة، وفي نقل المشاكل التي تعاني منها الزراعة إلى مراكز البحوث من جهة أخرى، فإن الإرشاد الزراعي كان باستمرار موضع اجتهادات متعددة، حيث ألغيت مديرية الإرشاد الزراعي تارة على أمل أن يقوم المراقب التعاوني بدور المرشد للمزارعين بالرغم من اختلاف عمل الاثنين، وتم دمجه مع التعليم الزراعي تارة أخرى؛ كون المؤسسات التعليمية الزراعية تخرج المرشدين. وتم دمجها مع البحوث العلمية الزراعية تأكيدًا على الارتباط العضوي ما بين البحوث والإرشاد.

واستمرت التجاذبات حول الإرشاد الزراعي والآراء حول ضرورته أو عدم الحاجة إليه، وحول الأسلوب الذي يتم انتهاجه من أجل توصيل الحزم التقانية التي توصى بها البحوث إلى المزارعين؛ مما أدى إلى عدم تكوين خبرات في هذا المجال وعدم الاهتمام بتأمين مختصين بالإرشاد الزراعي على مستوى الدولة حتى أن المختصين في الإرشاد في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وفي الجامعات لا يزيد عددهم على خمسة أشخاص، (معظم مدرسي هذه المادة في كليات الزراعة من غير المختصين بالإرشاد).

وأخيرًا استقر الرأي على أن يضم الهيكل التنظيمي لوزارة الزراعة، مديرية للإرشاد الزراعي تتولى تنفيذ خطة الإرشاد الزراعي المعتمدة، ويتبع لها مصلحة للإرشاد الزراعي في كل مديرية للزراعة، والإصلاح الزراعي في المحافظات. كما يتبع

---

[1] - إبراهيم إبراهيم ريحان، خدمة المجتمع الريفي، مركز التعليم المفتوح، ١٩٩٨، ص٢١٠.

لها وحدات إرشادية في مراكز النواحي والقرى ذات الثقل الزراعي، وكذلك في القرى التي يرى الوزير أهمية إحداث وحدة إرشادية لها.

أننا نعتقد أن للإرشاد الزراعي أهمية خاصة في عملية نقل التقنيات الحديثة واستيعابها، وإقناع المزارعين على تبنيها من خلال الوسائل السمعية والبصرية التي يتبعونها.

كما أن له أهمية خاصة في مجال تدريب المدربين القادرين على التعامل مع المزارعين بكفاية عالية. ويقع على عاتق المرشد الزراعي تقصي معوقات الإنتاج والآفات الزراعية ونقلها إلى أجهزة البحوث الزراعية لتقدم لها الحلول وإعداد البرامج اللازمة للتخلص منها.

وبالرغم من الأهمية التي يحتلها الإرشاد الزراعي، فإن معوقات كثيرة أسهمت في ضعف أدائه، من أهمها:

أ- الاتجاه إلى التوسع الأفقي في عدد الوحدات الإرشادية وإحداث قسم لا بأس به منها دون توفر المقومات الفنية والمادية لعملها؛ بل وإن بعضها أحدث بموجب قرار من دون توفر المكان ووسائل النقل والمعينات الإرشادية مما جعل أداءها قاصرًا عن تحقيق غايات الإرشاد.

ب-غياب الرقابة على عمل المرشدين خاصة في الوحدات الإرشادية البعيدة؛ فضلًا عن غياب البرامج الإرشادية المطلوب تنفيذها، وهذا كله أدى إلى التسيب والبطالة المقنعة للعاملين في الإرشاد.

ت-ضعف المستوى العلمي للدورات التدريبية التي تقام للمرشدين الزراعيين، وإجماع معظم المتدربين على تخلف المواد التدريبية التي تعطى لهم في هذه

الدورات وعدم اطلاعهم على ما هو جديد في هذا المجال. ولا عجب في ذلك طالما أن المحاضرين ليسوا من المختصين بالإرشاد الزراعي.

ث-ضعف العلاقة بين البحوث والإرشاد على مستوى القمة وعلى مستوى القاعدة.

ج- عدم التقويم العلمي لمستوى أداء الإرشاد الزراعي من جهة خارجية تتولى إنجاز دراسة بحثية علمية تحدد مجالات الضعف في أداء الإرشاد الزراعي ووضع البرامج الكفيلة بتجاوز السلبيات وترسيخ الإيجابيات.

ومن الجدير بالذكر أن معظم العاملين في الوحدات الإرشادية، غير الفاعلة، يسوّغون ضعف أدائهم بعدم توفر الوسائل الإرشادية حتى أبسطها، وعدم توفر وسائط الانتقال إلى الحقول، وتختلف النصائح والنشرات الإرشادية التي توزع عليهم لقد كان تطور الإرشاد الزراعي تطورًا كميًّا، بزيادة عدد الوحدات الإرشادية الموجودة والتي بلغ عددها ٨١٦ وحدة عام ١٩٩٥م زادت إلى ٨٦٩ وحدة عام ١٩٩٩م، وأصبح عددها ١٠٢٧ وحدة في عام ٢٠٠٢، أما عدد العاملين في هذه الوحدات فقد زاد من ٥٢٥٩ في عام ١٩٩٥م إلى ٥٩١٦ عام ١٩٩٩م منهم ١٩١٤ مهندسًا زراعيًّا و ٧٢٠ مهندسة زراعية و ٨٩٠ مراقبًا زراعيًّا و ٣٣٢ طبيبًا بيطريًّا و ٢٠٦٠ مراقبًا بيطريًّا.

أما في عام ٢٠٠٢م فقد زاد عدد العاملين في الوحدات الارشادية ليصبح ٨٥٣٠ فني منهم ١٩٤٣ مهندسًا زراعيًّا و٨٧٦ مهندسة زراعية و١٩٢٥م مراقبًا زراعيًّا؛ فضلًا عن ٤٠٨ طبيبًا بيطريًّا و٣٣٧٨ مراقبًا بيطريًّا.

لذلك نلاحظ أن التطور في الإرشاد الزراعي كان تطورًا كميًّا وهو بحاجة إلى تطوير أفضل في الأداء ؛ ليكون أكثر تأثيرًا في العملية الإنتاجية واستيعاب التقانات الحديثة[1] .

٣- خدمات البحوث الزراعية:

تتحمل الدولة كامل نفقات البحوث في قطاع الزراعة ؛ كونها خدمات تسهم في زيادة الإنتاج وتحسينه ودعم الاقتصاد الوطني، كما أنها تسهم في حل المشاكل التي تعاني منها الزراعة بشقيها النباتي والحيواني وبالتالي التوصل إلى تقانات وحزم تكنولوجية تسهم في تطوير الإنتاج الزراعي والوصول إلى معدلات عالية من إنتاجية المحاصيل الزراعية والوحدات الحيوانية.

وقد كان الهيكل التنظيمي للبحوث الزراعية موقع نقاش مستمر ومحورًا لعمل لجان متعددة خلال العقدين الماضيين تراوحت في طروحاتها بين دمج مراكز البحوث الزراعية العاملة في القطر جميعًا في جهاز واحد سواء أكانت هذه المراكز تابعة لمديريات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وأجهزتها ومؤسساتها، أو مؤسسة التبغ أو مؤسسة السكر أو مؤسسة الزيوت أو غيرها من الجهات التي تتبع وزارات أخرى.

واستمرت اللجان في عملها الواحدة بعد الأخرى تناقش الشكل والهيكل وتطرح أفضلية قيام هيكل واحد يضم جميع جهات البحوث الزراعية أو قيام هيكل يضم الجهات العاملة في البحوث الزراعية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ومؤسساتها، ويقوم بالتنسيق مع مراكز البحوث التابعة لمؤسسات أخرى خارج وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي .

---

[1] - يحيى بكور، إصلاح القطاع الزراعي وتنميته ضرورة لمواجهة تحديات التحرير التجاري والاقتصادي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية. آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٢٠-٨-٢٠١٩.
http://www.mafhoum.com/syr/articles_04/bakkour.htm#par221

وانتصرت فكرة تجميع مراكز البحوث التي كانت تتبع إدارات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ومؤسساتها في جهة واحدة هي الهيئة العامة للبحوث الزراعية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وترتبط بوزير الزراعة والإصلاح الزراعي مباشرة. وتتكون من مديريات يحدد عددها ومهامها بقرار من وزير الزراعة والإصلاح الزراعي.

وبقيام هذه الهيئة والاتفاق على عدد إداراتها ومهامها وانتظام عمل عناصرها واستقطابها لكفايات جديدة بدأت مرحلة جديدة في نشاط البحث الزراعي وتوقع تطوير إنجازاته خاصة وأن البنية الأساسية اللازمة لعمل البحوث متاحة من خلال محطات البحوث الفرعية المنتشرة في المحافظات كافة والتي بلغ عددها ٦٦ محطة بحثية زراعية منها ٤٠ محطة في مجال بحوث الإنتاج النباتي و١٣ محطة في مجال بحوث الإنتاج الحيواني و١٣ محطة في مجال بحوث الري.

كما أن الجهاز العامل في مجال البحوث الزراعية في مختلف المديريات والمؤسسات والمكاتب المتخصصة في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي انتقلوا حكمًا إلى الهيئة العامة للبحوث الزراعية، وأضيف إليهم كفايات جديدة تم استقطابها من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات.

وبالرغم من أن المدة التي عملت فيها الهيئة العامة للبحوث الزراعية التي لم تتجاوز الثلاث سنوات لا تسمح بتقويم عملها، ولا تكفي لأخذ نتائج علمية من البحوث التي بدأتها، فإن من المتوقع أن تكون إضافة قيمة إلى منجزات البحوث العلمية الزراعية فيما إذا استطاعت أن تتجاوز المسائل الآتية:

أ- أن تحاول تجسير الفجوة بينها وبين جهاز الإرشاد الزراعي خاصة وأن كلًّا منهما أصبح يتبع فنيًّا وإداريًّا إلى جهتين منفصلتين انفصالًا كاملًا بالرغم من

أهمية التفاعل العضوي بينهما في مجال مناقشة المشاكل الزراعية وتحديدها، والتعاون في معرفة أسبابها والحلول الناجعة لها.

ب- وضع استراتيجية البحث العلمي في المجال الزراعي وتحديد الأولويات وتوزيع الأدوار بينها وبين المراكز البحثية الزراعية الوطنية والعربية والدولية، لأن الهيئة العامة للبحوث الزراعية أقدر على معرفة متطلبات القطاع الزراعي وهي التي تحدد حاجة الزراعة السورية، وهي الموجهة لعمل هذه المراكز في سورية، وإننا نعتقد أن المراكز الدولية مهيأة لتعمل في البحوث العليا كالهندسة الوراثية، واستنباط الأصناف الملائمة للمناطق الأكثر جفافًا، أو تلك الأكثر مقاومة للآفات الزراعية والظروف البيئية. ولا يجوز أن تضيع جهودها في تجارب لأصناف مستوردة أو تجارب وبحوث على الزراعات المروية، أو تجارب سمادية وغيرها.

كما نعتقد أن صيغة التعاون القائمة مع بعض المراكز تضيع الجهود، ولا تحقق الفوائد المطلوبة.

ت- أن يكون للهيئة كلمة مسموعة في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي كالأسمدة مثلًا في موسمها وبالكميات اللازمة، وأن تعمل على تحرير استيراد وتوزيع الأسمدة من القيود غير الفنية. وذلك كي لا تجد نفسها تنصح المزارعين باستخدام حزمة سمادية للحصول على أفضل إنتاج، بينما لا يستطيع الفلاح الحصول على السماد إلا بإجراءات معقدة وبكميات مقننة وبعد فوات الموسم.

ث- إن صيغة التنسيق القائمة ما بين الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية ومراكز البحوث الزراعية التابعة لمؤسسات خارج وزارة الزراعة ليست الصيغة

التي توحد توجهات البحوث الزراعية ، ومن المفضل أن تتبع هذه المراكز جميعها إلى الهيئة، وأن تقوم المؤسسات بتبليغ الهيئة باحتياجاتها، وتشارك في منافسة نتائج البحوث [1].

٤- أهداف الإرشاد الزراعي:

إن الارشاد الزراعي يسعى لتحقيق الأهداف التالية:

أ- الأهداف التعليمية:

والمقصود بالأهداف التعليمية : التغييرات التي يحدثها الإرشاد الزراعي في سلوك أو في تفكير أو الخبرات العملية للأفراد، وتتمثل في:

- تعليم الفلاحين الطرق الزراعية الحديثة في العمليات الزراعية.
- تعليم الفلاحين أصول تربية الحيوان والرعاية الحيوانية وتحسين النوعية.
- نقل نتائج البحوث الزراعية لتطبيقها من قبل الفلاحين وعوائلهم.

ب- الأهداف الاجتماعية:

أو أنها أهداف ذات نتائج اجتماعية، وتتمثل هذه في:

- توفير سكن صحي ومناسب وتحسين الحياة المنزلية ورفع المستوى المعيشي.
- تحسين طبيعة العلاقات الاجتماعية، وبث روح التعاون بين سكان أهل الريف في العمل التعاوني.

---

[1] - يحيى بكور، إصلاح القطاع الزراعي وتنميته ضرورة لمواجهة تحديات التحرير التجاري والاقتصادي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية. آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٢٠-٨-٢٠١٩.
http://www.mafhoum.com/syr/articles_04/bakkour.htm#par221

– تطوير القيادة المحلية ومساعدة الفلاحين على انتخاب القادة ذوي الكفاية العالية والذين لهم الاستعداد التام للعمل مع المرشد الزراعي في رفع قابليات الأفراد على الإنتاج .

– تحسين الأحوال الصحية ، ورعاية الطفل، وتحسين نوعية الغذاء والملبس والأثاث المنزلي .

ت– الأهداف الاقتصادية:

إن أغلب الأهداف في الإرشاد الزراعي تكون نتائجها أهدافًا اقتصادية، وتتمثل في :

– زيادة دخل الفلاحين ؛ نتيجة زيادة إنتاجهم الزراعي، وتحسين نوعيته؛ وبالتالي زيادة في الرفاهية .

– تحسين التربة وذلك بتحسين نوعيتها؛ باستعمال المخصِّبات، ورفع إنتاجيتها وإتِّباع الدورات الزراعية.

– الإدارة المزرعية، وذلك لتحسين استغلالها عوامل الإنتاج مثل:رأس المال والعمل والتنظيم [١] .

عاشرًا_ مقترح مشروع تنموي تثقيفي في قرية (القيسا):

اعتمد هذا المشروع على تقديم خطة لتنمية مجتمع محلي/ ريفي، في إحدى القرى السورية التابعة لريف دمشق، بناءً على معطيات دراسة سوسيو – أنثروبولوجية[٢].

---

[١] - إبراهيم إبراهيم ريحان، خدمة المجتمع الريفي، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٤.

[٢] - عبير سرور، نسق القرابة في ريف دمشق_ دراسة أنثروبولوجية اجتماعية، تطبيقية (قرية القيسا) نموذجًا، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠١١. (رسالة دكتوراه).

بناءً على الدراسة الميدانية التي تم تطبيقها على (قرية القيسا) وتأكيدًا منا المقولةَ التي تقول: " إن المرأة هي نصف المجتمع وهي تربي النصف الآخر "، وإن أي خطة باتجاه تطوير أي مجتمع وتنميته لا تكون إلا من خلال مشاركة المجتمع ككلٍّ، فأي مشروع تنموي في هذه القرية يستلزم تفعيل فئة النساء فيها، وذلك من خلال إعدادهن وتثقيفهن وفق برنامج تثقيفي يُعدُّ جزءًا من مشروع تنموي يمكن تطبيقه في هذه القرية.

_ عنوان المشروع:

نحو مجتمع متكامل

_ الهدف من المشروع:

- ❖ تثقيف النساء في هذه القرية، ورفع مستوى وعيهن بقضايا تهمهنَّ، اجتماعيّةً كانت أم صحيّةً أم دينيّةً.
- ❖ تدريب النساء على مهن تمكنهن من إيجاد مورد مادي لأُسرهن.
- ❖ تفعيل دور المرأة الاقتصادي في القرية.
- ❖ إيجاد مشاريع صناعية وحرفية في القرية قادرة على استغلال القوة العاملة المعطلة في القرية.

_ أدوات المشروع:

محاضرات _ خطبة يوم الجمعة _ دورات تعليمية وحرفية.

_ المدة الزمنية للمشروع هي: شهران .

_ مسوِّغات هذا المشروع:

- ۞ في القرية نسبة ربات الأُسر التي لا تعمل كانت (59.4%)، وهذه نسبة تشكل أكثر من نصف ربات المنازل في القرية، وهي فئة معطلة معالة، كما

كانت نسبة ربات الأُسر التي تعمل بأرض العائلة ومن دون أجر (24.9%)، يضاف إليها نسبة اللاتي يعملن في المنزل من دون أجر (8.7%)، وتشكل النِّسَبُ السابقةُ للنساء اللاتي لا تعملن نهائياً واللاتي تعملن من دون أجر نسبة (93.0%) من ربات الأُسر في قرية القيسا، وبناءً عليه : فإنه يمكن تدريب مجموعة من النساء تقدر بـ (10) نساء على عدد من الحِرَف التي من شأنها أن تشكل موردًا ماديًّا للنساء، مثل: دورات خياطة – ومحو أمية بالتعاون مع دائرة تعليم الكبار، وإسعافات أولية، وصناعات يدوية مثل: (السيراميك _ صوفيات).

_ الفئة المستهدفة للمشروع: فئة النساء في قرية القيسا، ممن أعمارهن بين (18 _50)عامًا، فالنساء هن الفئة التي تقوم بعملية التربية والتنشئة في المجتمع، كما أن سن الزواج المبكر، في القرية يسمح بأن تشمل هذه الفئة العمرية تنوعًا في الوضع الاجتماعي للسيدات.

_ مسوِّغات اختيار هذه الفئة العمرية:

* متوسط سن الزواج في القرية (15) سنة، وهذا يدل على وجود زواج مبكر في القرية، ورغبةً من الباحثة في أن يكون المشروع موجهًا للنساء المنتجات والمربِّيات اللاتي تقمن بتنشئة الأطفال ، فإن سن (18) يشمل شريحةً من النساء اللاتي تزوجن وحديثات الإنجاب ؛ وبالتالي : يمكن الحد من عدد مرات الإنجاب لديهن من خلال المحاضرات التثقيفية وتوعيتهن بطرق تنظيم الأسرة وأساليبه .
* كما أن الفئة العمرية من (18 _ 45) هن المستفيدات من المحاضرات التثقيفية التي تتمحور حول التنشئة والحياة الأسرية السليمة، وكيفية التعامل

مع الأمراض والإعاقات المتوقع حدوثها خلال الفترة الإنجابية للمرأة في هذه القرية، لاسيما أن البحثَ أوضحَ وجودَ إعاقاتٍ وأمراضًا في القرية نتيجةَ الوراثة التي كان زواجُ الأقارب سببًا أساسيًّا لها.

* بالنسبة إلى النساء ممن في سن (45) سنة، فإنهن سيدات توقفت قدرتهن على الإنجاب، وأصبحن يشغلن دور الحماة، وهذا الدور مهم جدًّا في القرية؛ لأن الحماة هي المُسيِّرة والمُنظِّمة للمنزل والمُدبِّرة لشؤونه الداخلية ؛ وبالتالي: فإن استقطاب هذه الشريحة يؤثر في تسهيل الوصول للسيدات اللاتي لا يستطعن الحضور؛ لأن هؤلاء السيدات اللائي يقمن بدور الحماة سيكنَّ ناقلًا جيدًا للأفكار التي تم النقاش فيها ضمن المحاضرات؛ لأنهن يقمن بدور المُوجِّه الاجتماعي في المنزل.

ـ المكان الذي ستقدم فيه المادة التثقيفية للنساء هو: المركز الصحي في قرية القيسا.

مسوِّغات اختيار المكان:

تم اختيار هذا المكان نظرًا لتوسط المركز الصحي القرية، ولأن المركز يستقطب النساء للَّقاحات والمراجعات الطبية.

يشمل المشروع (16) محاضرةً تثقيفيةً موزعةً على محاضرتين في كل أسبوع للنساء، يترافق معها (8) محاضرات تُقدَّم لفئة الرجال من خلال إمام الجامع تُقدَّم يوم الجمعة خلال الخطبة، على أن يواكبَ موضوعُ هذه الخطبة البرنامجَ التثقيفيَّ للنساء.

أعضاء فريق المشروع

	اختصاص العضو	محاور المحاضرة	ملاحظات	عدد الساعات
1	طبيبة / طبيب اختصاص: طب أسرة ومجتمع	الأمراض النسائية السائدة وكيفية الوقاية منها. طرق تنظيم الأسرة وأساليبه. الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان أهمية الفحوصات الطبية قبل الزواج	جلسة كل أسبوع مدة الجلسة 2 ساعة مشورة فردية مدة 1 ساعة	16 + 8 مشورة فردية
2	طبيبة/ طبيب اختصاص: أطفال	رعاية الأطفال وحمايتهم من الأمراض المعدية. اللَّقاح وأهميته لوقاية الأطفال من الأمراض المعدية. الأمراض السائدة لدى الأطفال وكيفية علاجها.	=	16 + 8 مشورة فردية
3	أخصائية/أخصائي تغذية	الغذاء والتغذية ورعاية الطفولة والأمومة. الاهتمام بالنباتات الطبية والتعريف بفوائدها وكيفية الاستفادة منها	=	16 + 8 مشورة فردية
4	أخصائية/ أخصائي: خدمة اجتماعية	كيفية التعامل مع الأبناء المعاقين كيفية التعامل مع الأبناء المصابين بأمراض وراثية أهمية الفحوصات الطبية قبل الزواج	=	16 + 8 مشورة فردية
5	أخصائية اجتماعية	مقدمة مشورة اجتماعية للنساء	=	16 + 8 مشورة فردية
6	أخصائية برمجة لغوية عصبية	تقدمة مشورة	=	16 + 8 مشورة فردية
7	مدرِّسات حِرَف	خياطة _ صوف _ سيراميك _ إسعافات أولية	مدة كل دورة 15 يومًا	30 ساعة لكل حرفة

التعاون مع إمام الجامع يوم الجمعة من خلال خطبة يوم الجمعة للرجال _ ومُدرِّسة الدِّين في الجامع والمحدد وجودها في القرية يوم السبت من كل أسبوع .

وبذلك يكون عدد الفريق (9) أعضاء باستثناء (إمام الجامع _ ومُدرِّسة الدين للنساء)؛ لأنهما بالأساس موجودَان في القرية ويمارسان دورهما، حيث سيقتصر التواصل معهم على تنسيق المواضيع وتوجيه النساء لحضور البرنامج التثقيفي.

أسبوعيًّا سيتم تخصيص يومين (الأحد _ الإثنين) لتنفيذ البرنامج من الساعة (9 _ 12) ويلي هذا التوقيتَ ساعةٌ لتقديم المشورة الفردية، كلٌّ اختصاصٍ على حِدَةٍ، ويكون وجود أعضاء الفريق في المركز الصحي وفق البرنامج الآتي:

اليوم	الاختصاص
الأحد	تغذية _ اجتماعية _ طب أسرة
الإثنين	طب أطفال _ خدمة اجتماعية _ برمجة لغوية

فوجود عدة اختصاصات في يوم واحد، ومناقشة موضوع واحد باتجاهات عدة يغني الموضوع ، ويخصص لكل محور ساعة واحدة، ويُترَك باب الحوار مفتوحًا بشكل فردي لمدة ساعة.

تنفيذ **دورات حرفية** للنساء خاصة بالمِهَن المحددة: (خياطة _ صوف _ إسعافات أولية _ سيراميك) . **وذلك وفق الآتي:**

ترشيح (3) سيدات لاتباع كل دورة تعليمية، ويتم ترشيح السيدات لاتباع هذه الدورات من خلال الجهات الرسمية والأهلية في القرية، وتكون هذه السيدات مكلَّفات بإجراء دورات تعليمية لسيدات القرية فيما بعدُ.

المكان لهذه الدورات التعليمية المركز الثقافي في قرية القيسا، ويشترط أن تكون السيداتُ المرشحاتُ لهذه الدورات من نساء القرية قد تجاوزنَ المرحلة الإعدادية كمرحلة دراسية.

مدة كل دورة (15) يومًا موزعةً على مدار شهرين من بدء المشروع، وكل دورة مكونة من (7) جلسات ، مدة كل جلسة ساعتان.

تبدأ كل دورة بنهاية الدورة السابقة، والهدف من ذلك: فسح المجال للمرأة للالتحاق بكل الدورات المطروحة ضمن البرنامج المخصص.

تحدد مواعيد الدورات حسب رأي أغلبية النساء المرشحات، وبما يتناسب مع أهداف المشروع.

_ مراحل المشروع :

1- إعداد فريق العمل :

يتم إعداد الفريق من خلال إخضاعه إلى دورات تدريبية؛ ليكونَ مهيَّأ للقيام بالبرنامج التثقيفي، والدخول إلى الميدان.

<u>الدورات التي سيتم إخضاع الفريق لها، هي:</u>

- ❖ دورة تواصل اجتماعي، والهدف من هذه الدورة: تزويد الفريق بطرق وآليات للتواصل مع الفئة المستهدفة .
- ❖ دورة تدريبية على طرق البحث، وهي : (عصف ذهني _ فوكس كروب _ مقابلة معمقة)، والهدف من هذه الدورة: تدريب الفريق على طرق قيادة الحوار في المحاضرات التثقيفية.

2- عمل الفريق:

الاتجاه الأول: محاضرات تثقيفية للنساء في القرية.

الاتجاه الثاني: اختيار عدد من سيدات القرية وتدريبهن على حِرَف يدوية متنوعة من قبل المدرسات المؤهلات للقيام بتدريبهن على الحِرَف والمهن، وتكليفهن فيما بعدُ بإحداث دورات لنساء القرية.

أما المشرف على الفريق فوظيفته:

- تأمين الجهات الداعمة للمشروع .
- التواصل مع عدد من المستثمرين وأصحاب الشركات الصناعية بشكل مسبق عن بدء المشروع .
- **والهدف من ذلك:**

❖ دعم المحاضرات التثقيفية من خلال تقديم منتجاتهم للنساء اللواتي يحضرن المحاضرات التثقيفية .

❖ تعريف المستثمرين بمجتمع المشروع وإمكانية الاستثمار في هذه القرية التي تتوافر فيها مساحات واسعة، وقوة عاملة معطلة مؤهلة لإقامة المشاريع فيها، والتي يمكن أن تستفيد من الأيدي العاملة في القرية.

❖ تعريف التجار والمستثمرين بأهداف المشروع واطلاعهم على خطواته، وهذا من شأنه إيجاد تعاون معهم لتأمين فرص عمل للنساء المدربات، مثل: (تأمين فرص عمل في معامل نسيج)، دعم المشروع بتقديم آلات حرفية للنساء وفق عروض جيدة للسيدات في القرية.

النتائج المتوقعة من المشروع:

- إيجاد منشآت (مشاريع صغيرة _ ورشات _ مشغل... إلخ) في القرية.
- إيجاد فرص عمل جديدة للنساء والرجال في قرية القيسا.

- إيجاد موارد دخل إضافية للأسرة في القرية من خلال الحرف التي تتعلمها النساء.
- تأمين سوق لتصريف المنتجات التي ستعمل النساء على إنتاجها، من خلال اتفاقيات مسبقة مع التجار والمستثمرين.
- زيادة وعي المرأة بالموارد الموجودة لديها ، وقدرتها على تنمية ذاتها من خلال هذه الموارد.
- زيادة مستوى الوعي لدى النساء بوضعهن الصحي.
- امتلاك النساء طرقًا وأساليبَ جديدةً في تنشئة الأبناء.
- زيادة وعي النساء بطريقة التعامل مع المعاقين والذين يعانون من أمراض وراثية في الأسرة التي ينتمين إليها.

وسيتم الاستدلال على هذه النتائج من خلال:

- عدد السيدات في المحاضرات الثقافية.
- مدى الحوار بين السيدات والمحاضرين.
- عدد الأسئلة الموجهة للاختصاصي المحاضر.
- عدد السيدات المتوجهات في غرف الاستشارة الفردية.
- تكليف شخص بمتابعة المشروع في القرية لمدة شهرين تاليين، ويُفضَّل أن يكون من أبناء القرية ويشغل منصبًا رسميًّا فيها.

بعد مرور شهرين من تطبيق البرنامج نعود للقرية للاطلاع على:

- سير برنامج المحاضرات التثقيفية، والذي سيكون برعاية المركز الثقافي في القرية.
- عدد السيدات المسجلات في الدورات الحرفية خلال الشهرين السابقين.

- عدد السيدات اللاتي تم تأمين عمل لهن من خلال المستثمرين.

الميزانية المالية للمشروع

سيتم التعاون مع عدد من المراكز التدريبية لتقديم دعم تدريبي لفريق العمل الميداني للمشروع من خلال تقديم الدورات التدريبية للفريق تطوعيًّا.

وستكون الأجور المدفوعة بشكل رمزي للمشاركين؛ لأنه سيجمع الفريق روح التعاون والرغبة في تقديم خدمات بشكل تطوعي.

ميزانية تدريب أعضاء الفريق		التكلفة في حال وجود جهات داعمة تطوعية	التكلفة الحقيقية في حال عدم وجود دعم تطوعي
دورة التواصل	العدد 9	0	63000
دورة طرق بحث	العدد 9	0	45000
الدورات الحرفية			
مدرسة الخياطة	1	5000	10000
مدرسة السيراميك	1	5000	10000
مدرسة الصوف	1	5000	10000
مدرسة تمريض	1	5000	10000
أجور محاضرات تثقيفية			
الأسبوع الأول	2 يومان	6000	12000
الأسبوع الثاني	2 يومان	6000	12000
الأسبوع الثالث	2 يومان	6000	12000
الأسبوع الرابع	2 يومان	6000	12000
الأسبوع الخامس	2 يومان	6000	12000
الأسبوع السادس	2 يومان	6000	12000

الأسبوع السابع	2 يومان	6000	12000
الأسبوع الثامن	2 يومان	6000	12000
أجور المنسقين للجلسات والخدمات			
منسقون ومعدون لثمانية أسابيع	4 أفراد من أبناء القرية	0	40000
أجور نقليات وقرطاسية للمحاضرين			
على مدار 8 أسابيع		10000	10000
	المجموع	78000 ل. س	294000 ل.س

الفصل الرابع

التعاون الزراعي والتعاونيات الزراعية

محتويات الفصل الرابع:

أولًا_ مفهوم التعاون.

ثانيًا_ بوادر الحركة التعاونية.

١- بوادر الحركة التعاونية في أوربا.

٢- مبادئ التعاونية الحلف التعاوني الدولي.

٣- مبادئ الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية التعاونية.

ثالثًا_ تجارب التعاون.

١- تجارب دولية عن التعاون.

٢- التعاون العربي.

رابعًا_ التعاونيات الزراعية.

١- مفهوم التعاونيات الزراعية .

٢- أنواع الجمعيات التعاونية الزراعية الموجودة في الوطن العربي.

٣- الحركة التعاونية الزراعية في سورية.

أ- مراحل تطور الحركة التعاونية في سورية.

ب- أنواع الجمعيات التعاونية الفلاحية الزراعية في سورية.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

إن تجربة التعاون شيء طبيعي في المجتمع المتطور. تظهر هذه الظاهرة في مجال التنظيم الاجتماعي من حيث مضمونها الاجتماعي (التعاون) .

مثلما تستطيع السوق أن تخدم هذا أو ذاك النمط الاجتماعي، كذلك تستطيع التعاونيات أن تأخذ اتجاهات اجتماعية مختلفة، وتظهر العملية التعاونية هنا في تماس مع الظواهر السياسية التي تختلف حول دور التعاون وأهميته، وهنا تظهر المناقشات والصراعات، حول الاعتراف أو الرفض بقيمتها الاجتماعية. إن هذه الظاهرة تعد فرعًا من الفروع الرئيسة للإنتاج المادي والمشغولة فيها أكثرية سكان العالم والتي تؤلف الجزء الأكبر من الاقتصاد الوطني لأي بلد في العالم، وهذا متعلق بحدة المسألة الفلاحية حيث يعطي حلها الصحيح فوائد كثيرة للمجتمع، أما عدم حلها فسيؤدي إلى توتر اجتماعي داخل المجتمع.

وقد أكد لينين وماوسيتيونغ وغيرهما من المفكرين الاشتراكيين على المسألة الفلاحية كمسألة استراتيجية وأساسية للثورة الاقتصادية والاجتماعية.

وهذا يعني أن الحل الصحيح للمسألة الفلاحية يعني في الوقت نفسه توضيح وتوطيد أهمية الحركة الفلاحية ((اتحاد العمال والفلاحين)) الذي يعد الضمان الأكيد لانتصار الثورة .

ويؤكد صحة هذا الموقف حوادث السنوات الأخيرة في بلدان أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق التي وجهت نظرنا بأنه خلال المحاولات لإعادة البناء الاشتراكي للريف لم يتم الحل الأمين النهائي للمسألة الفلاحية والمسألة الزراعية بشكل عام؛ ولذلك لم يتم إلغاء التمايز الطبقي في المجتمع. وفي هذا السياق يظهر السؤال حول دور التعاونيات الزراعية في التطوير الاجتماعي والاقتصادي للبلدان الاشتراكية والرأسمالية والنامية. وتعد اليوم الحركة التعاونية حركة جماهيرية واسعة الانتشار،

حيث يبلغ عدد أعضاء المنظمات التعاونية في مختلف البلدان ٤١٢ مليون إنسان، ففي آسيا٢٥٠ مليونًا،وفي أوربا١٢٦مليونًا، وفي أمريكا الشمالية٢٧ مليونًا، وفي أمريكا اللاتينية ٥ ملايين ، وفي إفريقيا زهاء ٣ ملايين ، وجزر الأقيانوس أكثر من مليون تعاوني [١].

أولاً_ مفهوم التعاون:

أ- المفهوم العام: إن المفهوم العام للتعاون قبل ظهور الحركة التعاونية يدل على تبادل المساعدة والمعونة بين الأفراد والجماعات. وقد قام الإنسان منذ وجوده بالتعاون مع أقرب الناس إليه لمجابهة الأخطار الطبيعية ومحاولة التغلب عليها.

وعندما نشأت القبيلة استمر هذا التعاون بين أفرادها، وكانت تشكل وحدة اجتماعية واقتصادية وسياسية. ولما تطورت المجتمعات وتكونت الدولة حلت القوانين والتشريعات محل العرف السابق في تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.

وهناك نوع آخر من التعاون الفطري الحاصل من شعور الإنسان بضرورة مشاركة الآخرين في سبيل التخلص من خطر مفاجئ أو إطفاء حريق أو إنقاذ غريق أو الدفاع عن الوطن في ساعات المحن وغيرها من الأعمال التي تشترك فيها الجماعات للمحافظة على استمرار بقائها [٢].

وهذا السلوك يلجأ إليه الإنسان في عمله، وفي تصرفاته الخاصة والعامة، ولعل هذا السلوك الإنساني نتيجة لدافع التجمع عند الإنسان أو كما يسميه بعضهم: دافع القطيع إلا أن الشيء الأكثر احتمالًا هو أن هذا السلوك نتيجة لحاجات الإنسان

---

[١] - حبيب مطانيوس، الاقتصاد التعاوني، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد والتجارة، دمشق، ١٩٨٥، ص٥.
[٢] - عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصاد الزراعي، وزارة التعليم العالي والبحث، بغداد، ١٩٨٠، ص٢٦٥.

الاقتصادية وضرورة تكاثف الجمهور لمواجهة الأخطار المشتركة، وقد عرفت الحضارات القديمة في الصين ومصر وبابل هذا الأسلوب من التعاون .

ففي بابل ومصر أنشئت السدود، ونظم توزيع المياه بشكل تعاوني، إن هذه الأعمال البسيطة تدل على أن الإنسان مهما حولت المدينة الحديثة اتجاهاته ، فإنه لا يزال يمتلك في قرارة نفسه ، تلك الصفة الخيرة صفة التعاون التلقائي، وإن كلمة المعونة لا تزال تتردد على أفواه أبناء الريف البسطاء ، فالقروي عندما يشب حريق في قريته أو عندما تتعرض مزارعه لخطر الفيضان أو عندما تتعرض بلاده لخطر الاعتداء ينقض كالأسد لإطفاء الحريق ومقاومة الفيضان والدفاع عن وطنه وكرامة أمته بكل ما يملك من قوة .

فالتعاون مفهوم قديم، وقد حثت عليه جميع الأديان، فجميعها تدعو إلى الألفة والمحبة والتعاون ، وقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى:

{ وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان }.

وجاء في الحديث الشريف : { الله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه }، و{ خير الناس أنفعهم للناس } و{ يد الله مع الجماعة }.

فحسب هذا المفهوم أصبح التعاون يتضمن معنى الأخلاق، وأكدت الأديان السماوية هذا المفهوم الأخلاقي للتعاون، وقد استعملت كلمة التعاون بهذا المفهوم الأخلاقي في اللغات الأجنبية. وعندما تطورت حياة المجتمعات البشرية، وتعقدت العلاقات الاجتماعية، وظهرت حاجة جديدة إلى تكتل أفراد المجتمع وتعاونهم من أجل تبسيط هذه الحياة المعقدة ظهر المفهوم الاقتصادي للتعاون إلى جانب المفهوم الأخلاقي الذي كان سائدًا.

ب-المفهوم الاقتصادي: مع بزوغ عصر النهضة في أوربا، واكتشاف المحرك البخاري وآلات النسيج، وحدوث الانقلاب الصناعي، وانقسام المجتمع إلى طبقتين، أخذ مصطلح التعاون معنى جديدًا يهدف إلى خدمة الفرد والمجتمع، ويعتمد على توحيد جهود الأفراد في سبيل تحقيق منفعة لكل منهم حيث لا يستطيع الفرد بمفرده الحصول عليها، فتكون غاية التعاون بهذا المفهوم حماية الطبقة المظلومة من مساوئ المجتمع الجديد المبني على الاستغلال وسوء المعاملة وزيادة الربح [1].

إن المفهوم الاقتصادي للتعاون ظهر بشكل واضح في القرن التاسع عشر عندما بدأت الحركة التعاونية تظهر في أوروبا؛ بسبب مبادئ الاشتراكيين التعاونيين وعلى رأسهم روبرت أوين في إنجلترا وشارل فوريه في فرنسا و فريدريش رايفايزن في المانيا [2] .

ثانياً_ بوادر الحركة التعاونية:

١- بوادرا الحركة التعاونية في أوربا:

أ- مبادئ روبرت أوين التعاونية (١٧٧١-١٨٥٨م):

استمر الفكر التعاوني يؤثر في العقل الإنساني ويدفعه لمزيد من الدراسة والتطوير والتطبيق؛ فضلًا عن تأثير عهد الثورة الصناعية؛ مما أدى لظهور مجموعة الأفكار والمبادئ التعاونية المنقولة عن عدد من المفكرين، ولكن كان أكثرهم شهرة ودقة روبرت أوين الذي أجمل مبادئه في:

---

[1] - حبيب مطانيوس، مرجع سابق، ص١٩.
[2] - عبد الوهاب مطر الداهري، وزارة التعليم العالي والبحث، بغداد، ١٩٨٠، ص٢٦٧.

– حرية الانتساب والانسحاب وما يطلق عليه باب العضوية المفتوحة (وقد ظهرت آراء بعد ذلك رأت إمكانية تعطيل حرية الانسحاب لفترات محدودة إذا كانت مصلحة التعاونية تقتضي ذلك).

– المساواة بين الأعضاء في الحقوق والواجبات.

– الديمقراطية في الإدارة من خلال حرية الترشيح والانتخاب.

– جعل الاجتماعات منظمة ودورية وأهمية المتابعة .

– جعل الفائدة محدودة على رأس المال.

– التعامل بسعر السوق بيعًا وشراءً.

– جعل أكبر قدر من الأرباح للمتعاملين مع التعاونية من الأعضاء أو ما يطلق عليه حاليًا اسم العائد.

– تخصيص جزء من الأرباح للثقافة والمدارس وغيرها.

– التأكيد على سوية المنتجات والمواد وجودتها ودقة الوزن والمواصفات.

لقد كان لتطبيق هذه المبادئ فعل السحر حيث سرعان ما انتشرت التعاونيات في المدن الأوروبية بشكل فاق المتوقع وانتقلت التعاونيات من النشاط الواحد إلى العمل في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية المختلفة.

ولقد ظن أوين أنه بإشاعة التعاونيات على نطاق واسع حتى تشمل فروع الإنتاج جميعها يمكن تخليص جماهير العاملين من الاستغلال الرأسمالي بطرق سلمية [1].

ب– مبادئ شارل فوريه التعاونية (١٧٧٢–١٨٣٧م):

رجل اقتصاد وفيلسوف فرنسي، صاحب نظرية اجتماعية واقتصادية عُرِفت باسمه، تأثر في حياته بالأفكار الاشتراكية التي سبقت كارل ماركس. ولكنه لم يكن

[1] - عارف دليلة، مصطفى العبد الله، الاقتصاد التعاوني، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٨٧، ص ١٩.

اشتراكيًا بالمعنى الدقيق للكلمة ، فهو لم يطالب بإلغاء الملكية الخاصة؛ وإنما كان يدعو إلى الاتحاد في الإنتاج بطريق المشاركة الاختيارية، وأن يُتاح لكل شخص العمل حسب قابليته الشخصية، وله الحق في تغيير نوع العمل.

أهم أفكاره:

- حاول تقديم تأويل شامل للكون.
- انتقد النظام الرأسمالي انتقاداً جادًّا.
- اقترح خطة تشارك مبنية على الإدارة، ولا يعتمد فورييه على الدولة من أجل إقامة المشاركة.

إن هذه المشاركة يجب أن تقام بموجب اتفاق حبي، إن إعادة تنظيم المجتمع يجب أن تنطلق من الأسفل لا من الأعلى كما يؤمن اتباع سان سيمون.

كان فوريه، يصاب بالرعب من كل نظام تسلطي مركزي، الدولة بالنسبة إليه هي اتحاد مجموعات حرة. كان فوريه يرفض الثورات، وقد أدان بشدة ثورة ١٧٩٨م، وكان يضع ماله في المجموعات المؤلفة من أقل من ألفي عضو، وكان يعتقد أنه لكي يتم إصلاح المجتمع في مجموعات فمن المهم إنشاء بعض الجمعيات الكاملة وأطلق فوريه على مشتركاته اسم (كتاب أو فيلق)، واختار فوريه لأعضاء هذه المشتركات أن يسكنوا في مبنى مشترك ضخم، أو في مجموعة من المباني؛ مزودة تزويدًا كاملًا بالخدمات العامة، ومشتملة على مأوى للأطفال ويعني بأمرهم على نحو جماعي [1] .

لكل أسرة أن تستقل بشقتها الخاصة، إذا شاءت ، وكانت حرة في اختيار إحدى خطتين:

= اعتزال الناس أو الإفادة من المطاعم الجماعية والغرف للعمومية.

[1] - كول، ج. د. ه. رواد الفكر الاشتراكي، تـ منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٣، ص٤٤١.

= لا تُمول هذه الكتائب من الدولة أو أي وكالة عمومية؛ وإنما تُموَّل بالعمل الطوعي، ويصبح كل شخص مساهمًا في رأس المال على نطاق واسع أو ضيق، وهنا كانت له نظرية في التوزيع الصحيح لنتاج الصناعة. لقد اقترح في كتاباته الأولى أن تدفع خمسة أجزاء من اثني عشر جزءًا (١٢/٥) من قيمة النتاج الإجمالي مكافأة للعامل العادي و(١٢/٤) كعائدات لقاء رأس المال الموظف، (١٢/٣) كأجر على بعض المواهب الخاصة وتعويض لقاء الخدمات الإدارية. وهكذا فالعضو يكون عاملًا ورأسماليًّا ومستهلكًا في وقت واحد، وتزول بالتالي المصالح المتنافرة لهذه الفئات الثلاث بعد اتحادها في شخصية واحدة.

المستوطنات التعاونية التي دعا إليها فوريه هي مجتمعات مثالية محلية صغيرة تقوم فيها الحياة على أساس جماعي يتلاءم مع نزعات الإنسان وميوله الطبيعية، ويكون فيها العمل (جذابًا وماتعًا) على أن نظم الواحدة (١٦٠٠) شخص فقط يملكون جميع أدوات إنتاجهم يؤدون الوظائف الاجتماعية بالتناوب من خلال مجموعات متجانسة فيتم بذلك تفادي المبالغة في التخصص، ويحل العمل الشريك محل العمل الأجير [1].

ت- مبادئ فريدريش رايفايزن التعاونية (١٨١٨-١٨٨٨):

فريدريش رايفايزن هو رئيس بلدية لمجموعة من القرى في ألمانيا قام بتأسيس أول جمعية تعاونية للتسليف والتوفير بنظام داخلي مكتوب ومتفق عليه وبأسهم واشتراكات متواضعة، وبوشر بإقراض الأعضاء قروضًا إنتاجيةً زراعيةً مشروطةً ومراقبةً وكانت النتائج إيجابية جدًّا على المزارعين.

وعليه انتشرت هذه الجمعيات في اقطار أوربا كافة ثم إلى أنحاء العالم كافة، وتنوعت بتنوع حاجات المجتمعات الاستهلاكية والزراعية والإسكانية والصحية وصيد

[1] - عارف دليلة، مصطفى العبد الله، الاقتصاد التعاوني، مرجع سبق ذكره، ص٢١.

الأسماك والنقل والتسويق والأعمال النسائية والمدرسية والعمالية وأعمال أخرى كثيرة تشمل نواحي الحياة كافة.

وخلال مجاعة ١٨٤٦-١٨٤٧م ، شكل منظمة المساعدة الخيرية – جمعية لدعم رغيف الخبز وإمدادات الحبوب – أدارت مخبز لتخفيف حدة أثر المجاعة. وعلى مدى السنوات الـ ٢٠ التالية كانت تقوم على مبدأ المساعدة الخيرية التي أسسها رايفايزن، لكنه أدرك أن أي نهوض دائم وإمكانية تحقيق النجاح لا يمكن أن يتم إلا من خلال العمل الجماعي والمساعدة الذاتية، ومن ثم حول الجمعيات الخيرية إلى جمعيات للتوفير والقروض. وتأسست أول جمعية تعاونية ريفية في عام ١٨٦٤م. وخلال السنوات الثماني التالية نما عدد من الجمعيات الصغيرة للائتمان من أجل تأمين الأموال حتى تشكل أول اتحاد مصرفي تعاوني في عام١٨٧٢م.

واستطاع التعاون نتيجة النجاحات التي حققها نقل الاهتمام به من الإطار الوطني إلى الإطار الدولي حيث تم تأسيس الحلف التعاوني الدولي بلندن عام ١٨٩٥م، وقد تم الاحتفال في السادس من يوليو ١٩٩٥م بمرور مائة عام على تأسيسه، وتم ترسيخ تعريف التعاونية بأنها "منظمة ذاتية الإدارة تتكون من أشخاص يتحدون اختياريًا لمواجهة احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وآمالهم من خلال مشروع ملكية مشتركة ويدار ديمقراطيًا"[١].

٢- مبادئ الحلف التعاوني الدولي التعاونية:

أكدت الحركة التعاونية شعبيتها على مر العصور وانتماءها لمصلحة الأفراد والجماعة لتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها ، واستطاع التعاون

[١] - محمد الفاتح العتيبي، نشأة وتطور الفكر التعاوني، موقع ألفا بيتا، بتاريخ ١٠-٧-٢٠١٣.
آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٢٧-٧-٢٠١٩.
https://alphabeta.argaam.com/article/detail/93187.

نتيجة النجاحات التي حققها نقل الاهتمام به من الإطار الوطني إلى الإطار الدولي حيث تم تأسيس التحالف التعاوني الدولي بلندن عام ١٨٩٥م.

وقد اعتمد التحالف المبادئ الآتية:

– العضوية الاختيارية المفتوحة : التعاونيات منظمات مفتوحة لكل الأشخاص من دون تمييز جنسي أو اجتماعي أو عرقي أو سياسي أو ديني، وتتمتع التعاونيات بالحياد تجاه الجميع.

– الإدارة الديمقراطية للتعاونيات: التعاونيات: منظمات ديمقراطية يحكمها أعضاؤها ويشاركون في سياساتها ، واتخاذ القرار عن طريق ممثليهم المنتخبين ديمقراطيًا والممثلون مسؤولون أمام ناخبيهم وللأعضاء حقوق تصويت متساوية، عضو واحد صوت واحد، وعلى المستويات الأعلى تدار التعاونيات، وتنظم بأسلوب ديمقراطي.

– مساهمة العضو الاقتصادية: يسهم الأعضاء بعدالة في رأس مال تعاونيتهم الذي يكون ملكية تعاونية، ويتلقى الأعضاء تعويضًا عن رأس المال المسهم، ويمكن تخصيص الفائض لتطوير التعاونية ودعم الأنشطة الأخرى التي يوافق عليها الأعضاء، ويوزع الباقي على الأعضاء بنسبة تعاملهم مع التعاونية.

– الإدارة الذاتية المستقلة: التعاونيات منظمات ذاتية الإدارة، يديرها أعضاؤها، ويؤمّنون تمويلها المالي، ويمكن لهم التعاون مع منظمات أخرى أو مع الحكومات سواء بالإدارة أو التمويل شرط تأكيد الإدارة الديمقراطية لأعضائهم والمحافظة على التحكم الذاتي التعاوني.

– التعليم والتدريب والإعلام: تقدم التعاونيات التدريب والتعليم لأعضائها ولقياداتها المنتخبة ومديرها وموظفيها ليستطيعوا أن يسهموا بفاعلية لتنمية تعاونياتهم، وعليهم أن

يُعلِموا الرأي العام عن طريق الإعلان والإعلام وخاصة الشباب وقادة الرأي عن طبيعة التعاون ومزاياه.

– التعاون بين التعاونيات: تخدم التعاونيات أعضاءها بكفاية أكثر، وتقوى الحركة التعاونية بالعمل سويًّا من خلال مؤسسات محلية وإقليمية ودولية.

– الاهتمام بالمجتمع: تعمل التعاونيات من أجل التنمية المتواصلة لمجتمعاتها من خلال سياسات يوافق عليها الأعضاء [1].

٣– مبادئ الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية التعاونية [2] :

وعت الأمم المتحدة الدور الكبير للحركة التعاونية في العالم وإمكانية مساهمتها في الخطط التنموية الاجتماعية والاقتصادية، فأصدرت القرار (رقم ٥٠/٤٧ تاريخ ١٩٩٢/١٢/١٩م) تحت عنوان " دور التعاونيات في ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة " الذي تضمن إعلان أول يوم سبت من تموز عام ١٩٩٥م، يومًا دوليًّا للتعاونيات احتفاء بالذكرى المئوية لتأسيس التحالف التعاوني الدولي وإمكانية عده يومًا سنويًّا للتعاونيات، وتشجيع الحكومات على إشراك التعاونيات في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأخذ ذلك بالحسبان عند دراسة الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتعزيز دورها من خلال الوكالات الحكومية والمنظمات الوطنية الممثلة للتعاونيات، والطلب إلى الأمين العام أن يواصل في حدود الموارد المتاحة دعم الأمم المتحدة لبرامج الحركة التعاونية الدولية وأهدافها وزيادة هذا الدعم، وتقديم تقارير دورية للجمعية العامة عن مركز التعاونيات ودورها.

---

[1] - محمد عامر الشيشكلي، مستقبل القطاع التعاوني في سورية، موقع: جمعية العلوم الاقتصادية السورية. آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٢٧-٧-٢٠١٩.
http://www.mafhoum.com/syr/articles_02/shishkali/shishkali.htm

[2] - محمد عامر الشيشكلي، مستقبل القطاع التعاوني في سورية، موقع: جمعية العلوم الاقتصادية السورية. آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٢٧-٧-٢٠١٩.
http://www.mafhoum.com/syr/articles_02/shishkali/shishkali.htm

وقد تقدم الأمين العام بعدة تقارير ركز فيها على أهمية دور التعاونيات الواسع في معظم المجتمعات، وما لها من قدرة على الإسهام في حل المشاكل الرئيسة وتأكيد دعم الجمعية العامة للتعاونيات ، وإيجاد البيئة المشجعة لتنميتها، وتوجيه اهتمام الحكومات في بلدان العالم كافة؛ (وخصوصًا التي تجري في دولها تغيرات هيكلية) مهمة لمغزى التعاونيات الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والانتقال لدعمها والاستفادة منها في بناء مجتمعها، وحث الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ذات المصلحة الكبرى في التعاونيات، مثل: البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وغيرها من المنظمات الحكومية المعنية، والمنظمات التعاونية الدولية على الانتماء مبكرًا للجنة تعزيز التعاونيات والنهوض بها وعلى ضمان فاعليتها وتقديم إسهاماتها لها من الموارد المناسبة كما، فعل ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٦٦٨ (د-٥٣).

وقد اهتمت منظمة العمل الدولية بالتعاونيات، حيث ورد في الوثيقة التي عرضت على الدورة التاسعة والثمانين لمؤتمر العمل الدولي عام ٢٠٠١م، إطارًا عامًّا لمسيرة التعاونيات في القرن الحادي والعشرين تمهيدًا لصدورها عن الأمم المتحدة، هذه الوثيقة تؤكد تحرير التعاونيات من سيطرة الحكومات ومسايرة المتغيرات العالمية السريعة المتلاحقة التي سادت العالم في السنوات الأخيرة حيث أصبح للتعاونيات دورًا مهمٌّ جديدٌ في البلدان الصناعية وفي البلدان الشيوعية السابقة؛ فضلًا عن البلدان النامية، وخصوصًا في مواجهة عدد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الجارية كالبطالة والتنمية الاجتماعية، وخصوصًا أنه لم يعد ينظر للتنمية على أنها تقليد للبلدان الصناعية.

وأضافت الوثيقة أن التعاونيات في البلدان الشيوعية السابقة كانت جزءًا لا يتجزأ من النظام السياسي ، ووسيلة لتحقيق مركزية استغلال الأراضي، وتوظيف الأيدي العاملة الزراعية، وتوزيع السلع الاستهلاكية، ولكنها استطاعت استيعاب التغير الذي حصل، وتحولت من تعاونيات شيوعية إلى تعاونيات حقيقية يمكن الاعتماد عليها في التغير؛ مما يعزِّز دور التعاونيات على حد سواء في البلدان النامية، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال، وقيام العاملين فيهما بترسيخ النموذج التعاوني القائم على الملكية والإدارة المشتركتين من خلال شراء منشآتهم في قطاعات النقل والخدمات والتصنيع بوصف ذلك وسيلة لحماية الوظائف الموجودة وتوليد وظائف جديدة في عصر يشهد استمرار تخفيض عدد العمال نتيجة العمولة والتغير التكنولوجي .

ثالثًا_ تجارب التعاون:

١- تجارب دولية عن التعاون [١]:

وكمثال عن أهمية التعاون سنتعرض سريعًا لتجربتين الأولى في ألمانيا الاتحادية والتي أصبحت فيما بعد ألمانيا الموحدة بعد توحيد جزئيها كنموذج عن التعاونيات في المجتمع الرأسمالي، والثاني في بلغاريا كنموذج للتعاون في المجتمع الاشتراكي، وكيف استطاعت التعاونيات التأقلم مع التغير الحاصل في النظام الاقتصادي فيها.

---

[١] - محمد عامر الشيشكلي، مستقبل القطاع التعاوني في سورية، موقع: جمعية العلوم الاقتصادية السورية. آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٢٧-٧-٢٠١٩.
http://www.mafhoum.com/syr/articles_02/shishkali/shishkali.htm

أ- تجربة التعاون في ألمانيا:

ترجع بداية التجمعات التعاونية في ألمانيا إلى القبائل الجرمانية الذين عرفوا أن الاتحاد قوة، فكوَّنوا تعاونيات زراعة واستغلال الأراضي على المشاع ثم ظهرت تعاونيات الإبعاديات كنشاط اقتصادي مشترك مبكر وفي مدن القرون الوسطى ظهرت تعاونيات التجار وطوائف الحرفين لتوفير الحماية لهم ضد تقلبات الحياة، وأصبح لهم منشآت مشتركة كالقاعات ومراسي السفن والروافع ... الخ.

ولكنها كانت تعتمد مبدأ العضوية الإجبارية للحرف لحماية احتكار الحرفة والالتزام بها، وبعد ظهور مبدأ العضوية المفتوحة تطورت التعاونيات، وظهرت في القرن الثامن عشر تعاونيات الإنتاجية للحرفين وتعاونيات التسليف والبنك التعاوني والتعاونيات الائتمانية والإقراض وكانت مقدمة ظهور التعاونيات متعددة الأغراض، ومن ثم التعاونيات الزراعية والاستهلاكية والإسكانية وصدور قانون تعاون للرايخ الألماني عام ١٨٧١م.

وتطورت التعاونيات بعد الحرب العالمية الثانية، فظهر النظام المصرفي التعاوني، ويضم في المستوى الأول المحلي مجموعة من البنوك التعاونية والبنوك الشعبية وبنوك الائتمان بالتقسيط، وتقوم بجميع الأعمال المصرفية كبنوك عامة للأفراد والمؤسسات؛ فضلًا عن البنوك التعاونية الخاصة بالعاملين منها للعاملين بالسكك الحديدية، والعاملين في البريد، وموظفي الدولة.

أما في المستوى الثاني وهو المستوى الإقليمي، فظهرت البنوك التعاونية المركزية، ولها الشكل القانوني للشركات المساهمة، وتهدف لدعم حاملي أسهمها من التعاونيات الائتمانية وخدمتها كمركز إقليمي للسيولة عن طريق استثمار الأموال الفائضة وإعادة التمويل .

وفي المستوى الثالث القومي: هناك بنك التعاون الألماني والمؤسسات الاتحادية المتخصصة والاتحاد الفيدرالي للبنوك الشعبية واتحادات المراجعة التعاونية. وتشكل التعاونيات المصرفية الألمانية حوالي ٧٥% من البنوك العاملة في ألمانيا، وتضم أكثر من عشرة ملايين عضو تعاوني، وجملة أصولها حوالي ٣٩٠.٥ مليون مارك.

هذا بالإضافة للتعاونيات الزراعية والتي تضم ٦٥١١ تعاونية تعمل في مجال الائتمان والتوريد والتسويق وتصنيع الألبان والمجازر وتصنيع اللحوم والفاكهة والخضر وإنتاج النبيذ والتجارة وخدمات الكهرباء والآلات الزراعية وتربية المواشي والرعي وخطوط المياه وخدمات أخرى، عدد أعضائها ٤.٦ مليون عضو، باعت ما مقداره ٩٤ مليار مارك عام ١٩٩٩م.

بالإضافة للتعاونيات الإنتاجية الحرفية التي تعمل في مجال العلف والأسماك والتبغ والعطارة والسماد والخبز والحلوى وآلاتها والنجارين والأحذية والنقاشين وتعاونيات المهن الحرة، وأهمها تعاونيات الأطباء التي تؤمن خدمات الشراء الجماعي للمعدات، وتصميم العيادات وتأثيثها، وتعاونيات الصيادلة التي تؤدي دور تاجر الجملة للعقاقير؛ فضلًا عن بنك التعاون الألماني للأطباء والصيادلة.

أيضًا هناك التعاونيات الاستهلاكية، وتتولى تجارة الجملة والمفرق، وتصنيع بعض السلع الغذائية ، وتعتمد نمط متاجر الخدمة الذاتية حيث بلغ نصيبها السوقي حوالي ١٠% من إجمالي المبيعات في ألمانيا.

كذلك تعاونيات الإسكان التي تقوم بتأجير المساكن وبيعها والمساعدة في ترميم المساكن لأعضائها، وبلغ عدد أعضائها ١.٨ مليون عضو، وهي تملك ٧٩٠٠٠٠ مسكن للإيجار، وباعت ٦١٠٠٠٠ مساكن لأعضائها.

مما تقدم نلاحظ أهمية التعاونيات في اقتصاد ألمانيا، وهي بلد صناعي يعتمد اقتصاد السوق، وقد بلغ عدد التعاونيات فيها ١٠٢٨٨ تعاونية يشكل أعضاؤها ٢٣% من حجم السكان، ورأس مالها الذاتي حوالي ٢٠ مليار مارك.

ب- تجربة التعاون في بلغاريا:

في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت الحركة التعاونية الأوروبية قد تطورت تطورًا ملحوظًا وبعكس كل الدول الأوروبية التي أنشئت التعاونيات فيها في المدينة، فإن أول تعاونية في بلغاريا أنشئت عام ١٨٩٠م في قرية ميركوفو في مقاطعة صوفيا، وقد تخصصت في الإقراض؛ معتمدة طرق التجربة الألمانية ووسائلها ومبادئها في ذلك، ومن ثم تطورت تعاونيات الإقراض؛ لتصبح تعاونيات متعددة الأغراض حيث ساعدت المزارعين الأعضاء في الحصول على مواد الإنتاج ومستلزماته والخدمات المختلفة بأدنى الأسعار وتسويق المنتجات الزراعية وإقامة منشآت تصنيع ومعالجة هذه المنتجات؛ فضلًا عن الخدمات الاجتماعية الأخرى.

وفي المدن ظهرت التعاونيات الاستهلاكية، ولاقت نجاحات كبيرة حيث امتلكت متاجرها الخاصة ، وزودت الأعضاء من العمال والموظفين بالسلع الغذائية الاستهلاكية، وتطورت التعاونيات الزراعية، لتصبح متخصصة، فظهرت تعاونيات العنب والألبان والدخان والغابات والمراعي...الخ، وكانت تعاونيات خدمات متكاملة عملت على تزويد الأعضاء بالخبرة وإرشادهم إلى أفضل وسائل الإنتاج وتزويدهم بوسائل ومستلزمات الإنتاج وتسويق منتجاتهم؛ مما دعم موقف التعاونيات حيث أصبحت تعاونيات العنب مثلًا تنتج أكثر من ٤٠% من إنتاج النبيذ، وقدمت تعاونيات الألبان ٥٠% من الجبن و٥٠% من الزبدة ... الخ .

وبعد الحرب العالمية الأولى ظهرت تعاونيات الثروة المائية التي نشطت في تنظيم عمليات الري وتوليد الكهرباء، ومن الناحية العملية وضعت هذه التعاونيات أسس نظام الري وأساليب الري في بلغاريا.

وفي عام ١٩٢٣م تم تكوين تعاونية السكر التي قامت بالموارد والإمكانات الذاتية بإنشاء مصنع " شركة حقيقة " لإنتاج السكر، وامتلكت وسائل نقل برية ونهرية، وتحكمت ونظمت أكثر من ٨٠% من إنتاج السكر في بلغاريا.

وبعد ذلك تطورت الحركة التعاونية البلغارية، وانتشرت، وتوسعت، وتعاظمت قوتها الاقتصادية في المجتمع، وأصبحت التعاونيات أكثر المنظمات الاقتصادية والاجتماعية انتشارًا في المجتمع سواء العمالية أم الإنتاجية الحرفية وصغار المنتجين الزراعيين.

وبرز دور التعاونيات بشكل أوضح في الحرب العالمية الثانية حيث تماسكت الحركة التعاونية البلغارية، وأدت دورًا إيجابيًّا عظيمًا في عدم انهيار الاقتصاد والمجتمع، فبرغم توقف المصانع نتيجة لعدم وجود المواد الخام والطاقة وبرغم انخفاض الإنتاج الزراعي لأكثر من النصف وانتشار الفقر والفاقة إلا أن التعاونيات أثبتت قدراتها وإمكاناتها الاقتصادية والاجتماعية، وحققت نتائج باهرة في الخروج من الأزمة الاقتصادية، وسيطرت التعاونيات على ٤٣% من الواردات وحوالي ٤١% من الصادرات في الدولة، ومن هذا المنطلق حظيت الحركة التعاونية برعاية الأحزاب كافة المكونة للجبهة الوطنية.

وقد واجهت الحركة التعاونية الكثير من المشاكل والصعاب التي عانى منها الاقتصاد الاشتراكي، ولكنها بقيت صامدة ، وحافظت على وجودها، وأثبتت مقدرة ومرونة على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة، وفي

الآونة الأخيرة، وبعد مرحلة التحول من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق طورت الحركة التعاونية من نفسها سريعًا لتتلاءم مع المرحلة الجديدة وحددت مهامها في نقاط مهمة كالآتي:

– إصدار قانون جديد للتعاون يتماشى مع نظام الديمقراطية السياسية، ونظام اقتصاد السوق تم فيه إعطاء الحرية الكاملة للتعاونية على أساس مبادئ التعاون.

– إنشاء بنك مركزي للتعاون بأموال تعاونية من دون دعم من أية جهة خارجية.

– إعادة إنشاء الملكية التعاونية لتتلاءم مع المرحلة الجديدة من اقتصاد السوق.

– إنشاء صناديق الخصخصة بأموال التعاونيين ومدخراتهم للدخول في شراء العديد من المؤسسات والشركات من الدولة وتحويلها لملكية تعاونية.

– فتح مجالات العلاقات والتجارة الخارجية بين الحركة التعاونية البلغارية والمنظمات التعاونية في معظم أنحاء العالم.

– إنشاء كلية الدراسات التعاونية بالتنسيق مع جامعة العلوم الاقتصادية الوطنية والدولية .

وهكذا تثبت التجربتان التعاونيتان البلغارية والألمانية إمكانية التعاون للعمل والازدهار في أشكال المجتمعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأنماطها كافة وتمتعه بميزة التطور والتأقلم في حالات الانتقال من اقتصاد إلى اقتصاد.

٢– التعاون العربي:

يؤدي التعاون دوره في التنمية الاجتماعية بجانب التنمية الاقتصادية، ويعد التعاون بمنزلة الأداة المثلى لتبديد ظلمات الجهل والمدرسة الحية لنشر التعليم، فليس من إصلاح عميق يمكن أن يتحقق من دون أن يفهم من يهمهم الأمر أن تعاونهم أمر

ضروري لتحسين أحولهم، فلا يمكن لأي مجهود أن يكون فاعلًا، وأن يعين معاونة فاعلة مستمرة، لأولئك الذين لم يصمموا على معاونة أنفسهم.

ولقد اعترفت بهذه الحقيقة منظمة الأمم المتحدة للثقافة والتعليم / اليونسكو، فعملت على الاستعانة بالجمعيات التعاونية لنشر التعليم الأساسي.

فالحركة التعاونية ليست في ذاتها إلا جهازًا تعليميًّا يبصر المتعاونين بالأعمال وطرائقها، كما يتحقق بمقتضاه تدريب هؤلاء على ممارسة حقوق المواطنين وتحمل مسؤولياتهم، وإثارة الحماس في نفوسهم ودفعهم إلى السلوك الاجتماعي وفق قواعد الخلق القويم.

فالحركة التعاونية الناجحة تعلم الاعتماد على النفس، وتنمي روح الثقة المتبادلة كما تكشف عن المقدرة الكامنة عند الكثير من الأفراد على إدارة العمل ، وتهيء الفرصة أمام الناس ليقدروا مزايا المعاملة الشريفة والتجارة القديرة، والتوزيع العادل للثروات، ودفع الفوائد في المواعيد المحددة، والوفاء بالقروض في الآجال المحددة ، كما تدفعهم على الادخار بعد أن أسهمت في زيادة دخولهم ، وعلاوة على ما سلف، فإن الجمعيات التعاونية تفيد أعضاءها حيث توقظ فيهم شعور التضامن، وتبعث فيهم صفات خاصة كاحترام النفس وإيقاظ ملكة التفكير، وجملة القول: " تعدهم للحياة الاجتماعية " [1].

فالحركة التعاونية ، كما يرى سيفيرين جورجنسن؛ إنما هي ذات غرض أسمى وأهم كثيرًا من مجرد زيادة الرفاهية الاقتصادية للسكان، إن أهم أهدافها وأعمقها هو النهوض بهم إلى مستوى أخلاقي أعلى بأن تجعل أعضاء الجمعيات أكثر كفاية وأكثر استقلالًا؛ بل أكثر من ذلك تجعل منهم مواطنين صالحين.

---

[1] - مهى سهيل المقدم، مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها: تطبيقات على الريف اللبناني، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٥.

لذا سجل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة في قراره (٢٧٠) الصادر عام ١٩٥١م، أهمية التعاونية في الريف اقتصاديًّا واجتماعيًّا، وقد لفت المجلس المذكور الأنظار في قراره إلى الإمكانات المنتظرة من نظام تعاون المزارعين تعاونًا حرًّا اختياريًّا بقصد مواجهة مستلزمات النهوض الفني والاقتصادي في القطاع الزراعي مع الاحتفاظ للفرد في الوقت ذاته بحقوقه وحياته [١].

بدء ظهور التعاون في الأقطار العربية في العشرينيات من القرن العشرين حيث ظهرت التعاونيات الزراعية وخصوصًا التعاونيات التي كانت مهمتها تسليف المزارعين، إلا أن الظهور المنظم للتعاونيات قد بدأ في الخمسينيات من خلال إنشاء التعاونيات الزراعية ومن ثم الاستهلاكية والإنتاجية الحرفية والإسكانية والثروة المائية والصيادين والتعاونيات الخدمية (كالتأمين والتسويق)؛ فضلًا عن النشاط العلمي ومراكز التدريب.

وقد تعزز النشاط التعاوني بصدور التشريعات الناظمة له في الدول العربية كافة ومن ثم تم توحيد الجهود التعاونية العربية عام ١٩٨١م بإنشاء الاتحاد التعاوني العربي الذي يجمع الاتحادات والجمعيات والهيئات العربية التي تعمل في مجال التعاون، ويهدف إلى رفع مستوى الحركة التعاونية العربية وتنميتها، والعمل على تحقيق التنسيق، وصولًا إلى التكامل التعاوني العربي كجزء من التكامل العربي، وقد انضم إلى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية حيث صدر قرار بقبوله ضمن الاتحادات العربية المتخصصة المنبثقة عن المجلس عام ١٩٨٧ويضم الاتحاد ١٩ دولة عربية منها سورية.

---

[١] - مهى سهيل المقدم، المرجع السابق نفسه، ص١٣٦.

وبالعودة إلى لنشاط التعاوني في الدول العربية نجد أن أكثرها انتشارًا هو التعاون الزراعي والاستهلاكي ١٨ دولة ثم الإسكاني ٩ دول ثم الإنتاجي ٦ دول ثم تعاونيات الثروة المائية ٥ دول، وأقلها انتشارًا النشاط العلمي والتدريب ٤ دول؛ بينما تنفرد مصر بوجود التعاونيات العلمية ، ومعاهد ومراكز التعليم والتدريب التعاوني.
ويتضح من خلال البيانات وجود ٣٠٠٠٠ تعاونية في الأقطار العربية أوسعها انتشارًا التعاونيات الزراعية حيث تشكل ٥٩% من إجمالي عدد التعاونيات تليها الاستهلاكية ٢٩.٩% ثم الإسكانية ٥.٦% ثم الحرفية والصناعات الصغيرة ٢.٥% ثم التعاونيات الخدمية متعددة الأغراض ٢.١% وتعاونيات الثروة المائية ٠.٥% في عام ١٩٩٢م، وترجع ارتفاع نسبة التعاونيات الزراعية والاستهلاكية والإسكانية إلى أنه وبالرغم من أن التعاون وليد الحاجة إلا أنه يعود أيضًا وبالدرجة الأولى في الدول العربية إلى اهتمام الدول والحكومات بالتنمية الزراعية، وتوزيع المنتجات الغذائية ؛ فضلًا عن سياسة دعم الغذاء والإسكان التي كانت متبعة وما زالت في بعض الدول العربية .

وتجدر الإشارة إلى أنّ محور الصراع الاجتماعي عبر التاريخ العربي كان كيفية اقتسام الحراج ريع الأرض وعلاقة ذلك بتوزيع وتقنين حقوق الانتفاع بالأرض، بينما ظلت ملكية الرقبة للأرض دومًا على المشاع أو ملكًا للدولة أو السلطان؛ إذ لم يتم إقرار الملكية الفردية بالمفهوم الأوربي إلا مع نشأة الدولة الكولونيالية في المنطقة العربية [١] .

ومن خلال دراسة أجريت على ثماني دول عربية (الأردن،والبحرين، والعراق، والسعودية، واليمن، والكويت، وسورية، ومصر) تبين أن إجمالي رقعة الأراضي الزراعية المنظمة من خلال التعاونيات بلغت ٩.٧ مليون هكتار، أي حوالي ٥٧%

[١] - محمود عبد الفضل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، منتدى العالم الثالث: مكتب الشرق الأوسط، بيروت، ١٩٨٨، ص٦٩.

من إجمالي الرقعة الزراعية حيث كانت أعلى نسبة في مصر ٩٦% تليها سورية ٥٩% فالعراق ٥١% ، كما تشير الدراسة إلى أن نسبة عدد أعضاء التعاونيات إلى عدد الحائزين قد بلغت حوالي ٦٨%، وأشارت الدراسة إلى مدى انتشار التعاون الزراعي في تلك الدول.

ففي مصر قامت التعاونيات الزراعية بتغطية خدمة ٩٨% من المساحات المزروعة وفي العراق بلغت نسبة المساحات المزروعة، عن طريق التعاونيات إلى إجمالي المساحة حوالي ٩٩% للذرة البيضاء، و٨٥% للذرة الصفراء و٨١% للقطن، وأنتجت التعاونيات في اليمن حوالي ٨٣% من إنتاج البطاطس، و٦٥% من الخضروات، و٥٧% من الحبوب.

وكذلك بينت دراسة أخرى أن تعاونيات الثروة المائية في الدول العربية وذات المصائد الطبيعية تشكل حوالي ٥٠% من العاملين في المصائد وتسهم هذه التعاونيات بنسبة حوالي ٦٠% من إنتاج الأسماك العربية، وتختلف من دولة إلى أخرى، وتقوم هذه التعاونيات بتوفير وسائل الصيد للأعضاء ومعداته؛ فضلًا عن الخدمات التسويقية والإصلاح والصيانة للمعدات، وبلغ إجمالي صادراتها حوالي ٩٠٩ مليون دولار عام ١٩٩٠م مثلًا ولكن كان أكثر من ٩٥% من حجم التبادل التجاري مع أطراف غير عربية .

وفي الأردن يبلغ عدد التعاونيات ٥٤٠ تعاونية ، عدد أعضائها ٥٥٠٠٠٠ عضوًا تتكون من تعاونيات زراعية٢٢٢ ومتعددة الأغراض ٩٥، وإسكانية ٨٨، ومنفعة متبادلة ٧٩ ونسائية ٣٢ وتوريد وتسليف٦ وحرفية٣ ونقل١ وثقافية١ وبلغت الودائع والحسابات الجارية ٧.٨ مليون دينار أردني ، ومدت التعاونيات الزراعية أعضاءها بمستلزمات إنتاج زراعي بما يعادل ٥ مليون دينار أردني.

أما في ليبيا، فتنتشر التعاونيات الاستهلاكية والحرفية والصيد البحري والنقل والمواصلات العامة والإسكانية والزراعية والثروة الحيوانية والنحل، واستوردت بما قيمته ٢٢٢ مليون دولار مواد أولية ومستلزمات إنتاج، أما في السودان فبلغ عدد التعاونيات ٩٣٧٦ تعاونية تضم ٢.٢ مليون عضوٍ، رأس مالها ١١٢ مليون جنيه سوداني، والاحتياطي حوالي ٢٦ مليون جنيه.

ويبلغ عدد التعاونيات الفلسطينية، ٧٢٩ تعاونية بعدد أعضاء أكثر من ٤٨٠٠٠ عضوٍ، تعمل في التسويق الزراعي، وعصر الزيتون والثروة الحيوانية والإسكان والإنارة الكهربائية والاستهلاكية والخدمية والمهنية والمدرسية.

ويبلغ عدد التعاونيات الكويتية، ٤٩ تعاونية استهلاكية وزراعية وادخار وحرفية ومشتركة عدد أعضائها أكثر من ١٧٧٠٠٠ عضوٍ، رأس مالها ٧.٨ مليون دينار كويتي، والاحتياطي والمخصصات ٢٤.٥ مليون دينار، وصافي الأرباح ١٨.٢ مليون دينار وإجمالي الموجودات ٩١.٢ مليون دينار وحجم المبيعات ٢٩٩ مليون دينار كويتي.

تُعَدُّ مصر الدولة العربية الأهم في الحركة التعاونية؛ إذ تبرز أهمية التعاونيات الشعبية والجماهيرية في حجم عضوية تصل إلى أكثر من ١٢ مليون عضوٍ في بنيان تنظيمي مترابط يبدأ من التعاونية إلى اتحادات إقليمية ومركزية وعامة تتحد في النهاية في اتحاد تعاوني عام على مستوى الجمهورية يقابله جهاز إداري ضخم في وزارات الدولة يختص بالتعاونيات الزراعة، والتجارة والتموين ، والإسكان، والتعليم، والإدارة المحلية؛ فضلًا عن رئيس مجلس الوزراء كجهة إدارية للاتحاد العام للتعاونيات.

أما التعاونيات الزراعية ، فقد بلغ عدد الأعضاء حوالي ٥.٦ مليون حائز لمساحة لا تقل عن ٥.٦ مليون فدان ، يبلغ ناتجها الزراعي حوالي ٢٢ مليار جنيه ،

وحجم التعامل في أنشطة تعاونيات الائتمان الزراعي بالمشروعات والأنشطة كافة، بلغ حوالي ٣.٧٧ مليار جنيه مصري، وبنت التعاونيات الإسكانية حوالي نصف مليون وحدة سكنية لأعضائها بكلفة حوالي ١٠ مليار جنيه، وتبلغ قيمتها الحاضرة حوالي ٥٠ مليار جنيه، وتنتج تعاونيات الثروة المائية حوالي ٩٠% من إنتاج مصر السمكي بقيمة حوالي ١.٣ مليار جنيه مصري؛ فضلًا عن مساهمة التعاونيات المصرية في التنمية الاجتماعية والتعليمية والثقافية للمجتمع حيث تم تخصيص نسبة ١٠% من صافي العائد للخدمات الاجتماعية و٥% للتعليم والتدريب والتثقيف تخدمها قاعدة ضخمة من المنظمات التعاونية في مجال التعليم والتدريب والتثقيف، مثل: مراكز التدريب الملحقة بالاتحادات التعاونية المركزية، والمعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية، والمعهد العالي للتعاون الزراعي، ودار التعاون للطبع والنشر.

هذا بالإضافة إلى الحركات التعاونية في الإمارات العربية المتحدة التي بلغ عددها ٣٧ تعاونية، وعدد أعضائها ٤٨٣٩ عضوً، رأس مالها ١٤٠ مليون درهم، و إجمالي المبيعات ٢٩٢ مليون درهم ، ولبنان وعدد تعاونياتها ٥٠٠ تعاونية، والبحرين وعدد تعاونياتها ١٠ ، وأعضاؤها ٨١٩٦ عضوً، وحجم مشترياتها ٤.٣ مليون دينار، والمبيعات ٤.٨ مليون دينار بحريني، والسعودية فيها ١٧٩ تعاونية بلغ عدد أعضاؤها ٥٤٦٩٧ عضوً، وقطر وعدد أعضاؤها ٢٢٣١٥ عضوً، وبلغ إجمالي مبيعاتها ٢٨٧٤٧٣٢١٩ ريالًا قطريًّا عام ١٩٩٥م، ورأس مالها حوالي ٣٢ مليون ريال وأموالها الاحتياطية حوالي ١٢٠ مليون ريال قطري .

مما سبق يتضح الدور الفاعل التي تقوم به التعاونيات في الدول العربية في ظل التغيرات العالمية والإقليمية والمحلية، وانتقال بعض البلدان من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وظهور مصطلح البلدان التي تمرُّ باقتصاديات ذات

مرحلة انتقال وتنامي الديمقراطية والترويج للتخصيص كعقيدة اقتصادية وبدء انتقال الاستثمارات المالية من الدول الصناعية إلى أسواق المال العربية تحضيرًا لشراء ما يمكن عرضه للبيع من ممتلكات القطاع العام وخصوصًا ما يتعلق بالبنى التحتية ، ونقل عدد من الصناعات التي تقل أهميتها في الاقتصاد الصناعي إلى الدول العربية والآسيوية والإفريقية وتحرير التجارة العالمية والسوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية وغيرها من التغيرات.

ومنه ، نجد أنّ طبيعة الحركة التعاونية واحدة في أقطار الوطن العربي، ولكن معظم الدول العربية التي تعتمد على الزراعة في اقتصادها سعت إلى إدخال التعاون الزراعي في بنيانها وشجعت الفلاحين على الانتساب إلى الجمعيات التعاونية. وقد بدأ التدخل الحكومي في شؤون التعاونيات وتنظيماتها النوعية بإصدار التشريعات التعاونية التي توخت سلامة إدارتها، ودقة حساباتها، وضمان عدالة توزيع عوائدها[1].

إن التعاونيات العربية بأشكالها وأحجامها وتنوعها كافة تستطيع القيام بدور مؤثر وفاعل في تطوير الاقتصاديات العربية في كل دولة بشكل خاص، والتعاون الاقتصادي العربي بشكل عام، وخصوصًا نظرًا لتشابه الأنشطة التعاونية العربية وتكاملها خبرة وأموالًا، ويتطلب ذلك نشر مفاهيم الفكر التعاوني وفلسفته وتعميمها في الدول العربية المختلفة لتوليد قناعة مشتركة بالنظام التعاوني، ودعمه والاهتمام بالتدريب والتعليم التعاوني لتأهيل الكوادر التعاونية المؤهلة ورفع كفاية العاملين، والقيادات التعاونية، وتنمية قدراتها، وإنشاء مراكز بحوث متخصصة بدراسة المشاريع التعاونية، وجدواها الاقتصادية وأساليب تطويرها، وتوحيد الجهود التنظيمية التعاونية في إطار تنظيم تعاوني عربي ودعمه ماديًّا ومعنويًّا ليمثل التعاونيات العربية عالميًّا،

[1] - عارف دليلة، مصطفى العبد الله، الاقتصاد التعاوني، جامعة دمشق، ١٩٨٧، ص١٥١.

والاستفادة من التنسيق مع التحالف التعاوني الدولي، وتأسيس تنظيم اقتصادي تعاوني عربي لرعاية المصالح الاقتصادية للتعاونيات العربية بحيث يقترح المشروعات التعاونية المشتركة، ويعد دراسات الجدوى الاقتصادية، ونظام المعلومات والإحصائيات ودراسة السوق في الدول العربية وإبرام العقود بين التعاونيات ومتابعة تنفيذها، وتدعيم مكانة التعاونيات العربية في مجالات الإنتاج والتسويق من خلال الاتجاه نحو التخصص في الإنتاج وفقًا لمبدأ الميزة النسبية والإمكانات والتسهيلات المتاحة لكل دولة عربية والسعي لتحسين نوعية المنتجات التعاونية وتقديمها بأسعار تنافسية، ووضع مواصفات قياسية للمنتجات التعاونية ، لتسهيل عمليات التعامل والتبادل البيني ، وتشجيع المشروعات التعاونية المشتركة والتجارة البينية التعاونية ورعايتها من قبل الحكومات العربية، وتسهيل إجراءاتها بما يكفل انسياب السلع والمنتجات التعاونية بالأسواق العربية، ومنح التعاونيات المزايا والإعفاءات والتسهيلات المختلفة الممنوحة للقطاع الخاص.

ويمكن للمشاريع التعاونية المشتركة أن تكون الخطوة الأولى الصحيحة للتكامل الاقتصادي العربي المبني على النسبية والتخصص الذي يراعي ظروف كل بلد وإمكانياته من خلال تعاونيات عربية مشتركة للإنتاج والتسويق، مثل: مزارع تعاونية إنتاجية مشتركة، وتعاونيات عربية لتوريد وسائل الإنتاج الزراعي، وتعاونيات عربية لتجارة الجملة، وتعاونيات أو بنوك تعاونية عربية للتمويل والتسليف وشراء ما يتم طرحه من مشاريع القطاع العام العربية، تعاونيات للتأمين ، وتعاونيات عربية لتصنيع المنتجات الزراعية، وتعاونيات عربية للمعلومات والتكنولوجية، ومركز تعاوني عربي للمعلومات والبيانات والبحوث والدراسات، والمعهد العالي للتعاون العربي .

رابعًا_ التعاونيات الزراعية:

١- مفهوم التعاونيات الزراعية:

عرف غروموسلاف فلادينتس (C. Mladentz)، ١٩٣٧م التعاونيات بأنها: " جمعيات أشخاص تضم صغار المنتجين أو المستهلكين الذين يشتركون بمحض إرادتهم لتحقيق غرض مشترك، وذلك بتبادل الخدمات من خلال مشروع اقتصادي جماعي يعمل بأموال الجميع وعلى مسؤليتهم المشتركة " [١].

هذا التعريف للتعاونية قد أصاب كثيرًا فهو أولًا: حدَّد الهوية الاجتماعية للأعضاء بقوله: صغار المنتجين أو المستهلكين. ثانيًا: أشار إلى الانتساب الطوعي التابع من الإدارة، وهذا شرط أساسي للانتساب إلى التعاون، ثالثًا: أشار إلى أن للتعاونيات أهدافًا معينة، وأن هذه الأهداف يتم تحقيقها بالعمل الجماعي، ومشاريع جماعية. رابعًا: أشار إلى قيادة تعاونية يجب أن تكون جماعية، وهذا شيء ضروري لتحقيق مبدأ الديمقراطية، خامسًا: أشار إلى مبدأ القيادة الجماعية للتعاون، هذا وعلى الرغم من أن هذا التعريف يعكس هذه الجوانب الإيجابية التي أشرنا إليها سابقًا إلا أن هناك بعض السلبيات، وبخاصة بما يتعلق بمسألة الصياغة وتحديد معاني المزايا التي أشرنا إليها. ردّ على ذلك أنه لا يعرف ما المقصود بالمشاريع الاقتصادية، وهل هذه المشاريع تسمح بتمييز التعاونية من غيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى بشكل واضح؟

أما تعريف التعاونيات الزراعية في **التشريع السوري** فقد جاء في قانون التنظيم الفلاحي رقم ٢١ لعام ١٩٧٤م.

---

[١] - منذر خدام، محاضرات في التعاون الزراعي، جامعة تشرين، ١٩٨١-١٩٨٢، ص٣٥.

المادة رقم ٥:

" تعد الجمعيات الأعضاء مسؤولة بالتكامل والتضامن عن التزامات الجمعية كافة تجاه غيرها مسؤولية غير محدودة ".

والمادة رقم ٦:

" الغرض من هذه الجمعيات: تحسين الأحوال الاقتصادية لأعضائها، وفقد المبادئ التعاونية. ولتحقيق هذه الغاية تمارس عملها في مجالات النشاط النقابي والإنتاجي جميعًا والتي تتطلبها حاجات المجتمع ضمن إطار خطة دولي وسياستها العامة ".

– نشر الوعي الطبقي، وتعميقه، وترسيخ النضال القومي والاشتراكي بين أعضائها والعمل على تطوير الإنتاج، وتحسين أحوال أعضائها اقتصاديًّا واجتماعيًّا.

– المساهمة في تحقيق الثورة الزراعية، واستخدام الأساليب الحديثة في تربية الحيوان ومستلزماتها وفق برامج غايتها رفع مستوى الإنتاج الحيواني.

– الإسهام في تنفيذ خطط الدولة، وتنظيم تربية الحيوان، وتنمية إنتاجه، واستثماره جماعيًّا.

– تأمين الحصول على القروض بأنواعها المختلفة وتنظيمه لحاجات الجمعيات الفلاحيةالتعاونية المؤسسية، والقيام نيابة عنها بالأعمال كافة التي تتطلب جماعيًّا موحّدًا يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجها، وتحقيق أهدافها ، ورفع مستواها الفني والإداري والاقتصادي [1].

---

[1] - الاتحاد العام للفلاحين في القطر العربي السوري،عقد التأسيس والنظام الداخلي للجمعيات الفلاحية التعاونية، ١٩٧٤، ص٤-٥.

إنَّ التعاريف المتعددة من قبل مفكرين أو مختصين أو مؤسسات وتنظيمات دولية والتي نظر أصحابها إلى التعاون من زوايا مختلفة كانت تعاريف عامة ومتفاوتة. ونحن نؤكد تعريف قريب من التعاريف السابقة، ويشملها جميعها هو تعريف للبروفيسور كارل برنتيسه: " التعاونية هي منظمة اجتماعية اقتصادية طوعية، وأعضاؤها يتجمعون على أساس المساواة الشخصية فيما بينهم، مع الالتزام بالعمل المشترك، وتحمل المسؤولية الجماعية، على أن تكون نشاطات التعاونية غير محصورة بصالح أعضائها فقط؛ بل وتؤمِّن مصلحة بقية فئات المجتمع أيضًا "[1].

أنواع الجمعيات التعاونية الزراعية الموجودة في الوطن العربي:

تتناول هذه الجمعيات باختلاف أنواعها كأحد أساليب التنمية التي تتوافق مع الظروف التاريخية، والاقتصادية، والاجتماعية للدول العربية من حيث كونها تنظيمات اقتصادية واجتماعية تؤدي الدور الكبير في الحدِّ من حدَّة الصراع الطبقي في الريف.

أ- التعاونية الزراعية متعددة الأغراض:

هذه الجمعيات منتشرة بشكل واسع في معظم الدول العربية وتمثل شكلًا بسيطًا للتعاونيات الزراعية ، فهذه التعاونيات لا تمس الملكية الخاصة للأرض ولا طرائق الاستثمار الخاصة. كان عددها في سورية في نهاية ١٩٨٥م /٣٣٠١ / جمعية تعاونية من أصل ٤١٥٦ جمعية منشأة في القطر أي نسبته ٧٩.٤٢% من مجموع التعاونيات الزراعية.

فهذه الجمعيات لها دور كبير في مواجهة تردي مستوى معيشة الفلاح الاقتصادية، ومحاربة الفقر والجهل والمرض ومحاربة الربا. وتقدم هذه الجمعيات

[1] - كارل برنيستته، دراسات اشتراكي في النظرية التعاونية، تعريب مجيد مسعود، دمشق، ١٩٩٢، ص٣٣.

خدماتها للفلاحين وذلك بالتوسط للحصول على قروض نقدية أو عينية (بذار، سماد ...الخ) من المصرف الزراعي التعاوني ، وتسويق المحصول، والعمل على تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، وحل المشكلات التي قد تحصل بين الفلاحين، وتقدم هذه الجمعيات مستلزمات الإنتاج كافة، وتقيم دورات لمحو الأمية، وتقدم الآلات الزراعية، وتنظيم استغلال الأرض، وتشجيع الصناعات الريفية والمباريات التشجيعية وغيرها ولكن الشيء الملفت للانتباه هو تسلل بعض الإقطاعيين والموظفين والتجار إلى هذه الجمعيات ووجود بعضهم في مجالس الإدارة، الذين حاولوا الاستفادة من التجربة التعاونية وتوجيهها لمصلحتهم الخاصة، وذلك بالاستفادة من القروض والمساعدات التي تقدمها الدولة لهذه الجمعيات [1].

ب- الجمعيات التعاونية المتخصصة:

هذه الجمعيات المتخصصة قليلة العدد بحسب تخصصها، يمكن توزيعها على الشكل الآتي: (حيواني، ونباتي، ومائي) .

[1] - يحيى بكور، الحركة التعاونية الزراعية، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٨٢، ص٣١.

شكل توضيحي لأنواع الجمعيات التعاونية المتخصصة

إلى آخر ما هنالك من أمور التخصص، وهي أرقى من التعاونيات متعددة الأغراض، وتضم في عضويتها أناسًا أكثر انسجامًا من الناحية المادية والاجتماعية.

" وإن هذه الجمعيات أنشئت من قبل المبادرة الذاتية للفلاحين تصلح كمثال للمرحلة الانتقالية نحو المزارع الإنتاجية الراقية " [1].

[1] - منذر خدام، محاضرات في التعاون الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص ١٩١.

ت- الجمعيات التعاونية الزراعية الإنتاجية :

ويطبق في كل بلد ما يناسبه من أشكال التعاونيات الإنتاجية، وبغض النظر عن تنوع أشكال تعاونيات الإنتاج في البلدان العربية، وعلى الرغم من أن عددها قليل في سورية والعراق، إلا أنه يمكن حصرها في ثلاثة أنواع رئيسة:

الأول : الآلة ملكية خاصة والعمل مشترك في الأرض.

الثاني: إضفاء الطابع الاجتماعي على وسائل الإنتاج وعنصر العمل. وتبقى الأرض في أيدي أعضاء التعاونيات من الفلاحين كملكية خاصة.

الثالث: تعد ملكية وسائل الإنتاج الرئيسة ملكية اجتماعية، ويجري توزيع الدخول حسب العمل فقط.

أما بالنسبة لملكية الأرض، فتختلف من بلد إلى آخر حسب قوانين الإصلاح الزراعي. أو تبعًا للظروف المعينة لكل بلد على حدة، والمهم في هذه الجمعيات أنها أدت دورًا كبيرًا في الأراضي الموزعة من قبل الإصلاح الزراعي.

واستفادت من منجزات العلم والتقانات الحديثة؛ نظرًا لأنها جمعت الأرض، ووحَّدت القوى الفلاحية وصغار المنتجين.

ث- الجمعيات التعاونية التسويقية:

أنشئت هذه الجمعيات لمساعدة الأعضاء على تسويق المنتجات الزراعية؛ وفق أفضل الأساليب وأقل التكاليف ؛ لتقوم بتسويق الحبوب والخضار والفاكهة.. الخ ، وحماية الأعضاء من المرابين والتجار. وهذه الجمعيات منتشرة في معظم الدول العربية، وبخاصة، سورية، ومصر، والجزائر، والعراق.

ج- الجمعيات التعاونية الزراعية الحكومية:

وهذه الجمعيات قامت على الأراضي المصادرة من قبل الإصلاح الزراعي أو أراضي الوقف الإسلامي أو الأراضي التي كانت تحت سيطرة المستعمرين؛ وبخاصة في سورية ومصر والجزائر، وهذه الأرض ملك للدولة، ويعمل فيها عمال مزارعون، وتبقى الأرض ملكًا للدولة وعددها قليل.

وهذه المراكز التعاونية أدت دورًا كبيرًا في استخدام الآلات الزراعية المتطورة، وتشجيع العمل الجماعي، ودعم التعاونيات التي شُكلت على أراضي القطاع الخاص بالكادر الفني والمهني.

ولكن هذه المزارع تعاني من صعوبات كبيرة في عملها؛ وبخاصة في مجال مستلزمات الإنتاج والتسويق والتحويل، وهي تدار بأساليب بيروقراطية إلى جانب إهمال الكثير من الحوافز المادية للعاملين فيها، فبسبب تنوع التعاونيات الزراعية يعود إلى تنوع الأنماط الريفية ونماذج الحياة الزراعية المختلفة في جسم ريفي غير متماسك. ومن النادر بين علماء الاجتماع أن ينظروا إلى مجموعة من الدول المستقلة بوصفها وحدة مجتمعية واحدة، ومن ثم يعاملونها على أساس نظام طبقي يشملها جميعًا. " يعد نظام الانقسام الطبقي، من أبرز ملامح النظام الاجتماعي العربي الجديد" [1] .

ت-الحركة التعاونية الزراعية في سورية:

التعاون الفطري قديم قدم الإنسان فالمخلوقات كافة تتعاون غريزيًّا في بناء مجتمعاتها، وخصوصًا عندما ظهرت الحاجة لتكامل جهود الأفراد لبناء المجتمع الأفضل ، والحصول على الحاجات الإنسانية بأقل جهد وأوفر كلفة، وقد أخذ التعاون

[1] - سمير سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص١٩٧.

أشكالًا عديدة، مثل: التعاون بين أفراد الأسرة أو القبيلة أو الأمة أو العالم حيث كان الإنسان دومًا يسعى للأفضل ضمن مناخ الديمقراطية والحرية والمساواة في الحقوق والواجبات ؛ للوصول إلى علاقات اجتماعية عادلة من خلال مدارس فلسفية واجتماعية تطورت عبر العصور، ومنها القيم والمبادئ التعاونية.

لقد ولدت الحركة التعاونية في الريف السوري في بداية الأمر بأشكال عفوية في أثناء عملية المشاركة في الإنتاج الزراعي في مواسم الحصاد، وأيام الشتاء؛ بهدف مواجهة النتائج السلبية للفيضانات وفي أثناء شقِّ الأقنية، وبناء السدود وغيرها ، حيث كان فلاحو القرية الواحدة أو القرى المجاورة يتعاونون لإنجاز عمليات الزراعة أو الحصاد من دون شكل تنظيمي أو قانوني لهذا التعاون [1] .

إلى أن تضمن الدستور السوري بتاريخ (١٣-٣-١٩٧٣م) في مبادئه الأساسية وتحديدًا في **المادة التاسعة**، تعريفًا للمنظمات الشعبية والجمعيات التعاونية بأنها: تنظيمات تضم قوى الشعب العاملة من أجل تطوير المجتمع وتحقيق مصالح أفراده [2] .

فقبل هذا التاريخ كان الريف السوري يعرف أشكالًا متعددة من المساعدات المتبادلة بشكل فطري ومتوازن بدءًا من أعمال الزراعة والحصاد وانتهاء بتحمل أعباء الأفراح والأحزان .

وتعد فكرة أهالي صدد ودير عطية في التنقيب عن المياه لري الأراضي، وتحويلها من أراضٍ بور إلى أراضٍ مروية تضمن لهم الاستفادة القصوى منها بزيادة الإنتاج وهي

---

[1] - يحيى بكور، التجربة السورية في مجال التعاونيات الزراعية ودورها في التخطيط للتنمية الزراعية والتنمية الريفية المتكاملة، جامعة الدول العربية، المكتب الإقليمي في دمشق، ١٩٨٧، ص٢١.

[2] - موقع ويكيبيديا، دستور سورية ١٩٧٣، بتاريخ ٢٠١٢.
أخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٢٠-٦-٢٠١٩.
https://ar.wikisource.org/wiki.

أولى بوادر التعاون المنظم في سورية ، وكان عام ١٩٤٢م ، في بداية ضعيفة وغير ملائمة للنجاح؛ إذ اعتمدوا في أعمالهم على الثقة المتبادلة والقائمة بينهم، وعلى حب المشاركة؛ وتبادل المعونة والمنفعة، ويؤدي المستوى الثقافي واتصالهم بالمهجر الدور الأكبر بذلك [١].

واستمر الأهالي يعتمدون في عملهم هذا على الثقة المتبادلة فيما بينهم، وعلى الرغبة في المشاركة، وتبادل المساعدة مع الأقرباء بالأساليب البسيطة والأعراف من دون وجود نظام داخلي أو قانوني ينظم علاقاتهم، وعندما حاولوا إعطاء عملهم الشرعية والحصول على ترخيص لتجمعهم اضطروا إلى تسمية جمعيتهم الشركة التعاونية الزراعية وأعطي الترخيص لهم بموجب قانون الشركات ١٩٤٣م،وبالطبع فإن قانون الشركات لا يضمن أي حماية للجمعيات التعاونية[٢].

فالتعاون في سورية شأنه شأن التعاون في معظم الأقطار العربية من حيث دوره في التنمية ومشكلاته وصعوباته إلا أن إشراف الدولة على التعاون موزع بين وزارات عدّة، ففي حين تشرف وزارة الزراعة على التعاون الزراعي، وتشرف وزارة التموين والتجارة الداخلية على التعاون الاستهلاكي، وتشرف وزارة الإسكان على التعاون السكني، ووزارة النقل على تعاونيات النقل، ووزارة الصناعة على التعاونيات الإنتاجية الصناعية، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على الجمعيات الخيرية. وكل قطاع تعاوني نوعي ينضوي تحت لواء اتحاد تعاوني عام يشرف على جمعياته ، فالاتحاد العام للفلاحين يشرف على التعاون الزراعي، ولكل من تعاون النقل والإسكان اتحاد عام في حين لم يؤسس اتحاد عام للتعاونيات الاستهلاكية ولا للتعاونيات الإنتاجية الصناعية، ومن ثم لم يؤسس حتى اليوم اتحاد تعاوني عام أو مجلس أعلى

---

[١] - إسكندر إسماعيل، التعاون الزراعي ودوره في التنمية الريفية، ط٢، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٩٨، ص٢٣٠.
[٢] - مطانيوس حبيب، الاقتصاد التعاوني، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٨٦، ص ٢٦٥.

للتعاون يكون مسؤولًا عن الاتحادات التعاونية النوعية بحسب نصوص القوانين النافذة.

٢- مراحل تطور الحركة التعاونية في سورية:

في عام ١٩٥٠م صدر المرسوم التشريعي رقم ٦٥ الذي سمي قانون التعاون الذي سمح بتأسيس الجمعيات على اختلاف أنواعها تقوم بأعمال الإنتاج الزراعي والصناعي والتصريف والاستهلاك والتموين والإقراض والاقتراض وأعمال الري والتجفيف والحراثة ومكافحة الآفات وبناء المساكن والنقل والإسعاف الطبي، وكل عمل يكون التعاون فيه حسب أحكام القانون خيرًا من العمل الفردي، وحدد غايتها بتحسين حالة الأعضاء من الوجهتين المادية والاجتماعية وظل معمولًا في هذا القانون.

وتضمن هذا المرسوم نصوصًا حاولت دفع الحركة التعاونية نحو الأمام، وتشجيع الفلاحين للانضمام إليها، وفعلًا ظهرت بعض الجمعيات التعاونية الزراعية، ومارست تجربة العمل التعاوني في هذه الفترة ١٩٥٠-١٩٥٨م، وقد تأسس خلالها ٣٨ جمعية تعاونية زراعية في أنحاء القطر العربي السوري كافة.

وتجدر الإشارة إلى أن نشاط معظم الجمعيات في هذه الفترة الزمنية كان ضعيفًا، ولم يكن لها تأثير على صعيد الاقتصاد الوطني؛ بل إنّ بعضها لم يقم بأي نشاط، وذلك لأسباب عدّة، نذكر منها:

- عدم وجود عناصر فنية في أجهزة الدولة قادرة على تنظيم هذه الجمعيات وإدارتها، والتعريف بها، وتدريب أعضائها على وضع الخطط اللازمة للنهوض بها وإدارتها.
- المستوى الثقافي للفلاحين بسيطٌ جدًّا، فلم يتعرفوا على التعاون المنظم كسبيل لتحسين ظروفهم ورفع مستواهم المعاشي.

– كانت فئة الإقطاعيين هي السبّاقة السباقين إلى تأسيس الجمعيات التعاونية في تلك الفترة، وتسخير هذه الجمعيات لمصلحتهم الشخصية.

– اقتصر دور التشريع التعاوني على إقرار قواعد تأسيس الجمعيات التعاونية وترخيصها ونشرها، وبعض الإعفاءات الجزئية من الضرائب والرسوم.

– غياب المؤسسة المالية التي تعمل على دعم الجمعيات التعاونية، وتقديم القروض اللازمة لتنفيذ مشاريعها الإنتاجية، وتنمية مواردها المائية.

– لم تعمل الدولة على إنجاز خطوات جديدة، لتشجيع تنسيب الفلاحين إلى الجمعيات التعاونية والوقوف في وجه انتساب الاقطاعيين والمتنفذين إليها؛ مما جعل من هذه الجمعيات وسيلة لاستغلال صغار الفلاحين من قبل الإقطاعيين بقروض المصرف الزراعي [1].

واستمر هذا الوضع حتى قيام الوحدة بين سورية ومصر عام ١٩٥٨م ، حيث تم تطبيق قانون التعاون المصري رقم ٣١٧ لعام ١٩٥٦م بموجب القانون رقم ٩١ لعام ١٩٥٨م وبقي معمولًا به حتى للقطاعات التعاونية كافة، وليطبق على الجمهورية العربية المتحدة بأقاليمها .

وكانت الفترة بين ١٩٥٨–١٩٦١م تعد من أهم الفترات التي حققت فيها الحركة التعاونية الزراعية تطوراً كبيراً، حيث برز في هذه الفترة دور الدولة، وأنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في ٢٤–٥–١٩٥٨م، مديرية للتعاون لتعمل على نشر الحركة التعاونية ، والإشراف عليها ومساعدتها في النمو والازدهار [2] .

---

[1] - انظر: يحيى بكور، الحركة التعاونية الزراعية وتطبيقاتها في مختلف الأنظمة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٣-٢٥٤.

[2] - عدنان شومان، الاقتصاد التعاوني وإدارة المنظمات التعاونية، ج١، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٦٦، ص٢٥٨.

كما صدر قانون الإصلاح الزراعي، عام ١٩٥٨م الذي فرض تكوين الجمعيات التعاونية من المنتفعين من أحكامه، وحدد الملكية الزراعية، ونزع ملكية بعض الأراضي ليتم توزيعها على صغار الفلاحين .

كانت المادة رقم (١) من قانون الإصلاح الزراعي تنص على:

= لا يجوز لأي شخص أن يملك أكثر من:

≡ في الأراضي المروية:

- ١٥ خمسة عشر هكتارًا في منطقة الغوطة.
- ٢٠ عشرين هكتارًا في منطقة الساحل.
- ٢٥ خمسة وعشرين هكتارًا في منطقة البطيحة وتوابعها.
- ٤٠ أربعين هكتارًا في بقية الأراضي المروية بالراحة.
- ٥٠ خمسين هكتارًا في الأراضي التي تُروى بالرفع بأي واسطة من أنهر الفرات والخابور والدجلة.
- ٥٥ خمسة وخمسين هكتارًا في الأراضي التي تُروى من مياه الآبار في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة.
- ٤٥ خمسة وأربعين هكتارًا في بقية الأراضي التي تُروى بالرفع.

≡ في الأراضي البعلية المشجرة بالزيتون والفستق الحلبي:

- ٣٥ خمسة وثلاثين هكتارًا في محافظة اللاذقية.
- ٤٠ أربعين هكتارًا في بقية المحافظات .

شريطة أن يكون عمر هذه الأشجار قد تجاوز عشر سنوات، يحسب لكل دونم عشر شجرات على الأقل، فإذا قل عدد الأشجار عن النسبة المذكورة يحسب عدد الدونمات المشجرة بنسبة عدد الأشجار مقسومًا على عشرة.

وفي حال تراوح عمر الأشجار بين ٥ –١٠ سنوات، فتصبح المساحة ٤٥ خمسة وأربعين هكتارًا في محافظة اللاذقية و٥٠ خمسين هكتارًا في بقية المحافظات[١].

وأعفى القانون الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب ، كما نظم كيفية تأسيس الجمعيات التعاونية وإدارتها ومسؤولية الأعضاء وشروط انسحابهم من الجمعية، وأوكل لـ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالإشراف على التعاونيات الزراعية.

وفي هذه الفترة (١٩٥٨ – ١٩٦١م) برز نوعان من الجمعيات التعاونية الزراعية:

- جمعيات تقع تحت إشراف وزارة الإصلاح الزراعي؛ وذلك تبعًا لقانون الإصلاح الزراعي وأنظمته الداخلية.
- جمعيات تعاونية زراعية متكونة، وفقًا لقانون التعاون ٣١٧ لعام ١٩٥٦م، وهذه الجمعيات متعددة الأغراض تضم في عضويتها المزارعين والمالكين الراغبين في تأسيس تعاونية وبصورة طوعية، ولا تقبل عضوية الفلاحين المنتفعين بأراضي الإصلاح فيها [٢].

كذلك ظهرت مجموعة من المشكلات التي أدت إلى تعثر عمل الجمعيات التعاونية الزراعية ويمكن حصر هذه المشكلات بالآتي:

- عدم وجود الانسجام الطبقي بين الأعضاء.

---

[١] - قانون الإصلاح الزراعي في الإقليم السوري، المطبعة الجديدة، دمشق، ١٩٥٩، ص ٩-١٠. للاستزادة حول قانون الإصلاح الزراعي في سورية يمكن العودة لملاحق الكتاب رقم (١).

[٢] - حبيب مطانيوس، الاقتصاد التعاوني، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٢.

- سيطرة المشتغلين في مجالس الإدارة.
- انتساب أعداد كبيرة من غير العاملين في الزراعة إلى الجمعيات التعاونية الزراعية.
- عفوية مسيرة هذه الجمعيات، وغياب الخطط المحددة لطريق تطور الحركة التعاونية الزراعية.
- نقص الجهاز الفني والإداري والمحاسبين في التعاونيات الزراعية [1].

ولكن بعد انفصال الوحدة بين سورية ومصر أصيبت هذه الانطلاقة للحركة التعاونية في سورية بنكسة أدت لتشتتها ، وتعطيل قوانين الإصلاح الزراعي التي صدرت إبان الوحدة، ويمكن تحديد هذه الفترة الزمنية بين ١٩٦١ –١٩٦٣م، وتعد هذه الفترة فترة تراجع العمل التعاوني، فزادت فيها هجمة العناصر المتنفذة على الجمعيات التعاونية، واستلموا إدارتها وسخروا قروض هذه الجمعيات لمصلحتهم بالطرق والأساليب المختلفة، فحاول المتنفذون تحويل هذه الجمعيات إلى مؤسسات لخدمة المصالح الإقطاعية، وأفرغت من مضمونها الاجتماعي التقدمي، وخاصّة بصدور قانون الإصلاح رقم (٢) لعام ١٩٦٢م؛ الهادف إلى تفريغ الإصلاح الزراعي من محتواه وأهدافه [2].

وتعدُّ الفترة بين ١٩٦٣–١٩٧٠م والتي بدأت في الثامن من آذار عام ١٩٦٣م التي قامت بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي الذي وضع برنامجًا زراعيًّا وعمق الإصلاح الزراعي ودعم الحركة التعاونية الزراعية.

---

[1] - إسكندر إسماعيل، التعاون الزراعي ودوره في التنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٧.
[2] - حبيب مطانيوس، الاقتصاد التعاوني، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٣.

وصدر قانون التعاون الزراعي، الجديد بالمرسوم التشريعي رقم ١٤٣ لعام ١٩٧١م، كما صدر المصرف الزراعي التعاوني بالمرسوم التشريعي رقم ٤١ لعام ١٩٧٠م .

وتم العمل بشكل جدي من أجل زيادة وعي الفلاحين وتثقيفهم تعاونيًّا وسياسيًّا، وعُدَّ عام ١٩٧٠م عامًا للتعاون الزراعي، أسِّست فيه ٦٠٨ جمعيات تعاونية زراعية تضم ٤٣٥١٣ عضوًا تعاونيًّا.

وقامت الحركة التصحيحية ١٦-١١-١٩٧٠م بقيادة الرئيس الخالد حافظ الأسد، وعملت على ترسيخ الوعي التعاوني، ودعم الحركة التعاونية وتذليل الصعوبات، وأعطت الأهمية الكبرى لتنشيط الحركة التعاونية وتطويرها.

وصدر المرسوم السوري بتاريخ ١٣-٣-١٩٧٣م تضم المادة الرابعة عشرة منه **تنظيم لقانون الملكية، وهي ثلاثة أنواع :**

- ملكية الشعب: وتشمل الثروات الطبيعية والمرافق العامة والمنشآت والمؤسسات المؤممة أو التي تقيمها الدولة، وتتولى الدولة استثمارها، والإشراف على إدارتها لصالح مجموع الشعب، وواجب المواطنين حمايتها.
- ملكية جماعية: وتشمل الممتلكات العائدة للمنظمات الشعبية والمهنية والوحدات الإنتاجية والجمعيات التعاونية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، ويكفل القانون رعايتها ودعمها.
- ملكية فردية: وتشمل الممتلكات الخاصة بالأفراد، ويحدد القانون وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي، وفي إطار خطة التنمية، ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع مصالح الشعب.

ومن مبادئ الدستور يتضح اهتمام الدولة بالتعاون كنهج اجتماعي واقتصادي وسياسي هدفه تطوير المجتمع، كذلك تصنيف ملكياتها كملكية جماعية تأتي بعد الملكية العامة من حيث الأهمية وأناط بالقانون حمايتها ورعايتها.

وصدر في عام ١٩٧٤م، القانون رقم ٢١ القاضي **بتوحيد التنظيمين التعاوني والفلاحي بتنظيم واحد هو الاتحاد العام للفلاحين.**

وحدد القانون أهداف الاتحاد العام للفلاحين بالآتي:

- ❖ نشر الوعي الطبقي وترسيخ النضال القومي الاشتراكي وتعميقه.
- ❖ إحلال العلاقات الاشتراكية محل سائر الانتماءات والعلاقات المرضية الأخرى.
- ❖ مكافحة البيرقراطية بتوعية الفلاحين لتطوير الريف.
- ❖ المساهمة في تحقيق الثورة الزراعية، وإدخال الأساليب الحديثة واستخدامها في الزراعة.
- ❖ تشجيع المباريات في العمل والإنتاج، وتعزيز الملكية الاشتراكية.
- ❖ تسويق الحاصلات الزراعية والمنتجات الريفية [١].

في عام ١٩٨٠م صدر المرسوم رقم ٣١ الذي أقر تخفيض الملكية الزراعية كافة كما ألغى حق التنازل عن الملكية للأولاد أو الزوجة.

وجاء في القانون " إن التنظيم الفلاحي التعاوني هو الصيغة الوحيدة لاستثمار الأراضي الموزعة على الفلاحين مع التوجه الأساسي نحو التحول إلى التعاون الإنتاجي والأخذ بمبدأ الديمقراطية والتوعية الفلاحية من أجل تأكيد مبدأ الطوعية [١].

---

[١] - يحيى بكور، التجربة السورية في مجال التعاونيات الزراعية ودورها في التخطيط للتنمية الزراعية والتنمية الريفية المتكاملة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.

٣- أنواع الجمعيات التعاونية الفلاحية الزراعية في سورية:

- الجمعيات الفلاحية التعاونية متعددة الأغراض:

تقوم بممارسة النشاط الاقتصادي في أكثر من اتجاه واحد وتحقق أغراضًا زراعية عدة، فهي تزاول عمليات التمويل والاقتراض وتسويق الحاصلات الزراعية وتشكل حجر الأساس في الحركة التعاونية الزراعية السورية؛ فضلاً عن الإنتاج الزراعي، وهي تمارس النشاطات الآتية:

= تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي.

= الحصول على القروض الزراعية.

= العمل على زيادة الإنتاج الزراعي.

= تسويق المنتجات الزراعية تعاونيًا.

= القيام بالأعمال الداخلة في نطاق العملية الإنتاجية الزراعية كافة.

بلغ عدد هذه الجمعيات عام ١٩٩٥م ٣٩٦٧ جمعية تعاونية زراعية [٢].

- التعاونيات الإنتاجية الزراعية:

تأتي أهمية هذه الجمعيات في كونها الشكل المناسب لإحداث التنمية الريفية وقليل الفوارق ما بين الريف والمدينة، والانتقال من حالة الإنتاج الزراعي الفردي الصغير إلى الإنتاج الزراعي الجماعي الكبير الذي يسمح بظهور العلاقات الإنتاجية الجديدة والاستفادة من القصوى لنتائج تطور العلوم الحديثة بقصد زيادة الإنتاج ورفع إنتاجية العمل وتحسين سوية المنتجين اقتصاديًا واجتماعيًا.

---

[١] - المادة (١٣) من اللائحة التنفيذية للقانون (٣١) لعام ١٩٨٠، الصادر بالقرار رقم ٣٦/ت تاريخ (١٤-٦-١٩٨٠).

[٢] - إسكندر إسماعيل، التعاون الزراعي ودوره في التنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص٢٦١-٢٦٢.

والتعاونيات الإنتاجية الزراعية ما هي في الواقع إلا منظمات تعاونية زراعية، وهي شكل متقدم للعلاقات الإنتاجية الاشتراكية بين الفلاحين، وجمعياتهم التعاونية تبنى على أسس اشتراكية في العمل والإنتاج وتوزيع الدخل ، وفي هذه التعاونيات التي تنشأ نتيجة للانضمام الاختياري للفلاحين والعمال الزراعيين، يحتفظ الأعضاء بحق الملكية، وتدمج الأراضي الزراعية وتُزال الحدود والفواصل بينها بحيث تشكل وحدة استثمارية كبيرة يسهل فيها استخدام الآلة.

وتوجد مجموعة من العراقيل التي تعترض عمل التعاونيات الإنتاجية الزراعية، هي:

= عدم قيام هذه الجمعيات على أسس سليمة ومدروسة.

= ضعف الوعي التعاوني لدى الأعضاء والجهل بماهية التعاون الإنتاجي؛ مما يسهل إمكانية تشويه سمعة هذه التعاونيات في أذهان الفلاحين.

= عدم توافر الكوادر الفني، والإداري، والتنظيمي والمحاسبي المؤمن بالتعاون الإنتاجي، والقادر على إقناع الفلاحين بماهية هذا التعاون ومفهومه من جهة ونقل خبرة شعوب أخرى وتجاربها، بما يناسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في القطر من جهة أخرى.

= صعوبات فنية خارجة عن إرادة بعض التعاونيات القائمة.

= التعقد النسبي في إجراءات العمليات الحسابية لمعدلات العمل وقيمتها وتوزيع الدخل تبعًا لها.

= الصعوبات التمويلية الناجمة عن أنظمة المصرف الزراعي التعاوني.

= عدم الانتقال التدريجي من جمعيات تعاونية خدماتية إلى أشكال متصاعدة في العمل الجماعي؛ وإنما مباشرة إلى تعاونيات إنتاجية زراعية يطبق فيها أعلى مراحل العمل الجماعي والصيغ العليا في توزيع الدخل الصافي؛ مما سبب وجود هوة ساحقة

بين الأنظمة المعمول بها في هذه الجمعيات الأعضاء الذين لم يسبق لهم التعرف أو الخبرة في التعاون الإنتاجي [1].

– الجمعيات التعاونية الزراعية وحيدة الغرض (متخصصة):

الجمعيات التعاونية المتخصصة لها دور مهم في بعض المجالات، ومطلب ضروري في بعض الأحيان؛ وذلك من خلال مجال الإنتاج والتسويق والتحويل. وبلغ عدد الجمعيات المتخصصة في نهاية ١٩٩٥م ١٠٣٥ جمعية متخصصة بتربية وتسمين الحيوان والدواجن وتربية وصيد الأسماك، وفي مجال الخضار والفواكه يوجد جمعية واحدة [2] .

ومنه ، نجد أن تعزيز دور التعاون الزراعي يتم من خلال دمج التنظيم النقابي مع التنظيم التعاوني قد أفقد الحركة التعاونية أهم فروعها، وأثر في الحركة كلها فكريًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، أما بالنسبة للتعاون الاستهلاكي فقد نشط في بداية عمله إلا أنه مع تطوره ونتيجة للحصار الاقتصادي الذي تعرضت له سورية انحصرت أغلب مهامه في تلك الفترة بتوزيع المواد المقننة ومؤخرًا بدأ التعاون الاستهلاكي بتنشيط نفسه والعمل بأسلوب المجمعات وتأمين كافة المواد المتوفرة كافة.

يظل قطاع التعاون من القطاعات المهمة والأساسية التي يمكن أن تؤدي دورًا مهمًا في مسيرة الإصلاح والتحديث لا بل فهي يمكن أن تشكل برنامجًا للإصلاح الاقتصادي بحد ذاته يكون الحل المطلوب للاقتصاد الانتقالي الذي تمرُّ به سورية، والحل الوسط الذي يحافظ على السمات الاقتصادية السابقة من ملكية عامة بمال عام إلى ملكية جماعية بمال خاص، وسيكون العون الأساسي لحل كثير من المشكلات

[1] - انظر: يحيى بكور، الحركة التعاونية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص٢٨٥.
[2] - المؤتمر العام الثامن للاتحاد العام للفلاحين، ٨-١٩٩٦/٣/١٢، ص ١١٥.

الاقتصادية والاجتماعية والخدمية حيثما توفر جهد أو مال أو كلاهما لتوظيفهم في خدمة الاقتصاد والمجتمع ضمن الخطة التنموية العامة.

إن حل مشكلة التنمية ومسألة الإنتاج والاستجابة لمتطلبات الخدمة العصرية الملحة ومسايرة ظروف العصر تستدعي الاستفادة من كل جهد، وجمع كل مدخرات الوطن لتحقيق متطلبات المواطنين وحاجاتهم، ولن يكون ذلك إلا بالاستفادة من كل الجهود وحشد المدخرات جميعها ضمن نظام أو نهج مقبول لدى معظم المواطنين، ويتفق مع ميولهم الفطرية وحاجاتهم الأساسية.

وأكثر ما يكون ذلك ملاءمة للواقع من خلال النهج التعاوني الذي يتلاءم مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية كافة، ويسهم في وتنفيذ خطة الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورها كافة.

والنهج التعاوني كتنظيم جماهيري يجمع بين هدفي الاقتصاد والاجتماع ليوظفهم في خدمة الجماعات البشرية، ويتمتع بسمات أساسية كثيرة تؤهله لذلك، أهمها:

- غايته الأساسية الإنسان؛ لذلك فهو يجتمع مع الأفكار والمبادئ السياسية والاجتماعية والاقتصادية كافة في بناء الوطن.
- أنه في ميزاته يجمع بين قدرات القطاع العام كقوة اجتماعية واقتصادية مرونة القطاع الخاص كحركة إنسانية قادرة على العطاء.
- استجابة التنظيم التعاوني لمتطلبات العمل العصري جميعها، فروع الاقتصاد والاجتماع كلِّها بغض النظر عن نوعها وحجمها وأنماط العمل فيها.
- أن الإنسان التعاوني في سعيه لإنجاح جمعيته لا ينسى نفسه ولا ينسى الآخرين من حوله ولذلك يضع نُصْبَ عينيه دائمًا شعارَ التعاون؛ (الفرد في خدمة الجماعة والجماعة في خدمة الفرد).

- أن التعاون كنظام اجتماعي واقتصادي يهدف إلى تقديم أفضل الإنتاج والخدمات بأعلى المواصفات وأقل الأسعار.
- أن النظام التعاوني في سعيه نحو تحقيق المستوى الاقتصادي والاجتماعي اللائق لجميع منتسبيه يجعل المساواة بينهم في الحقوق والواجبات من المسلمات والبديهيات التي يفخر بها كل تعاوني وتعززها الديمقراطية التعاونية، وتحميها الرقابة الذاتية الفاعلة من الهيئات التعاونية المتخصصة.
- أن النظام التعاوني في سعيه نحو تقديم أفضل المنتجات والخدمات بأقل الأسعار لا ينسى من حوله ماديًّا وفكريًّا، ولذلك يوظف جزءًا من العائد (الأرباح) لتحسين منطقة عمل التعاونية، والإنفاق على الثقافة والتدريب، ويجعل من المنظمة حلقة بحث مستمرة.

والأهم من ذلك كله أن هذا القطاع (القطاع التعاوني) بكل سماته وصفاته قادر على:

- تحقيق نسبة عالية من خطة الدولة التنموية بصورها كافة سكنية، واقتصادية، وخدمية، وزراعية، وصناعية، وسياحية، ومصرفية، ونقل، واتصالات...) بأموال التعاونيين؛ مما يوفر مبالغ كبيرة يمكن أن تستثمرها الدولة في مجالات أخرى (على سبيل المثال قامت الجمعيات التعاونية السكنية، وتجمع دمر بوصفه جمعية مشتركة بتنفيذ المرافق العامة لضاحية دمر السكنية بكلفة تصل حتى ١.٥ مليار ليرة سورية كانت ستدفع من قبل محافظة دمشق ، وانعكست توفيرًا على الخزينة العامة).

- ❖ يبقى تحت إشراف الدولة الإدارية وبما لا يتناقض مع حريته في إدارة تعاونياته ويحقق سياستها في التنمية، وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمواطن .
- ❖ يحقق دخلًا معقولًا للعضو التعاوني يسهم في رفع مستوى المعيشة للفرد في قطرنا.
- ❖ الاستفادة القصوى من المدخرات الفردية المحلية مهما كانت قليلة وإبعادها عن خطر وضعها في استثمارات غير مأمونة واستثمارها في جمعية تعاونية؛ مما يؤدي إلى دخولها ضمن الاستثمارات الاقتصادية بدلًا من تجميدها، مما يؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي ، ودخول الأموال في الدورة الاقتصادية.
- ❖ يخلق فرص عمل جديدة تسهم في رفع مستوى الدخل الفردي للمواطنين في سورية، ويخفف كثيرًا عن الدولة مهمة خلق فرص عمل سنويا بما يتطلب ذلك من نفقات مادية.
- ❖ يسهم في البناء الاقتصادي من خلال دخوله كقطاع مهم في سياسة التعددية الاقتصادية بحيث تصبح على الشكل الآتي:
  - ≡ القطاع العام .
  - ≡ القطاع المشترك .
  - ≡ القطاع التعاوني .
  - ≡ القطاع الخاص .

وسيكون له دور فاعل في تلك السياسة من خلال السمات التي يتمتع بها من المرونة والعلمية والحس الوطني .

❖ يسهم في تحقيق سياسة الدولة الخارجية عربيًّا ودوليًّا من خلال الاتحاد التعاوني العربي والتحالف التعاوني الدولي، ويستطيع التعاون المساهمة في التكامل الاقتصادي العربي من خلال تحقيق سوق تعاونية عربية متكاملة بالاستفادة من اتفاقيات مناطق التجارة الحرة العربية، والسوق العربية المشتركة، والمشاريع التعاونية العربية المشتركة، وتنشيط استقطاب رؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية من خلال وعاء ادخاري مأمون [1].

[1]- محمد عامر الشيشكلي، مستقبل القطاع التعاوني في سورية، موقع: جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٢٧-٧-٢٠١٩.
http://www.mafhoum.com/syr/articles_02/shishkali/shishkali.htm

الفصل الخامس

الحيازة والملكية للأرض الزراعية

محتويات الفصل الخامس

أولًا_ حيازة الأرض الزراعية .

ثانيًا_ ملكية الأرض الزراعية .

ثالثًا_ أنواع حيازة الأراضي الزراعية .

رابعًا_ السياسة الزراعية:

مفهوم السياسة الزراعية .

متطلبات السياسة الزراعية .

المنهج العملي للسياسة الزراعية .

أنواع السياسات الزراعية .

الإصلاح الزراعي والسياسة الزراعية .

قانون الإصلاح الزراعي .

أهداف الإصلاح الزراعي .

تحديد الملكية الزراعية وقانون الإصلاح الزراعي .

قانون الإصلاح الزراعي في سورية .

خامسًا_ الاقتصاد الزراعي :

مفهوم الاقتصاد الزراعي .

اقتصاديات الأرض .

إنتاجية الأرض .

وظائف الأرض واستعمالاتها .

العوامل التي تؤثر في الكثافة الاستعمالية للأرض .

دور النشاط الزراعي في البنيان الاقتصادي الوطني .

سادسًا_ التسويق الزراعي :

مفهوم التسويق الزراعي .

أهداف التسويق الزراعي .

الخدمات أو العمليات التسويقية .

أنواع الأسواق .

التسويق الزراعي التعاوني.

الوسطاء والهيئات التسويقية.

التكاليف التسويقية.

اهتمَّ الإنسان بمهنة الزراعة منذ قديم الزمان، حيث كانت وما زالت تشكل إحدى أهم مصادر الغذاء للإنسان في هذا العالم، ومع مرور الأيام وتعاقب الأجيال الإنسانية استطاع الإنسان إحداث ثورة هائلة في مجال الزراعة من خلال تطوير أساليب الزراعة، والاعتماد على طرق أكثر تطورًا سواء أكان ذلك في عملية زراعة النباتات أم الاعتناء بها أم ريّها أم قطف الثمار من النباتات المثمرة بعد أن تصل إلى مرحلة النضج ، كما تعدُّ هذه المهنة من المهن التي توارثَتْها بعض العائلات أبًا عن جدٍّ، وكان من أهم الأسباب التي دفعت هذه العائلات إلى امتهان الزراعة وجود الأراضي الزراعية الخصبة في المناطق التي عاشت فيها هذه لعائلات؛ فضلًا عن وجود المصادر المائية في محيط الأراضي الزراعية الخصبة؛ الأمر الذي شكَّل فرصة حقيقية لاغتنام الثروة الزراعية بالنسبة إلى هؤلاء، فكانت الأرض محور حياة الفلاح في المجتمع الريفي.

أولًا_ حيازة الأرض الزراعية:

حيازة الأراضي: هي العلاقة المحكومة بالقانون أو العرف، بين الناس سواء أكانوا أفردًا أو مجموعات.

فيما يتعلق بالأراضي، وحيازة الأراضي يمكن أن توصف بأنها مؤسسة؛ أي إنها قواعد استنبطتها المجتمعات لتنظيم سلوك معين.

فقواعد الحيازة تحدد كيفية تخصيص حقوق الملكية داخل المجتمع، كما أنها تحدد كيفية منح حقوق الانتفاع بالأراضي والإشراف عليها ونقل تلك الحقوق، وتحدد ما يتصل بذلك من مسؤوليات وقيود. وبعبارة بسيطة فإن نظم حيازة الأراضي تحدد من له حق الانتفاع بالموارد، ولأي مدة وبأي شروط.

وحيازة الأراضي جزء مهم من الهياكل الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وهي متعددة الأبعاد؛ إذ يدخل فيها الجوانب الاجتماعية والتقنية والاقتصادية والمؤسسية والقانونية والسياسية التي تكون كثيرًا موضع تجاهل، والتي لا بد مع ذلك من أخذها في الحسبان. وقد تكون علاقات حيازة الأراضي محددة تحديدًا جيدًا وقابلة للتنفيذ أمام المحاكم أو بواسطة الهياكل العرفية في المجتمع.

وعلى العكس من ذلك، قد تكون هذه العلاقات غير محددة تحديدًا واضحًا ويشوبها الغموض الذي يفتح الطريق للاستغلال، وعلى ذلك فإن حيازة الأراضي هي نسيج متشابك من المصالح. وهذه المصالح تشمل:

مصالح عليا: عندما يكون لسلطة السيادة (أي الأمة أو المجتمع) القدرة على تخصيص أو إعادة تخصيص الأراضي، مثلًا بواسطة نزع الملكية .

مصالح متشابكة: عندما يكون لأطراف عدة حقوق مختلفة على قطعة الأرض نفسها (أي أن يكون لأحد الأطراف حقوق الاستئجار، ويكون لآخر حق المرور... وغير ذلك) .

مصالح متكاملة: عندما تكون لأطراف عدة المصلحة نفسها على قطعة الأرض نفسها (كأن يشترك أفراد مجتمع محلي فقط حقوق الرعي بطريق المشاع... وغير ذلك) .

ثانياً_ ملكية الأرض الزراعية:

تُعَدُّ الملكية الزراعية غير الاستغلالية من المؤسسات التي تقوم بوظيفة تنظيم حقوق المزارعين، والملاكين في ممارساتهم على الأرض ومحاصيلهم الزراعية .

وليست الملكية بالشيء ذاته، ولكنها حق تملك ذلك الشيء، ولكنها حق تملك ذلك الشيء. أو مجموعة من الحقوق التي تنظم ذلك الشيء. ولذا فالملكية مجموعة من الحقوق تقرها وتصونها الدولة، وتشمل هذه الحقوق حق البيع والرهن والإيصاء به

إلى الورثة، وكذلك الحق في استغلاله واستعماله بالطريقة التي يرغبها المالك حسبما يراه موافقًا لمصلحته.

الحيازة هي وضع اليد على الأرض وممارسة سلطة فعلية عليها كن قبل الحائز بصفته مالكاً لها أو صاحب حق فيها.

أما من الناحية الاقتصادية، فلا يقتصر مفهوم الحيازة على مجرد وضع اليد على الأرض؛ بل يشمل أيضًا مجموعة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد التي تحددها النظم الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية، وتشمل حقوق الأفراد المختلفة في استعمال الأرض، وطرق استغلالها، وكيفية توزيع المحصول فيما بينها.

إن هذه العلاقات الاجتماعية تنشأ عادة بين الأفراد الذين وضعوا أيديهم على الأراضي الزراعية بأي شكل من الأشكال، وحيث إن المجتمع هو صاحب الحق الأول في الأرض الزراعية؛ كونها أهم مصادر الثروة، فهو أيضًا يمثل طرفًا في هذه العلاقات، وله الحق ضمن الإجراءات القانونية التدخل في حماية حق الملكية، وذلك لفائدة الصالح العام.

ويمكن التمييز بين الملكية والحيازة بواسطة ملاحظة الآتي:

الملكية	الحيازة
١- الملكية حق عيني وللمالك حق سلطة مباشرة عليها.	١- الحيازة مجرد واقعة للسيطرة على الشيء والانتفاع به.
٢- الملكية حق دائم.	٢- الحيازة ليست حقًّا دائمًا.
٣- الملكية حق التصرف.	٣- الحيازة حق الاستعمال والاستغلال دون حق التصرف.
٤- الملكية حق مقصور على المالك.	٤- الحيازة حق لكل حائز.

ولا يمكن أن تُعَدُّ الملكية بمفهومها الحديث وحدة معنوية مطلقة، فحق التصرف بالملكية قد تطور عبر الزمن ، فأصبحت ترد عليه قيود كثيرة بواسطة القوانين والتشريعات الحديثة، فمنها ما يتعلق بحماية المصالح الخاصة، ومنها ما يتعلق بالمصلحة العامة أو الصالح العام [1] .

وتتنوع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في الأقطار العربية متأثرة بالنظام الحقوقي الموروث والأشكال العينية لعلاقة الأرض واقتسام عائدها. وتختلف باختلاف طبيعة الملكية، هل هي ملكية مقيمة، ودور الوسطاء والمشرفين في العملية الإنتاجية والتوزيعية.

بالنسبة لنوعية الملكية عرف الريف العربي خمسة أنواع رئيسة لملكية الأرض، هي:

الأرض الملك: هي أملاك خاصة يتصرف بها صاحبها، ويستغلها كيف شاء في إطار القوانين المرعية، وقد ساد هذا النوع منذ القرن التاسع عشر؛ إذ كان الملك قبل ذلك يعد مُلكًا للدولة والحاكم.

الأرض الأميرية: وهي ممتلكات تابعة للدولة،وتشمل عادة الأحراج وغيرها من الأراضي التي قد يتم تأجيرها للفلاحين لفترات محدودة، فتكون بذلك استمرارًا لنظام الالتزام الذي ألغي في أوائل القرن التاسع عشر، واستعيض عنه بإشراف الدولة مباشرة على هذه الممتلكات.

الأرض المشاع: وهي ملك القرية، وتكون بتصرف مجموع السكان، وتشمل عادة المراعي والساحات العامة والبيادر ...

الأرض الوقف أو الحبوس في المغرب العربي: وهي الأرض المرصدة لجهة يحددها المالك الأصلي [2].

---

[1] - عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصاد الزراعي، دار المعرفة، بغداد، ١٩٨٠، ص ٣٢٦- ٣٢٧.

[2] - حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، الطبعة الرابعة، دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١، ص٨٠.

ثالثًا_ أنواع حيازة الأراضي الزراعية، هي:

١- حيازة خاصة: وفيها تكون الحقوق مقررة لطرف خاص قد يكون شخصًا فردًا أو زوجين أو مجموعة من الناس أو هيئة مثل كيان تجاري أو منظمة لا تهدف إلى الربح. فمثلًا: قد يكون لمختلف العائلات في مجتمع محلي ما حقوق حصرية على قطع أراضي إسكان، وقطع أراضي زراعية وعلى بعض الأشجار. ويمكن استبعاد بقية أعضاء هذا المجتمع من استعمال هذه الموارد من دون موافقة أصحاب الحقوق عليها .

٢- حيازة مجتمعية شائعة: وفيها تكون الحقوق على المشاع داخل المجتمع؛ أي إن كل فرد له حق استخدام حيازات المجتمع المحلي. فمثلًا قد يكون لأفراد المجتمع المحلي حق الرعي في المراعي الشائعة.

٣- حيازة مفتوحة: عندما لا تكون هناك حقوق محددة لأي شخص، وفي الوقت نفسه لا يمكن استبعاد أي شخص، وهذا النوع يوجد على الأكثر في الحيازات البحرية حيث تكون أعالي البحار مفتوحة بصفة عامة للجميع، كما قد يشمل هذا النوع أراضي الرعي والغابات حين تكون هناك حرية أمام الجميع في الحصول على الموارد. (هناك فارق مهم بين الحيازة للمفتوحة ونظم المشاع هي أن النظم الأخيرة تستبعد الخارجين عن للمجتمع المحلي من استعمال مساحات الحيازة الشائعة).

٤- حيازة الدولة: عندما تكون حقوق الملكية مقررة لجهة ما في القطاع العام، فمثلًا في بعض البلدان قد تكون أراضي الغابات واقعة تحت ولاية الدولة، سواء كان ذلك على مستوى الحكومة المركزية أو على مستوى الحكومات المحلية.

ومن الناحية العملية قد تكون معظم أشكال الحيازات موجودة جنبًا إلى جنب في مجتمع ما، فمثلًا قد تكون حقوق الرعي على المشاع موجودة إلى جانب حيازات على أراضي إسكان وعلى أراضٍ زراعية؛ إلى جانب ملكية الدولة .

والمعتاد أن تتضمن الحيازات العرفية حقوقًا على المشاع في الرعي وحقوقًا خاصة حصرية على قطع الأراضي الزراعية والسكنية، وفي بعض البلدان تكون الحقوق العرفية المعترف بها رسميًّا على هذه الأراضي مقررة للدولة أو لرئيس الدولة على "سبيل الأمانة" نيابة عن المواطنين.

والحق الذي يتمتع به الشخص على أي شيء مثل الأرض يمكن أن يُعَدُّ حق ملكية. وحق الملكية مفهوم واسع المدى يشمل مثلًا الملكية الفكرية. وفي حالة حيازة الأراضي يمكن أن يقال بصورة أدق إن المقصود هو الحقوق العقارية، وغالبًا ما يكون هناك تمييز بين الملكية "العينية " أي " ملكية العقارات "، و" الملكية الشخصية " أي " ملكية المنقولات ". وفي الحالة الأولى : تشمل الملكية الأراضي والأجزاء الثابتة عليها التي يمكن عدُّها من العقارات ، مثل : المباني والأشجار وغيرها .

وأما في الحالة الثانية: فالملكية تنصب على أشياء لا تكون لاصقة بالأرض، مثل: الأبقار، وغير ذلك.

ومن الناحية العملية تكون هناك حقوق متعددة لأشخاص عدّة أو مجموعات مختلفة. ومن هنا نشأ مفهوم حزمة الحقوق ، فمختلف الحقوق على قطعة الأرض نفسها، مثل: الحق في بيعها أو الحق في الانتفاع بها بطريق التأجير، أو الحق في المرور عبر الأرض، يمكن أن تسمى بأنها أعواد في الحزمة، فكل حق من هذه الحقوق قد يكون في يد طرف مختلف، فمثلًا، قد يشترك في حزمة الحقوق كل من المالك والمستأجر بموجب ترتيبات التأجير أو المشاركة في المحصول التي تسمح

للمستأجر أو المشارك في المحصول بالانتفاع بالأرض وبشروط وأوضاع معينة. وقد تكون الإيجارات لمدة ٩٩٩ عامًا أو مجرد اتفاقات موسمية غير رسمية فإذا كانت المزرعة مرهونة يكون للدائن حق من بين مجموعة الحقوق الموجودة في الحزمة، ويسمح له باستعادة الجزء غير المدفوع من الدين؛ وذلك ببيع الأرض المرهونة عند عدم سداد الدين، وقد يكون لمزارع مجاور حق من ضمن حقوق الحزمة يسمح له بمرور حيواناته عبر الأرض للوصول إلى الماء في النهر.

وقد يكون من المفيد في بعض الحالات تبسيط عرض حقوق الملكية بالتفرقة بين:

حقوق الانتفاع: وهي حقوق استعمال الأرض في الرعي، وفي زراعة محاصيل معيشية، وفي جمع المنتجات الحرجية الصغيرة ... وغير ذلك.

حقوق الإشراف: وهي حقوق اتخاذ القرارات عن كيفية استعمال الأرض بما فى ذلك تقرير المحاصيل التي تزرع ، والنفع المالي الذي يعود من بيع المحاصيل وغير ذلك.

حقوق التصرف: وهي الحق في بيع الأرض أو رهنها، وتحويل الأرض إلى آخرين داخل المجتمع المحلي، أو نقل الأرض إلى الورثة بطريق الإرث، وإعادة تخصيص حقوق الانتفاع والإشراف.

وفي كثير من الحالات لا يكون للفقراء إلا حقوق الانتفاع، فمثلًا قد يكون للنساء حق استعمال جزء من الأرض لزراعة محاصيل من أجل إطعام العائلة في حين أن الزوج هو الذي يجني النفع من بيع أي محاصيل في السوق، وقد يكون هذا التبسيط مفيدًا، ولكن ينبغي أن يلاحظ أن الطريقة الفعلية المتبعة في الاستفادة من الحقوق العقارية وتوزيعها قد تكون طريقة شديدة التعقيد [1].

[1] - حيازة الأرض والتنمية الريفية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، ٢٠٠٣.
آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ١٠-٦-٢٠١٩.

رابعًا_ السياسة الزراعية:

١- مفهوم السياسة الزراعية :

إن موضوع السياسة الزراعية وعلاقته بالسياسة العامة موضوع واسع وعلى جانب عظيم من الأهمية، فالسياسة العامة التي نعنيها هنا هي مجموعة مختارة من الوسائل والإجراءات المنظمة التي تقوم بها الدولة لأجل تحقيق هدف أو غاية يروم المجتمع تحقيقها لزيادة الرفاهية العامة وتحسينها.

أما السياسة الزراعية التي هي جزء من السياسة العامة في البلد، فهي أيضًا الإجراءات العملية التي تقوم بها الدولة التي تتضمن مجموعة منتجة من الوسائل الإصلاحية الزراعية المناسبة والتي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين بالزراعة عن طريق زيادة إنتاجهم ، وتحسين نوعيته، وضمان استمراره .

إن مشكلة السياسة الزراعية مهمة؛ لأنها تهدف إلى تحسين حالة المنتج والمستهلك معًا، ومن هنا تظهر أهمية فهم الخطوط الرئيسة للسياسة الزراعية حيث إن هذه السياسة تتطلب لأجل نجاحها عدم وجود التنافر والتعارض بين أجزائها، فلا بد عند تصميمها ملاحظة الانسجام والتناسق لئلا يؤدي ذلك إلى تعطيل تحقيق أهدافها.

ولذلك يجب دائمًا ملاحظة الظروف والملابسات الاقتصادية والاجتماعية جميعها التي تؤثر فيها وفي تكوينها، وتوقع الاحتمالات التي تنشأ عند تطبيقها جميعها، والوسائل التي تتخذ للتغلب على الأخطاء التي تظهر عند التنفيذ [١].

---

http://www.fao.org/3/y4307a04.htm

[١] - عبد الوهاب مطر الداهري، اقتصاديات الإصلاح والتعاون الزراعي، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، ١٩٦٧، ص٢٦.

٢- متطلبات السياسة الزراعية:

السياسة الزراعية لا يمكن أن تقوم بتحسين الاقتصاد الوطني ورفع المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية العامة إلا إذا توفرت لها المتطلبات الآتية:

ث-أن تكون السياسة الزراعية صادرة عن سلطة حكومية أو شبه حكومية ذات طابع وطني، رائدها الصالح العام.

ج- يجب أن تكون للسياسة الزراعية أهداف أو غايات ، معينة تروم تحقيقها وتتمثل فيها أماني غالبية الشعب ورغباته .

ح- تحتاج السياسة الزراعية إلى وسائل لتحقيق الأهداف التي توضع بأقل كلفة وجهد.

خ- عند اختيار الوسائل والإجراءات المطلوبة لتحقيق الأهداف يجب أن تؤخذ بالحسبان الظروف المحلية التي تعترض سبيل المنهاج العملي.

٣- المنهج العملي للسياسة الزراعية:

المنهاج العملي لأية سياسة زراعية يتكون من العناصر الأربعة التي يمكن توضيحها بالشكل الآتي:

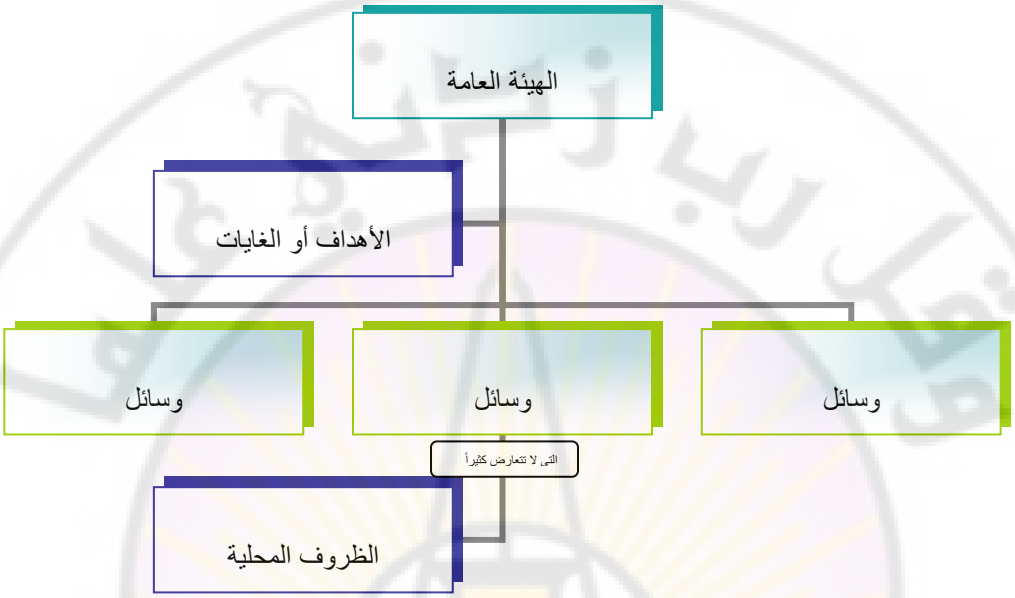

رسم توضيحي للمنهج العملي للسياسة الزراعية.

ومن المهم شرح العناصر الأربعة التي يتكون منها منهاج السياسة، وهي:

أ- الهيئة العامة أو السلطة: وهي أية سلطة يعهد إليها القيام بتنفيذ المنهاج العملي .

ب- الهدف أو الغاية: وهو ما تروم الهيئة العامة تحقيقه أو إنجازه، ويجب أن يكون الهدف واضحًا.

ويمكن الحكم على صلاحية الهدف أو عدمه نقاطٍ عدة، هي:

- اتفاق الهدف ومطابقته مع نوعية الإنتاج والتوزيع الذي يؤدي إلى الوصول إلى أفضل مستوى من الرفاهية.
- مساعدة أو تكملة فاعليات الأهداف الأخرى التي وضعت لتحقيق مستوى من الرفاهية العامة .

– عدم تعارض الهدف الجديد مع السياسات الأصلية السليمة التي وضعت لصالح البلد .

ت– الوسائل: وهي الطرق والإجراءات التي يتضمنها المنهاج العملي والتي يجب اتباعها لأجل تحقيق هدف معين، وكثيرًا ما تكون الوسائل متعددة ومختلفة للوصول إلى ذلك الهدف، ويتوقف نجاح السياسة أو فشلها على المهارة في اختيار الوسائل الأكثر صلاحية والأفضل ملاءمة للظروف؛ لأن بعض الوسائل أكثر مطابقة وموافقة من غيرها وبعضها أسهل من غيرها من حيث إدارتها، وبعضها أرخص من غيرها، وبعضها يواجه عقبات ومعارضة أكثر من غيرها.

ت–الظروف: وهي المؤثرات الثقافية والفنية والاقتصادية والسياسية التي تحيط بالمنهاج العملي، وتؤثر في تنفيذه .

لذلك يقتضي على مصممي السياسة الزراعية أن يضعوا نصب أعينهم أفضل الوسائل التي لا تتعارض مع الظروف والأحوال التي تحيط بالمنهاج العملي [1] .

٤– أنواع السياسات الزراعية:

توجد سياسات زراعية عدّة تنتهجها الحكومات يمكن تقسيمها إلى الآتي:

السياسة الإنتاجية: وهي التي تخص عمليات الإنتاج الزراعي.

السياسة التسويقية: وهي التي تخص تنظيم عمليات التسويق، وإنشاء الصوامع والمخازن المبردة، وغيرها من العمليات التسويقية المهمة.

السياسة الائتمانية: وهي التي تخص تنظيم العمليات المالية والتسليفية، وغيرها .

السياسة السعرية: وهي التي تخص تنظيم عمليات تحديد الأسعار وغيرها وتثبيتها .

---

[1] - انظر: عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، بغداد، ١٩٧٥، ص٣٢٦.

٥- الإصلاح الزراعي والسياسة الزراعية:

الإصلاح الزراعي أهم ركن من أركان السياسة الزراعية، فإذا أريد لسياسة الإصلاح الزراعي النجاح، فلا بد أن تتوفر لها الشروط والمستلزمات الآتية:

- أن تكون لها أهداف معينة مستوحاة من رغبات غالبية أفراد الشعب وأمانيه .
- أن تتولى هذه الأهداف سلطة حكومية.
- أن يختار لتحقيق الأهداف من الوسائل الأكثر مناسبة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعارف عليها في المجتمع [١].

أ- قانون الإصلاح الزراعي :

عرَّفت الأمم المتحدة الإصلاح الزراعي بأنه: " مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الحكومة لمعالجة عيوب كيان الاقتصاد الريفي " .

الإصلاح الزراعي (بالإنجليزية : Land reform)، يقصد به مجموعة عمليات وإجراءات اقتصادية واجتماعية، تهدف إلى تحسين التركيبة العقارية في مؤسسة زراعية،أو منطقة أو دولة، والتحسين الكمي والنوعي للإنتاج الزراعي، عبر التحرر من القيود الاجتماعية التي تحول دون هذه الإصلاحات. كما يشمل الإصلاح الزراعي توزيع الأراضي الزراعية على المواطنين وفق قوانين خاصة، توزيعًا أكثرَ عدلًا، وأقربَ إلى الإنصاف .

وفي المجال العام يعنى الإصلاح الزراعي بمؤسسات التنمية والسياسة الزراعية العامة للدولة. يُعَدُّ ضرورة ماسة للتنمية الزراعية وللإعداد المناطقي، بحيث

---

[١] - عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصاد الزراعي، دار المعرفة، بغداد، ١٩٨٠، ص ٣٦٣- ٣٦٩.

يكون "مجهودًا عامًّا مركزًّا على إعادة تنظيم الإطار المؤسسي؛ وفق التقدم الاقتصادي والتطور التقني" [1].

٦- أهداف الإصلاح الزراعي:

يهدف الإصلاح الزراعي بمفهومه الحديث إلى إصلاح الريف بكامله، ورفع مستوى سكان الريف المعيشي.

وبذلك يهدف الإصلاح الزراعي إلى إصلاح النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الإصلاحات تؤدي إلى تقدم البلد بصورة عامة، ويمكن القول إنَّ للإصلاح الزراعي أهدافًا سياسية؛ فضلًا عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فالديمقراطية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق في ظل نظام تتركز فيه الملكية في يد أفراد محدودين؛ وذلك لأن ملكية الأرض تتضمن سلطة سياسية واقتصادية في آن واحد، وبما أن الديمقراطية هي حكم الأغلبية لذلك لا يمكن أن يتحقق النظام الديمقراطي ما دامت السلطة الاقتصادية والقوة السياسية في أيدي قليلة.

ويمكننا القول: إن الإصلاح الزراعي هو الطريق الصحيح لتكوين المواطن الصالح، فالإصلاح الزراعي الصحيح يخلق في الفلاح الاستقلال في الرأي، ويمكِّنه من التعبير عن ذاته تعبيرًا صادقًا دون خوف.

٧- تحديد الملكية الزراعية وقانون الإصلاح الزراعي :

إن الطرق التي طبق الإصلاح الزراعي بموجبها متعددة، منها: التطور الطبيعي، والمبادرة الفردية والتشريع أو التنظيم السلمي، أو بالثورة .

---

[1] - اصلاح زراعي، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، موقع ويكيبيديا.
آخر مراجعة للموقع ٢٩-٧-٢٠١٩.
https://ar.wikipedia.org/wiki.

قانون الإصلاح الزراعي في سورية [1] :

من خلال الإحصاءات عن عدد الملاك الكبار وفئاتهم حسب الإحصاءات التي أعلنت بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي بلغت ١٩٥٨م، حيث كان في سورية قبل صدور القانون ٥٢٩٧ مالكًا للأراضي الزراعية البعلية، يملك منها كل منهم ١٠٠ و٥٠٠ هكتار و١٥٨١ مالكًا يملك كل منهم بين ٥٠٠ و١٠٠٠ هكتار، و٣٣٣ مالكًا يملك كل منهم ما يزيد على (١٠٠٠) هكتار.

أما في الأراضي المروية فكان يوجد ٥٥٢ مالكًا يملك كل منهم بين ١٠٠ و٥٠٠ هكتار، و٢٠٩ مالكين لدى كل منهم بين ٥٠٠ و١٠٠٠ هكتار، و (٩٥) مالكًا لدى كل منهم أكثر من ١٠٠٠ هكتار.

وكان عدد الملاك الذين شملهم قانون الإصلاح الزراعي المعدل بالمرسوم التشريعي رقم ٨٨ بتاريخ١٩٦٣م هو ٣٢٤٠ شخصًا، وكانوا يملكون حسب إقراراتهم الخاصة ٢,٣٧٥,٠٠٠ هكتار.

وهذا يعني أن ٦% من السكان العاملين في الزراعة كانوا يملكون ٣٥% من الأراضي القابلة للزراعة في سورية، ولو وزعنا نظريًّا المساحة الحقيقية المتبقية من الأراضي القابلة للزراعة نحو ٤ مليون هكتار بالتساوي على الأسر الفلاحية نحو ٥٠٠ أسرة لكانت حصة الأسرة الواحدة ٧ هكتارات بينما يصيب كل من الملاك الكبار السابقين مع أفراد أسرهم ٧٠٠ هكتار وسطيًّا [2].

إن الخطوات الأولى في الدول العربية جميعها التي بدأت فيها عملية الإصلاح الزراعي كانت واحدة بشكل عام: من خلال تشكيل لجان خاصة لوضع

---

[1] - قانون الإصلاح الزراعي في الإقليم السوري، المطبعة الجديدة، دمشق، ١٩٥٩، ص ٩-١٥.
[2] - انظر: صلاح وزان، من التخلف إلى التقدم الاشتراكي في القطاع الزراعي، دمشق، ١٩٦٧، ص ٤٣-٤٥.

القوانين التي تحد من سقف ملكية الأرض؛ فبموجب هذه القوانين تم تحديد ملكية الشخص الواحد من الأرض الزراعية المروية والبعلية وهذا ما حصل في كل من سورية، ومصر، والعراق، والجزائر، وأدخلت قوانين تحكم تنظيم العلاقات الزراعية في الريف العربي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين؛ إذ إن من أهم ما استحدثه النظام القانوني المصاحب لبرامج الإصلاح الزراعي هو وقف العقوبات البدنية و تحويل عقد إيجار الأرض إلى عقد إيجار نقدي وتأمين الفلاح والمستأجر ضد الطرد من الأرض من قبل المالك [١].

وكانت الطريقة التي يستغل فيها الإقطاعي عمل الفلاح وأفراد أسرته في الريف، تختلف من منطقة إلى أخرى، ويمكن الإشارة إلى ثلاث من هذه الطرق :

- طريقة المرابعة: يقدم الإقطاعي للفلاح الأرض والسكن والماشية والبذار ويدفع الضريبة وينال الفلاح مقابل عمله ربع المحصول بينما ينال المالك ثلاثة أرباعه.
- طريقة المناصفة: يقدم الإقطاعي الأرض والسكن ويتقاسم مع الفلاح النفقات الأخرى (البذار، والماشية، والضرائب، وغيرها) مناصفة ، ويأخذ كل من الطرفين نصف المحصول .
- يقدم الإقطاعي للفلاح الأرض فقط، ويحصل على٣٠% من المحصول بينما يتحمل الفلاح كل النفقات الأخرى؛ فضلًا عن عمله، ويحصل الفلاح على ٧٠% من المحصول [٢].

---

[١] - محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص٧١.

[٢] - خضر زكريا، خصائص التركيب الاجتماعي في سورية، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٩٠، ص٤٠.

كل هذه الطرق كانت تتيح للإقطاعي الحصول على دخل مرتفع جدًّا دون بذل أي جهد، بينما يكدح الفلاح أفراد أسرته وجميعًا طوال النهار ليحصل على قوته الضروري... كما أن الفلاح كان يضطر للحصول على قرض ليحصل على البذار والماشية أو الطعام اليومي؛ فيضطر لأخذها من الإقطاعي أو المرابي في المدينة بفوائد تبلغ ٢٠-٥٠%؛ بل تصل أحياناً إلى ١٠٠% .

لقد كان الفلاحون يعيشون في بؤس شديد، ويحصلون بصعوبة على القوت الضروري لأسرهم، وفي عدد من المحافظات، مثل : حماة، وحلب، وإدلب حيث كان الظلم الإقطاعي يبلغ أقصى درجاته، وكانت الأسرة الفلاحية تعيش مع الحيوانات اللازمة لعملها في غرفة واحدة في شروط صحية غاية في السوء.

ولم تكن حال العمال الزراعيين أفضل بكثير، فقد كانت الأجرة اليومية للعامل الزراعي في فترة ١٩٢١ – ١٩٢٩م تتراوح بين ٤ -٧ فرنكات فرنسية ثم أصبحت عام ١٩٣٥م ، في حدود٣ فرنكات فرنسية فقط، ويعود سبب انخفاض الأجرة لتزايد عدد العاطلين عن العمل في الريف والمدينة؛ مما أتاح للرأسمالي فرصة شراء قوة عمل أرخص فأرخص [١].

ومن الجدير ذكره أن معظم قوانين الإصلاح الزراعي لم تمس القاعدة الأساسية لملكية الأرض من قبل الإقطاعيين واستغلالهم للأراضي الزراعية. كما في سورية على سبيل المثال. (فكما هو معلوم، فإن قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨م وكل التعديلات التي طرأت عليه بعد عام ١٩٦٣م وعام ١٩٨٠م حددت فقط سقف الملكية الزراعية ولم تحدد سقف الاستثمار الزراعي حيث سمحت قوانين الإصلاح الزراعي باستئجار الأراضي واليد العاملة؛ مما حدا بالفلاحين الفقراء الذين

[١] - بدر الدين السباعي، أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية، دمشق، ١٩٦٧، ص ٢٤٨.

لا يملكون رأس مال ولا آلات زراعية أن يقوموا بتأجير أرضهم إلى الملاكين الإقطاعيين؛ وبذلك استثمر الملاكون مساحات واسعة من الأراضي، ومن ثم قاموا بتنظيم مزارع رأسمالية ، وهذا الأمر شجع الكثير من موظفي الدولة والتجار على استئجار أراض زراعية واستثمارها لمصلحتهم الخاصة.

وهكذا بقي القسم الكبير من الأراضي في يد قلة صغيرة من الإقطاعيين الكبار، وهذا ما أدى إلى ظهور البطالة المقنعة ورخص الأيدي العاملة.

ولهذا السبب يمكن القول: أنَّ غالبية القوانين الزراعية في البلاد العربية قبل ١٩٧٠م تميزت فقط بتخفيف المفارقات الاجتماعية، واستمرار الملكية الكبيرة في المجتمع العربي، وبقاء الصراع الطبقي في مجالات الحياة المختلفة.

أثر هذا الواقع في الحياة السياسية، وتجلى بظهور صيحات المثقفين والأحزاب التقدمية وبخاصة في سورية، ومصر، والجزائر، وليبيا، حيث ارتبط استلام تلك القوى السلطة بدعم الإصلاح الزراعي وتطويره في الريف على أساس إقامة التعاونيات الزراعية. وراهنت القيادات في هذه البلدان منذ البداية على التعاون الزراعي، ودوره الكبير في تحرير الريف من القيود الإقطاعية بفتح المجال أمام علاقات زراعية جديدة في الدول العربية.

ولكن مع الأسف أثرت عوامل خارجية وداخلية في تطور الحركة التعاونية، وأعاق نموها بوتائر مناسبة. على سبيل المثال يذكر أن التحولات الاجتماعية السياسية الجذرية في مصر قد بدأت بمجيء الشباب الوطني إلى السلطة بقيادة جمال عبد الناصر والإجراءات التي اتخذتها حكومته على صعيد السياسة الداخلية كان هدفها تخفيف درجة الاستغلال للفلاحين الكادحين، وإيجاد تنظيمات اجتماعية كان عليها أن

تضع البلاد بأسرها ضمن دائرة تأثيرها، الذي رأى في التعاونيات الزراعية طليعة تلك التنظيمات المنشودة.

وبعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٣ صدرت قوانين عدة؛ لتشجيع مختلف أنواع الجمعيات، منها:

قانون ٣١٧ سنة ١٩٥٦م الذي شجع على تأسيس جمعيات جديدة لم تكن موجودة من قبل وقانون رقم ٢٦٧ سنة ١٩٦٠م ، في شأن المؤسسات العامة التعاونية [١].

وقد كانت هذه السياسة من حيث المبدأ تقدمية، ولكن العدوان الثلاثي ضد مصر في عام ١٩٥٦م ، والعدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧م وضعا بداية لأزمة داخلية في مصر وكان من بوادرها تشكيك الشعب المصري بصحة برنامج التحويلات التقدمية للحكومة، وبشكل خاص النظرة السلبية التي أثرت في الحركة التعاونية، ولكن الحكومة المصرية اعتمدت مجددًا على إجراءات مالية واقتصادية واجتماعية تدعم القطاع التعاوني الزراعي.

وأتى موت الرئيس عبد الناصر وما تلاه من اشتداد الصراع الداخلي في البلاد ليغير الواقع الاجتماعي والسياسي وتسلم زمام الحكم الرئيس محمد أنور السادات المعروف عنه بتطلعاته اليمينية الواضحة. لقد تخلى عن النهج التقدمي الذي اتبعته السلطة السابقة في مجال الإصلاحات الزراعية والتعاونية وحرم التعاونيات من دعم الدولة، وأعاد قسمًا كبيرًا من الأملاك والأراضي التي أممها عبد الناصر بموجب قوانين الإصلاح الزراعي. وقام السادات بإعطائها لـ وزارة الأوقاف من أجل إعادة بيعها للأفراد.

---

[١] - جمال رفاعي، التعاون في العالم، القاهرة ،١٩٦٤، ص٧.

في آذار من عام ١٩٧٩م أعلن وزير المال المصري علي لطفي عن بيع أسهم شركة تابعة للقطاع العام بمبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري و٧٢ مليون دولار ، وتفيد آخر الإحصاءات بأن كبار الملاك في الريف يملكون ثلثي الأراضي كافة في حين أنهم يشكلون ٧% من مجموع ملاكي الأراضي، ويملكون ٨٥% من مجموع الماكينات والآلات الزراعية الموجودة في البلاد [١].

وبدءًا من عام ١٩٨٠م أخذت الحكومة المصرية، تسعى للتواصل إلى الصيغة القانونية والاقتصادية التي تسمح ببيع القطاع العام أو تحويله إلى قطاع خاص، وفي منتصف عام ١٩٨١م بلغ التخلي عن القطاع العام حدًّا كانت فيه سبع عشرة من كبريات شركات القطاع العام بلا مجلس إدارة [٢].

وتأثر التعاون الزراعي في سورية بشكل واضح في الوحدة بين سورية ومصر ١٩٥٨م وذلك بصدور قانون ١٦١ التنظيمي في المادة ٢٨ تتكون بحكم القانون جمعية تعاونية زراعية ممن آلت إليهم الأرض المستولى عليها في القرية الواحدة. وممن لا يملكون فيها أكثر من ٨٠ هكتارًا من الأراضي المروية أو المشجرة أو ٣٠٠ هكتار من الأراضي البعلية [٣].

حيث يعد هذا القانون الخطوة العملية الأولى، وبغض النظر عن نواقصه في تنظيم العلاقات الزراعية وحدود نظام ملكية الأرض، إلا أنه أمم بعض الأراضي، وتم توزيعها على الفلاحين الفقراء.

---

[١] - مجموعة من الاختصاصيين السوفيات، ترجمة: إخلاص علي، التطور الاجتماعي والسياسي للبلدان العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص١٠٢.

[٢] - فؤاد مرسي، مصير القطاع العام في مصر، مركز البحوث العربية، القاهرة ،١٩٨٧، ص٢٨.

[٣] - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، الجمهورية العربية المتحدة، قانون الإصلاح الزراعي، دمشق، ١٩٥٩، ص١٩.

وأهم ما في هذا القانون أنه تحول فاعل في تنظيم العلاقات بين مالكي الأرض والمنتجين الذين يعملون عليها، ويقر هذا القانون أيضًا بأن العلاقة بين المالك والمستأجر يجب أن تقوم على التعاون العادل والشريف، ومن أجل تطوير هذه العلاقات يقترح القانون هذا إنشاء التعاونيات الزراعية ، ومع العلم بأن هذا القانون لم يكن الغرض منه حل مسألة الصراع الطبقي في الريف؛ بل إنه استطاع أن يخفف من حدته، ومن أهمية هذا القانون هو أنه بدأ يظهر في الريف الاتحادات الفلاحية والتعاونيات الزراعية وكان عدد الجمعيات التعاونية ٣٨ جمعية تعاونية زراعية قبل عام ١٩٥٨م، وحتى نهاية ١٩٦١م أصبح عدد الجمعيات التعاونية ٣٤٣ بلغ عدد أعضائها ١٧٨١٨ عضوًا، وكانت غالبية هذه التعاونيات تتألف من الفلاحين المنتفعين بالإصلاح الزراعي. فقد أكد القانون ضرورة الانتساب إلى هذه التعاونيات كشرط ضروري للحصول على الأرض [1].

خامسًا_ الاقتصاد الزراعي:

١- مفهوم الاقتصاد الزراعي:

هو فرع من فروع الاقتصاد العام يبحث في المشاكل الاقتصادية المتعلقة بجهود الانسان في مهنة الزراعة، يُعَدُّ من فروع الاقتصاد التطبيقية؛ لأنه يقوم بتطبيق النظريات الاقتصادية على الفاعليات الزراعية عمليًّا.

ويوضح العلاقة بين هذه الفاعليات والفاعليات الاقتصادية الأخرى، وبهذا المفهوم تحول التفكير في المزرعة من وحدة بيولوجية إلى وحدة اقتصادية وربطها بالاقتصاد العام.

[1] - يحيى بكور، الحركة التعاونية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص٢٥٦.

فعلم الاقتصاد الزراعي يوضح من اسمه العلاقة بين الاقتصاد والزراعة، ويستمد مبادئه من العلوم الاقتصادية والزراعية.

كذلك يعد علم الاقتصاد الزراعي من العلوم الاجتماعية؛ إذ إنه يبحث في الأمور المرتبطة بالمجهود الإنساني في مهنة الزراعة، ويبحث في الوسائل التي يمكن بواسطتها استغلال الموارد الطبيعية والموارد البشرية استغلالًا اقتصاديًّا، وذلك بالعمل على تنظيم العلاقات والروابط بين عوامل الإنتاج في المزرعة وخارجها لتوفير أفضل الوسائل لتحسين حالة العائلة الفلاحية واستمرارها على التقدم.

فبما أنه فرع من الفروع الاجتماعية، فهو يستمد مبادئه منها، أي العلوم التي اختصت بدراسة سلوك الانسان وتصرفاته كعلم النفس وعلم الاجتماع الريفي وعلم السياسة.

ويعتمد كذلك على مجموعة العلوم الزراعية الطبيعية والبيولوجية؛ لكونه من العلوم الزراعية ويحاول استخلاص الحقائق منها للتعرف إلى مسببات المشكلة وإمكانات حلها حلًّا اقتصاديًّا.

وبما أن الاقتصاد الزراعي اقتصاد تطبيقي، فهو يهتم بتطبيق المعارف على الحياة العملية، لذلك فهو يعد من الفنون الإنتاجية؛ لأنه لا يكتفي بإظهار ما هو كائن؛ بل بما يجب أن يكون [1].

٢- اقتصاديات الأرض:

ويتضمن هذا الموضوع دراسة العلاقات الاقتصادية بين الإنسان والموارد الطبيعية، فالموارد الطبيعية ضرورية لمعيشة الإنسان واستمرار تطوره؛ لأنها توفر المكان الذي يعيش فيه والموارد الأولية لاستعمالها لسد حاجاته.

[1] - عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصاد الزراعي، دار المعرفة، بغداد، ١٩٨٠، ص٢٠.

وفي الوقت نفسه يؤدي الإنسان دورًا مهمًّا حيث إنه المحرك الرئيس لعمليات الإنتاج، ولولاه لما تحققت المنافع وازدادت، ولذلك يتحتم على كل دولة أن تدرس النواحي المتصلة بتنمية الثروة البشرية وطريقة توزيعها في المناطق المختلفة وعلى الأعمال المتباينة.

ومن المهم أن نوضح أن المفهوم الاقتصادي للأرض يختلف عن المفهوم العادي فهو يستعمل للتعبير عن القوى والموارد الطبيعية التي تستخدم في الإنتاج، ويشمل سطح الأرض وما فوقها وما تحتها من ثروة نباتية ومائية ومعدنية وحيوانية، وكذلك القوة الكهربائية المتولدة بواسطة قوة المياه .

لقد كان الاقتصاديون الأوائل يعطون أهمية كبيرة للأرض كعنصر أساسي في الإنتاج ، وسبب ذلك هو تأثرهم بظروفهم الاقتصادية التي كانت سائدة في ذلك الوقت حيث إن الدخل القومي كان يتألف معظمه من الإنتاج الزراعي.

٣- إنتاجية الأرض:

إن الاقتصاديين المحدثين المهتمين بالتنمية الاقتصادية يركّزون بشكل كبير على دور إنتاجية الأرض في التنمية، وتتحدد إنتاجية الأرض واستعمالها الزراعي بمجموعة من العوامل، هي:

رسم توضيحي العوامل التي تحدد إنتاجية الأرض.

- العوامل الطبيعية: وتتضمن مجموعة كبيرة من العوامل التي تحدد الاستعمال الزراعي للأرض ؛ كالخصوبة الطبيعية وتركيب التربة، والمناخ، والموقع الجغرافي، والثروة الطبيعية الكامنة في الأرض.
- العوامل الاجتماعية: هي العوامل التي ترتبط بالمؤسسات الاجتماعية والتي تتضمن الأعراف والتقاليد والعادات والعقائد الدينية والوضع الحضاري والمستوى الثقافي والفكري وغيرها من العوامل المؤثرة في سلوك الإنسان وعلاقته بحضارته، فالإنسان يتصرف بما تمليه عليه حضارته.
- العوامل الاقتصادية: وتظهر الأهمية الاقتصادية للأرض عندما يبدي الإنسان استعدادًا لاستعمالها، وتعد القوى العاملة من العوامل الاقتصادية المؤثرة في

كيفية استعمال الأرض؛ إذ إن توفر الأيدي العاملة ونوعيتها له تأثير مهم في تحديد نمو الإنتاج الزراعي ، وطرق استغلال الأرض، ويستلزم الاستغلال الزراعي للأرض كذلك توفر رأس المال للصرف على العمليات الزراعية ومستلزماتها، هذا فضلًا عن ضرورة توفر الأسواق ووسائط النقل لتصريف المحاصيل الزراعية وتسويقها.

- ❖ العوامل التكنولوجية: تعتمد إنتاجية الأرض وطرق استعمالها الزراعي على التقدم التكنولوجي الذي وصل إليه البلد ومدى قابلية المجتمع لاستيعابه، ونستطيع القول: إن التقدم التكنولوجي وارتفاع مستوى التعليم يؤدي دورًا أساسيًّا في توسيع إمكانية استغلال الأرض في الإنتاج الزراعي كمًّا ونوعًا. [1]

ويجب الإشارة إلى أن اقتصاديات الأرض تشمل كل ما له علاقة بحقوق التصرف في الأرض والموارد الطبيعية، وبطرق استغلالها واستعمالها، ويبحث أيضًا في الوسائل التي تحقق الكفاية الإنتاجية للأرض، وفي الأمور المالية وصيانة التربة وحفظها، وفي ضريبة الأرض والتملك، وفي تصنيف الأرض، وفي القوانين والأنظمة جميعها التي تحكم استعمال الأرض الزراعية كعامل إنتاجي مهم.

٤- وظائف الأرض واستعمالاتها:

تعد الأرض من أهم الموارد الاقتصادية فعليها يعيش الإنسان، ويقوم بنشاطه، ومنها يستمد معظم حاجاته من مأكل ومشرب ومسكن، فالأرض توفر للإنسان الإمكانات الآتية:

[1] - انظر: عبد الخالق محمد عبدي، اقتصاديات الأرض والإصلاح الزراعي، بغداد، ١٩٧٧، ص ١٠٨-١١٥.

– المسكن والمأوى: حيث عليها تنشأ القرى وتؤسس المدن وتُعبد الطرقات والقنوات وتشيد المعامل والمصانع.

– المكان الذي تنمو فيه النباتات، وتعيش عليه الحيوانات في حالتها الطبيعية.

– المصدر الذي يوفر المنتجات النباتية والحيوانية التي يحتاجها الإنسان، ولولاها لما تمكن الإنسان من الحصول على معظم غذائه.

– إنها مصدر الحصول على المعادن والقوى الطبيعية.

ولو أخذنا استعمالات الأرض في العالم بصورة عامة لوجدنا أنها تتضمن الاستعمالات الآتية:

- زراعة محاصيل
- استعمالها للسكن
- استعمالها للمراعي
- محلات الصناعة والتجارة
- الغابات
- طرق المواصلات ومنشآتها
- استخراج المعادن
- محلات للخدمات
- استعمالها للتسلية
- الحظائر والفراغات

إن استخدامات الأراضي كثيرة ومتعددة، وتتنوع استخداماتها حسب العوامل التي تؤثر بها [1] .

٥– العوامل التي تؤثر في الكثافة الاستعمالية للأرض:

هناك عوامل عدة تؤثر في الكثافة الاستعمالية للأرض؛ فضلًا عن عاملين: الأسعار، والتكاليف، وهذه العوامل، هي :

[1] - عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصاد الزراعي، دار المعرفة، بغداد، ١٩٨٠، ص ٣٢١.

- ❖ نوع الاستغلال للأرض: يؤثر شكل الاستغلال أو نوعه تأثيرًا كبيرًا في الكثافة الاستعمالية للأرض، حيث تزداد تلك الكثافة عادة عند استعمالها لأغراض التنمية الصناعية أو التجارية وتقل عندما تستعمل للمراعي أو للغابات، ويمكن القول: إن كثافة الأرض الاستعمالية تتأثر باهتمام الدولة والأفراد بصورة عامة، ويعتمد هذا الاهتمام على مرحلة التنمية الاقتصادية التي يختارها البلد.
- ❖ الموقع: إن موقع الأرض يؤثر في كثافتها الاستعمالية، حيث تزداد كلما كان الموقع قريبًا من المدن ومن الأسواق والمراكز الإنتاجية وعلى الطرق المعبدة والموصلة إلى المراكز المهمة، وتقل كلما انعدمت هذه المواصفات.
- ❖ الكثافة السكانية: من الواضح أن الكثافة السكانية تؤثر في كثافة الأرض الاستعمالية؛ إذ تزداد الكثافة الاستعمالية بزيادة السكان وتقل بنقصانه، حيث إن تزايد السكان تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعارها؛ وبالتالي زيادة الطلب على الأرض وزيادة ندرتها والاضطرار إلى استغلال الأراضي المتوفرة بأقصى طاقاتها الإنتاجية.
- ❖ المساحة أو المجال: إن الأرض تستغل بصورة أكثف عندما يكون عرضها المساحي محدودًا، وحيث إن المساحة أو المجال الأرضي يعد من العوامل المحددة لحجم الإنتاج؛ لذا فإنه يؤثر تأثيرًا كبيرًا على الكثافة الاستعمالية للأرض؛ إذ يحاول المزارعون الاستفادة من الأرض إلى أقصى حد ممكن عندما تكون مساحة مزارعهم أو مصانعهم أو منشآتهم التجارية محدودة.
- ❖ سلوك الأفراد: يؤدي سلوك الأفراد أو العائلة دورًا بارزًا في ارتفاع الكثافة الاستعمالية للأرض أو انخفاضها، فهنالك أفرادٌ وأسر ترضى بالقليل الذي

يكفي لإدامة حياتهم دون الاهتمام بضعف مستواهم المعيشي، وما أكثرهم في الأقطار النامية.

- ❖ توفر عناصر الإنتاج الأخرى: تُحدد إمكانات المزارع أو المنتج بتوفر عناصر الإنتاج الأخرى لاستعمالها في استغلال الأرض، فصاحب الأرض المُجد يحاول استغلال أرضه بأفضل أسلوب إذا توفر له العمل ورأس المال اللذان يحتاجهما في العملية الإنتاجية، فكم من مُنتِج طموح في العالم بقي استغلاله لأرضه عند حد الاكتفاء الذاتي أو حد الكفاف بسبب عدم توفر رأس المال[1].

٦- دور النشاط الزراعي في البنيان الاقتصادي الوطني:

يُعَدُّ النشاط الزراعي في مرحلة معينة من مراحل تطور الأمم المصدر الغذائي الرئيس للمواطنين كافة ولتكوين الدخل القومي، حيث إنه بعد زيادة الإنتاج الزراعي وتوفير المدخرات تظهر وسائل وأساليب جديدة في الإنتاج لا تعتمد بصورة رئيسة على الزراعة، وعند تلك المرحلة تبدأ نسبة الدخل المتكون من هذا النشاط بالانخفاض، وظهور دخل جديد متكون من النشاطات الأخرى.

ومساهمات الأنشطة الأخرى لا يمكن أن يتم إلا إذا كان النشاط الزراعي قادرًا على إنتاج ما يزيد على استهلاك الذين يعملون في هذا القطاع الحيوي، وذلك بتزويد القطاعات الأخرى بالفائض الاقتصادي المتولد من النشاط الزراعي، وعلى هذا فالنشاط الزراعي يُعَدُّ من أهم فاعليات الأنشطة في القطاعات الأخرى في الدول النامية، حيث إنه لا يزال العمود الفقري الذي يستند عليه الاقتصاد القومي في هذه الدول، إن هذه الاعتبارات جعلت أجهزة التخطيط توليه أهمية كبيرة في الخطط الاقتصادية.

---

[1] - عبد الخالق محمد عبدي، اقتصاديات الأرض والإصلاح الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص١٠٤.

- **مساهمة النشاط الزراعي في الدخل الوطني:**

يسهم النشاط الزراعي مساهمة فاعلة في الدخل الوطني، ويعد الدخل القومي/الوطني، ومتوسط نصيب الفرد منه، من أهم المؤشرات التي توضح التقدم الاقتصادي في البلد .

وتختلف نسبة مساهمة كل قطاع في تكوين هذا الدخل حسب طبيعة الاقتصاد الوطني من جهة وطبيعة تطور القطاعات الاقتصادية ومداه من جهة أخرى .

- **أهمية النشاط الزراعي في توفير المواد الغذائية لمواجهة زيادة الاستهلاك:**

تهدف الفاعليات الزراعية إلى توفير المواد الغذائية لسد احتياجات المواطنين، حيث إن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية الزراعية، وذلك لمواجهة زيادة السكان الطبيعية من ناحية، وارتفاع مستوى الاستهلاك من ناحية أخرى نتيجة لتزايد الدخل .

أي إن التنمية الاقتصادية لا معنى لها إذا لم تؤدِ إلى ارتفاع في مستوى معيشة المواطنين، وتحسين مستوى غذائهم، ويحدث كذلك تحول ظاهر في الطلب على المواد الغذائية عند ارتفاع الدخل، فيقل الطلب على المواد الغذائية الرديئة؛ كالحبوب والنشويات والبروتين النباتي، ويزداد الطلب على المواد الغذائية ذات القيمة الغذائية العالية؛ كمنتجات الألبان والبروتين الحيواني والفواكه والخضراوات.

- **علاقة النشاط الزراعي بالصناعة:**

توجد علاقة متبادلة بين الزراعة والصناعة حيث تقوم الصناعة بتزويد الزراعة بالمستلزمات الضرورية لتطوير الزراعة المكنات، والآلات، والأسمدة الكيماوية، والمبيدات لمكافحة الآفات الزراعية، وإنشاء النواظم والسدود والخزانات والقوة الكهربائية وما يتبعها من ملحقات التصنيع وغيرها.

وفي الوقت نفسه تحتاج الصناعة إلى المنتجات الزراعية الأولية التي تتطلبها الصناعة، حيث إن استمرار عملية التصنيع تتوقف على توفر الموارد الزراعية الأولية؛ إذ إن الصناعات الغذائية تعتمد على توفير الخضراوات والفواكه واللحوم والألبان واللحوم والأسماك والبذور الزيتية، وكذلك تتطلب صناعات الغزل والنسيج توفر القطن والكتان والصوف، ويتطلب عمل الأثاث الخشبية توفر أنواع الأخشاب، وعجينة الورق لصناعة الورق، والأعشاب الطبيعية لصناعة الأدوية .

وفي الوقت نفسه يسهم تطور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية عن طريق خلق السوق وتوسيعها أمام المنتجات الصناعية تامة الصنع، حيث إن زيادة الإنتاج الزراعي يسهم في زيادة الدخول الزراعية وتحديث الريف وتقريب الفجوة بين الريف والمدينة، ويؤدي ذلك إلى زيادة طلب الفلاحين للمنتجات الصناعية المتزايدة ؛ وبذلك يزداد التبادل ويتسع مجال التسويق، وهذا بدوره يؤدي إلى تشجيع تطوير عملية التصنيع، هذا بالإضافة إلى أن زيادة دخول الفلاحين تؤدي إلى التحول في نمط الإنتاج الزراعي .

- **أهمية النشاط الزراعي في التجارة الخارجية وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات :**

التجارة الخارجية أهمية كبيرة في الاقتصاد القومي لأية دولة؛ لأنها تعمل على توازن ميزان المدفوعات الذي يواجه عجزًا في أغلب الأحيان، وهذا مما له أثر بالغ في الاقتصادالقومي.

وكذلك تعمل التجارة الخارجية على توفير العملات الصعبة التي يمكن استغلالها في عملية التنمية، ومن الواضح أن أي نقص في إنتاج المواد الغذائية والمواد الأولية الزراعية يؤدي إلى الاختلال بين العرض والطلب على المحاصيل

الزراعية، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار للمنتجات الزراعية والصناعية وإلى التضخم.

وعند قيام الدولة بمعالجة هذه الظاهرة، وذلك بالتوسع في شراء المنتجات الزراعية من الخارج فإنها ستواجه عند زيادة احتياجاتها من الواردات الاستثمارية إلى اختلال التوازن في ميزان المدفوعات، فبينما تزداد احتياجاتها من الاستيراد تقل في الوقت نفسه قدرتها التصديرية حتى ولو زاد الإنتاج الزراعي؛ لأن الزيادة تستهلك محليًّا[1].

سادسًا_ التسويق الزراعي:

١- مفهوم التسويق الزراعي:

إن الدور الأساسي لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في عملية تسويق المنتجات الزراعية الرئيسة هو تهيئة الأرضية المناسبة والسعي مع الجهات المعنية بتسويق المنتجات الزراعية من وزارات وهيئات واتحادات (وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، اتحاد المصدرين السوري، اتحاد الغرف الزراعية، اتحاد الغرف التجارية، اتحاد غرف الصناعة، هيئة دعم المنتج المحلي وتنمية الصادرات وجهات التدخل الإيجابي المؤسسة العامة للخزن، المؤسسة الاستهلاكية....) والتواصل مع هذه الجهات كافة؛ لتسويق تلك المنتجات محليًّا وعالميًّا بعد تأمين احتياجات الأسواق المحلية.

وتتضمن دراسة التسويق الزراعي الخدمات والعمليات جميعها المرتبطة بتوصيل المنتجات الزراعية والحيوانية أو نقل ملكيتها من المنتج إلى المستهلك.

---

[1] - انظر: عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصاد الزراعي، دار المعرفة، بغداد، ١٩٨٠، ص ٤١- ٤٥.

ويدخل في دراسة هذا الموضوع وظائف العمليات التسويقية والعوامل التي تؤثر في طلب الكمية المنتجة سنويًّا وعرضها.

ويدخل ضمن هذا الموضوع دراسة تكاليف النقل ونوعيته، وتصنيع المنتجات الزراعية لتسهيل عملية تصريفها وتحويلها من المنتج الزراعي إلى المستهلك .

فقد أصبح التسويق الزراعي جزءًا من البنيان الاقتصادي، فهو مكمل ومتمم لعملية الإنتاج الزراعي،

أ- المنفعة الزمانية.

ب-المنفعة المكانية .

ت-المنفعة التمليكية .

ويضيفها إلى العمليات الإنتاجية فهو جزء أساسي في العملية الإنتاجية ؛ بل إنه يعد عملًا منتجًا سواء نقلت هذه المنتجات من دون إجراء تغيير في شكلها أو بعد إجراء التغيير فيها لتزيد من منفعتها الاقتصادية.

لقد بدأت الحاجة إلى نظام التسويق الزراعي تظهر شيئًا فشيئًا بعد ظهور التخصص، وتكوين مناطق زراعية أخرى صناعية، واعتماد أحدهما على الأخرى، ويستند التسويق على ثلاثة أسس رئيسة يوضحها الرسم التوضيحي الآتي:

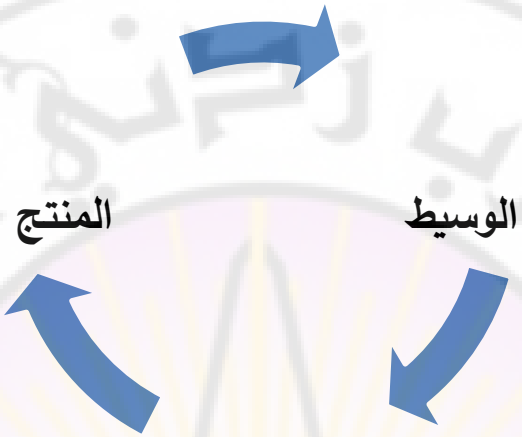

رسم توضيحي للعلاقة بين أسس التسويق الزراعي.

فالمنتج الزراعي يحاول تصريف منتوجاته والحصول على أفضل الأسعار لبيعها، ويحاول المستهلك الحصول على المحاصيل الزراعية لسد حاجاته بأقل الأسعار.

والوسيط هو الذي يقوم بتقديم خدماته لتكوين حلقة الاتصال بين المنتج والمستهلك ويتقاضى أجرًا لقاء ذلك، ومن الجدير بالذكر إن كل منتج هو مستهلك، وكل مستهلك هو منتج، أما الوسيط يبقى وسيطًا في الحالتين، وهو أيضًا يُعَدُّ مستهلكًا مباشرًا [1] .

[1] – انظر: عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصاد الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص١٨٢-١٨٣.

٢- أهداف التسويق الزراعي:

هناك عدة أهداف يسعى التسويق الزراعي لتحقيقها، وأهمها هي:

أ- تجميع المحاصيل الزراعية سواء أكانت مواد خامًا غذائية أو مدادً مصنوعة في نقطة مركزية معينة ليسهل نقلها.

ب- توزيع المنتوجات الزراعية أو تصريفها على الأسواق، ومنها إلى المستهلك، وهذا يساعد على توزيع الثروة غير الكافية توزيعًا صحيحًا.

ت- يعمل على الموازنة بين العرض والطلب على أساس مراعاة الزمن والكمية.

٣- الخدمات أو العمليات التسويقية:

أ- العمليات المتعلقة بالنقل: وتتضمن التجميع، والتصنيف، والتقسيم، والتغليف، والتخزين، والنقل .

ب-الوسائل المساعدة للعمليات التسويقية: وتتضمن التمويل، وتحمل المخاطر، وإعداد المعلومات التسويقية.

ت- العمليات المتعلقة بالتصنيع الزراعي: وتتضمن تحويل المحاصيل الزراعية الخام إلى مواد غذائية معدة للاستهلاك المباشر كالتعليب .

ث- العمليات المتعلقة بالتبادل: وتتضمن عمليات الشراء والبيع .

٤- أنواع الأسواق:

أ- الأسواق المحلية:

وهي الأسواق القريبة من المزارع المنتج حيث يتم فيها تجميع الزروع من عدد كبير من المنتجين ، وتخزن فيها المحاصيل القابلة للتخزين إلى أن يتم جمع

كمية كافية يمكن شحنها إلى الأسواق المركزية، وهذه الأسواق تختلف باختلاف نوع المحصول الزراعي، فأسواق الحبوب والقطن تختلف عن أسواق الفواكه والخضر، وكذلك تختلف عن أسواق بيع الحيوانات. كما أنه لا توجد طريقة موحدة للبيع في هذه الأسواق، فهناك:

- طريقة البيع المباشر للمستهلكين.
- طريقة البيع بواسطة الوسطاء المحليين .
- البيع للمصانع والمطاحن .

ب- الأسواق المركزية:

هي أسواق مركزية عامة يجمع التجار محاصيلهم الخام النباتية والحيوانية من الأسواق المحلية ، ويرسلونها إلى هذه الأسواق المركزية، وغالبًا ما تكون بكميات كبيرة .

وتوجد هذه الأسواق في المدن، وفي المناطق المنتجة حيث توجد المخازن المناسبة، وهي مراكز مهمة لتسويق المنتجات النباتية والحيوانية وتصريفها.

وتباع في هذه الأسواق المحاصيل التي تعد مواد خامًا حيث لا تباع في محلات التجزئة ولا في أسواق الموزعين، ويجري تسويق المنتجات النباتية في الأسواق المركزية كالآتي:

- التسويق بالمساومة.
- التسويق بالمزاد العلني.

أسواق الجملة:

هي الأسواق التي تتجمع فيها المحاصيل الزراعية المشحونة إليها من الأسواق المحلية، وفيها يتم تسليم المحاصيل وتجميعها وتصنيفها وخزنها ثم شحنها إلى أسواق التجزئة .

ت- أسواق التصدير:

هي الأسواق التي تقوم بإعداد المحاصيل الزراعية لغرض تصديرها إلى خارج القطر، وهذه الأسواق تتسلم المحاصيل الزراعية من أسواق الجملة المركزية كما تتسلمها من الأسواق المحلية التجميعية، وفي هذه الأسواق تتم عملية التفريغ والشحن والتخزين والتدريج ونشر الأخبار التسويقية وإذاعتها، والقيام بمراسلة المستوردين للمحاصيل، وغالبًا ما تقع هذه الأسواق في المدن الساحلية .

ث- أسواق التجزئة:

هي الأسواق التي تقوم ببيع المحاصيل الزراعية بالمفرد مباشرة، وتكون هذه المخازن متعددة ومنتشرة في القرى والمدن على شكل دكاكين أو محلات .

٥- التسويق الزراعي التعاوني:

هو الطريقة التي تتم بواسطتها تقديم الخدمات والعلميات الخاصة بنقل المنتجات الزراعية والحيوانية من المنتج الزراعي إلى المستهلك بطريقة تعاونية وعلى نحو منتظم ومضمون وبأسعار مرضية، وتتمتع بقسط من الثبات والاستقرار .

والتسويق التعاوني كأي نوع من التنظيم الاقتصادي لم يكن له في أول ظهوره قواعد ولا مبادئ متفق عليها بين العاملين به؛ بل كانت جمعية تدير أعمالها التسويقية

بطريقتها الخاصة، وأهم ما يسعى له التسويق التعاوني هو مساعدة المزارعين على حلِّ مشاكلهم التسويقية، وذلك بإيجاد المشتري الذي يدفع السعر المناسب لمختلف المنتجات؛ فضلًا عن قيامهم بتأدية الخدمات والعمليات التسويقية كافة .

وأهم ما يسعى التسويق التعاوني لتحقيقه هو :

أ- القضاء على الاستغلال؛ وذلك بجمع المحاصيل الزراعية وبيعها بيعًا جماعيًّا، والتخلص من كثرة الوسطاء .

ب-القيام بتصنيف المحاصيل الزراعية وترتيبها وتعبئتها بصورة جيدة وهذا ما يشجع المزارعين على تطوير إنتاجهم، وتحسين نوعيته .

ت-اجتناب عرض المحاصيل الزراعية دفعة واحدة لئلا تنخفض أسعارها.

ث-ضبط الحساب والوزن؛ مما يؤدي إلى حصول المزارع على ما يستحقه من ثمن كامل لمنتوجاته.

ج- زيادة قوة المساومة للفلاح؛ وذلك باتباع طريقة المساومة الجماعية .

ح- تقليل التكاليف التسويقية؛ وذلك بجمع المحاصيل سوية وإمكانية امتلاك وسائط النقل بواسطة الجمعية.

خ- إمكانية تزويد الأعضاء والجمعية بالمعلومات التسويقية المتصلة بأعمالهم .

د- تنظيم عمليات الإنتاج؛ وفقًا لاحتياجات السوق الفاعلة [1] .

الوسطاء والهيئات التسويقية:

الوسطاء هم الأشخاص المختصون بمعرفة حالة السوق، وطبيعة الطلب على المحاصيل الزراعية ، وقد يقوم هؤلاء الوسطاء بالتسويق على شكل جماعات أو هيئات بصورة جماعية، إن العملية التي يقوم بها الوسطاء من الصعب على المزارعين

[1] - انظر: عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصاد الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٤- ١٩٤.

القيام بها لعدم استطاعتهم التفرغ إليها، ومعرفة جوانبها بجانب مهنتهم الأساسية في الإنتاج الزراعي، لذلك تركت هذه المهنة لمن يجيدونها وهم الوسطاء. وهؤلاء الوسطاء، هم:

أ – التجار المحليون:

وهم الذين يشترون من المنتج الزراعي ويقومون بعملية التجميع المحلي للمحاصيل الزراعية، قبل شحنها إلى سوق الجملة .

ب – تجار الجملة:

هم الأشخاص أو الهيئات أو المؤسسات التي تقوم بتسويق المنتجات الزراعية في أسواق الجملة بكميات كبيرة سواء أكانت منتجات شتوية أم صيفية، ولتجار الجملة وظائف عديدة يقومون بها، نذكر منها:

- استلام المنتجات الزراعية من المنتجين الذين كوَّنوا معهم علاقات في السابق .
- إعطاء القروض الموسمية للمنتجين الذين لهم علاقات زراعية معهم .
- القيام بخزن المنتجات وحفظها إذا كانت سريعة التلف إلى أن يرتفع ثمنها .
- القيام بتجزئة بعض المنتجات الزراعية إلى كميات قليلة لسهولة بيعها .
- القيام ببيع المنتجات إلى تجار نصف الجملة أو تجار التجزئة .

أ- تجار نصف الجملة:

وهم الذين يقومون بشراء المنتجات الزراعية على اختلافها بكميات قليلة من تجار الجملة وبيعها إلى باعة المفرد أو إلى أصحاب المطاعم أو ما شابه ذلك؛ فضلًا عن ذلك فإنهم يقومون بأعمال تجار العمولة أو الدلالين، وهذا يتوقف على طبيعة

البضاعة التي بحوزتهم، وعلى مقدرتهم المادية واغتنامهم للفرص التجارية، وتتضمن عمليات تسويق تجار الجملة الفاعليات االآتية:

- عرض البضائع في ساحات الأسواق .
- البيع إلى أصحاب المخازن والمطاعم والفنادق وغيرها .
- البيع بواسطة الباعة .

وأهم الخدمات التي يقدمها نصف تجار الجملة ، فهي :

= الاتصال بباعة التجزئة، ومعرفة طلب كل واحد منهم من المنتجات الزراعية .

= القيام بجمع بضائع مختلفة وبكميات قليلة .

= القيام بتعليب المنتجات المختلفة وتصنيفها وحفظها بعلب خاصة .

= القيام بمعاونة باعة المفرد بمساعدة مالية عند الحاجة .

ب- تجار العمولة:

وهم الذين يرسل إليهم المُنتِجُ ما عنده من المحاصيل الزراعية لأجل بيعها لحسابه، ثم خصم العمولة والمصاريف من الثمن المستحصل، ودفع الباقي إلى المنتِج.

إن هذا النوع من العمليات ليس محصورًا بنوع خاص من الهيئات التسويقية، فكثيرًا ما نشاهد تجار الجملة نصف الجملة والموزعين يقومون بأعمال العمولة، والمقصود بالعمولة هنا أن يقوم الباعة ببيع المحاصيل الزراعية التي أودعت عندهم إلى أشخاص أخرين، وأن يحسم لهم عند البيع نسبة معينة من المال يتفق عليه بين صاحب المحصول وبائعه، ويجب عدم الخلط بين العمولة والدلالة، ففي حالة العمولة تكون المحاصيل في حوزة تجار العمولة بينما في حالة الدلالة لا تكون المحاصيل في

حوزة الدلال، كذلك في حالة العمولة بيع تجار العمولة المحاصيل؛ معتمدين على حكمتهم الشخصية في الأسعار، بينما في حالة الدلالة هذا ليس من اختصاص الدلال، حيث إن الدلال يسير طبقًا لتعاليم صاحب المحصول فيما يخص السعر الذي تتم فيه صفقة الشراء والبيع، ولا يستطيع الدلال قبول أسعار متدنية دون أخذ رأي صاحب المحصول الزراعي.

ت- المُصَدِّر:

هو الشخص الذي يشتري من سوق معينة، ويبيع في سوق خارجية أخرى، أو يقوم بتصدير المحصول الزراعي من بلد إلى آخر، وإن التأخير في وصول المحاصيل الزراعية إلى الأسواق التي ستباع فيها يجعل المنتج معرَّضًا للخسائر؛ لذلك يعمل المُصَدِّرون عادة على تأمين مركزهم ضد الخسارة المحتملة بإجراء ما يعرف بعملية (التغطية التجارية)، وهي عملية عكسية يقوم بها المصدِّر في السوق المستقبلة لأية صفقة عقدها في السوق الحاضرة تأمينًا، لمركزه ضد تقلب الأسعار .

ث- تاجر التجزئة:

وهو الذي يعمل مباشرة مع المستهلك، وهؤلاء الأفراد يؤلفون أهم الجماعات التسويقية المنتشرة بين الأسواق والمحلات والذين يقومون ببيع المحاصيل الزراعية المختلفة والمتنوعة بكميات قليلة إلى المستهلكين .

إذ إنه يصعب على المستهلكين القيام بشراء كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية وحفظها في البيت وخاصة إذا لم تكن هنالك ثلاجات ومبردات كهربائية لحفظ المواد الغذائية من التلف، فباعة التجزئة هم الذين لهم اتصالاتهم مباشرة مع

المستهلكين، وهم الذين يشترون المنتجات الزراعية المختلفة بكميات قليلة لإجابة طلبات المستهلكين المتنوعة وحسب أذواقهم المختلفة .

ج- الدلالون (السماسرة):

هم الذين يقومون بالاتصال بين البائع والمشتري لتقريب وجهة النظر بين البائع ورغبة المشتري. فيفاوض الدلال كلا الطرفين، ويساوم لتحديد الثمن بينهما إلى أن يتم الاتفاق، فترسل الصفقة من المحاصيل الزراعية من البائع إلى المشتري مباشرة حيث إن الدلّال أو السمسار لا يتسلم المحاصيل ولا يقبض ثمنها، وهذا هو الفرق بينه وبين تاجر العمولة .

أهم الوظائف التي يقوم بها الدلّالون:

- الاتصال المباشر بين البائع والمشتري .
- تقديم النصيحة للبائع والمشتري فيما يخص الأسعار في ذلك الوقت .
- إعطاء المعلومات اللازمة إلى من وكَّلهم حول أمانة المشتري.
- حفظ حقوق الموكل أو التاجر وصاحب المنتوج ومصالحهم عندما يعرض المنتوج أو عندما يتأجل وقت البيع.

وهناك شروط يجب أن تتوفر في الدلّال ليكون دلّالًا ناجحًا، وهي:

= الاتصال التام مع التجار والاطلاع على حاجاتهم .
= الاطلاع التام على حالات العرض والطلب .
= معرفة مكان الإنتاج للمحاصيل المراد بيعها أو شراؤها، وصفات كل منها .
= مقدرة ممتازة في معاملات البيع والشراء .
= الأمانة والصدق [1] .

[1] - انظر: عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصاد الزراعي، مرجع سبق ذكره، ١٩٤-١٩٩.

٦- التكاليف التسويقية:

علينا ألا ننسى - في موضوع التسويق الزراعي - الحديث عن التكاليف التسويقية التي يعاني منها كلٌ طرف من الأطراف المعنيّة بالتسويق، فحلقة التكاليف التسويقية يشتكي منها المزارعون ؛ لأنّهم يبيعون منتجهم بسعر منخفض للتاجر، ويجدونها في السوق بسعر مرتفع يصل إلى ثلاثة أضعاف السعر المبيع لهم، فالتكاليف التسويقية تبدأ منذ موسم القطاف، من أجور العمال؛ فضلًا عن سعر الصناديق أو السِّلال التي تُعبّأ، وتكلفة وسائل نقلها إلى السوق، أما في السوق، فيتمّ حساب السعر لها مع حفظ هامش الربح الذي يتراوح بين ٨% و١٠% للتاجر [١].

فالتكاليف التسويقية: هي الفرق بين السعر الذي يستلمه المزارع والسعر الذي يدفعه المستهلك، ويعود ارتفاع هذه التكاليف إلى عوامل عدة، هي:

- زيادة الخدمات والعمليات التسويقية التي يطلبها المستهلك .
- تعدد الذين يقومون بهذه الخدمات ومحاولتهم الحصول على أجور عالية نسبيًّا .
- بعد أماكن الإنتاج عن المراكز الاستهلاكية .

الأغراض الرئيسة لدراسة التكاليف التسويقية، وهي:

= تقدير التكاليف التسويقية ومقارنتها بالتكاليف الإنتاجية أو بالأسعار التي يمكن الحصول عليها.

= دراسة تصنيف التكاليف فيما يخص تكاليف العمليات التسويقية وما يأخذه الوسطاء.

---

[١] - محمد علي بك، التسويق الزراعي في سورية... الحلقة الأضعف في الإنتاج، موقع ستار تايمز، بتاريخ: ١-١٠-٢٠٠٩.
آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٢١-٨-٢٠١٩.
http://www.startimes.com/?t=19595740

= دراسة تكاليف العمليات التسويقية، وهذه تعطي للمنتج فكرة واضحة عن تكاليف تسويق منتوجاته.

= يدرس الوسطاء التكاليف التسويقية حتى يستطيعوا تقليل المصاريف الخاصة؛ وذلك بقيامهم بتقديم أفضل الخدمات بأقل التكاليف.

أهم العوامل التي تؤثر في التكاليف التسويقية:

≡ المخاطر الناتجة عن سرعة التلف أو انخفاض السعر.

≡ الطلب والعرض .

≡ مقدار الإجراءات التي تبذل في البيع .

≡ درجة معرفة الصنف .

≡ العلاقة بين الكمية وثمنها .

≡ حجم الإرسالية .

≡ درجة التماثل .

≡ درجة العناية بالتعبئة .

≡ جهة البيع .

≡ الحاجة إلى الخدمات الميكانيكية [1] .

[1] - انظر: عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصاد الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص١٩٩ -٢٠٠- ٢٠١.

وفي النهاية لا بدّ من الإشارة إلى أنّ التسويق الزراعي في معظمه تابع للقطاع الخاص؛ باستثناء المحاصيل الاستراتيجية: القمح، والقطن، والشعير، ومؤسسة الخزن والتسويق هي الوحيدة التي تعمل، لكنّ، بصفتها تاجرًا، تبيع وتربح وتشتري .

وفي الجهة المقابلة هناك الفلاح، الذي يعد وفق المعطيات جميعها الضحية، الأكبر في موضوع التسويق الزراعي... فإنّ مسألة التسويق الزراعي تأتي في ختام عملية الإنتاج بشكل عام، والهدف من التسويق الزراعي هو تسهيل الأمر، وتأمين أسواق لتصريف الإنتاج الفائض بأسعار معقولة؛ بحيث يبقى للفلاح هامش ربح ولو كان بسيطًا، على اعتبار أنّ الفلاح خاسر ومعذَّب ومناضل، حيث يتعرّض لمسألة مادية قاسية، فلديه التزامات تجاه المصرف الزراعي، وسماسرة القطاع الخاص، وسوق الهال، ورفع مستوى معيشته، والمنظمة الفلاحية جادّة في تذليل هذه الصعوبات، وتأمين كلِّ ما يلزم لتصريف الإنتاج الخاص بالفلاح بحسب الظروف بأسعار معقولة وبربح يرضي الفلاح، فمن أهمّ مشاكل الفلاح تذبذب أسعار السوق نتيجة العرض والطلب للمحاصيل غير الاستراتيجية، وخاصة بعد تحرير الأسمدة ، حيث ارتفع سعر الكيلو غرام من أيّ محصول، ومن ثمّ إذا لم يتمّ بيعه بسعر التكلفة وهامش ربح ولو كان بسيطًا ، فسيقلع الفلاح عن الزراعة، وسنسعى إلى استيراد هذا المنتج .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الـخا تـمـة

وفي نهاية هذا الكتاب، يمكننا القول إننا تمكنّا من خلال فصوله التي تعددت وتنوعت؛ لتشمل وتغطي أغلب المجالات التي تندرج ضمن علم الاجتماع الريفي، حيث عرضنا كل المفاهيم والاتجاهات من خلال خمسة فصول تناولت معظم محاور ومناحي المجتمع الريفي، وقدمنا من خلال هذا الكتاب مجموعة من الدراسات الاجتماعية الميدانية التي كان من شأنها تدعيم الأفكار النظرية التي تم عرضها خلال محاور الفصول التي احتواها هذا الكتاب .

وموجز القول: إن علم الاجتماع الريفي بوصفه أحد العلوم الاجتماعية له وظيفة عامة تناسب تلك الوظائف التي تؤديها بقية العلوم الاجتماعية، والعلوم الاجتماعية كلها تدرس السلوك البشري، ولكن من زوايا مختلفة والاختلاف راجع إلى اختلاف في موضوعات الدراسة وكذلك، نوع المتغيرات المستخدمة في التفسير ، ويؤكد الكثير من العلماء أن الاختلاف في العلوم الاجتماعية هو اختلاف تمليه ضرورة الدراسة والتحليل فقط غير أن نتائج البحوث في ميادين العلوم الاجتماعية متشابكة ومترابطة .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الملاحق:

محتويات الملاحق:

الملحق رقم (١) قانون الإصلاح الزراعي.

الملحق رقم (١):

قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٨ [١].

القانون رقم ١٦١ الصادر في ١١ حزيران عام ١٩٥٨ حول الإصلاح الزراعي في سورية.

المادة ١:

أولًا- لا يجوز لأي شخص أن يملك أكثر من:

١- في الأراضي المروية:

أ- ١٥ خمسة عشر هكتارًا في منطقة الغوطة.

ب- ٢٠ عشرين هكتارًا في منطقة الساحل.

ج- ٢٥ خمسة وعشرين هكتارًا في منطقة البطيحة وتوابعها.

د- ٤٠ أربعين هكتارًا في بقية الأراضي المروية بالراحة.

هـ- ٥٠ خمسين هكتارًا في الأراضي التي تُروى بالرفع بأي واسطة من أنهر الفرات والخابور والدجلة.

و- ٥٥ خمسة وخمسين هكتارًا في الأراضي التي تُروى من مياه الآبار في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة.

ز- ٤٥ خمسة وأربعين هكتارًا في بقية الأراضي التي تُروى بالرفع.

٢- في الأراضي البعلية المشجرة بالزيتون والفستق الحلبي:

أ- ٣٥ خمسة وثلاثين هكتارًا في محافظة اللاذقية.

ب- ٤٠ أربعين هكتارًا في بقية المحافظات.

---

[١] **- قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٨، موقع التاريخ السوري المعاصر، ٢٨-١١-٢٠١٨.**
آخر مراجعة للموقع بتاريخ ١٠-٦-٢٠١٩.
https://syrmh.com/2018/11/28/

شريطة أن يكون عمر هذه الأشجار قد تجاوز عشر سنوات.

يحسب لكل دونم عشر شجرات على الأقل، فإذا قل عدد الأشجار عن النسبة المذكورة يحسب عدد الدونمات المشجرة بنسبة عدد الأشجار مقسومًا على عشرة.

وفي حال تراوح عمر الأشجار بين ٥ و١٠ سنوات، فتصبح المساحة /٤٥/ خمسة وأربعين هكتاراً في محافظة اللاذقية و/٥٠/ خمسين هكتارًا في بقية المحافظات.

٣- في الأراضي البعلية:

أ- ٨٠ ثمانين هكتارًا في المناطق التي يزيد فيها معدل الأمطار على ٥٠٠ مم.

ب- ١٢٠ مئة وعشرين هكتارًا في المناطق التي يتراوح فيها معدل الأمطار بين ٣٥٠ مم و ٥٠٠ مم.

ج- ٢٠٠ مائتي هكتار في المناطق التي يقل فيها معدل الأمطار عن ٣٥٠ مم، أو ما يعادل هذه النسب من جميع هذه الأنواع السابقة وترفع هذه المساحة إلى ٣٠٠ ثلاثمائة هكتار في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة.

يترك للمالك عند الاستيلاء على ما يجاوز الحد الأعلى من أرضه حق اختيار الجزء الذي يرغبه من كل نوع على أنه يحق لمؤسسة الإصلاح الزراعي أن تعين احتفاظ المالك إذا اقتضت ذلك مصلحة التوزيع أو المنتفعين.

ثانيًا- تحدد مناطق الغوطة والساحل والبطيحة وتوابعها والمناطق المشار إليها في البند /٣/ بقرار قطعي غير قابل لأي طريق من طرق الطعن يصدر عن مجلس إدارة مؤسسة الإصلاح الزراعي.

ثالثًا- يقصد بالأراضي المروية الأراضي التي تروى بالراحة أو بالرفع سواء كان الرفع من مياه جوفية وسطحية أو مياه الينابيع والأنهار.

وتقدر المساحة المروية المقصودة في هذا القانون بمواردها الثابت من المياه لزراعة محصول صيفي على أساس ثلاثة أرباع اللتر في الثانية للهكتار من مياه الآبار ونصف لتر في الثانية من المياه الأخرى.

رابعًا- مع عدم الإخلال بالتشريعات النافذة في شأن الري تعد في حكم الأراضي المروية الأراضي التي يتوفر لها المورد الثابت من مياه الأنهار حتى ولو لم تكن تُروى فعلًا عند صدور هذا القانون؛

وذلك بالقدر الذي يسمح به تصرف المورد من كمية المياه وعلى أساس نصف لتر من الماء للهكتار في الثانية.

المادة ٢

إضافة للحد المنصوص عنه في المادة الأولى.

يحق للمالك أن يتنازل لكل من أزواجه وأولاده بما يعادل ٨% ثمانية في المئة فقط من المساحة التي يحق له الاحتفاظ بها.

المادة ٣

يقصد بالأولاد المذكورين في المادة السابقة:

أ- الولد الحي بتاريخ صدور هذا القانون.

ب- المولود قبل مرور /٣٠٠/ يوم من تاريخ العمل بهذا القانون.

ج- فروع الولد المتوفى قبل صدور قرار الاستيلاء على الأرض. ولهؤلاء نصيب والدهم أو والدتهم.

المادة ٤

كل عقد يخالف هذا القانون يُعَدُّ باطلًا ولا يجوز تسجيله.

المادة ٥

تستولي الدولة خلال السنوات العشر التالية لتاريخ العمل بهذا القانون على ما يجاوز الحد الأعلى المبين في المادتين الأولى والثانية، وتعد الدولة مالكة للأرض المستولى عليها المحددة بقرار الاستيلاء النهائي وذلك من تاريخ قرار الاستيلاء الأولي، ويصبح العقار خالصًا من جميع الحقوق العينية والإشارات والحجوز وحقوق المستأجرين وكل منازعة بين أصحاب العلاقة تنقل إلى التعويض المستحق عن الأراضي المستولى عليها، وتفصل بها الجهات المختصة.

وتبقى للمالك الزراعة القائمة على الأرض وثمار الأشجار حتى نهاية السنة الزراعية التي تم خلالها الاستيلاء.

• وعلى المالك أن يحسن استغلال الأرض الزراعية إلى حين إتمام الاستيلاء عليها.

المادة ٦

لا يعتد في تطبيق هذا القانون :

أ- بتصرفات المالك ولا بالرهون التي لم يثبت تاريخها بقيد رسمي قبل تاريخ العمل بهذا القانون.

ب- بتصرفات المالك إلى فروعه وأزواجه وأزواج فروعه ولا بتصرفات هؤلاء إلى فروعهم وأزواجهم وأزواج فروعهم، وإن نزلوا سواء أكانت تلك التصرفات مسجلة أم غير مسجلة في السجل العقاري أو دفاتر التمليك متى كانت تلك التصرفات غير ثابتة التاريخ قبل ١٩٥٠/١/١ وتستولي الدولة من مجموع الملكية على ما يجاوز الحد الأعلى المنصوص عليه في هذا القانون مبتدئة بما أبقاه المالك الأصلي في حوزته ثم ما تصرف به للأشخاص السالف ذكرهم كل بنسبة المساحة المتصرف بها إليه، أما المساحات الباقية التي كان يحق للمالك الاحتفاظ بها من أصل الملكية المتصرف بها، فتبقى بملكية المتصرف إليهم.

كل ذلك دون الإضرار بحقوق الغير التي تلقوها من المذكورين بتصرفات ثابتة بقيود رسمية قبل تاريخ العمل بهذا القانون.

ج- بما قد يحدث منذ العمل بهذا القانون من تجزئة بسبب الميراث والوصية للأراضي الزراعية المملوكة لشخص واحد، وتستولي الدولة في هذه الحالة على ملكية ما يجاوز الحد الأعلى المنصوص عنه في هذا القانون في مواجهة الورثة أو الموصى لهم بعد استيفاء ضريبة التركات.

المادة ٧

خلافًا لأحكام المادة الأولى من هذا القانون:

أ- يجوز للشركات المساهمة والجمعيات التعاونية أن تمتلك أكثر من الحد الأعلى المنصوص عنه من الأراضي التي تستصلحها لبيعها؛ وذلك وفق القوانين والأنظمة القائمة.

ب- يجوز للشركات الصناعية الموجودة قبل العمل بهذا القانون أن تمتلك مساحات من الأراضي الزراعية أكثر من الحد الأعلى إذا كان ذلك ضروريًا للاستغلال الصناعي.

ج- يجوز للجمعيات الزراعية العلمية أن تمتلك مساحة من الأراضي الزراعية أكثر من الحد الأعلى إذا كان ضروريًا لتحقيق أغراضها.

د- يجوز للجمعيات الخيرية الموجودة عند العمل بهذا القانون أن تمتلك من الأراضي الزراعية ما يزيد على الحد الأعلى، ويكون للدولة الحق بالاستيلاء على المساحة الزائدة عن الحد الأعلى خلال عشر سنوات على أن تعطي الجمعية التعويض المنصوص عنه في المادة (١٠) نقدًا.

هـ- يجوز للدائن بعد العمل بهذا القانون، أن يمتلك أكثر من الحد الأعلى إن كان سبب الزيادة نزع ملكية مدين أو رسو مزاد علني على الدائن. ويجوز للدولة بعد مضي سنة واحدة من تاريخ رسو

المزاد العلني أن تستولي على المساحات الزائدة عن الحد الأعلى بالثمن الذي رسا به المزاد أو نظير التعويض المنصوص عنه في المادة (١٠) من هذا القانون أيهما أقل. على أنه استثناء من هذا الحكم عند نزع الدائن لملكية الأطيان التي سبق له التصرف فيها؛ وفقًا لحكم المادة الثامنة من هذا القانون، فإن الحكومة تستولي عليها بثمن رسو المزاد أو نظير التعويض المنصوص عنه في المادة (٩) من هذا القانون أيهما أقل.

المادة ٨

ابتداء من أول كانون الثاني لسنة ١٩٥٩ وحتى بدء الموسم الزراعي الذي يلي تاريخ الاستيلاء الفعلي يؤدي ملاك الأراضي الزراعية لصندوق مؤسسة الإصلاح الزراعي عما يجاوز الحد الأعلى من ملكيتهم كما هو مبين في المادتين الأولى والثانية من هذا القانون بدل انتفاع يقدر بثلاثة أرباع متوسط بدل الإيجار الذي يحسب؛ وفقًا لأحكام المادة التالية، ويجوز أن يخصم كامل هذا البدل أو جزء منه من أصل التعويضات المستحقة للمالك.

أما الأراضي الزائدة التي سوف تشمل بأحكام هذا المرسوم التشريعي بعد تنفيذ أحكام المادتين الأولى والثانية منه، فيؤدى عنها بدل الانتفاع المحدد آنفًا من أول كانون الثاني سنة ١٩٦٤.

ويحصل بدل الانتفاع المذكور في المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية، ويكون له نفس مرتبة الامتياز المقررة للضرائب، ويحصل بالطرق الإدارية.

وعلى المالك ممن ذكروا في الفقرة الأولى أن يخطر الجهة التي تحددها اللائحة التنفيذية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون، وفي شهر كانون الثاني من كل سنة، بمقدار الأراضي الزراعية التي يمتلكها أو يكون له نصيب في منفعتها. فإذا لم يقدم هذا الإخطار في الموعد المحدد أو قدم بيانات غير صحيحة بقصد التهرب من أداء بدل الانتفاع تفرض عليه غرامة تعادل خمسة أمثال ما ضاع على الخزانة أو ما كان يضيع عليها بسببه، فضلاً عن إلزامه بأداء بدل الانتفاع وتقضي بالغرامة اللجنة المنصوص عليها في المادة /١٩/.

المادة ٩

يكون لمن استولت الدولة على أرضه؛ وفقًا لأحكام المادة الأولى الحق في التعويض، ويحسب هذا التعويض على أساس عشرة أمثال متوسط بدل إيجار الأرض لدورة زراعية لا تتجاوز ثلاث سنوات أو حصة المالك منها، ويحدد هذا التعويض من قبل لجان أولية تؤلف في كل محافظة بقرار من

وزير الإصلاح الزراعي من قاض من وزارة العدل، ومهندس زراعي من وزارة الإصلاح الزراعي ومهندس مدني من وزارة الأشغال العامة، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تتجاوز حصة المالك المشار إليها في هذه المادة النسب التي يحددها قانون العلاقات الزراعية رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٨.

ويحق لصاحب التعويض الاعتراض أمام اللجان المنصوص عليها في المادة /١٩/ من هذا القانون خلال شهر واحد من تاريخ تبليغه قرارات لجان تحديد التعويض بالطريقة الإدارية، ولا تصبح هذه القرارات نهائية إلا بعد تصديقها من مجلس الإدارة؛ ولهذا المجلس أن يعيدها إلى تلك اللجان لإعادة النظر فيها وإذا أصرت اللجنة على قرارها السابق كان للمجلس أن يتخذ في شأنه القرار الذي يراه.

المادة ١٠

يؤدى التعويض سندات على الدولة بفائدة مقدارها ١.٥% تستهلك خلال أربعين سنة، وتكون هذه السندات اسمية ولا يجوز التصرف بها إلا للمتمتعين بالجنسية العربية (القطر السوري) ويقبل أداؤها في القطر السوري ممن استحقها من الدولة أول مرة أو من ورثته في وفاء ثمن الأراضي الزراعية التي تشترى من الدولة في أداء الضرائب على الأراضي الزراعية إن وجدت وفي أداء ضريبة التركات.

يحدد بمرسوم تنظيمي مواعيد استهلاك هذه السندات وشروطه وشروط تداولها بناء على اقتراح لجنة مؤلفة من مجلس إدارة مؤسسة الإصلاح الزراعي وحاكم مصرف سورية المركزي.

أما قيمة الملحقات المستولى عليها والعائدة لغير مالكي الأرض فتدفع لأصحابها خلال مدة عشر سنوات من تاريخ الاستيلاء الفعلي.

المادة ١١

أ- إذا كانت الأرض التي استولت عليها الدولة مثقلة بحق رهن أو اختصاص أو امتياز فللدولة أن تحل محل المدين في الدين والفائدة المضمونين بهذا الحق كليًّا أو جزئيًّا بأن تستبدل بهما سندات عليها، على أن لا يجاوز سعر الفائدة ٧%.

ب- إذا كان مالك الأراضي الزراعية الذي استولت الدولة على أرضه مدينًا بدين معقود قبل العمل بقانون الإصلاح الزراعي، وكان هذا الدين ثابت التاريخ بالنسبة للأفراد والشركات أو مثبتًا في قيود المصارف بالنسبة للمصارف العاملة في أراضي الجمهورية العربية السورية، فيجوز للدولة أن تحل

محل المدين في الدين والفائدة كليًا أو جزئيًا على ألّا يجاوز سعر الفائدة ٧% وكل ذلك في حال توفر الشرطين الآتيين:

١- أن تكون ديون الأفراد والشركات وظفت في أرض المالك والإنشاءات القائمة عليها أو في الآلات والأدوات المستولى عليها.

٢- أن تكون ديون المصارف ممنوحة لغايات زراعية، وتستبدل بهذه المبالغ سندات على الدولة.

ج- تطبق على السندات المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين أحكام الفقرة الأولى من المادة /١٠/ على أن تستهلك خلال عشر سنوات. ويمكن تقصير هذه المدة بقرار من مجلس إدارة مؤسسة الإصلاح الزراعي إذا كان مقدار الدين لا يجاوز خمسين ألف ليرة سورية.

د- تحل الدولة محل المدين في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين آ، ب بناء على طلب الدائن أو المدين وذلك بقرار من مجلس الإدارة، في كل حالة على حدة، ويتضمن في حالة إجابة الطلب تقدير الدين والفائدة اللذين تحل فيهما الدولة محل المدين بالاستناد إلى تحقيق تجريه مؤسسة الإصلاح الزراعي وتقدير أولي للتعويض الذي يستحقه المالك المستولى على أرضه، على ألا يؤثر هذا التقدير الأولي على التقدير النهائي المنصوص عليه في المادة /٩/ وإذا جاوز مبلغ الدين والفائدة التعويض المقدر للمالك تقديرًا أوليًا أعطي الدائن أو الدائنون جزءًا من ديونهم وفوائدهم؛ وفقًا للإجراءات التي تنظمها لائحة تصدر من مجلس إدارة مؤسسة الإصلاح الزراعي، ويبدأ تسديد الإسناد اعتبارًا من تاريخ صدور قرار مجلس الإدارة.

هـ- تقتطع قيمة السندات المنصوص عليها في هذه المادة من أصل التعويض الذي يستحقه المالك ولا يصرف له منه أي مبلغ قبل استهلاكها.

و- تؤدى قيمة السندات المذكورة عند استحقاقها من أموال مؤسسة الإصلاح الزراعي أو من الاعتمادات المرصدة في الموازنة لهذه الغاية وعند عدم توافرهما تؤدى من أموال الخزينة الجاهزة ويجري الصرف وفقًا للترتيبات التي يتم الاتفاق عليها بين وزارة الخزانة ومؤسسة الإصلاح الزراعي.

ز- لا يحق للدائنين المشار إليهم في الفقرتين آ، ب من هذه المادة مطالبة المدينين بالديون التي حلت الدولة فيها محل المدينين.

المادة ١٢

تحصر المساحات المستولى عليها في كل قرية، ويجوز عند الضرورة القصوى تجميع هذه المساحات عن طريق الاستيلاء على الأراضي التي تتخللها مع التعويض على أصحاب هذه الأراضي بأراض أخرى.

المادة ١٣

أولًا- مع المحافظة على الحقوق المكتسبة السابقة للمنتفعين توزع الأراضي المستولى عليها في كل قرية على الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تزيد على /٨/ ثمانية هكتارات في الأراضي المروية أو المشجرة ولا عن /٣٠/ ثلاثين هكتارًا في الأراضي البعلية التي يزيد معدل الأمطار فيها على /٣٥٠/ مم ولا عن /٤٥/ خمسة وأربعين هكتارًا في الأراضي البعلية التي يقل معدل الأمطار فيها عن /٣٥٠/ مم أو ما يعادل هذه النسب من كل نوع.

ثانيًا- يشترط فيمن توزع عليه الأرض:

١- أن يكون متمتعًا بالجنسية العربية (القطر السوري) بالغًا سن الرشد.

٢- أن تكون مهنته الزراعة أو حاملًا لشهادة زراعية أو من أفراد البدو المشمولين ببرامج التحضير.

٣- ألا يكون مالكًا لأرض زراعية أخرى بحيث إذا أضيفت إليها الأراضي الموزعة لا تزيد بمجموعها على الحد الأعلى المنصوص في هذه المادة.

ثالثًا- تكون الأولوية في التوزيع حسب الترتيب الآتي:

١- الفلاح الذي يزرع الأرض فعلاً سواء كان مستأجراً لها أم مزارعاً فيها.

٢- العامل الزراعي.

٣- من هو أكثر عائلة وأقل مالاً من أهل القرية ثم يقر لغير أهل القرية.

المادة ١٤

١- يقدر ثمن الأرض الموزعة بمقدار ربع التعويض الذي تقدره الدولة في سبيل الاستيلاء، ويؤدى على أقساط سنوية متساوية في مدى عشرين سنة إلى صندوق الجمعية التعاونية للاستفادة منه في المشاريع والأعمال الزراعية أولًا ثم الاجتماعية التي تعود بالفائدة على أعضاء الجمعية.

٢- يعفى المنتفعون من نفقات الإدارة والاستيلاء والتوزيع والمساحة ومن غرامات وفوائد أقساط التمليك التي لم يتم تحصيلها.

٣- تسجل الأرض الموزعة باسم المنتفع في السجلات العقارية بمجرد طلب من مؤسسة الإصلاح الزراعي.

المادة ١٥

تقوم بتنفيذ أحكام هذا القانون مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري تسمى مؤسسة (الإصلاح الزراعي) وتلحق هذه المؤسسة برئاسة الجمهورية، ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية دون التقيد بالقواعد والنظم المعمول بها في الحكومة في النواحي المالية والإدارية وشؤون الموظفين.

وتتولى هذه المؤسسة عمليات الاستيلاء والتوزيع وإدارة الأراضي المستولى عليها إلى أن يتم توزيعها ويكون لها التوجيه والإشراف على جمعيات التعاون للإصلاح الزراعي كما يكون لها الاتصال بالجهات المختصة بشأن تنفيذ أحكام هذا القانون.

ويكون لهذه المؤسسة مجلس إدارة ولجنة تنفيذية يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية.

المادة ١٦

تودع أموال المؤسسة النقدية لدى مصرف سورية المركزي، وتضاف إليها الإعانات المالية التي تؤديها الدولة لتغطية موازنات المؤسسة، ويعد وفر موازنتها أموالًا احتياطية لها على أن تخضع حسابات المؤسسة لرقابة ديوان المحاسبات اللاحقة حسب أحكامه الخاصة.

المادة ١٧

يصدر مجلس إدارة مؤسسة الإصلاح الزراعي التفسيرات اللازمة لأحكام هذا القانون على أن تصدق بقرارات من رئيس الجمهورية، وتعد هذه القرارات تفسيرًا تشريعيًّا ملزمًا وتنشر في الجريدة الرسمية.

المادة ١٨

تشكل اللجنة التنفيذية لمؤسسة الإصلاح الزراعي لجانًا فرعية تقوم بعمليات الاستيلاء وحصر الأرض المستولى عليها وتجميعها عند الاقتضاء وتوزيعها. وينظم بقرار من وزير الإصلاح الزراعي كيفية تشكيل هذه اللجان وتنظيم العلاقات بينها وبين اللجنة التنفيذية وبيان الإجراءات والأوضاع الواجب اتباعها في عمليات الاستيلاء وتقدير قيمة المنشآت والآلات الثابتة وغير الثابتة والأشجار وتصفية ما ينشأ من العلاقات بين المالكين القدماء والجدد من جهة، والمستثمرين من جهة أخرى وما يجب اتخاذه من التدابير لمواجهة فترة الانتقال والتوزيع.

على الملاك تنفيذ تنازلاتهم المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٦١ لعام ١٩٥٨ المعدلة وتسجيلها في السجلات العقارية أو دفاتر التمليك خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر بدءًا من تاريخ إبلاغ صاحب العلاقة بوجوب تنفيذ وتسجيل تنازله.

تستولي مؤسسة الإصلاح الزراعي على الأراضي المتنازل عنها والتي لم تسجل في تلك السجلات خلال المدة المذكورة.

المادة ١٩

أولًا-

١- تشكل بقرار من وزير الإصلاح الزراعي لجنة قضائية أو أكثر برئاسة قاض يسميه وزير العدل وعضوية موظفين من الحلقة الأولى أحدهما عن المديرية العامة للمصالح العقارية، والثاني عن مؤسسة الإصلاح الزراعي، ويحدد الاختصاص المحلي لكل من هذه اللجان بقرار من وزير الإصلاح الزراعي.

٢- تختص هذه اللجان بالقضايا والمنازعات الحقوقية بما في ذلك المستعجل منها متى كانت متعلقة بالأمور الآتية:

أ- القضايا والمنازعات الناشئة عن تنفيذ هذا القانون وخاصة ما يتعلق منها بملكية الأراضي الزراعية المستولى عليها أو التي تكون محلًا للاستيلاء؛ وفقًا للبيانات المقدمة من المالكين تطبيقًا لهذا القانون، وبتحديد الملكية وتوزيع الأراضي المستولى عليها والتحقيق في البيانات والديون العقارية.

ب- القضايا والمنازعات الواقعة على الأملاك العامة المستثمرة زراعيًا أو التي يمكن استثمارها أو أراضي أملاك الدولة الزراعية سواء أكانت مسجلة أم غير مسجلة أو بحق التصرف بالأراضي الأميرية والخالية والمباحة أو الأراضي الموات وذلك كله إذا تجاوزت المساحة المتنازع عليها ثلاثين هكتارًا مهما كان نوعها.

ت- تستثنى من اختصاصات اللجان القضائية المنصوص عليها في الفقرة ٢. السابقة القضايا والمنازعات التي هي في الأصل من اختصاص قضاة التحديد والتحرير والتحسين العقاري ولجان التجميل وإزالة الشيوع.

ث- يمتنع على المحاكم النظر في القضايا والمنازعات التي تختص بها اللجان القضائية.

ثانيًا-

١- لا تعد قرارات اللجان القضائية نهائية إلا بعد التصديق عليها من مجلس إدارة مؤسسة الإصلاح الزراعي فيما يتعلق بأحكام الفقرة الأولى من البند (ب) السابق، ومن لجنة عليا مؤلفة من ثلاثة قضاة برتبة مستشار استئناف على الأقل فيما يتعلق بأحكام الفقرة الثانية من البند (ب) وتسمى هذه اللجنة من قبل مجلس إدارة مؤسسة الإصلاح الزراعي بناء على اقتراح وزير العدل وموافقة مجلس القضاء الأعلى.

٢- يحق لمجلس الإدارة بناء على اقتراح وزير الإصلاح الزراعي ولأسباب تتعلق بالمصلحة العامة يعود تقديرها إليه أن يتولى النظر بالتصديق على الأحكام التي يعود أمر التصديق عليها للجنة العليا.

٣- على اللجنة العليا أن تبت بالأحكام المعروضة عليها خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ استلامها لإضبارة الدعوى.

٤- لمجلس الإدارة، أو اللجنة المؤلفة؛ وفقًا للأحكام السابقة إذا رأيا عدم التصديق على قرار اللجنة القضائية أن يعيداه إليها للنظر في القضية مجددًا على ضوء ملاحظاتهما، فإذا أصرت اللجنة القضائية على رأيها السابق، فللمجلس أو اللجنة التي عهد باختصاصه في التصديق أن يتخذ القرار الموضوعي الذي يريدانه ويُعَدُّ قرارهما هذا مبرمًا غير قابل لأي طريق من طرق الطعن.

ثالثًا-

١- تحيل المحاكم القضائية الخاصة جميع القضايا التي أصبحت من اختصاص اللجان القضائية إلى هذه اللجان، وتتخلى عن القضايا التي أصبحت من اختصاص القضاء العادي وتحيلها إلى مراجعها فورًا.

٢- القضايا والمنازعات التي فصلت بها اللجان القضائية والمحاكم القضائية الخاصة قبل صدور هذا المرسوم التشريعي تخضع للتصديق وفقًا للأحكام السابقة.

يمنع كل مالك متصرف بأرض بعلية في المناطق التي ستستفيد خلال عشر سنوات من مشاريع الري الحكومية تزيد مساحتها على الحد الأعلى للأراضي المروية المنصوص عليه في هذا المرسوم التشريعي من التصرف أو إنشاء أي حق عيني (عدا الرهن لدى المصرف الزراعي التعاوني) على ما يجاوز الحد الأعلى المشار إليه.

تعين هذه المناطق بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة مؤسسة الإصلاح الزراعي.

المادة ٢٠

تسلم الأرض لمن آلت إليه من المنتفعين خالية من الديون ومن حقوق المستأجرين، وتسجل باسم صاحبها دون رسوم أو ضرائب.

وعلى من آلت إليه الأرض أن يقوم بزراعتها، وأن يبذل في عمله العناية الواجبة، وإذا تخلف عن ذلك أو أخل بأي التزام جوهري آخر يقضي به القانون أو قرار التوزيع، تصدر اللجنة التنفيذية لمؤسسة الإصلاح الزراعي قرارًا بإلغاء توزيع الأرض عليه واستردادها منه، وفسخ تسجيلها في السجلات العقارية؛ وذلك بناء على تحقيقات تجريها لجان يشكلها وزير الإصلاح الزراعي، ويحق للمنتفع الاعتراض خلال مدة ثلاثين يومًا من تاريخ تبليغه القرار أمام مجلس إدارة مؤسسة الإصلاح الزراعي الذي يفصل في الاعتراض بقرار قطعي غير قابل للطعن أو لوقف التنفيذ أو المطالبة بأي تعويض من جرائه.

تعاد الدعاوى التي طعن بها تمييزًا استنادًا إلى القانون رقم /٣/ تاريخ ١٩٦٢/٢/٢٠ الملغى إلى المرجع المختص لتصديقها وفقًا لأحكام المادة /١٢/ من هذا المرسوم باستثناء ما سبق أن صُدِّق منها من قبل مجلس إدارة مؤسسة الإصلاح الزراعي.

المادة ٢١

يجوز للأفراد بعد تنفيذ أحكام هذا القانون أن يمتلكوا أكثر من الحد الأعلى إذا كان سبب الملكية الزراعية الميراث وتستولي الدولة على المساحات الزائدة مقابل التعويض المنصوص عنه في المادة ـ ١٠ ـ إذا لم يتصرف المالك في الزيادة خلال سنة من تاريخ تملُّكه أو تاريخ العمل بهذا القانون أيهما أطول وذلك ضمن الشروط المنصوص عنها في المادتين ٩، ١٤ من هذا القانون.

لا يجوز تسوية وضع المالك الذي يستفيد من أحكام المادتين الأولى والثانية من هذا المرسوم التشريعي فيما يتعلق بالأراضي المستولى عليها إذا كان تم توزيعها أو تأجيرها للفلاحين أو تم انتفاعهم بها، وينتقل حق المالك إلى التعويض المنصوص عليه في المادة /٩/ من القانون /١٦١/ لعام ١٩٥٨.

المادة ٢٢

أولًا- يحق للمالك أن يحتفظ هو أو ورثته من بعده بالحد الأعلى للأرض البعلية في الحالات الآتية:

١- إذا شجَّر أرضه البعلية بعد تطبيق هذا القانون.

٢- إذا حوَّل أرضه البعلية إلى مروية بمياه الآبار بموافقة مسبقة من مؤسسة الإصلاح الزراعي.

ثانيًا- إذا تحولت الأرض البعلية إلى أرض مروية باستفادتها من مياه الأنهار أو مشاريع الري التي تقوم بها الدولة يحق للمالك أن يحتفظ بالحد الأعلى للأراضي المروية ما لم تكن قد شُجِّرت، ويستولي على ما يجاوز الحد الأعلى للأراضي المروية؛ وفقًا لأحكام المادتين الأولى والثانية.

ثالثًا- يفصل مجلس إدارة مؤسسة الإصلاح الزراعي في اعتبار الأرض مشجرة أو غير مشجرة بقرار نهائي غير قابل للطعن.

رابعًا- كل تغيير يجريه المالك على الأرض المروية سابقًا بعد العمل بهذا القانون تهربًا من تطبيق أحكامه يعد باطلًا.

لا ترد بدلات الإيجار وأقساط التمليك والغرامات والفوائد والنفقات الأخرى المستوفاة من المنتفعين بأحكام القانون رقم /١٦١/ لعام ١٩٥٨ قبل صدور هذا المرسوم التشريعي وتعدُّ حقًا مكتسبًا لمؤسسة الإصلاح الزراعي.

المادة ٢٣

يقدم كل مالك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون بيانًا خطيًّا موقعًا منه ومصدّقًا عليه من المرجع الرسمي يشتمل على البيانات الآتية:

١- ما يملكه المصرح من الأراضي الزراعية المسجلة في السجل العقاري أو مختلف سجلات التمليك.

٢- الحصص الإرثية التي حصل عليها ولم يتم نقلها على اسمه في السجلات العقارية.

٣- الأراضي المحكوم له بها بموجب قرارات قضائية اكتسبت الدرجة القطعية، ولم يتم تسجيلها في السجلات العقارية أو بموجب قرارات لم تكتسب الدرجة القطعية.

٤- الأراضي الأخرى غير المسجلة والتي يدعي التصرف بها. على أن تتضمن هذه البيانات أرقام العقارات ومواقعها ونوع زراعتها ومساحة كل فئة منها.

ويحق للجان الفرعية أن تطلب إلى المالكين بأسمائهم تقديم مثل هذه البيانات مباشرة إليها، وعلى المالكين أن يقدموا هذه البيانات خلال شهرين من تاريخ التبليغ، وكل أرض للمالك لم يذكرها في التصريح المنوه عنه في هذه المادة يعد المالك متنازلاً عنها، وتكون ملكًا للدولة دون تعويض.

إذا تبين لمؤسسة الإصلاح الزراعي أن المالك المستفيد من أحكام القرار بقانون /٢٦٦/ لعام ١٩٥٩ أصبح غير مشمول بأحكام قانون الإصلاح الزراعي أو نقصت الملكية المشمولة بالاستيلاء بسبب استفادته من أحكام هذا المرسوم التشريعي، وتبين لها أن التعويض المقدر تقديرًا أوليًّا أو نهائيًّا يقل عن الدين الذي حلت الدولة فيه محل المالك المدين، فيصبح هذا الحلول باطلًا بحق كل دين لا يقابله تعويض أو يتجاوز مبلغ التعويض المقدر للأرض التي ظلت خاضعة للاستيلاء وحينئذ يحق للدائن ملاحقة المالك المدين بالدين الذي تحللت الدولة من التزامها به بمقتضى هذا المرسوم التشريعي.

المادة ٢٤

تطبق أحكام هذا القانون مبدئيًّا على الأراضي المسجلة في مختلف السجلات العقارية وقيود التمليك.

أما الأراضي التي صدر أو يصدر بتسجيلها أحكام قضائية مكتسبة الدرجة القطعية، فيراعى بشأنها الأحكام الآتية:

أ- بالنسبة للأحكام الصادرة قبل صدور هذا القانون، ولم تنقل إلى السجلات العقارية، فيقتضي على صاحبها أن يطلب تنفيذها في السجل العقاري خلال مدة شهرين من تاريخ صدور هذا القانون على الأكثر.

ب- أما الأحكام التي تصدر بعد صدور هذا القانون، فيجب تسجيلها في غضون شهر من تاريخ اكتسابها الدرجة القطعية.

وعند تسجيل الأحكام المذكورة في الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة في السجلات العقارية يقتضي على صاحب الحكم أن يقدم بيانًا بما يملك وفق نصوص هذه المادة مع بيان ما إذا طبق أحكام هذا القانون على أملاكه الأخرى، وعلى أمانة السجل العقاري أن تبلغ ذلك خلال أسبوع من تقديم البيان إلى اللجان الفرعية المنصوص عنها في المادة /١٨/ من هذا القانون.

يجوز لمؤسسة الإصلاح الزراعي أن تطبق نظام المزارع الجماعية في بعض المناطق التي تستدعي ظروف إنتاجها ذلك. ويحدد نطاق ونظام إدارة واستثمار هذه المزارع بقرار من وزير الإصلاح الزراعي.

المادة ٢٥

أولًا- لا يجوز للمنتفع ولا لورثته من بعده التصرف بالأرض الموزعة ولا إنشاء أي حق عيني عليها (عدا الرهن لدى المصرف الزراعي التعاوني) قبل مرور عشرين سنة على تسجيلها باسمه في السجلات العقارية على أن يحصل على موافقة مؤسسة الإصلاح الزراعي بعد انقضاء هذه المدة.

كما لا يجوز نزع ملكية تلك الأرض سدادًا لدين ما إلا إذا كان الدين للدولة أو للمصرف الزراعي التعاوني.

ثانيًا- للدولة أن تستملك هذه الأراضي للنفع العام؛ وفقًا لقانون الاستملاك.

خلافًا لكل تشريع نافذ يعتد بتصرفات المالك التي تمت ضمن المساحات التي أجاز له القانون ١٦١ لعام ١٩٥٨ قبل تعديله بموجب هذا المرسوم التشريعي الاحتفاظ بها سواء التي حددت بمحاضر استيلاء أم لم تحدد متى كانت تلك التصرفات قد وقعت قبل الثامن من آذار لعام ١٩٦٣ وثبت تاريخها بقيد رسمي.

أما التصرفات التي تمت قبل بدء نفاذ القانون ١٦١ لعام ١٩٥٨، فتطبق عليها أحكام المادة السادسة منه.

المادة ٢٦

يجوز لمجلس إدارة مؤسسة الإصلاح الزراعي أن يقرر الاحتفاظ بجزء من الأرض المستولى عليها لتنفيذ مشروعات أو لإقامة منشآت ذات منفعة عامة، وذلك حسب حاجتها أو بناء على طلب المؤسسات والمصالح الحكومية أو غيرها من الهيئات العامة.

ويجوز لمجلس الإدارة تأجيل التوزيع في بعض المناطق إذا اقتضت ذلك مصلحة الإنتاج القومي، وللجنة أيضًا أن تبيع الأفراد بالثمن وبالشروط التي تراها أجزاء الأرض المستولى عليها إذا اقتضت ذلك ظروف التوزيع أو مصلحة الاقتصاد القومي أو أي نفع عام.

كما يجوز للجنة التنفيذية لمؤسسة الإصلاح الزراعي أن تستبدل أجزاء من الأراضي المستولى عليها بأراض أخرى، ولو كان البدل مقابل معدل نقدي أو عيني عند اختلاف قيمة البدلين.

تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا المرسوم التشريعي ولا سيما التشريعات الآتية:

١- القانون رقم /٣/ تاريخ ١٩٦٢/٢/٢٠ والمرسوم التشريعي رقم /٢/ تاريخ ١٩٦٢/٥/٢ اعتبارًا من تاريخ صدورهما.

٢- المرسوم التشريعي رقم /٤٦/ تاريخ ١٩٦٢/١٢/٩ بشأن إعطاء الملاك سلفاً مالية على تعويضاتهم.

٣- المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم /٥٢/ تاريخ ١٩٦١/١٠/٢٦ بشأن الضمان الاحتياطي من مؤسسة الإصلاح الزراعي لإسناد التمويل الزراعي للملاكين المشمولين بقانون الإصلاح الزراعي.

٤- القرار بقانون رقم /٤١/ تاريخ ١٩٥٩/٢/٤.

٥- المرسوم التشريعي رقم /٢٠/ تاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٩.

المادة ٢٧

يعاقب بالسجن من عشرة أيام إلى ثلاث سنوات:

أ- كل من يقوم بعمل يكون من شأنه تعطيل تنفيذ أحكام المادة الأولى من هذا القانون؛ فضلًا عن مصادرة ثمن الأرض الواجب الاستيلاء عليها.

ب- كل مَن يتعمد من مالكي الأرض التي يتناولها حكم القانون أن يحط من معدنها أو يضعف تربتها أو يفسد ملحقاتها بقصد تفويت الانتفاع بها وقت الاستيلاء عليها أو يخالف عمدًا حكم الفقرة الأخيرة من المادة /٥/ فضلًا عن مصادرة ثمن الأرض.

ج- كل من يتصرف تصرفًا يخالف المادة السابعة مع علمه بذلك.

د- كل من يمتنع عن تقديم البيانات اللازمة لمجلس الإدارة أو للجنة التنفيذية أو لإحدى لجانها في الميعاد القانوني إذا كان يقصد تعطيل أحكام هذا القانون.

هـ- كل من يتأخر في تنفيذ الأحكام القضائية المنصوص عنها في المادة /٢٤/ في المدد المعينة.

و- كل من غير من صفات أرضه الزراعية تهربًا من تطبيق أحكام هذا القانون.

ويعفى من العقاب بما في ذلك المصادرة كل بائع أو شريك بادر من تلقاء نفسه بالرجوع عن التصرف المخالف للقانون أو بإبلاغ الجهات المختصة أمر هذه المخالفة.

المادة ٢٨

١- تتكون بحكم القانون جمعية تعاونية زراعية من المنتفعين في القرية الواحدة وممن لا يملكون فيها أكثر من الحد الأعلى المنصوص عليه في المادة /١٣/ من هذا القانون. ويجوز بقرار من مؤسسة الإصلاح الزراعي إنشاء جمعية واحدة لأكثر من قرية.

٢- يجوز لمؤسسة الإصلاح الزراعي أن تكفل الجمعيات التعاونية أو أعضاءها لدى المصارف العاملة أو المصرف الزراعي التعاوني أو الشركات لسداد قيم المنشآت أو الأدوات الزراعية اللازمة لاستثمار الأرض.

٣- تخضع الجمعية التعاونية للأحكام القانونية الخاصة بالجمعيات التعاونية ولأحكام المواد التالية.

المادة ٢٩

تقوم الجمعية التعاونية بالأعمال الآتية:

أ- الحصول على السلف الزراعية بمختلف أنواعها طبقًا لحاجات الأراضي المملوكة لأعضاء الجمعية.

ب- مد الزراع بما يلزم لاستغلال الأرض كالبذور والسماد والماشية والآلات الزراعية وما يلزم لحفظ المحصولات ونقلها.

ج- تنظيم زراعة الأرض واستغلالها على خير وجه بما في ذلك انتقاء البذور وتصنيف الحاصلات ومقاومة الآفات وشق الترع والمصارف وحفر الآبار.

د- بيع المحصولات الرئيسة لحساب أعضائها على أن تخصم من ثمن المحصولات أقساط ثمن الأرض والضرائب المستحقة والسلف الزراعية والديون الأخرى.

هـ- القيام بجميع الخدمات الزراعية الأخرى التي تتطلبها حاجات الأعضاء وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية.

المادة ٣٠

تؤدي الجمعية التعاونية أعمالها تحت إشراف موظف تختاره مؤسسة الإصلاح الزراعي، ويجوز أن يشرف الموظف على أعمال أكثر من جمعية تعاونية واحدة.

المادة ٣١

تشترك الجمعيات التعاونية في تأسيس جمعيات تعاونية عامة واتحادات تعاونية؛ وفقًا للأحكام القانونية الخاصة بالجمعيات التعاونية.

المادة ٣٢

تصدر مؤسسة الإصلاح الزراعي القرارات اللازمة لتنظيم أعمال الجمعيات التعاونية سالفة الذكر في حدود ما تقدم من أحكام.

المادة ٣٣

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم السوري من تاريخ نشره.

المراجـــع

١. إبراهيم، سمير سعد الدين، النظام الاجتماعي العربي الجديد، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥.

٢. إبراهيم، عبد الستار، الاكتئاب: اضطراب العصر الحديث، فهمه وأساليب علاجه. الكويت: سلسلة المعرفة، عدد ٢٣٩، عام ١٩٩٨.

٣. إبراهيم، محمد عباس ، المدخل إلى الأنثروبولوجيا الطبية . جـ١: الثقافة والمعتقدات الشعبية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢.

٤. إبراهيم، مصطفى عوض، فاديا فؤاد حميدو، وآخرون ، الأنثروبولوجيا الطبية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٧.

٥. أبو زيد، أحمد، دراسة أنثروبولوجية بإحدى قرى الصعيد، القاهرة، دار المعارف، مصر، ١٩٦٥.

٦. أبو طاحون، عدلي علي، علم الاجتماع الريفي ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، ١٩٩٧.

٧. الاتحاد العام للفلاحين في القطر العربي السوري، عقد التأسيس والنظام الداخلي للجمعيات الفلاحية التعاونية، ١٩٧٤.

٨. أحمد، علي فؤاد ، ميادين علم الاجتماع الريفي، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨١.

٩. أحمد، غريب محمد سيد ، علم الاجتماع الريفي ، دار المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٩.

١٠. أحمد، فتحي سيد، ورقة عن أثر اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية على دور المرأة في التنمية الريفية، المرأة والتنمية، وزارة الزراعة، ١٩٩٦م.

١١. الأخرس، محمد صفوح، ميادين علم الاجتماع، دمشق ، ١٩٨١.

١٢. إسماعيل، إسكندر، التعاون الزراعي ودوره في التنمية الريفية، ط٢، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٩٨.

١٣. بدوي، أحمد زكي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٦.

١٤.بركات، حليم، المجتمع العربي المعاصر، الطبعة الرابعة، دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩١.
١٥.برنيستته، كارل، دراسات اشتراكي في النظرية التعاونية، تعريب مجيد مسعود، دمشق، ١٩٩٢.
١٦.البطحي، عبد الرزاق محمد ، عادل عبد الله الخطاب ، جغرافية الريف ، مطبعة جامعة بغداد، بغداد ،د.ت .
١٧.بكور، يحيى، التجربة السورية في مجال التعاونيات الزراعية ودورها في التخطيط للتنمية الزراعية والتنمية الريفية المتكاملة، جامعة الدول العربية، المكتب الإقليمي في دمشق، ١٩٨٧.
١٨.بكور، يحيى، الحركة التعاونية الزراعية، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٨٢.
١٩.بكور، يحيى، الحركة التعاونية الزراعية، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٨٢.
٢٠.التابعي، كمال، دراسات في علم الاجتماع الريفي ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، مصر، ١٩٩٣.
٢١.تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعيةIFAD ، النساء والتنمية الريفية: تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر، ٢٠١١ .
٢٢.تقرير مديرية تنمية المرأة الريفية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سورية، ٢٠١٩.
٢٣.التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد بن العباس ، البصائر والذخائر، ج ٩، تحقيق وداد القاضي، بيروت : دار صادر، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨.
٢٤.التوحيدي، أبو حيان، مسكويه ، الهوامل والشوامل ، نشره أحمد أمين والسيد أحمد صقر ، الهيئة العامة لقصور الثقافة، مصر.
٢٥.الجابي، غادة، تعليم الكبار والتعليم للجميع، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٤.
٢٦.جارفيس، الطب الشعبي–وصفات من الطب الشعبي بطريقة علمية، تر:أمين روحية، لبنان، ١٩٩٤.

٢٧.جامع، محمد نبيل، العلاقات العامة والعمل الاجتماعي المحلي، الدورة التدريبية التكاملية للمجموعات المحلية العاملة بمجالس القرى التجريبية لمشروع بناء وتنمية القرية المصرية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، الإسكندرية، أكتوبر–نوفمبر، ١٩٧٤، وثيقة رقم ٨.
٢٨.جامع، محمد نبيل، علم الاجتماع الاقتصادي، الأصول الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، ٢٠١٠.
٢٩.جامع، محمد نبيل، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٠.
٣٠.جبر، دينا فهمي خالد الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع العام في محافظات شمال الضفة الغربية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين ، ٢٠٠٥. (رسالة ماجستير).
٣١.جندب، أحمد علي، ظاهرة الثأر في المجتمعين اليمني والمصري، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ٢٠٠١.
٣٢.جواد، مصطفى، في التراث العربي ، ج١، وزارة الإعلام ، بغداد ، ١٩٧٥.
٣٣.الجولاني، فاديا عمر، علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٣.
٣٤.الجوهري، محمد ، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري ، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٧.
٣٥.الجوهري، محمد، علياء شكري، علم الاجتماع الريفي الحضري ، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٨٠.
٣٦.حجازي، أحمد مجدي ، البناء الطبقي في قرية مصرية : دراسة اجتماعية ميدانية في قريتين مصريتين، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ،١٩٧٥.
٣٧.حسن، حسن علي ، المجتمع الريفي والحضري ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٧.
٣٨.حسين، علية حسن، التنمية نظريًّا وتطبيقيًّا، تقديم أحمد أبو زيد، الإسكندرية الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.
٣٩.الحسيني، السيد ، مفاهيم علم الاجتماع ، دار قطري بن الفجاءة ، قطر ، ١٩٨٥.

٤٠.حميد، حمراكروا ، التحضر وتغير الأدوار الأسرية : دراسة ميدانية بالحي الشعبي– ديار الزيتون– بمدينة عزابة – ولاية سكيكدة، جامعة الأخوة منتوري ، الجزائر، ٢٠٠٨.
٤١.خدام، منذر، محاضرات في التعاون الزراعي، جامعة تشرين، ١٩٨١.
٤٢.الخشاب، مصطفى ، علم الاجتماع العائلي ، دار الكتب ، ١٩٧١.
٤٣.الخشاب، مصطفى، علم الاجتماع العائلي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٦٦.
٤٤.خليل، معن، علم اجتماع الأسرة ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٠.
٤٥.خليل، معن، نظريات معاصرة في علم الاجتماع ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ،١٩٩٧ .
٤٦.خير، صفوح، التنمية والتخطيط الإقليمي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٠.
٤٧.الداهري، عبد الوهاب مطر، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، بغداد، ١٩٧٥.
٤٨.الداهري، عبد الوهاب مطر، اقتصاديات الإصلاح والتعاون الزراعي، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد ، ١٩٦٧.
٤٩.الداهري، عبد الوهاب مطر، الاقتصاد الزراعي، دار المعرفة، بغداد، ١٩٨٠.
٥٠.الداهري، عبد الوهاب مطر، الاقتصاد الزراعي، وزارة التعليم العالي والبحث، بغداد، ١٩٨٠.
٥١.دبوس، أسماء مصطفى، وآخرون، الحياة الأسرية لمنطقة غربان من واقع سجلات المحكمة الشرعية، دراسة في مصادر تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر، جامعة عين شمس، كلية البنات، ليبيا، ٢٠١٤.
٥٢.دليلة، عارف، مصطفى العبد الله، الاقتصاد التعاوني، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٨٧.
٥٣.راشد، عفاف، ممارسة العلاج بالمعنى في خدمة الفرد للتخفيف من المشكلات الاجتماعية النفسية للفتيات المتأخرات في الزواج، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان، العدد ٢٣، ٢٠٠٧.
٥٤.رضوان، سمير، جان لويس ريفيرز، المرأة والتنمية الاقتصادية في البحر المتوسط، المفوضية الأوربية، أبريل، ٢٠٠٦.
٥٥.رفاعي، جمال، التعاون في العالم، القاهرة ،١٩٦٤.
٥٦.الزراد، فيصل، وآخرون ، دراسة تشخيصية لظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة، دار القلم، دبي، ١٩٨٧.

٥٧.الزعبي، علي زيد، يعقوب يوسف الكندري، الثقافة والمجتمع، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠١١.
٥٨.زكريا، خضر، عمل المرأة في الوطن العربي الواقع والآفاق ، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٤، العدد ٣، جامعة الكويت، الكويت ، ١٩٨٦.
٥٩.زكريا،خضر،خصائص التركيب الاجتماعي في سورية،جامعة دمشق، دمشق، ١٩٩٠.
٦٠.زيود، حازم حسني، مفهوم القرية ودلالاتها في القرآن الكريم : دراسة موضوعية، في مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث ، مجلد ٢، العدد ٢، ٢٠١٦.
٦١.السباعي، بدر الدين، أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية، دمشق، ١٩٦٧.
٦٢.سرور، عبير، التهجير وعلاقته بالتسرب الدراسي في ظل الحرب على سورية: دراسة ميدانية على أسر مهجرة من الريف إلى مدينة دمشق، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠١٩.
٦٣.سرور، عبير، زواج القاصرات في الأسرة الرِّيفيَّة المهجَّرة في ظل الأزمة السورية الراهنة ريف دمشق أنموذجًا ، جامعة دمشق ، دمشق ، ٢٠١٥.
٦٤.سرور، عبير، نسق القرابة في ريف دمشق_ دراسة أنثروبولوجية اجتماعية، تطبيقية قرية القيسا نموذجًا، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠١١. (رسالة دكتوراه.(
٦٥.سعد، عبد الحميد ، محمد علي فؤاد أحمد، المدخل المورفولوجي لدراسة المجتمع الريفي ، دار الثقافة ، القاهرة، ١٩٨٠.
٦٦.سليم، إمام، المجتمع الريفي ، دار الثقافة والعلوم ، القاهرة، ١٩٥٩.
٦٧.السويدي، محمد، دور علم الاجتماع في مواجهة مشكلات التنمية في الوطن العربي، مطبعة التقدم، الجزائر، ١٩٧٣.
٦٨.السيد، السيد عبد العاطي،علم الاجتماع الحضري، ج١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨.
٦٩.الشاعر، عبد المجيد، وآخرون، علم الاجتماع الطبي، دار اليازوردي، الأردن، ٢٠٠٠.
٧٠.شتا، السيد علي، المدخل إلى علم الاجتماع ، الجزء الأول ، الإسكندرية ، ١٩٩٥.
٧١.شتا، السيد علي، النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع ، الجزء الثاني ، الإسكندرية ، ١٩٩٥.
٧٢.شكري، علياء، وآخرون، علم الاجتماع العائلي، ط٢، دار المسيرة، عمان، ٢٠١١.

٧٣. الشناوي، السيد فهمي، التداوي بالأعشاب، في: مجلة الدوحة القطرية، العدد ١١٠فبراير ١٩٨٥.
٧٤. شوقي، عبد المنعم، تنمية المجتمع وتنظيمه، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الثالثة، ١٩٦٣.
٧٥. شومان، عدنان، الاقتصاد التعاوني وإدارة المنظمات التعاونية، ج١، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٦٦.
٧٦. صافيتا، محمد، جغرافيا الريف والتخطيط الريفي ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٥ .
٧٧. صافين، محمد إبراهيم، عدنان سلمان عطية ، جغرافية المدن والتخطيط الحضري ، مطبعة الروضة ، دمشق،٢٠٠٥.
٧٨. عامر، إبراهيم، الأرض والفلاح : المسألة الزراعية في مصر ، مطبعة الدار المصرية، مصر، ١٩٥٨.
٧٩. عباس، سهيلة محمد، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، ط٢، دار وائل، الأردن، ٢٠٠٦.
٨٠. عبد الباقي، زيدان، المرأة بين الدين والمجتمع، سلسلة الثقافة الاجتماعية والدينية للشباب (الكتاب الثاني)، مكتبة النهضة المصرية للنشر، القاهرة، ١٩٧٧.
٨١. عبد الخالق، أحمد، قياس الاكتئاب: مقارنة بين أربعة مقاييس دراسات نفسية، ج١، رابطة الأخصائيين النفسيين المصرية. يناير، ١٩٩١.
٨٢. عبد الفتاح، أماني، عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية ريفية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١
٨٣. عبد الفضل، محمود، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، منتدى العالم الثالث: مكتب الشرق الأوسط، بيروت، ١٩٨٨.
٨٤. عبد المعطي، عبد الباسط اتجاهات نظرية في علم الاجتماع –عالم المعرفة سلسلة ٤٤، ١٩٨١.
٨٥. عبدي، عبد الخالق محمد، اقتصاديات الأرض والإصلاح الزراعي، بغداد، ١٩٧٧.
٨٦. العبيد، عبد الفتاح، التقرير المحلي حول وضع ومدى تقدم تعليم الكبار في الجمهورية العربية السورية المقدم للتحضير للمؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار في البرازيل أيار ٢٠٠٩، وزارة الثقافة، دمشق. أيّار ٢٠٠٩.

٨٧. عقيل، أديب، أحمد الأصفر، علم الاجتماع الريفي ، جامعة دمشق ، ٢٠٠١.
٨٨. علي، عبد الله علي، المشكلات التي تواجه الاقتصاد الريفي، جامعة الخرطوم، السودان، ٢٠١٢.
٨٩. عمار، علي، العلاج الشعبي بين الاعتقاد والممارسة (دراسة ميدانية منطقة تلمسان نموذجًا)، الجزائر، ٢٠٠٧.
٩٠. عمرون، هجيرة، الخدمات الاجتماعية في الريف الجزائري: دراسة ميدانية ببلدية وادي الشعبة باتنة، جامعة الحاج لخضر–باتنة، ٢٠١٠.
٩١. عودة، محمود ، دراسات في علم الاجتماع الريفي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣.
٩٢. عودة، محمود، الفلاحون والدولة دراسات في أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعي للمجتمع التقليدي ، دار النهضة ، بيروت ، ١٩٨٢.
٩٣. عوض، السيد، جرائم الثأر في صعيد مصر دراسة سوسيوأنثروبولوجية لجريمة القتل الثأري في قرية بيت علام، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السادس بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية حول موضوع الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية في صعيد مصر، جامعة جنوب الوادي، مصر، ٢٠٠٤.
٩٤. غيث، محمد عاطف، القرية المتغيرة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٣.
٩٥. غيث، محمد عاطف، دراسات في علم الاجتماع القروي ، دار المعارف ، ١٩٦٧.
٩٦. غيث، محمد عاطف، مشكلة الثأر في المجتمع الجنوبي، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، يناير ١٩٦١.
٩٧. الفضيل، محمود عبد، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨.
٩٨. فلكستر، اليانور، نضال المرأة لنيل حقوقها وحريتها، تر: كدار بصما رجي، دار اليقظة، بيروت لبنان، ١٩٥٩.
٩٩. فؤاد، أحمد علي، ميادين علم الاجتماع الريفي . دار النهضة العربي ، بيروت ، ١٩١٨.

١٠٠. قانون الإصلاح الزراعي في الإقليم السوري ، المطبعة الجديدة ، دمشق ،١٩٥٩ ، ص ٩-١٠. للاستزادة حول قانون الإصلاح الزراعي في سورية يمكن العودة لملاحق الكتاب رقم(١).
١٠١. قانون الإصلاح الزراعي في الإقليم السوري، المطبعة الجديدة، دمشق، ١٩٥٩.
١٠٢. القحطاني، جابر سالم، نبات الرجلة، في: جريدة الرياض، السعودية، العدد (١٦٤٦٤) بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٣.
١٠٣. كانافاجيو، بيار، معجم الخرافات والمعتقدات الشعبية في أوربا، تر: أحمد الطبال، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣.
١٠٤. الكندري،يعقوب يوسف،الثقافة والصحةوالمرض،مجلس النشر العلمي،جامعة الكويت،الكويت،٢٠٠٣.
١٠٥. كول، ج. د. هـ. رواد الفكر الاشتراكي، تر: منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٣.
١٠٦. المادة (١٣) من اللائحة التنفيذية للقانون (٣١) لعام ١٩٨٠، الصادر بالقرار رقم ٣٦/ ت تاريخ (١٤-٦-١٩٨٠).
١٠٧. مجموعة من الاختصاصيين السوفيات، ترجمة: إخلاص علي، التطور الاجتماعي والسياسي للبلدان العربية، بيروت، ١٩٨٦.
١٠٨. المحاسب، جمال، علم الاجتماع الريفي ، دار اليقظة العربية ، دمشق ، سورية ،١٩٥٥.
١٠٩. محاضرة حول مشاريع النساء الريفيات وسجلاتها، مديرية تنمية المرأة الريفية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، الجمهورية العربية السورية، ٢٠١٨.
١١٠. مرسي، فؤاد، مصير القطاع العام في مصر، مركز البحوث العربية، القاهرة ،١٩٨٧.
١١١. مرسي، كمال إبراهيم، المدخل إلى علم الصحة النفسية، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٥.
١١٢. المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، قاموس الأساطير الجزائرية، منشوراتcrasc ، الجزائر، ٢٠٠٥.

١١٣. المساري، هاجر محمود علي معلا، الشخصيات الريفية في رواية الأرض في الأدب العربي الحديث (دراسة فكرية وفنية)، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٢.
١١٤. المصري، طارق، تنمية وتطوير الريف السوري وفق استراتيجيات التخطيط الإقليمي حالة دراسية (ريف محافظة حلب) جامعة حلب، سورية، ٢٠١٥. (رسالة ماجستير).
١١٥. مطانيوس، حبيب، الاقتصاد التعاوني، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٨٥.
١١٦. المقدم، مهى سهيل مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها: تطبيقات على الريف اللبناني، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٨.
١١٧. مكاوي، علي محمد، الأنثروبولوجيا الطبية: دراسة وبحوث ميدانية دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤.
١١٨. المكتب المركزي لإحصاء، وصف سورية المعلومات، ٢٠٠٣.
١١٩. منصور، هالة، محاضرات في موضوعات علم الاجتماع الحضري ، المكتبة الجامعية، الإسكندرية ، ٢٠٠١.
١٢٠. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الهجرة والزراعة والتنمية الريفية: التصدي للأسباب الجذرية للهجرة واستغلال إمكاناتها لتحقيق التنمية، ٢٠١٥.
١٢١. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير دور التعاونيات الزراعية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، الخرطوم، ٢٠٠١.
١٢٢. المؤتمر العام الثامن للاتحاد العام للفلاحين، ٨-١٩٩٦/٣/١٢.
١٢٣. الناصر، عبد الله سهو، التسرب من التعليم الطريق المفتوح نحو عمل الأطفال، عمان، ٢٠١٤.
١٢٤. ندوة البحث العلمي في المجالات الاجتماعية في الوطن العربي ، وزارة التعليم العالي، دمشق، ١٩٩٩.
١٢٥. النعمة، إبراهيم، عمل المرأة بين الإسلام والغرب، كتيب، مطبعة الزهراء الحديثة المحدودة، العراق، ١٩٩٦.
١٢٦. هلول، فتح الله سعد، وآخرون، تنظيم المجتمع الريفي المحلي، قسم المجتمع الريفي، كلية الزراعة جامعة الإسكندرية، الشاطبي، الإسكندرية، ١٩٨٨.

١٢٧. وافي، علي عبد الواحد، علم الاجتماع، الطبعة الثانية ، دار النهضة ، مصر للطبع والنشر.
١٢٨. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، الجمهورية العربية المتحدة، قانون الإصلاح الزراعي، دمشق، ١٩٥٩.
١٢٩. وزان، صلاح، من التخلف إلى التقدم الاشتراكي في القطاع الزراعي، دمشق، ١٩٦٧.
١٣٠. ويسترمارك، أدوار، موسوعة تاريخ الزواج، تر: مصباح الصمد وآخرون، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١.
١٣١. يأس، راوية عبد الرحيم، دور المرأة وإمكانية مساهمتها في قوة العمل الوطنية، العدد ٧، السنة الثامنة عشرة، الاتحاد العام لنساء العراق، العراق، ١٩٨٦.

المراجع الأجنبية

1. A.Lutfiyya,Baytin,A.jordanian Village,Moutonand Co. London ,the Hagparis ,1966.
2. Al- Kandari, Y. (In press) Religiosity, Social Support, and Health among the Elderly in Kuwait. Islamic Journal of Mental Health.
3. Al-Isa, A. Prevalence of Obesity Among Kuwait: A Cross-Sectional Study. International Journal of obesity .1995.
4. Al-Kandari, Y. Prevalence of Obesity in Kuwait and its Relation to Sociocultural Variables. Obesity Reviews. 2007.
5. Al-Kandari, Y. Prevalence of Obesity in Kuwait and its Relation to Sociocultural Variables. Obesity Reviews. 2007.
6. Antrobus, P., The Global Women's Movement: Origins, Issues and Strategies London, Zed Books– 2004 .
7. Bunch, C., Passionate Politics ,New York, St. Martins Press, 1987.
8. Danieilernef. Thepassing of Traditeonal Society –Modernizing the middle East , thitd Edition , the free press new york ,1966.
9. Dunham, Arthur. What is the job of community organization worker," Proceedings, National Conference of Social Work, Atlantic city, New York: Columbia University Press, 1949.
10. Ensminger, D. "Organizing rural community," Rural Sociology, Vol. 3, No. 4, Dec. 1938.
11. Helman, Cecil G. Culture, Health, and Illness. Oxford: Butterworth Heinemann. 1997.
12. Kurtz, Russell H. The range of community organization," Proceedings, National Conference of Social Work, Grand Rapids. New York: Columbia University Press, 1940.
13. Lerner ,Treassing of Tradition ,Society : Mdernization of the Middle East London free press ,1944.
14. Lindeman, Edward C. The Community. New York: Association Press, 1921.
15. McGarvey, S and Baker, P. The Effect of Modernization and Migration on Samoan Blood Pressures. Human Biology. 1979.

16. Molnar, S. Human Variation: Races, Types, and Ethnic Groups. New Jersey: Prentice Hall, Englewood Cliffs. 1992.
17. Morrison, L. et al. The Long-Term Reproduction Health Consequences of Female Genital Cutting in Rural Gambia: A Community-Based Survey. Trop. Med. Int. Health .2001.
18. Petrauskaite R, Pershagen G, & Gurevicius R. Lung cancer near an industrial site in Lithuania with major emissions of airway irritants. Int. J Cancer. 2002.
19. Pettit, Walter W. "Some Prognostications in the field of community work," Proceedings, National Conference of Social Work, Denver, Chicago: University of Chicago Press, 1925.
20. Richard (W) Lieban, The Field of Medical Anthropology In David Landy (ed), Culture, Disease and Healting, Studies in Medical Anthropology, Macmillan publishing, Inc, USA
21. Ross, Murray G. Community Organization: Theory and Principles. New York: Harper and Brothers, 1955
22. Social Progress through Community Development 1955 E/ CH. 5/303/ Rev. I-ST/ SOA/ 26
23. Steiner, Jesse F. Community Organization. New York: Century, rev. edition, 1930.
24. Tl . smith the socioiogy of rutailife n v h areethd bros.1953.
25. Wikman, Anders; Marklund, Staffan & Alexanderson, Kristina. Illness, disease, and sickness absence: An empirical test of differences between concepts of Ill health. J. Epidemic Community Health. 2005.
26. Woodhouse, R. Obesity in art: A brief overview. Front Horm Res. 2008.

مواقع الانترنت

١. آرام نيوز، مقال بعنوان، الحرب السورية تفاقم التسرب المدرسي، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ١٦-٨-٢٠١٩. https://www.eremnews.com/latest-news/193409

٢. ارتفاع نسب الطلاق في سوريا بنسبة ٦% خلال الحرب، موقع هاشتاغ سورية، بتاريخ: ١١-٢-٢٠١٩. آخر مراجعة للمقال بتاريخ: ٢٩-٤-٢٠١٩. https://hashtagsyria.com/2019/02/11

٣. إصلاح زراعي، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، موقع ويكيبيديا. آخر مراجعة للموقع ٢٩-٧-٢٠١٩. https://ar.wikipedia.org/wiki

٤. أكاديميةDW ، منتدى ثقافة ومجتمع، مقال بعنوان: تسرب التلاميذ في سورية . ظاهرة يفاقمها الفقر والعادات وغياب تفعيل القانون، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ١٤-٨-٢٠١٩. http://www.dw.com/ar/

٥. بلكا، يوسف، الأسطورة والخرافة بين الوهم والحقيقة في الثقافة الشعبية للمجتمع الريفي الأمازيغي، منطقة أنوال وثمسمان كنموذج، بتاريخ: ٢٦-مارس -٢٠١٣ . آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٤-٥-٢٠١٩. http://www.ariffino.net/culture

٦. جار الله، يحيى، تعليم فتيات الريف بين سلطة ذكور العائلة وطموح الفتيات، موقع الجمهورية، بتاريخ ١٢-١١- ٢٠٠٩، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٢٤-٤-٢٠١٩. https://www.yemeress.com/algomhoriah/17484

٧. جبر، يحيى، عبير حمد، المعتقدات الشعبية في العالم العربي: التراث الفلسطيني كحلقة وصل، موقع أرنتروبوس. آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٣-٥-٢٠١٩. http://www.aranthropos.com.

٨. جريدة تشرين، مقال بعنوان: الحرب الإرهابية فاقمت ظاهرة التسرب المدرسي، أخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٢-٨-٢٠١٩. http://tishreen.news.sy/?p=52678#prettyPhoto

٩. حيازة الأرض والتنمية الريفية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، ٢٠٠٣.آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ١٠-٦-٢٠١٩. http://www.fao.org/3/y4307a04.htm

١٠. رهام غازي، أسباب ونتائج ارتفاع نسبة الطلاق في سورية إلى ٣١%، موقع الحل، بتاريخ ١-١٠-٢٠١٨، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٢٩-٤-٢٠١٩. https://7al.net/2018/10/01

١١. زواج القاصرات: ظاهرة مرضية تعتري المجتمعات العربية، موقع قناة المنار، ١٨-١٠-٢٠١٣، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ١٦-٨-٢٠١٩. http://archive.almanar.com.lb/article.php?id=621575

١٢. زواج القاصرات، مؤتمر المغرب والهند، ١.٢ مليار من الفتيات القاصرات سيتم تزويجهن عام٢٠٥٠، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٢-٦-٢٠١٩. http://www.mc-doualiya.com/articles/20150520

١٣. السورية نت، الخميس ١١ ديسمبر/ كانون الأول٢٠١٤، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٧-٧-٢٠١٩. https://www.alsouria.net
١٤. شلش، هديل، أشكال العنف ضد المرأة، موقع موضوع، ٢٦-١٢-٢٠١٨. آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ١٥-٨-٢٠١٩: https://mawdoo3.com
١٥. عفراء محمد، تسرب التلاميذ في سوريا . ظاهرة يفاقمها الفقر والعادات وغياب تفعيل القانون، بتاريخ ٢١-٢-٢٠١٠، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٣٠-٤-٢٠١٩ . https://www.dw.com/ar. .
١٦. العنف ضد المرأة، موقع ويكيبيديا، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ١٥-٨-٢٠١٩. https://ar.wikipedia.org/wiki
١٧. غنيم، رشاد ، نشأة علم الاجتماع الريفي وتطوره ، موقع الدكتور السيد غنيم ، ٢٠١٤، آخر مراجعة للموقع بتاريخ : ٢٠-٤-٢٠١٩. http://drsayedghonim.blogspot.com/2014/03/blog-post.html
١٨. مجد خضر، مفهوم علم الاجتماع الريفي ، موقع موضوع ، ٢٠١٦، آخر مراجعة للموقع بتاريخ : ١٨-٤-٢٠١٩ https://mawdoo3.com.
١٩. محمد إسماعيل عتوك ، الفرق بين القرية والمدينة، موقع موسوعة الإعجاز في القرآن والسنة، ١٠-٨-١٠١٠، آخر مراجعة للموقع بتاريخ ١٩-٤-٢٠١٩. .http://quranm.com/quran/article
٢٠. محمد الفاتح العتيبي، نشأة وتطور الفكر التعاوني، موقع ألفا بيتا، بتاريخ ١٠-٧-٢٠١٣. آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٢٧-٧-٢٠١٩. .https://alphabeta.argaam.com/article/detail/93187
٢١. محمد علي بك، التسويق الزراعي في سورية... الحلقة الأضعف في الإنتاج، موقع ستار تايمز، بتاريخ: ١-١٠-٢٠٠٩. آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٢١-٨-٢٠١٩. http://www.startimes.com/?t=19595740
٢٢. محمد، أشرف صالح، الزواج في المعتقدات الشعبية في الريف المصري، ١/٣/٢٠١٦. موقع ثقافات. آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ١٥-٥-٢٠١٩ . http://thaqafat.com/2016/03/30197
٢٣. مركز البحوث الاجتماعية التطبيقية (ركاز) في جمعية الجليل، إحصائيات: ارتفاع نسبة العنف ضد المرأة العربية بالبلاد، موقع عرب٤٨، بتاريخ: ٧-٣-٢٠١٩ . آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٢٩-٤-٢٠١٩. https://www.arab48.com.
٢٤. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني _ وفا، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ١٥-٧-٢٠١٩. http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8803
٢٥. موقع مصراوي، ما الفرق بين القتل والثأر والقصاص، ٢٢-١٢-٢٠١٨، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٢-٥-٢٠١٩. https://www.masrawy.com/islameyat/fatawa.
٢٦. موقع ويكيبيديا ، التجمعات السكانية ، آخر مراجعة للموقع بتاريخ : ١٨-٤-١٠١٩. https://ar.wikipedia.org/wiki.

٢٧. موقع ويكيبيديا، دستور سورية ١٩٧٣، بتاريخ ٢٠١٢. آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٢٠-٦-٢٠١٩.
https://ar.wikisource.org/wiki.
٢٨. نقابة المحامين في سورية، قانون الأحوال الشخصية، آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ١٢-٧-٢٠١٩.
http://www.syrianbar.org/index.php?news=167
٢٩. وزارة الثقافة، تنمية المرأة الريفية مشروع حكومي رائد، ٢٠١٩، أخر مراجعة للموقع بتاريخ: ٣١-٥-٢٠١٩.
http://moc.gov.sy/2019/02/10
٣٠. يحيى عبد الرؤوف جبر، التراث الشعبي الفلسطيني، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، بتاريخ: ٦-١٠-٢٠٠٩. آخر مراجعة للموقع بتاريخ: ١٦-٧-٢٠١٩. https://staff-old.najah.edu

المصـادر

١ القرآن الكريم .

٢ ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد
هارون، دار الفكر ، دمشق، ١٩٧٩ .

٣ أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، المقدمة ، ج١، تونس الدار التونسية للنشر،
الجزائر، ١٩٨٤.

٤ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، دار الحديث القاهرة ،
٢٠٠٨.

اللجنـة العلميـة :
ـ أ.د. أحمـــد الأصفـر
ـ أ.د. أســـــعد ملـي
ـ أ.م.د. ماجد أبو حسون

المدقق اللغوي :
ـ د. فخـري بـوش

حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة لمديرية الكتب والمطبوعات